



2/3S  
- 31A

•

الجزء الثاني من ذكر اب المبررات  
للعارف الصمد  
والقطب الرباني  
سيدى عبيد  
الوهاب الشيرازي  
رحمنا الله  
علوه  
والمسلمين اامين بحياه النبي الامين اامين



بسم الله الرحمن الرحيم

## كتاب الزكاة

اجمع العلماء على ان الزكاة احدا ركبان الاسلام وعلى ان وجوبها في اربعة اصناف المواشي وجنس  
الاشنان وعروض التجارة والمكبل والمدخر من الثمار والزروع بصفات مقصورة واجمعوا على وجوب الزكاة  
على حر المسلم البالغ العاقل واجمعوا على ان الحول شرط في وجوب الزكاة الا ما حكى عن ابن مسعود  
وابن عباس من قوليهما بوجوبها من حين الملك ثم اذا حال الحول وجبت وكان ابن مسعود  
اذا اخذ عطائه زكاه في الحال واجمعوا على ان اخراج الزكاة لا يصح الا بنية وقال الاوزاعي لا يفتقر  
اخراج الزكاة الى نية وعلى ان من امتنع من اخراج الزكاة بخلاف اخذت منه  
قهر او بعد راء على انه ليس في المال سوى الزكاة وقال مجاهد والشعبي اذا حصد الزرع وجب عليه  
ان يلقى شيئا من السنابل للمساكين وكذلك اذا جرد النخل يجب عليه ان يلقى شيئا للفقراء من الثمار  
هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابي حنيفة يجب على  
المكاتب العشرة في زرعه لاني ما سواه مع قول مالك والشافعي لا يجب عليه زكاة ومع قول ابو ثور  
يجب عليه الزكاة مطلقا فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاول ان المكاتب لما طلب الخروج من عبودية سيده استحق التشديد عليه  
في وجوب الخراب لانه كالعقوبة له وان كان هو في الرق ما بقي عليه درهم ووجه الثاني  
نقص ملكه الشا

\* فهرست الجزء الثاني من كتاب المليون \*  

صحيحة	صحيحة
باب اخذ نذر و المتبايعين و هذا المبيع	٨١
باب السلم و القرض	٨٢
كتاب الرهن	٨٥
كتاب القيلس و الحجر	٨٦
كتاب الصلح	٨٩
كتاب الحوالة	٩١
كتاب الصمان	٩١
كتاب الشفعة	٩٣
كتاب الوكالة	٩٤
كتاب الاقرار	٩٦
كتاب الوديعة	٩٨
كتاب العارية	٩٩
كتاب الغصب	١٠٠
كتاب الشفعة	١٠٢
كتاب القراض	١٠٤
كتاب المساقاة	١٠٥
كتاب الاجازة	١٠٦
كتاب احياء الموات	١١٠
كتاب الوقف	١١١
كتاب الهبة	١١٢
كتاب اللقطة	١١٣
كتاب اللقبط	١١٥
كتاب الجعالة	١١٥
كتاب الفرائض	١١٦
كتاب الوصايا	١١٨
كتاب النكاح	١٢٢
باب ما يحرم من النكاح	١٢٤
باب النكاح في النكاح و الرد بالعيب	١٢٥
كتاب الزكاة	١٢٦
باب زكاة الحيوان	١٢٦
باب زكاة النابت	١٢٦
باب زكاة الذهب و الفضة	١٢٦
باب زكاة التجارة	١٢٦
باب زكاة المعدن	١٢٦
باب زكاة الفطر	١٢٦
باب قسم الصدقات	١٢٦
كتاب الصيام	١٢٦
باب الاعتكاف	١٢٦
كتاب الحج	١٢٦
باب المواقيت	١٢٦
باب الاحرام و مخطورات	١٢٦
باب ما يجب بمحيط الاحرام	١٢٦
باب صفة الحج و العمرة	١٢٦
باب الاحصان	١٢٦
باب الاصلحة و العقيقة	١٢٦
باب النذر	١٢٦
كتاب الاطعمة	١٢٦
كتاب الصيد و الذبائح	١٢٦
كتاب البيوع	١٢٦
باب ما يجوز بيعه و ما لا يجوز	١٢٦
باب تفرق الصفقة و ما يفسد البيع	١٢٦
باب الربا	١٢٦
باب بيع الاصول و الثمار	١٢٦
باب بيع المصراة و الرد بالعيب	١٢٦
باب البيوع الممنوعة عنها	١٢٦
باب بيع المزابنة	١٢٦

صحيحة	صحيحة
١٤٣ باب حكم اليعاقبة	١٣١ كتاب الصداق
١٤٣ باب الزنا	١٣٣ باب القسم والنشور وعشرة النساء
١٨٠ باب حل القذف	١٣٤ كتاب الخلع
١٨٢ باب السرقة	١٣٥ كتاب الطلاق
١٨٩ باب قطع الطريق	١٣٩ كتاب الرجعة
١٩٢ باب حد شرب المسكر	الم ١ كتاب الايلاء
١٩٤ باب التغدير	الم ١ كتاب الظهار
١٩٦ باب الصبا وضمان الولاء واليهائم	١٣٧ كتاب اللعان
١٩٤ كتاب السير	١٣٥ كتاب الايمان
٢٠٠ كتاب قسم الفى والغينة	١٣٥ كتاب العرد والاستبراء
٢٠٨ باب الخراجية	١٥٥ كتاب الوضاع
٢١١ كتاب الاقضية	١٥٦ كتاب النفقات
٢١٨ باب القسمة	١٥٨ كتاب الحضانة
٢١٩ كتاب الدعاوى والبيانات	١٥٩ كتاب الجنائيات
٢٢٢ كتاب الشهادات	١٦٢ كتاب الديات
٢٢٨ كتاب العتق	١٦٤ باب القسامية
٢٣٠ كتاب التدبير	١٦٨ باب تقارة القتل
٢٣١ كتاب الكناية	١٤٠ كتاب حكم الشجر والساحبات
٢٣٣ كتاب الهبات الاولاد	١٤١ كتاب الحدود والسبغ والمنهية
٢٣٣ خاتمة الكتاب في بيان بئنة صدأ الحجة	١٢١ باب الردة
تتعلق بأسرار الحكم الشرعية	

ليصير ذلك في فكاهة رقبته من رقب العبيد الى الرق الخالص الذي هو رقب الله العلي العظيم فانه هو المالك الحقيقي وذلك غير على مقام الحق تعالى ان يشاركه احد من العبيد في مسمى المالك ووجه الثالث التشديد العظيم عليه لما هو عليه من الكبر ولو كان من اهل التواضع لله لرضى ان يكون عبدا لعبيد الله تعالى تواضعا لله عز وجل فلذلك اوجب الله عليه الزكاة زيادة على مال الكتابة تغليظا عليه فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يسقط عن المرتد ما وجب عليه من الزكاة حال اسلامه مع قول ابي حنيفة انها تسقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تعلقها بالمال حال التزامه الاحكام الشرعية قبل خروجه من اصل الدين فكله احبط لاصل كذلك حبطت فروعه فان عاد الى الاسلام بنى على كل شيء مقتضاه فيهم دخول ما وجب عليه من الزكاة في عموم قوله تعالى قل للذين كفروا ان يستموا يغفر لهم ما قد سلف فكان وجوبها عليه من باب التغليظ ووجه الثاني انها طهرة للروح والمال اوجبا لله تعالى في مال عبده المؤمن محبة فيه وشفقة عليه وعلى ماله ان يذللها خبيث فكان الملائق بهال المرتد حرم ايجابها عليه اعراضا من الشارع عنه وغضبا عليه فانه اسوأ حالا من الكافر الاصل لرفضه الاسلام وايضا فان الزكاة تابعة الاصل ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الزكاة تجب في مال الصبي والمجنون ويخرجها الولي من مالها وبه قال جماعة من الصحابة مع قول ابي حنيفة مرفى الله عنه لا زكاة في مالهما ويجب العشر في زرعهما ومع قول الاوزاعي والثوري بوجوب الزكاة في الحال لكن لا يخرج حتى يبلغ الصبي ويفيق المجنون فالاول والثالث مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول والثالث الاخذ بالاحتياط والعمل بقاعدة ان كل من وجب عليه شيء يخرج عن مباشرته جازا الاستنابة فيه باذنه او باذن الحاكم ووجه الثاني عدم توجه الخطاب الى الصبي والمجنون لعدم التكليف وكان تأخير اخراجها عند الاوزاعي والثوري الى البلوغ او الافاقة اولي لم يخرجها بطيب نفس بخلاف العشر في الزرع لسماحة النفوس به غالبا ومن ذلك قول الشافعي واحمد انه لو ملك نصابا ثم باعه في انشاء الحول او بادله ولو تغير جنسه انقطع الحول مع قول ابي حنيفة انه لا ينقطع بالمبادلة في الذهب والفضة وينقطع في الناحية ومع قول مالك انه ان بادلته بجنسه لم ينقطع والا فوايتان فالاول مخفف من جهة عدم وجوب الزكاة والثاني فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان من بادل او باع لم يصدق عليه ان نصابا على نصابه الحول فلا زكاة ووجه قول ابي حنيفة ان من بادل بذهب او فضة فكان له لم يبادل لانه نقد ناض على كل حال بخلاف الناحية ووجه قول مالك يعرف مما قربناه فتأمل ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه ان تلف بعض النصاب او تلفه قبل تمام الحول انقطع الحول مع قول مالك واحمد انه ان قصد بالتلفه الفراق من الزكاة لم ينقطع الحول ويجب اخراجها عند تمكنه آخر الحول فالاول مخفف من عدم وجوب الزكاة عليه والثاني فيه تشديد في احد شقّي التفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في الجديد الرابع زكاة

في اجراء ارباب المال لمعصية وبالنسبة والمحرمة اذا عاذ يركب عن الماضي مع قول ابي حنيفة  
 صاحب الشافعي في قوله لم يركب من نفسه المحرم من سنة ٢٠٥ زيادة فيما مضى وهو احد من  
 الروايتين عن احمد ومع قول مالك ان كل ما ادا به تركته حول واحد فالاول سدد والثاني  
 يخفف والثالث وفيه تخفيف في مع الامر الى مرتبة الميزان وركب من هب وجه ومن ذلك  
 قول الشافعي في ظهر الروايات ان الدين المستحق للنسابة وبعضه لا ينعم وجوب الزكاة  
 مع قول ابو حنيفة وعادة قول المتقدم للشافعي انه ينعم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر  
 الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال كلها ظاهر ومن ذلك قول امام الشافعي ان الزكاة تجب  
 في عين المال لا في الذمة مع قول ابي حنيفة انها تتعلق بالعين كمنع الجناية بالرقبة  
 لا يزول ملكه عن شيء من المال الا بالدفع الى المستحق وهو احد الروايتين عن احمد في الاموال  
 ظاهرة ومع قول مالك انها تتعلق بالذمة ويكون جزء من المال مرقضا بها وله ان يؤدي الزكاة  
 من غيرها فالاول مشدد من حيث وجوبها في عين المال والثاني فيه تخفيف من حيث تعلقها  
 بالعين وتشديد من حيث تعلفها بدين مته يحاسب عليها يوم القيمة وكذلك الثالث فيه التشديد  
 من جهة كون جزء منه مرقضا حتى يؤديها فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال  
 ظاهر ومن ذلك قول ابو حنيفة ومالك والشافعي انه لا يجوز تقديم النية على الاخراج مع قول  
 احمد انه يستحب مقارنة النية للاخراج فان تقدمت بزمان يسير جاز وان طال لم يجز كالطهارة  
 والصلوة والحج وفي رواية عن ابي حنيفة انه لا بد من نية مقارنة الاداء اوله فلو قدر الواجب  
 فالاول مشدد ولكن الثالث والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
 قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات فكلف العبد بوجوب النية في سائر العمل فلا يكفي  
 في جزء منه ولو كثر ذلك الجزء وبين ذلك عرف توجيه الرواية عن ابي حنيفة ووجه جواز تقديمها  
 بزمان يسير ان ما قارب الشيء اعطى حكمه وايضا ذلك كله ان النية هي الاخلاص فمتى فارقت  
 النية العمل لم يحصل خلاص فلا تقبل منه الزكاة ومن ذلك قول مالك والشافعي  
 ان من وجبت عليه زكاة وقد سر على اخرجها لم يجز له تاخيرها فان اخرضها لا تسقط  
 عنه بتلف المال مع قول ابي حنيفة تسقط بتلفه ولا تصير مضمونة عليه ومع قول احمد انما كان  
 الاداء ليس بشرط لا في الوجوب ولا في الزمان واذا تلف المال بعد الحول استقرت الزكاة في ذمته سواء  
 امكنه الاداء ام لا فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث اخف من الاول فرجع الامر  
 الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال ظاهرة ومن ذلك قول الامم الثلاثة ان من وجبت  
 عليه زكاة ومات قبل اداها اخذت من تركته مع قول ابي حنيفة انها تسقط بالموت فالاول  
 مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول المسارعة الى اداء ذمة الميت  
 بكال اخراج زكاة التي توفرت في ذمته ووجه الثاني تقديم الورثة بذلك المال على الفقراء لان  
 يشار اخرجها وهم ممن يعتد برادته لكونهم الصق بالميت وارشهم قهري بخلاف الفقراء ويصح حمل  
 الاول على حال الميت المتورع اذا كان ورثته كذلك وحمل الثاني على ما اذا كان بالصند من

ذلك والله اعلم ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان من قصد الفرار من الزكاة كان وهب من ماله شيئا او باعه ثم اشتراه قبل الحول سقطت عنه الزكاة وان كان مسيئا عاصيا مع قول مالك واحد لا تسقط فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حمله على تغيير نية الفاسدة بعد ذلك قبل إزالة العين ووجه الثاني حمله على استصحابها فتأدية الله عز وجل ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان تعجيل الزكاة جائز قبل الحول اذا وجد النصاب مع قول مالك ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني جعل تقديم الزكاة كتقديم الصلوة وتتمام الحول كدخول الوقت ووجه الاول انه فعل خير واعتبار لئلا يحول انما جعل توسعة لصاحب المال فاذا اختار اخراجها قبل كمال الحول فلا ينعى بخلاف تقديم الصلوة عن وقتها لا يجوز لا بشرط الوقت في صحته كما هو مقرر في كتب الفقه ولكونها لا يتعدى للفقراء ونفعها بخلاف الزكاة والله اعلم

#### باب زكاة الحيوان

اجمعوا على وجوب الزكاة في النعم وهي الابل والبقر والغنم بشرط كمال النصاب واستقرار الملك وكمال الحول وكون المالك حرا مسلما واجمعوا على ان النصاب الاول في الابل خمس وفيه شاة وفي عشرة شاتان وفي خمسة عشرة ثلث شياه وفي العشرين اربع شياه فاذا بلغت خمس عشرة بنت ففيها بنت مخاض فاذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون فاذا بلغت ستا واربعين ففيها حقة فاذا بلغت احدى وستين الى اخرها صحت به الاحاديث الصحيحة وجب اخراجها وجب بلا خلاف في شئ منها بين العلماء واجمعوا على ان العناق والعرب والذكور والاناث في ذلك سواء واتفقوا على انه لا شئ فيما دون الثلاثين من البقر وعن ابن المسيب انه يجب في كل خمس من البقر شاة الى الثلاثين كما في الابل وكذلك اتفقوا على ان النصاب الاول في البقر ثلاثون وفيها تبعية فاذا بلغت اربعين ففيها مسنة واجمعوا على ان نصاب الغنم اربعون وفيها شاة ثم لا شئ فيما زاد حتى تبلغ مائة واخرى وعشرين ففيها شاتان وفي مائتين واحدة ثلث شياه الى اربعمائة ففيها اربع شياه ثم يستقر في كل مائة شاة والضأن والمزسواء واتفقوا على ان الخيل اذا كانت معدة للتجارة ففي قيمتها الزكاة اذا بلغت نصابا وكذلك اتفقوا على وجوب الزكاة في البغال والحمير اذا كانت معدة للتجارة هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي اذا كان عنده خمس من الابل فاخرجه واحدة منها لتجزيه مع قول مالك واحدا منها لا تجزيه واذا بلغت ابله خمسة وعشرين ولم يكن في ماله بنت مخاض ولا ابن لبون فقال مالك تلزمه مع قول الشافعي واحدا منه مخير بين شاة واحدة منها وقال ابو حنيفة تلزمه بنت مخاض او قيمتها فالعلماء في هذه الاقوال مابين مخفف ومشدد ولكن لا يخفى ان من وقف على حد ما ورد اولى من يخرج غيرها من الحيوان او القيمة ولو كان الحيوان المخرج اعلى قيمة مما قاله الشارع نظيره ما قاله العلماء فيمن زاد في التسبيح عقب الصلوة على العدد الوارد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انهما اذا لمكان نصابا

واحد وخطاه لم تجب الزكاة على واحد منهما مع قول الشافعي ان عليهما الزكاة حتى لو كانت  
اربعين شاة بين مائة وجبت الزكاة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
وبقية مسائل الباب قد بطل عمل الناس بها فلا تطيل الباب بذكرها والله اعلم

### باب زكاة النابت

اتفقوا على ان النصاب خمسة اوسق والوسق ستون صاعا وان مقدار الواجب من ذلك العشر  
شرب بالمطرا ومن نهرا وان شرب بصحر او دولا ب او بلاء اشتراه نصف العشر والنصاب في الثمار  
والزروع الا عند ابي حنيفة فانه لا يعتبر به بل يجيب العشر عند في القليل والكثير قال القاسمي  
عند الهامس يقال انه خالف الاجماع في ذلك واتفقوا على انه لا زكاة في القطن وقال ابو يوسف يوجبها  
فيه وانه اذا خرج العشر من التمر او من الحب ربقى عندة بعد ذلك سنين لا يجيب فيه شيء اخر وقال  
الحسن البصري كل ما حال عليه الحول وجب العشر فيه هذا ما وجدته من مسائل  
الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابي حنيفة في كل ما خرجت الارض من الثمار  
والزروع العشر سواء سقى بالسما او بالنهم الا الحطب والحشيش والقصب القاسي خاصة مع قول  
مالك والشافعي انه يجيب في كل ما ادخر وقتيت كالخضرة والشعير والارشا وشجر النخل والكرم ومع  
قول احمد يجيب في كل ما يكال ويخرج من الثمار والزروع حتى اوجها في اللوز واسقطها في الجوز  
وقائمة الخلاف عند مالك والشافعي واحمد ان عند احمد تجب في السمسم واللوز والفستق  
وبزر الكتان والكمون والكرويا والحردل وعندهما لا تجب وقائمة الخلاف عند ابي حنيفة  
انه يوجب في الخضراوات كلها وعند الثلاثة لا زكاة فيها فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف  
والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقد وردت الآثار مشاهدة لكل من ههنا  
فلا يحتاج الى توجيه ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك في اشهر روايتيه واحد قول الشافعي  
انه تجب الزكاة في الزيتون مع قول احمد في اشهر روايتيه ومالك في اخرى روايتيه والشافعي  
في ارجح قوليه بعدم الوجوب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول كثرة الحاجة الى الزيت من حيث انه ادم فاشبهه القوت ووجه الثاني كونه  
غير قوت فلا تشتد حاجة الناس اليه مثل التمر والزبيب فاعلم ذلك ومن ذلك قول ابي حنيفة  
واحمد ان في النسل العشر مع قول مالك والشافعي في الجوز والرايح انه لا زكاة فيه ثم اختلف ابو حنيفة و  
احمد فقال ابو حنيفة ان كان في ارض خراجية فلا عشر فيه وقال احمد فيه العشر مطلقا ونصابه  
عند احمد ثلثمائة وستون رطلا بالبغدادى وعند ابي حنيفة يجيب العشر في القليل والكثير  
فالاول مشدد والثاني مخفف وقول ابي حنيفة بعدم وجوب ذلك في ارض الخراج مخفف وقول  
احمد مشدد وكذلك قوله في النصاب مشدد وقول ابي حنيفة فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاول ان النخل يسمى مما يخرج من الارض فكان كل الحب يلقى يخرج من الزرع والثمار  
ووجه الثاني ما ورد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عفا عنه توسعة على الامة فوجب  
الزكاة فيه خاص بالا كابر وعدم وجوبها خاص بالاصاغر وكذلك قول ابي حنيفة

منها تجب في كل قليل وكثير خاص بالأكابر لا طلاق الخراج العشر من العسل في بعض الأحاديث  
 وقول أحمد خاص بالأصغر ومن ذلك قول الشافعي أنه لا تجب الزكاة إلا في نصاب من كل جنس  
 فلا يضمن جنس إلى جنس آخر مع قول مالك أن الشعب يضمن إلى الخنطة في أكمال النصاب ويضمن  
 بعض القطنية إلى بعض واختلف الروايات عن أحمد في ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد  
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ورود نص صحيح في ذلك ووجه الثاني أن  
 الأجناس كلها قوت فكانها شيء واحد ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه ليس بخص المثلان بدأ  
 صلاحها على مالها ترقابه وبالفقر وتخليصا لذمتهم مع قول أبي حنيفة أن الخوص لا يصح  
 فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ظاهر ووجه  
 الثاني أنه تخمين قد يخطئ فلا خلاص فيه للخاص ولا للفقر ولا للمالك ويصح حمل الأول على  
 الخاص الحاذق الذي لا يخطئ غالبها والثاني على الخاص الذي قد يخطئ كما أن يصح حمل  
 الأول على حال أهل الورد والثاني على عامة الناس بل منع الناس اليوم زكاة التمر والعنب  
 مطلقا كما هو مشاهد في مصر ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في الرابع من مذهبه أنه لا تجب  
 العشر في الأرض الخراجية مع التراجع لأن الخراج في عينها والعشر في غلتها مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب  
 العشر في الأرض الخراجية ولا يجتمع العشر والخراج على إنسان واحد فاما إذا كان الزرع لواحد  
 والأرض لآخر وجب العشر على مالك الزرع عند الشافعي ومالك وأحمد وأبي يوسف ومحمد  
 مع قول أبي حنيفة العشر على صاحب الأرض فالأول مشدد والثاني مخفف فاما وجه  
 وجوب العشر على مالك الزرع إذا كان الزرع لواحد والأرض لآخر فهو متوسط بين الأمرين  
 لأن صاحب الأرض قد استفاد من الأرض كما استفاد منها صاحب الزرع فرجع الأمر إلى مرتبة  
 الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن مالك الأرض إذا جرها فمشتريه ما على الزارع مع قول  
 أبي حنيفة أنه على صاحب الأرض ففي كل من القولين تشديد من وجه وتخفيف من وجه آخر  
 وتوجيههما كتوجيه ما تقدم اتفاقا من ذلك قول الشافعي وأحمد أنه إذا كان لمسلم أرض  
 لأخر غير عليهما فباعها من ذمي فلا خراج عليه ولا عشر في زرعها مع قول أبي حنيفة يجب عليه الخراج  
 ومع قول أبي يوسف يجب عليه عشران ومع قول محمد وعشر واحد ومع قول مالك لا يصح  
 بيعها أصلا فالأول مخفف والثاني مشدد يوجب الخراج والثالث مشدد يوجب العشر والرابع  
 فيه تخفيف والخامس مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول استصحاب حكم الأرض  
 الذي كان لها حال ملك المسلم فلا يحدش على الذمي خراج بقصد ضاوة تنويته ووجه الثاني  
 مراعاة حال الذمي في أحداث الصغار عليه والذل على ملكه الأرض المذكورة وصحة بيعه ووجه  
 قول أبي يوسف ومحمد ووجه قول مالك أن في بيع الأرض المذكورة إعانة لكفاس على التقوى  
 عليها بملك تلك الأرض واعتراف كلمتهم بخلاف من كان يزرع بالخراج فإنه تحت حكم المسلمين  
 وقد مر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بعض دواير المسلمين فزاع أن كاهن حررت فقال  
 ما دخل هذا دار قوم إلا دخل عليهم الذل أي لأجل الخراج الذي على أرض الحرث فلو كان يست



الأرض ملكا للإنسان ما دخل داره ذل لانه يزمره في ملك نفسه بلاخراج والله سبحانه وتعالى اعلم

### باب زكاة الذهب والفضة

اجمعوا على انه لا زكاة في غير الذهب والفضة من سائر الجواهر كاللؤلؤ والزمرد ولا في المسك والعود  
عند سائر الفقهاء وحكي عن الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وجوب الخمس في العنبر وعن ابي يوسف  
في اللؤلؤ والجواهر واليوقيت والعنبر الخمس لانه معدن فاشبه الركا زرع عن العنبري وجوب  
الزكاة في جميع ما يستخرج من البحر واجمعوا على ان اول النصاب في الذهب عشرون مثقالا وفي  
الفضة مائتا درهم سواء كان امضربين ام مكسورين ام تدرام نفرة فاذا بلغت  
ذلك وحال عليها الحول ففيها ربع العشر وعن الحسن انه لا شيء في الذهب حتى يبلغ اربعين  
مثقالا واجمعوا على تحريم اتخاذا واني الذهب والفضة واقتناهما وعلى وجوب الزكاة فيهما هذا  
ما وجدته من مسائل الاجماع واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثني عشرية ان الزكاة  
تجب فيما زاد على النصاب بالحسن بجمع قول ابي حنيفة لا زكاة فيما زاد على مائتي درهم  
او عشرين مثقالا حتى تبلغ الزيادة اربعين درهما واربعة دنانير فيكون في الاربعين درهما درهم  
ثم كذلك في كل اربعين درهما درهم وفي الاربعة دنانير قيراطان فالاول مشدد والثاني  
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع وكون الزكاة لا تجب على فقير وانما تجب  
على العفي فلو ان الانسان يصير غنيا بالعشرين مثقالا من الذهب او بالمائتين من الفضة  
لما كانت الزكاة وجبت عليه وصاحب هذا القول اخذ بالاحتياط للفقراء فجعل فيما زاد على  
النصاب الزكاة من غير عفو عن الرقص وقول ابي حنيفة مخفف فيما زاد على النصاب الى الاربعين  
وبه قال الحسن البصري في اول نصاب الذهب كما مر ثم انه لا فرق في وجوب الزكاة على من  
ملك النصاب بين ان يكون من العوام او من اهل الكشف خلافا لما قاله بعض الصوفية  
من انه لا تجب الزكاة الا على من يرى له ملكا مع الله تعالى اما من لا يرى له ملكا مع الله تعالى  
كشفا ويقتينا فلا زكاة عليه انتهى والحق انها تجب على الانبياء فضلا عن غيرهم لان في كل  
انسان جزءا من الملك من حيث ان الله مستخلف في الارض ولو لا ذلك ما صرح له عتق ولا  
بيع ولا شراء ولا غير ذلك فانهم فان هذه الامور ما صحت من العبد الابنسية الملك اليه  
ناياك والغلط والشطح عن ظاهر الشريعة ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في احدى  
روايتيه ان الذهب يضم الى الفضة في تكميل النصاب مع قول من قال انه لا يضم فالاول  
مشدد في وجوب الزكاة باضم المذكور والآخر مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان و  
وجه الاول انه كماله قال واحد وان اختلف جنسه ووجه الثاني الوقوف على حد ما ورد من انه لا تجب  
الزكاة في ذهب او فضة الا ان كان كل منهما نصابا يضم اشتد من قال بالضم هل يضم الذهب الى  
الورق ويكمل النصاب بالآخر او بالقيمة فقال ابو حنيفة والشافعي في احدى روايتيه يضم بالقيمة  
ومثاله ان يكون له مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها مائة درهم فتجب الزكاة فيها وقال

الملك لا يكل نصا بالاجتناسه فلا يجب عليه زكاة اذا كمل بغير جنسه وتوجيه ذلك ظاهر فيهما سبق وورد ذلك  
قول ابي حنيفة واحمد ان من له دين لا نرم على مقر على اذ لا يجب عليه الاخراج الا بعد قبض الدين مع قول الشافعي  
في القول الجدي انه يلزمه اخراج زكوة كل سنة وان لم يقبضه ومع قول مالك لا زكاة عليه فيه من اقام سنين  
حتى يقبضه فيزيكه لسنة واحدة وان كان ثمن قرض او ثمن مبيع وقال جماعة لا زكاة في الدين حتى يقبضه فيزيكه  
ورب ستانف به الحول منهم عائشة وابن عمر وعلمة والشافعي في القدير وابو يوسف فالاول والثالث وطاوتهم  
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الدين كالمال الصائغ فلا يدري صاحبه هل  
يصل اليه ام لا فقد يحال بينه وبينه ولو كان على مقر على كان ينزل عليه لص فياخذ جميعه له وهذا خاص بالدين  
الدين في يقينهم ضعف بخلاف قول الشافعي فانه خاص بقوى الايمان واليقين الذي رجاء في الحق تعالى ان لا يدب على  
بل يحاثر به على ذلك اضعافا مضاعفة وكذلك قول مالك خاص بالاصاغر اما تركيته سنة واحدة اذ اذ  
فلانه لم يكن في قبضته وتصرفه حقيقة قبل ان يقبضه لعدم وصوله الى الضرب فيه بالسيرة الشريعة من رعاها  
كان معدوم عند هذا المخط عائشة وغيرها في اخراج كل الماضي بعد القبض كما تقدم ومن ذلك قول ابي حنيفة  
ومالك والشافعي فاجد في اظهر وايتيه انه يكره للانسان ان يشتري صدقته وانه ان اشتريها فهو مع قول الثمانية  
واحد احد بطلان البيع فالاول مخفف في شراء الصدقة وصحة شرائها والثاني مشدد فيها روده في ذلك  
في الاول الفرار من صورة الرجوع في الصدقة بعد ان اخرجها عن ملكه للفقراء والمساكين ويشترط في ذلك  
التمانية وهذا خاص بمقام الاصاغر كما ان من ابطال الشراء خاص بمقام الكاثر فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ومن قبل الشك في ثمة الثلث فانه اذا كان لرب المال دين على احد من اهل الزكاة قدر زكوة لم يجز له مقام  
وانما يدفع اليه من الزكاة قدر دينه ثم يدفعه للدين اليه عن دينه ثانيا مع قول مالك ان لا يجوز الا بعد  
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالاول خاص بالاصاغر الذي يخاف من جرمه ودفعه  
الحكام وحلفهم ان المدين لم يدفع اليهم الدين والثاني خاص بالكاثر الذين لا يخاف منهم فلك وهذا ظهر من  
بصحة البيع بالمعاطاة من غير لفظ يدل على البيع كما ياتي فانه خاص بالكاثر بخلاف قول الشافعي انه لا يصح  
لانه خاص بالاصاغر وهم اكثر الناس اليوم الذين يبيعون او يشترون ثم يكرهون ويحلفون وقد قال تعالى  
اذ تباعتم فلو لا اللفظ ما صح لنا شهادة بالبيع فافهم ومن ذلك قول الشافعي في احوال القولين واحمد ان لا يصح  
في الحل المباح المصغر من الذهب والفضة اذا كان مما يلبس ويعاشر مع قول الشافعي في القول الاخر انه يجزى  
الزكاة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي ومالك في  
اشترى ما يبيته انه لو كان لرجل حتى للاجارة للنساء فلا زكاة فيه مع قول بعض اصحاب مالك بالجواز قال

الزهرى من ائمة الشافعية بناء على قوله انه لا يجوز اتخاذ الحلي للاجارة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الائمة انه لا يجوز تمويه السقوف بالذهب الفضة مع قول بعض اصحاب ابى حنيفة بجواز ذلك ولما دخل الشافعي دار محمد بن الحسن وجلس فوقها كلها فهوته بالذهب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه اضاعة مال الا ان يفعل ذلك باجتهاد ولعل ما فعله محمد بن الحسن كان كذلك ووجه الثاني انه يزيد الاجرة لاسيما اذا كان موقفا على الارامل والايتام والعميان والله تعالى اعلم

### باب زكاة التجارة

اجمعوا على ان الزكاة واجبة في عرض التجارة وعن داود انها تجب في عرض القنية وكذا لك اجمعوا على ان الواجب في عرض التجارة ربع العشر هذا ما وجدته من مسائل الاجماع واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا اشترى عبد للتجارة وجبت عليه فطرته وزكاة التجارة عند تمام الحول مع قول ابى حنيفة ان زكاة الفطر تسقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الزكاة وجبت في العبد من جهتين مختلفين فلا مانع من وجوب الجمع بينهما ووجه الثاني ان العبد محسوب من مال التجارة فلا يجمع على مال العبد من كانا لكن ان اخرجنا المالك متبرعا فلا يمنع ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي واحمد ان العروض للتجارة اذا كانت مترجاة للماء ويتربص بها بالنفاق ولا سواق تنقوم عند كل حول ويزكيها على قيمتها مع قول مالك انه لا يقوم بها كل حول ولا يزكيها ولو دام مستسنيين حتى يبيعها بذهب او فضة فتزكي السنة واحدة الا ان يعود حول ما يشتري او يبيع فيجعل لنفسه شهرا من السنة فيقوم فيه ما سئدة ويزكيه مع الناض ان كان له فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الامرين ظاهر لعدم ورود نص بكيفية الاخراج ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي في احوالهم انه اذا اشترى عرضا للتجارة بما دون النصاب اعتبر النصاب في طرق الحول مع قول مالك والشافعي يعتبر كمال النصاب في جميع الحول فالاول فيه تخفيف من حيث نقص النصاب في اثنا عشر يوما وعدم وجوب الزكاة وتشديد على المستحقة من حيث عدم اخراج الزكاة والذي مشدد على المستحقين ايضا لعدم اخراج الزكاة الا مع تمام النصاب في جميع الحول وتخفيف عن صاحب المال بعدم وجوب الزكاة عليه اذا نقص النصاب في اثناء الحول فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاعتبار بوقتي الانقضاء والوجوب فلا يتعداهما انهم وجه الثاني مبنى على قاعدة اطلاق النصف وعدم انضباط الامر ودوام الرهن فوسعة الرهن لا يبرئ راسه نص في تعيين احوال امرين ومن ذلك قول مالك وانه اذا كان زكاة التجارة تدين بالقيمة مع قول الشافعي في احوالهم انها تتعلق بالمال تتعلق الشركة وفي قول تعلق الرهن وفي قول بالذمة ووجه كل من الاقوال ظاهر والله اعلم

### باب زكاة المعدن

اتفقوا على انه لا يشترط الحول في زكاة المعدن الا في قول للشافعي واجمعوا على انه يعتبر الحول في الركاز واتفقوا على انه يعتبر النصاب في المعدن الا با حنيفة فانه قال لا يعتبر النصاب بل يجب في قليله وكثيره الخمس واتفقوا على ان النصاب لا يعتبر في الركاز الا عند الشافعي فانه جعله شرطا للوجوب هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي في المشهور عنهما ان قدر الواجب في المعدن ربع العشر مع قول ابي حنيفة واحمد ان الواجب الخمس فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي ان زكاة المعدن تختص بالذهب والفضة فلو استخرج من معدن غيرهما من الجواهر لم يجب فيه شيء مع قول ابي حنيفة ان حق المعدن يتعلق بكل شيء يخرج من الارض مما ينطبع بالنار كالحديد والرصاص لا بالفرو زجر ونحوه ومع قول احمد يتعلق بالمنطيم وغيره كالكل فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجهه الاول صفاء جوهر النقيين وكثرة رواجهما انما هما نقدان مخرجان ووجه الثاني اطلاق المعدن على كل منطبع ووجه الثالث مطلق الاتفاقات وكل من الاتقال وجهه وتفدير مصر في ذلك راجع الى راي الاصا م فله ان يضع على احتساب المعدن ما يراه احسن لبين المال دون ان يكسر مال اصحاب المعدن في طلب السلطنة وينفقوا على العساكر فيحصل بذلك الفساد والحمل لله رب العلمين والله تعالى اعلم

## باب زكاة الفطر

زكاة الفطر واجبة باتفاق الاثنية الاربعاء تزيال الاصم واسمه جابر بن حنيفة هي مستحبة واتفقوا على ان كل من لزمت زكاة الفطر لزمت زكاة الاية الصفار وما يبيكه المسلمين كما اتفقوا على وجوبها عن الصغير والكبير وعن علي بن ابي طالب انها تجب على كل من اطاق الصلوة والصوم وعن سعيد المسيب انها لا تجب الا على من صام وصلى واتفقوا على انه يجوز تعجيل الفطرة قبل العيد بيمين ووجه اتفاق الاثنية الاربعة على وجوب زكاة الفطر كونها طهرة للصائم من الرث و غيره مما وقع في الصوم تعظيما لصفة الصمدانية التي تخلق الصائم باسمها ووجه قول الاصم وغيره انها مستحبة كون العبد لا تسلم له عبادة من النقص سواء الاكابر والا صاغر ما عدا الاثنية ابراهيم الصلوة والسلام فلان ذلك كانت مستحبة فيهم بغلب الوجوب بتقليل المستحب فيمكن واجبه في حق من يقيم الخلل في عبادتهم ومستحب في حق الانبياء ومن ورثهم في المقام فانهم ووجه قال انها تجب على الكبير والصغير كما في الشارح صرح بذلك ووجه قول علي وابن ابي طالب انهما يوجبان الصلوة والصوم في ذلك انهما في القدرة على الجوع ووجه جواز تعجيل زكاة الفطر في ذكره قبل يوم العيد في يومها قد ثبت ذلك من يوم العيد واما ما في الشارح من انهما يوجبان الصلوة والصوم في ذلك انهما في القدرة على الجوع ووجه جواز تعجيل زكاة الفطر في ذكره قبل يوم العيد في يومها قد ثبت ذلك من يوم العيد واما ما في الشارح من انهما يوجبان الصلوة والصوم في ذلك انهما في القدرة على الجوع ووجه جواز تعجيل زكاة الفطر في ذكره قبل يوم العيد في يومها قد ثبت ذلك من يوم العيد

باب ثمانية عشر: وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي والجمهور ان زكاة الفطر فرض واجب  
 ابتداء من ابي بكر رضي الله عنه: والواجب في نفسه مع قول ابي حنيفة انها واجبة وليست بفرض لان الفرض كذا عند من  
 الواجب له... عند ابي حنيفة... يفرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تعظيم السنة المحمدية كتعظيم  
 القرآن من حيث ان ما امرت به في مرتبة ما امر به القرآن في وجوب الفعل ووجه الثاني الفرق بين ما امر به الحق تعالى  
 في ان يربيين ما امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ونعم ذلك الاصطلاح من الامام ابي حنيفة فان نفس رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يمدحه على ذلك من جهة رفع رتبة الحق تعالى على عبده وان كان لا ينطق عن الهوى فهو نظير  
 تخصيص الانبياء والائمة لهم بلفظ الصلوة وان كانت في المنة هي الرحمة تفخيم الشانم وتفرق بين لفظ الترحم  
 على الانبياء والائمة والترحم على الانبياء عليهم الصلوة والسلام فانهم ومن ذلك قول مالك والشافعي واسمها انها تجب على  
 الشريكين في العبد المشترك وفي رواية احمد ان كلا من الشريكين يؤدي عن حصته صاعا كاملا مع قول ابي حنيفة  
 انها لا تجب على الشريكين عنه فالاول فيه تشديد واحد من الرايتين عن احمد مشددة والثالث مخفف ففرج  
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اخذ بنوع من الاحتياط ووجه الثاني اخذ بالاحتياط الكامل ووجه الثالث  
 انصرف العبد في الحديث الى من ملكه واحد فقط وان كان المعنى يشمل المشترك فانهم ومن ذلك قول ابي حنيفة  
 انه يلزم السيد كونه عبدا للكافر مع قول الائمة الثلاثة انه لا تجب عليه الا في عبده المسلم فالاول مشددة  
 والثاني مخفف ووجه الاول اطلاق العبد في بعض الاحاديث فشم الكافر ووجه الثاني ان الزكاة طهارة والكافر  
 ليس من اهل التطهير مع تصريح الشارع بذلك في الاحاديث فحل اصحاب هذا القول المطلق على المقيدين هذا الحق من  
 حيث الادب مع الشارع والاول احوط من حيث براءة الذمة وعليه اهل الكمال من العارفين فيفعلون بالطلاق  
 في محله والمقيدين في محله هو بما من التشريع مع الشارع ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجب على الزوج  
 فطرة زوجته كما يجب عليه نفقتها مع قول ابي حنيفة انه لا يجب على الزوج فطرة زوجته فالاول مشددة على  
 الزوج والثاني مخفف عنه مشددة على الزوجة ففرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ذلك من كمال الوساة  
 للزوجة ولا يليق بمحاسن الاخلاق ان يكلف زوجته بدل مال في تطهيرها من الرجز الظاهر والباطن ووجه  
 الثاني ان المحاطب بهذه الزكاة انما هي المرأة لعمد مصلحة ذلك عليها في دينها وان كان الاولى من الزوج اخراجها  
 عنها كفاية لها على عانتها على غض طرفه في رمضان بجاعها او بشبه نفسه برؤيتها فانهم ومن ذلك قول  
 ابي حنيفة ان من بعثنا محررا وبعضه رقيق مثالا فطرة عليه ولا على مالك ونصفه مع قول الشافعي واسمها  
 انه يلزمه الفطرة بحريته ومع قول مالك في احدي روايتيه ان على السيد النصف لا شيء على العبد مع قول  
 ابي ثور يجب على كل واحد منها صاع فالاول مخفف والثاني فيه تشديد وهو معنى قول مالك المذكور والثالث مشددة

الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر لان السيد لم يملكه كله والزكاة موصوفة بان تكون سنة لا شأنا  
 لا عن بعضه ووجه الثاني مراعاة العدل وهو تكليف السيد ان يزكى عن العبد بقدر حصته والعبد لا مال له  
 يخرج عن نفسه ووجه الثالث الاخذ بالاحتياط فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك <sup>الشافعي</sup> لا يخرج  
 واحدا منه لا يعتبر في وجوب زكاة الفطر ان يكون المخرج يملك نصابا من الفضة وهو اثنا عشر درهما بل قالوا ان كل من فضل عن  
 وفوت من تفرقه نفقته يوم العيد ليلة شئ قد زكاة الفطر وجبت عليه مع قول ابي حنيفة انها لا تجب الا  
 على من كان نصابا كاملا فاضلا عن مسكنه وعبد وفرسه وسلاحه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى <sup>ثاني</sup>  
 الميزان ووجه الاول كون القدر المخرج في زكاة الفطر امرا يسيرا فلا يشترط ان يملك صاحبه نصابا بخلاف ربع الفدر  
 في الفضة مثله ان النفوس بما تجلت به ووجه الثاني الحاق زكاة الفطر باخرتها من زكاة النقد وغيرها في  
 اعتبار تلك النصاب ولكن ان اخرجها من يملك دون النصاب فلا بأس فمن ذلك قول ابي حنيفة انها تجب بطول  
 فجر اول يوم من شوال مع قول احمد انها تجب بغروب الشمس ليقا العبد مع قول مالك والشافعي انها تجب بغروب شمس  
 ليلة العيد على الراجح من قوليهما ووجه القولين ظاهر ومن ذلك اتفاقهم على انه لا يجوز تاخيرها عن يوم العيد  
 مع قول ابن سيرين والفتحي انه يجوز تاخيرها عن يوم العيد قال احمد وارجو ان لا يكون به بأس فالاول مشدد  
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تيسر يوم العيد على وقت الصلوات الخمس ووجه الثاني  
 كونه لم يرد في ذلك نص بوجوب تخصيص اليوم عند المقاتل بذلك واما خبر اغنواهم عن الطواف في هذا اليوم  
 فهو محمول على الاستحباب ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز اخراجها من خمسة اصناف من البر والشعير  
 والتمر والزبدية لا قط اذا كان قوتا مع قول ابي حنيفة انها لا تجزى في الاقطا اصلا بنفسه وتجزى بقيمته وقال الشافعي  
 كل ما يجزى فيه عشرة فصوص لا يخرج زكاة الفطر منه كاللذ واللذة والدخن وشوة فالاول والثالث فيه تخفيف  
 والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يجزى دقيق ولا سويق مع قول  
 ابي حنيفة انها يجزئان اصلا بانفسهما وبه قال الاماطي من ائمة الشافعية وجوز ابو حنيفة اخراج القيمة  
 عن الفطرة فالاول مشدد على المخرج وعلى الفقراء والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
 ووجه الاول لاقتصار على الوارد في ذلك ووجه الثاني ان الدقيق والسويق اسهل على الفقراء من الخبز وذلك ان  
 يوم العيد يوم سرور ولا غنى في سرور يوم العيد لاستغنائهم عن تهيتة ما يكون ذلك اليوم بخلافه فلا  
 يجوز لهم الى التعب في تحصيل قوتهم المنقص لهم عن كمال السرور بخلاف الفقراء فانهم اذا اخذوا الخبز يحتاجون الى غريزة تهيتة <sup>ولمحنة</sup>  
 ومحنة في صاورة ذلك فيفرض عليهم السرور في يوم العيد الاول يقول لما علم الشارع هذا المعنى قسم الثعبان الاغنياء والفقراء <sup>ن</sup>  
 على الفطرة استلهم الثعبان على الاغنياء الشطر الاخر قايما بالعدل ولكن ان اخرج الاغنياء للفقراء الطعام الهيا لا كل بل ان يقبل اقرب

الى تحصيل سرورهم اعني الفقراء وآما من جود اخراج القيمة فوجهه ان الفقراء يصيرون بالخيار بين  
 ان يشتري احدهم حبا او طعاما مهيا للاكل من السوق فهو مخفف من هذا الوجه على الاغنياء و  
 الفقراء فانه يوم اكل وشرب وبعال وذكر لله عز وجل فالطعام يسترا اجسام الناس وذكر الله  
 يسترا واحدهم فيحصل بذلك السرور الكامل للدواحر والاجسام وقد ذقتنا ذلك مرة في ليلة الجمعة  
 فصرنا ناكل ونذكر فحصل لنا سرور لا يعادله سرور ومن شك فليجرب يكن بعد جلاء قلبه من  
 الرعونات والادناس هذا ما ظهر لي في هذا الوقت من حكمة اخراج الحب الدقيق ونحوه  
 وسمعت سيدنا عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول المطلب من الاغنياء يوم العيد زيادة البر  
 والاكرام للفقراء والمساكين ولذلك اوجب الشارع على الوالد اخراج الزكاة عن الصبي الذي لم يبلغ  
 الطاقه على الصوم توسعة على المساكين والافناء هناك صوم يكون معلقا بين السماء والارض  
 حتى يؤمر الصبي بالاخراج انتهى والله اعلم ومن ذلك قول مالك واحمد ان اخراج التمر  
 افضل من البر في زكاة الفطر مع قول الشافعي ان البر افضل ومع قول ابى حنيفة ان افضل ذلك  
 اكثر ثمننا فالاول مخفف محمول على حال من كان التمر عندهم اكثر واهني من البر والثاني محمول على من  
 كان البر عندهم اكثر واهني من التمر ووجه الثالث مراعاة الاكثر قيمة فانه مؤذن بانه ان  
 طعاما اذ نلنا الثمن دائر مع شدة اللذة وكثرة النفع فجمع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامم  
 الثلاثة ان الواجب صاع بصاع النبي صلى الله عليه وسلم من كل جنس من الخمسة اجناس السابقة  
 مع قول ابى حنيفة انه يجوز من البر نصف صاع فالاول كالشد والثاني كالخفف  
 ووجه كل منهما الاتباع للوارد عن الشارع وعن اصحابه فان معاوية وجماعة جعلوا نصف  
 الصاع من الخنطة يعدل صاعين من الشعير فلو لانهم رادوا في ذلك شيئا عن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ما قالوا به اذ هم اكثر الناس بعدا عن الرأي في الدين ومن قال ان معاوية من اهل  
 الاجتهاد قال يحتمل ان يكون فعل ذلك باجتهاد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك  
 قول الشافعي وجعلوا اصحابه ان مصر الفطرة يكون الى الاصناف الثمانية كما في الزكاة مع قول  
 الاصطخري يجوز صرفها الى ثلثة من الفقراء والمساكين بشرط ان يكون الزكي هو المخرج فان دفعها الى  
 الامام لزمه تعميم الاصناف لكثرة تافيد فلا يتقدر عليه التعميم مع قول مالك وابى حنيفة  
 واحمد يجوز صرفها الى فقير واحد فقط قالوا ويجوز صرف فطرة جماعة الى مسكين واحد  
 واختاره ابن مندو وابو اسحاق الشيرازي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث  
 مخفف وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال ظاهر المعنى ومن ذلك  
 قول ابى حنيفة انه يجوز تقديم زكاة الفطر على شهر رمضان مع قول الشافعي انه لا يجوز تقديمها  
 الا من اول شهر رمضان ومع قول مالك واحمد انه لا يجوز التقديم عن وقت الوجوب فالاول  
 مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان من قدم  
 فقد عجل للفقراء بالفضل فلا يمنع منه وسكت الشارع عن تعيين وقت الوجوب كما سكت  
 عن بيان وقت انتهائه فجاء تعجيل الزكاة قبل يوم العيد ومن اول شهر رمضان وقبله ووجه الثاني



الآخذ بالاحتياط فقد يكون يوم العيد شرطاً في صحة الأخراج كآوقات الصلوات  
الخمس إذا لم يجتمع والحمد لله رب العالمين

### باب قسم الصدقات

اتفق الأئمة الأربعة على أنه يجوز إخراج الزكاة لبناء مسجد أو تكفين ميت أو جمعوا على تحريم  
الصدقة المفروضة على بني هاشم وبني عبد المطلب وهم خمس بطون آل علي وآل العباس وآل جعفر  
وآل عقيل وآل الحارث بن عبد المطلب وجمعوا على أن الغارمين هم المديونون وعلي أن السبيل هو  
المسافر هذا ما وجدته من مسائل الأئمة والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك  
قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز دفع الصدقات إلى صنف واحد من الأصناف الثمانية المذكورة  
في آية أنبا الصدقات للفقراء والمساكين مع قول الشافعي أنه لا بد من استيعاب الأصناف  
الثمانية أن قسم الإمام وهناك عامل ولا فالقسمة على سبعة فإن فقد بعض الأصناف قسمت  
الصدقات على الموجودين منهم ولكن لا يستوعب المالك الأصناف أن انحصر المستحقون في البلد  
ودفع إليهم المال ولا فيجب إعطاء ثلثة قلوبهم الأصناف في البلد وجب النقل أو بعضهم مرد على  
الباقين فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن  
المراد من الآية الجنس ووجه الثاني أن المراد بهم الاستيعاب وهو أحوط ومن ذلك قول  
أبي حنيفة أن حكم المؤلفات قلوبهم منسوخة وهو إحدى الروايتين عن أحمد والمشهور من مذهب  
مالك أنه لم يبق المؤلفات قلوبهم سهم لغناء المسلمين عنهم والرواية الأخرى أنه إذا احتج إليهم  
في بلد أو غير استأنف الإمام لوجود العلة مع قول الشافعي في ظاهره لا قول أنه يعطون سهمهم بعد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن سهمهم غير منسوخة وهي الرواية الأخرى عن أحمد فالأول  
والثاني فيه تشديد وتضييق على المؤلفات وقول الشافعي مخفف عليهم فرجع الأمر إلى مرتبة  
الميزان ووجه الأول وما وافقه حل من أسلم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاختيار  
عدم الإكراه فلا يحتاج أن يعطى ما يؤلفه ووجه الثاني إطلاق المؤلفات قلوبهم فلم يقيد ذلك ببعضهم  
صلى الله عليه وسلم فيعطى كل من أسلم في أي عصر كان لأنه ضعيف القلب ناقص على كل حال لا يكاد  
يلحق بقلب من ولد في الإسلام فافهم وقد أسلم شخص من اليهود في عصرنا هذا فلم يلتفت إليه  
المسلمون بالبر فقال لي أنا قد صلت على أسلمي فاني معيل واليهود جفوني والمسلمون لم يلتفتوا إلى  
فلولا أني كلمت له شخصاً من العمال يكتب عنده بالقوت لصرخ بالردة ومن ذلك قول مالك والشافعي  
أن ما يأخذ العامل من الصدقات هو من الزكاة لا عن عمله مع قول غيرهما أنه عن عمله فالأول  
فيه تخفيف على الأصناف والثاني فيه تشديد على العامل وتطهير له من أخذ أو ساء  
الناس في أخذ نصيبه أجره لا صدقة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة  
أنه لا يجوز أن يكون عامل الصدقات عبداً ولا من ذمى القربي ولا كافراً مع قول أحمد أنه يجوز  
فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثاني أن العامل أجبر ولا  
يشترط فيه الكمال بالحرية والإسلام قال وإنما منكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولد عمه النبي



ان يكون عاملا وقال لم يكن لا استعملك على غسلة ذنوب الناس تشريفا له على وجه الذب لا الوجوب وجه  
 اول ان العبد يكتفى بنفقة سيده عليه وذوي القربى اشرف فمعون من ان يكون احدهم عاملا تشريفا لهم كما  
 يمنع من قبول الزكاة المفروضة والكافو يصلح ان يكون له حكم على المسلمين وكذلك اتفق العلماء بتحريم جعل الكافو  
 جابيا للظالم او للخارج او كاتب او حسابا ومن ذلك قول الائمة ان الرقاب هم المكاتب فيدفع اليهم سهمهم ليوذوه في  
 الكتابة مع قول مالك ان الرقاب هم العبيد فلا يجوز دفعهم من الصدقات اليهم ولما يشترى من الزكاة فبما  
 فتقوى رواية عن احمد فالاول مخفف والثاني مشدد فجمع الامر الى مرتبتي الميزان وكل من القولين وجه ومن  
 ذلك قول الائمة الثلاثة ان المزدحم بقوله تعالى في سبيل الله القراءة مع قول احمد في اظهر روايته ان منه  
 الحج فالاول مشدد لاخذ بالاحتياط لانصر الذهن الى القراءة ببادي الرأي والثاني مخفف بحج ضرورة مال الزكاة  
 فجمع الامر الى مرتبتي الميزان وكل من القولين وجه ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يصير للغارم مع الغني  
 شيء من مال الزكاة مع قول الشافعي انه يصير له مع الغني فالاول مشدد على الغارم من ماله والثاني مخفف  
 فجمع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول العمل بظاهر الآية والحديث والقراين فانها تعطى ان القادر على قضاء  
 المغارم من ماله ليس محتاجا الى المساعدة وموضع الزكاة انها لا تصرف الا للحتاج ووجه الثاني ان الشارح  
 اطلق الغارم في مصالح المسلمين فيعطى من مال الزكاة تشجيعا له ولغيره على بذل المال في مصالح المسلمين في  
 المستقبل فان من شان غالب البشر ان يقدم غرامته لا صلاح ذات البين مثلا اذا لم يكن بينه وبينهم قرابة  
 ولا نسب لا سيما ان لم يكن يشكروه على ذلك او ذموا به بل بما قال ثبت الى الله تعالى ان عدت اعمل خيرا اي مع من  
 لا يستحقه وفي كلام الشافعي رحمه الله اصل كل عداوة اضطناء المعروف الى اللئام والله تعالى اعلم ومن ذلك  
 قول ابى حنيفة ومالك ان ابن السبيل هو المحتار دون منشي السفر به قال احمد ايضا في اظهر روايته مع قول  
 الشافعي انه كما انما هو منشي سفر او محتار فالاول مشدد والثاني مخفف فجمع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه  
 الاول ان المحتار هو المحتاج حقيقة فالصبر اليه احوط بخلاف منشي السفر فقد يريد السفر ثم يتركه طوعا او نهي  
 الى استرجاعه اليه فليس على المحتاج اليه من بقية الاصناف الثمانية ويجاب عن القائل بالاول ان الغالب على من يريد السفر  
 ان يذهب في سفره ومنه ذلك قول ابى حنيفة واحمد يجوز للشخص ان يعطى زكوة كلها الواحد اذا لم يخرجها الى الغنى ومن  
 انما ذلك مع قول الشافعي اقل ما يعطى من كل صنف ثلاثة فالاول مخفف والثاني مشدد فجمع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه  
 الاول ان المزدحم بصيغة الفقراء في اية انما الصدقات للفقراء والمساكين الجنس فكل من كان فقيرا اعطى الزكاة ولو كان  
 ووجه الثاني الاحتياط لاحتمال ان يكون المراد بالمساكين والعاملين وما بعده في الآية جماعة من كل صنف  
 دون الواحد من ذلك قول مالك والشافعي في اظهر قوليه واحمد في اظهر روايته انه لا يجوز نقل الزكاة الى احد

واستثنى مالك ما اذا وقع باهل بلد حاجة فينقلها الامام اليهم على سبيل المنظر والاجتهاد بشرط  
 احمل في تحريم النقل ان يكون الى بلد تقصر فيه الصلوة مع عدم وجود التسخير في البلد المنقول  
 منه وقال ابو حنيفة يكره نقل الزكاة الا ان ينقلها الى قرابة محتاج او قوم مرهم صر حاجة من  
 اهل بلدة فلا يكرهه فالاول فيه تشديد بشرطه المذكور فيه والثاني فيه تخفيف فوجع الامر الى  
 مرتبة الميزان ووجه الاول وجود كسر خاطر الفقراء والمساكين ونحوهم من اهل بلدة اذا خرج  
 زكاته عنهم مع تطلع نفوسهم اليها طول علمهم ووجه الثاني عدم الالتفات الى كسر خاطر  
 ذكره على سبيل الفرض لا الوجوب اذا المراد دفعها لا صنف التي في الآية وقوله في الحديث  
 صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتزد على فقراهم يشهد للفقيرين لان قوله فتزد على فقراهم يشمل  
 فقراء البلد المزكي وفقراء غيرها اذ هم من فقراء المسلمين بلا شك ومن ذلك قول الائمة الاربعة  
 وغيرهم انه لا يجوز دفع الزكاة الى الكافر مع تجويز الزهر نحو ابن شبرمة دفعها الى اهل النمة  
 ومع تجويز من ذهب الى حنيفة دفع زكاة الفطر والكفارات الى الذي فالاول مشدد ومقابله  
 مخفف فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كونها طهرة وشرفا فلا يليق بذلك الا المحل  
 الذي هو محل رضي الله تعالى لا الكفرة الذين هم محل سقطه في الحالة الراهنة وان احتمل حسن  
 الخاتمة وثم لتأييد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتزد على فقراهم  
 واهل النمة ليسوا من فقراهم من حيث اختلاف الدين ووجه كلام الزهري وابن شبرمة ان  
 الزكاة وسلم المسلمين فيجوز دفعها الى الكفار لما سبوا الى الوسم ومن هنا كره بعض المتورعين  
 الاكل من اموال الجوع الى وقال ابنها اوساخ الكفار ومن كسبهم لها بالربا والمعاملات الفاسدة  
 وقال لم يكن السلف الصالح ياكلون منها وانما كانوا يصرفونها في علف الدواب نفقة الخدم  
 تنزه عنها على وجه الذب والكراهة لا على الوجوب والتحريم انتهي وعلى ما قرناه في من ذهب  
 الى حنيفة يكون المراد بفقراهم في الحديث فقراء بني ادم او فقراء بلد المزكي من مسلم وكافر وقد  
 يكون من جود دفعها الى الكافر انما قال ذلك باجتهاد فافهم ومن ذلك قوله يخفف  
 رضي الله عنه في الغني الذي لا يجوز دفع الزكاة اليه انه هو الذي يملك نصيبا من اى مال كان مع  
 قول مالك في المشهور ان الغني من تلك اربعين درهما وقال القاضي عبد الوهاب لم يجز مالك  
 لذلك حدا فانه قال يعطى من له المسكن والخدام والذابة التي لا غنى له عنها وقال يعطى من له  
 اربعون درهما وقال للعالم ان ياخذ من الصدقات وان كان غنيا وذهب الشافعي ان الاعتبار  
 بالكفاية قل له ان ياخذ مع عدها وان كان له اربعون درهما واكثر وليس له ان ياخذ مع  
 وجودها ولو قل معطى ما هو مقرر في كتب مذهبه وقال احمد الغني هو من يملك خمسين درهما  
 او قيمتها زهبا وفي رواية اخرى عنه ان الغني هو من له شيء يكفيه على الدوام من تجارة او حرفة  
 عقارا وصناعة او غير ذلك فالاول مخفف على الاغنياء والثاني فيه تشديد عليهم والثالث مفصل  
 والرابع اشد تخفيفا على الاغنياء فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول القياس على معظم  
 ابواب الزكاة اذ الغني فيها كلها هو من تلك النصاب سواء المواتي والمحبي والنقود اذ لو لم يكن

غنيا بذلك لكان كالفقير لا تلزمه الزكاة ووجه الثاني أن الأربعين درهما يساينها الأنساب لأن  
 ذامال كثير لا اعتبار الشرع لها في مواضع كقوله من صلى عليه أربعون شخصا يشركون بالله  
 شيئا غفر له فعمل ذلك من حد الكثرة في الشفعاء والأربعون هم المراد بالعصبة أو القوة في سورة  
 القصص ومن ذلك اعتبار حق الجار وأنه أربعون دارا من كل جانب ووجه الثالث أن تكفنا سبعة  
 هي المراد من الغنى فكل من كان له شيء يكفي عن سؤال الناس فهو غني ووجه الرابع أن الخمسين  
 درهما هي التي تكف صاحبها عن السؤال ولكل من هذه الأقوال وجه لأن كل شيء لهم من الشارح  
 فيه على أمرين فالعلماء فيه بحسب نظرهم وهذا ذكرهم وذكر الأربعين والخمسين بمرى على  
 الغالب من أحوال السلف فلا يكاد أحدهم يطلب من الدنيا في يده أكثر من هذا القدر  
 ولا يفقد لا يكف صاحب العيال الآن المائة درهم في طريق تجارتها ونفقتها فافهم ومن  
 ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه يجوز دفع الزكاة إلى من يقدر على الكسب لصحته وقوته مع قول  
 الشافعي وأحمد أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه  
 الأول أن من لا مال له فهو إلى الفقراء أقرب وإن كان قادرا على الكسب ويؤيده قوله تعالى يا أيها  
 الناس أنتم الفقراء إلى الله أي إلى فضله فلا يستغنى أحد عن حاجته إلى الله تعالى وإنما علقنا  
 الفقر في الآية بفضل الله لا بالله حقيقة لأن الحق تعالى لا يستغنى به من حيث ذاته وإنما  
 يستغنى بما منه لا به فافهم فإن هذا هو الأدب مع الله تعالى فإن العبد إذا جامع وسأل الله في أمره  
 ضرورة دله على الرغيف فما دفع الغنى عن الجوع إلا بالرغيف وحاصل ذلك أن الله تعالى علق الوجود  
 ببعضه ببعض وسخره لبعضه ببعض وأورطه ببعضه ببعض وإن كان الكل عنده وباهره وتكوينه فافهم  
 ووجه الثاني أن من قدر على الكسب فلا يحل له أخذ أو سخر الناس تنزيها له عنها وهذا خاص  
 بالأكابر أصحاب لهم والأول خاص بالأصاغر من قلت مرأته ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد  
 في إحدى روايتيه أن يدفع نكاته إلى رجل ثم علم أنه غني اجزاه ذلك مع قول مالك والشافعي  
 في أظهر قوليه أنه لا يجوز وهو قول أحمد في الثانية الأخرى فالأول مخفف والثاني مشدد  
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاكتفاء بغلبة الظن بأنه فقير ووجه الثاني  
 أنه لا يكفي إلا العلم ولا عبارة بالظن البين خطاه ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أنه لا يجوز دفع الزكاة  
 للوالدين وإن علوا ولا للمولودين وإن سفلوا مع قول مالك يجوز دفعها إلى الجد والجدة ووجه  
 البنين لسقوط نفقتهم عنده فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان  
 ووجه الأول تشريف الوالدين والمولودين عن دفع أو سخر الناس إليهم قياسا على بني هاشم وبني  
 المطلب فإن الزكاة إنما حرمت عليهم تشريفا لهم وتقديسا لذواتهم وأرواحهم ولا فلو احتاجوا إلى  
 ذلك صرفنا إليهم منها كما أفتى به الإمام السبكي وجماعة قال بعضهم محل جواز الأعيان لهم عند الحاجة  
 ما إذا لم يستغنوا بغير الزكاة من هبة وهدية وغنى مما لقول جدهم صلى الله عليه وسلم  
 في الزكاة أنها لا تحل للجد ولا لأل محمد لكن يؤيد ما أفتى به السبكي مفهوم حديث أن لكم في  
 خمس الخمس ما يكفيكم أيضا فإن نفقة الوالدين والمولودين واجبة على الأغنياء منهم من باب

ابراهيم عليه السلام من استغنى عن ذلك عن اوساخ الناس مع عدم المنفعة عليهم من اولادهم غالباً  
 ر. ان زار البنية حريثاً انت. ومالك لا يملك ووجه الثاني ان من كان ساقط النفقة لبعده وحجبه  
 لا يملكه حاكم غير القريب فيعطي من الزكاة فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة واحمد  
 في الزكاة ان لا يملك من دفع زكوة الى من يرثه من الاخوة والاعمام وبنيتهم مع قول  
 انهم لا يملكون ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة  
 الاول ووجه الاول انهم تملك الامر بالاتفاق عليهم كالأصول والفروع فربما اخل قريتهم الفنى بالإحصاء  
 الى. فيكونون كالأبناء فيعطون من الزكاة ووجه الثاني ان ترغيب الشارح في الاتفاق على القرابة  
 لا يجوز القريب. الى الاخذ من الزكاة فالقولان محمولان على حالين فمن اغناه قرابته  
 عن سؤال الناس باتفاقه عليه فلا يحل له اخذ الزكاة ومن لم يغناه قرابته عن سؤال  
 الناس بعد ما اتفقوا عليه حل له اخذ الزكاة ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز  
 للمرجل دفع زكوة الى عبد مع قول ابي حنيفة انه يجوز دفعها الى عبد غيره اذا كان سيده فقيراً  
 فاهل مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان نفقة العبد واجبة على السيد فهو مكنتها عن الزكاة  
 ووجه الثاني ان نفقة السيد قد لا تكفيه كما هو الغالب على التجار وغيرهم من الجلاء مع دناءة  
 الواقع في الغالب وعدم تنزهه عن اكله من اوساخ الناس فكانت الزكاة في حقه كاجرة الحجارة  
 يملكها منها الناضر ويطعم منها العبيد والاماء ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد في اظهر  
 انما يثبت انه لا يجوز للزوج الغيبة دفع زكوة لزوجها مع قول الشافعي يجوز ذلك وقال مالك  
 ان كان يستعين بما اخذه من زكوةها على نفقتها لم يجز وان كان يستعين به في غير نفقتها كاولاده  
 الا فقراء من غيرها او نحوهم جاز فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى  
 مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد في اظهر واثبت انه لا يجوز دفع الزكاة الى بني عبد  
 المطلب مع قول ابي حنيفة يجوز دفعها اليهم فالاول مشدد والثاني مخفف وكان ذلك القول  
 في موالى بني هاشم حرمها ابو حنيفة واحمد وهو الاصح من مذهب مالك والشافعي هو يرجع الى  
 مرتبة الميزان ووجه الاول قياسه على بني عبد المطلب على بني هاشم ووجه الثاني فيه عدم قيام  
 عليهم اضعف وصلتهم برسول الله صلى الله عليه وسلم وان كانوا الميراث قوار رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم في جاهلية ولا اسلام ووجه تحريمها على المولى الشريف المنسار اليه بقوله صلى الله عليه وسلم  
 مولى القوم منهم اى ان لم يلحق بهم ووجه الثاني ان المولى ليس لهم وصلة في شرف نسبتهم كوصلة  
 ساداتهم على ان تحريم الصدقة عليهم انما محله غناهم بما يعطون من خمس الخمس فان منعوا صدقة  
 جاز لهم اخذ الزكاة الا ان كان هناك من يكفيهم من نوع الهدايا او صدقات النقل على بر وسمعة  
 سيدى عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول شريو الصدقة على بني هاشم وبني المطلب  
 تحريم تعظيم وتشريف وتنزيه لهم عن اخذ اوساخ الناس لا اثم عليهم لو اخذوها انت هي  
 في ذلك نظر فقد يكون منع رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم من اخذها شريوهم كما في  
 فيا شريو به والله تعالى اعلم

## كتاب الصيام

اجمعوا على ان صوم رمضان فرض واجب على المسلمين وانه اهل اركان الاسلام واتفق الاثمة  
 الاربعة على انه يتحكم صومه على كل مسلم بالغ عاقل طاهر عاقل قادر على الصوم وعلى ان الحائض  
 والنفساء يحرم عليهما الصوم ولو انهما صامتا لم يصح ويلزمها قضاءه وعلى انه يباح للحامل  
 والمرضع الفطر اذا خافتا على نفسيهما وولديهما لكن لو صامتا صح واتفقوا على ان المسافر والمريض  
 الذي ينحى برؤه يباح لهما الفطر فان صاما صح وان تضر اكره وقال بعض اهل الظاهر لا يصح الصوم  
 في السفر وقال الاوزاعي الفطر افضل مطلقا اي لان الشارح نفى البر في صوم السفر بقوله  
 ليس من البر الصيام في السفر واتفقوا على ان الصبي الذي لا يطيق الصوم والمجنون المطبق جنونه  
 غيرهما طيبين به لكن يوم به الصبي لسبع ويضرب عليه لعشر واتفقوا على ان صوم رمضان يجب  
 برؤية الهلال او باكمال شعبان ثلاثين يوما واتفق الاثمة على انه لا يثبت هلال شعبان بواحد قال  
 ابو ثور يقبل واتفقوا على انه اذا روى الهلال في بلد قاصية انه يجب الصوم على ساثر اهل الدنيا  
 الا ان اصحاب الشافعي صحوا انه يلزم حكمه البلد القريب دون البعيد واتفق الاثمة الاربعة على انه  
 لا اعتبار بمعرفة الحساب والمنازل الا في وجهه عن ابن شريح بالنسبة الى العارف بالحساب  
 واتفق الاثمة الاربعة على وجوب النية في صوم رمضان وانه لا يصح الا بالنية وقال عطاء وزفر  
 لا يفتقر صوم رمضان الى نية واجمعوا على صحة صوم من صام جنبا لكن يستحب له الاغتسال  
 قبل طلوع الفجر خلافا لابي هريرة وسالم بن عبد الله في قولهما بطلان الصوم وانه يمسه  
 ويقضي وقال عمرو والحسن ان اخر الغسل بعد لم يبطل صومه او بغیر عن بطل وقال النخعي  
 ان كان في الفرض يقضي واتفقوا على ان الغيبة والكذب مكروهان للصائم كراهة شديدة وان صام  
 الصوم في الحكم وقال الاوزاعي يبطل الصوم واتفقوا على ان من اكل وهو يظن ان الشمس قد  
 خابت او ان الفجر لم يطلع ثم بان الامر بخلاف ذلك انه يجب عليه القضاء واجمعوا على من ذرعه  
 النخعي لم يفطر خلافا للحسن البصري واجمعوا على ان من وطئ وهو صائم في رمضان عامدا من جنس  
 كان حاصيا وبطل صومه ولزمه امساك بقية النهار وعليه الكفارة الكبرى وهي عتق ساقية قال  
 لم يحكم فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطعنا طعام مستين مسكينا وقال مالك هي على التحجير  
 واجمعوا على ان الكفارة لا تجب في غير اداء رمضان وعن قتادة الوجوب في قضاؤه واتفقوا على ان  
 من تعمد الاكل والشرب صحح ما قيميا في يوم من شهر رمضان يجب عليه القضاء وامساك بقية النهار  
 واتفقوا على ان من افسد صومه يومين من رمضان بالاكل عامدا يجب عليه قضاء يوم مكانه فقط وقال  
 اربعة لا يحصل الا باثني عشر يوما وقال ابن المسيب يصوم عن كل يوم شهرا وقال النخعي لا يقضي  
 الا بصوم الف يوم وقال علي وابن مسعود لا يقضيه صوم الدهر واتفقوا على عدم صحة صوم من اكل  
 عليه طرأ نهاره وحل ان لو نام جميع النهار صومه خلافا للاصطخري من الشافعية واتفقوا  
 على ان من فاتته شئ من رمضان فبات امكرا القضاء لا بد له ولا اثم وقال طائفة  
 قتادة بجبلا طعام عن كل يوم مسكينا واتفقوا على استحباب صيام الليالي البيض الثلاث وهي

الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وسياتي  
توجيه احوال من خالف اتفاق الائمة الاربعة في الباب ان شاء الله تعالى واما ما اختلفوا فيه  
فمن ذلك قول الشافعي في ارجح قوليه واحمد ان الحامل والمرضع اذا اخطرتا خوفا على الولد لزمهما  
القضاء والكفارة عن كل يوم مدم مع قول ابي حنيفة انه لا كفارة عليهما ومع قول ابن عمر وابن  
عباس انه نفي الكفارة دون القضاء فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع  
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه فطر ارتفق به الولد مع امه ووجه الثاني ان الكفارة  
موضوعها ارتكاب المعاصي لا المأمورات الشرعية او المباح ووجه الثالث انه كان الواجب عليهما  
تحمل المشقة وعدم الفطر لاحتمال ان الصوم لا يضر الولد فدل ذلك ان عليهما الكفارة دون  
القضاء لا سقاط الصوم عنهما بترجيح الفطر فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من اصبح  
صائما ثم سافر لم يجز له الفطر مع قول احمد انه يجوز له الفطر واختاره المزني فالاول مشدد والثاني  
مخفف ووجه الاول تغليب الحضر ووجه الثاني تغليب السفر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك  
قول ابي حنيفة واحمد ان المسافر اذا قدم مفطر لله بريء للرخص او بلغ الصبي او اسلم الكافر  
او طهرت الحائض في اثناء النهار لزمهم امساك بقية النهار مع قول مالك والشافعي في الاصح  
انه يستحب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول  
نزول العذر والمجيء للفطر فيلزم الصوم وان لم يحسب له لحرقه رمضان وكذلك القول في بقية المسائل  
السابقة ووجه الثاني ان الامساك خارج عن قاعدة الصوم فان صوم بعض النهار دون بعض  
لا يصح فكان اللائق بالمسالك النديب لا الوجوب فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان المرتد  
اذا اسلم وجب عليه قضاء ما فاتته من الصوم حال رده مع قول ابي حنيفة انه لا يجب فالاول  
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول التغليب عليه لانه امر متدا  
بعد ان ذاق طعم الاسلام ووجه الثاني انه لم يكن مخاطبا بالصوم حال رده للكفر وقد قال تعالى  
قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يصوم صوم  
الصوم مع قول ابي حنيفة انه لا يصوم فالاول مشدد في الصوم من حيث خطابه به على وجه  
النديب من باب فمن تطوع خيرا فهو خير له والثاني مخفف عنه لعدم صحته منه من حيث انه  
صفة صمدانية لا يطبق التلبس بها ولا القيام باعمالها عادة بخلاف البالغ فان الله تعالى يجعل له  
قوة تعينه على القيام باعمالها وما يؤيد قول ابي حنيفة ان الصوم عن الاكل والشرب ما شرع الا  
لكسر شهوة النفس الحاصلة بتكرار الاكل جميع السنة والصبي الذي عمره سبع سنين مثلاً  
بعيد من اثار شهوة الجماع بالاكل فكان صومه بالعبث اقرب بخلاف المراهق فوجم الله الامساك  
ابا حنيفة ما كان ادق مدراكه ورضي الله تعالى عن بقية الائمة اجمعين فرجع الامر الى مرتبتي  
الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان المجنون اذا افاق لا يجب عليه قضاء ما فاتته  
مع قول مالك انه يجب وهو اخذ الروايتين عن احمد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع  
الامر الى مرتبتي الميزان ووجهها ظاهر ومن ذلك قول ابي حنيفة وهو الاصح من مذهب



الشافعي ان المريض الذي لا يرجى برؤه وللشيخ الكبير لا صوم عليها وانما تجب عليها الفدية فقط  
 مع قول مالك انه لا صوم عليها ولا نذية وهو قول الشافعي ثم ان الفدية عندنا في حنيفة واحمد  
 نصف صاع عن كل يوم من براوتس وعند الشافعي من كل يوم فالاول فيه تشدد في المستثنين  
 والثاني مخفف فيما فرجهم الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر فمن ذلك قول الائمة الثلاثة  
 وروايتي الرايتين عن احمد انه لا يجب الصوم اذا حال دون مطلق الهلال غير اذ قد  
 في ليلة الثلاثين من شعبان مع قول احمد في ظاهر الروايات عند اصحابه انه يجب عليه الصوم قالوا  
 ويتعين عليه ان ينويه من رمضان فالاول مخفف في ترك الصوم والثاني مشدد في فعله فرجهم  
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان قاعدة الوجوب لا تكون الا بدليل واضح او بينة او مشاهد  
 ولم يوجد هنا شيء من ذلك ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط وهو خاص باهل الكشف الذين  
 ينظرون الهلال من تحت ذلك الغيم والقتر كما يشهد بذلك قول اصحاب احمد انه يتعين على  
 الصائم ان ينوي ذلك من رمضان اذ الجزم بالنية لا يصح مع التردد وكان على هذه القسم سيدي  
 على الخاص ووجهه كانا يكشفان ما تحت الغمام والقتر وينظران الشياطين وهم يصعدون  
 ويرمون في الابار والبحار فيصبحان صامعين وغالب اهل مصر مفطرون ومعلوم ان الشياطين  
 لا تصفد الا ليلة رمضان وقال المخالف قد تصفد الشياطين اخر ليلة من شعبان ليدخل رمضان  
 وهم كلهم مصفدون كما ان ابليس يوسوس للعصاة في شعبان بالمعاصي التي يقعون فيها في رمضان  
 فانهم ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لا يثبت هلال رمضان اذا كانت السماء مضمومة الا بشهادة  
 جمع كثير يقيم العلم بخبرهم واما في الغيم فيثبت بعد واحد رجلا كان وامراة حرة كان او عبدا  
 مع قول مالك انه لا يقبل في ذلك الا عدلان ومع قول الشافعي واحدا في ظاهر روايتهما انه يثبت  
 بعد واحد فالاول مشدد والثاني دونه في التشديد والثالث فيه تخفيف فرجهم الامر الى  
 مرتبة الميزان ووجه الاول ان السماء اذا كانت مضمومة فلا يخفى الهلال على جمع كثير من الناس  
 بخلاف الغيم يخفى على غالب الناس فيكتفي بواحد كما قال به الشافعي واحدا في ظاهر قوليهما  
 ووجه قول مالك زيادة التثبت في العدلين لان ذلك عنده من باب الشهادة لا من باب الرواية  
 عكس قول الشافعي واحدا في الرابع من روايتهما فرجهم ابو حنيفة ومالك شتان صوم رمضان  
 على شان الصلوة تعظيما للشهر رمضان فانه يكتفي في دخول وقت الصلوة عندهما باخبار عدل  
 واحد ومن شرف رمضان انه يسد مجاري الشيطان من جسد ادم ان لم يحرقه بغيبوبة  
 ونحوها فلو كان يغرق الصوم بخلاف الصلوة لم يروا فيها انها جنة اي ترس يقي بها الشيطان  
 كما ورد في الصوم فان الصائم الحقيقي لا يصير للمعاصي عليه سبيل من العلم الى العام فانهم ومن  
 ذلك قول الائمة الثلاثة ان من راي الهلال وحده صام ثم ان راي هلال شاك فطر سرا مع قول  
 الحسن وابن سيرين انه لا يجب عليه الصوم بويته وحده فالاول مخفف على الصائم مشدد  
 في الثبوت والثاني عكسه فرجهم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المراد من اشتراط العدل  
 والعدلين او العدل حصول العلم وقد حصل له العلم بويته هو وان لم يقبل الناس ذلك

منه ووجه الثاني ان الحس قد يغلب على الحكم عليه كصاحب المزة الصفر يجد طعم  
 العسل مرارة وقه صحيح وحكمه باطل فانهم ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه لا يصوم يوم  
 الشك مع قول احمد انه ان كانت السماء مصحبة بكرة او مغمية وجب فالاول مشدد في الاحتياط  
 خوفا ان يخل في رمضان ما ليس منه والثاني مخفف لعدم مشروعية الصوم فيه فرجع الاصل  
 الى ما تبقى الميزان لكن قول احمد اولي بها العس من حيث الصوم فقد يكون من رمضان في نفس  
 الامر ويغتر الزوال في النية الضرورة ولا يضربنا صوم يوم نرائد ومن ذلك قول الائمة  
 الثالثة ان الهلال اذا روى بالنهار فهو لليلة المستقبل مع قول احمد انه روى قبل الزوال لليلة  
 الاضوية او بعد الزوال فروايتان فالاول مخفف لعدم القضاء لليوم الماضي والثاني مفصل في  
 وجوب قضاءه فرجع الامر الى ما تبقى الميزان ووجهها ظاهر وكذا القول في رواية احمد وثبت  
 بعد الزوال ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه لا بد من التعيين في النية مع قول ابي حنيفة  
 انه لا يشترط التعيين بل ان نوى صوما مطلقا او نفلا جازا فالاول مشدد والثاني مخفف  
 فرجع الامر الى ما تبقى الميزان ووجه الاول ان التعيين من جملة الاخلاص للمأمول به ووجه  
 الثاني ان المقصود وجوب الصوم في رمضان الذي هو ضد القطر فيه فيخرج المكلف عن العهد  
 بذلك ومن ذلك قول الائمة الثالثة ان وقت النية في صوم رمضان ما بين غروب الشمس الى  
 طلوع الفجر الثاني مع قول ابي حنيفة انه لا يجب التعيين اي التبيين بل تجوز النية من السبيل  
 فان لم ينو ليل اجزائه النية الى الزوال وكذلك قولهم في النية المعين فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف  
 فرجع الامر الى ما تبقى الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط والقياس على سائر  
 الاعمال الشرعية فان موضوع النية في اول العبادات الا ما استثنى ووجه الثاني الاكتفاء  
 بوجود النية في اثناء الصوم اذا لم يمض اكثر النهار كما في صوم النفل وصاحب هذا القول يجعل  
 النية هنا قبيل الفجر مستحبة لا واجبة تحصيل الكمال لا للصحة فانهم ومن ذلك قول الائمة  
 الثالثة ان صوم رمضان يقتصر كل ليلة الى نية مجردة مع قول مالك انه يكفي نية واحدة من  
 اول ليل من الشهر انه يصوم جميعه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى ما تبقى الميزان  
 ووجه الاول القياس على الصلوة وغيره فان كل صلوة عبادة على حدتها فكذا القول في صوم  
 كل يوم لا سيما مع تخلل كل ليلة بين كل يومين ربها يكون فيها اكل وشرب وجماع وغير ذلك مما يبطل  
 الصوم ووجه الثاني انه عمل واحد من اول الشهر الى آخره فالاول مخفف خاص بضعفاء العزم  
 والثاني خاص بالاولياء الذين يحضرون مع الله تعالى يقلب بهم من اول الشهر الى آخره  
 بنية واحدة فاذا روى احمد هم في اول ليلة دام حضوره باستصحاب تلك النية ولا يقطعها  
 تخلل الليل فانهم ومن ذلك قول الائمة الثالثة ان صوم النفل يصوم بنية قبل الزوال مع قول  
 مالك انه لا يصوم بنية من النهار كالواجب واختاره المزني فالاول مخفف والثاني مشدد  
 فرجع الامر الى ما تبقى الميزان ووجه الاول ما ذكره من الاتباع في تلك المسألة في توسعته على الامة  
 في امر النفل ووجه الثاني الاحتياط للتعجيل كالفرض يجامع ان كلاهما مأمول به شرعا



وقد قال صلى الله عليه وسلم من لم يبيت النية من الليل فلا صيام له فشمل النفل لاطلاقه  
لفظ الصيام ويعلم ان يكون الاول خاصا بالاصغر والثاني خاصا بالكابر فافهم من ذلك  
قول الاثمة الاربعة ان صوم المجنب صحيح مع قول ابي هريرة وسالم بن عبد الله انه يبطل صومه  
كما مر اول الباء انه يمسه ويقضى ومع قول عروة والحسن انه ان اخرج الغسل بغير عذر بطل  
صومه ومع قول الخفي ان كان في الفرض يقضى فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل  
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول تقرير الشارع من اصب جنبا على صوم وعدم امره  
بالقضاء ووجه الثاني ان الصوم يشبه الصفة الصمدانية في الاسم فلا ينبغي ان يكون صاحبها  
الامطر من صفات الشياطين والمجنبي حضرة الشيطان ما لم يغتسل فكما تبطل صلوة من  
خرج من حضرة الله الخاصة فكذلك يبطل صوم من خرج من حضرة الله تعالى الى حضرة الشياطين  
ومن هنا يعرف توجيه القول المفصل واما وجه قول الخفي فهو ان الفرض لا يمين فخرج  
منه بخلاف النفل فلذلك شد فيه بالقضاء لعدم تاديبه على وجه الكمال فالاول  
خاص بالاصغر والثاني خاص بالكابر وكذلك ما وافقه ومن ذلك قول الاوثراني  
بابطل الصوم بالغيبة والكذب مع قول الاثمة بصحة الصوم مع النقص فالاول خاص بالامانة  
والثاني خاص بالاصغر ومن غالب الناس اليوم فلا يكاد احدهم يسلم له يوم واحد من غيبة  
او كذب ومن هنا اختل بعض الفقهاء في جميع رمضان حفظ نفسه من الغيبة او سماعها من  
غيره ومن ذلك قول ابي حنيفة والثر المالك والشافعية ان الصوم لا يبطل بنية الخروج  
منه مع قول احمد بطلانه فالاول مخفف خاص بالاصغر والثاني مشدد خاص بالكابر فرجع  
الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي انه يفطر بالقيء طامدا مع  
قول الامام ابي حنيفة انه لا يفطر بالقيء الا اذا كان ملء فيه ومع قول احمد في شهر رايته انه  
لا يفطر الا بالقيء الفاحش ومع قول الحسن انه يفطر اذا ذرعه القيء فالاول وما قرب منه مشدد  
او فيه تشديد وقول الحسن مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ثبوت الدليل  
بالفطر لمن قام عامدا ولم يفرق بين ان يكون ذلك قليلا او كثيرا ووجه الثاني وما وافقه ان القيء  
ليس مفطرا لذاته وانما هو لكونه يخلل المعدة من الطعام فيضعف الجسم فربما ادى الى الاضرار  
خوف المرض الذي يليم الفطر فلذلك شرط احمد وابو حنيفة القيء الكثير من ملء القم فاكث  
فان مثل القيء او نحوها لا يحصل به ضعف في الجسم يؤدي الى اضرار وهذه هي العلة الظاهرة  
في الاضرار بالقيء من نظير ما سياتي في الفطر بالحجامة من حيث ان كلا من القيء والحجامة يضعف  
الجسم الذي ربما افتاه الحكماء واهل الشريعة بوجوب الاضرار بها حفظا للروح عن العدم  
او الضرر الشديد الذي لا يتطاق عادة ووجه قول الحسن ظاهر لانه يتردد غالباً من الاكل  
والشرب الذي لم ياذن له الشارع فيه وهو الزيادة عن حاجته فلا يتركها لو لم يقف  
بالذنه فذلك كان القول بالفطر اولى من الاضرار بالقيء فيضعف الجسم الذي ذرعه القيء  
فيه لان الانسان اذا خلت معدته من الاكل فحينئذ لا يطلب الاكل وترجع على الصوم

فيكون حكمه كالمكره ولا يخفى حكم عبادته فالعلماء عابدين مباشرين في الاحتياط وما بين متوسط فيه فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو بقي بين استنائه طعام فجزى به ريقه لم يفطر ان عجز عن تمييزه وجهه وأنه ان ابتلعه بطل صومه مع قول أبي حنيفة أنه لا يبطل صومه وقد بعضهم بالحصاة وبعضهم بالسحسة الكاملة فالأول مخفف في عدم الإفطار ان عجز عن تمييزه وجهه مشدد في الفطر بابتلاعه ووجه الثاني ان مثل ذلك لا يورث في الجسم قوة تضاد حكمه الصوم فان الأصل في تحريم الأكل كونه يثير الشهوة للمعاشي أو الغفلات ومثل الحصاة أو السحسة لا يورث في البدن شيئا من ذلك لكن لما رأى العلماء ان تناول ما لا يورث شهوة لا ينضبط على حال سد الباب فانهم امتدوا الرسل على الشهوة بعد موتهم في كل زمان وليس لاحد من العارفين تعاطي نحو سحسة فيما بينه وبين الله اذ با مع العلماء كما سيأتي بيانه في مسألة الإفطار بادخال الميل في احليله او اذنه ويسمى مثل ذلك بتحريم التحريم السماخوخ من نحو حديث كالأعشى يرمى حول الحصى يوشك ان يقع فيه ونعم ما فعلوا رضي الله عنهم ونظير ذلك تحريم الاستمتاع بما بين السرة والركبة وان كان التحريم بالاصالة انما هو الجامع لما فيه من الدم المضر بالذكر كما جرب فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الحقنة تفسد الا في رواية عن مالك وكذلك التقطير في باطن الاذن والاحليل والاسعاط مفطر عند الشافعي ولم يجد غيره في ذلك كلما فالأول من اقوال الحقنة مشدد ورواية مالك مخفف فرجع الى مرتبة في الميزان ووجه الأول ان ادخال الدواء من البر أو الاحليل مثلاً قد يورث في البدن قوة تضاد حكمه الصوم ووجه رواية مالك ان الحقنة تضعف البدن باخراجها ما في المعدة فلا تقطر واجاب صاحب هذه الرواية ان معنى انها تقطر اي يؤول امرها الى فطر المحقون لعدم وجود شيء نشغل فيه القوة الهاضمة فتصير تلدغ في الامعاء الى ان يحصل الاضطراب فيبطل الفطر وأما قول بعضهم بالإفطار اذا بلغ الصائم حجرا لا يتخلل منه شيء او ادخل لميل في اذنه او الخيط في حلقه ثم اخرجه فهو سد للباب لانه ليس مطعوما للغة ولا شرعا ولا عرفا ولا يتولد منه قوة في البدن فان قلت هل للعالم فعل مثل ذلك فيما بينه وبين الله تعالى من انه لا يورث الشهوة المضادة للصوم قلنا ليس له فعل ذلك اذ با مع العلماء الذين افتوا بالفطر فقد تكون العلة في الإفطار علة اخرى غير اشارة الشهوة فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الحجامة لا تقطر الصائم مع قول احمد انها تقطر الحاجم والحجور فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول ان المنوع منه انما هو استعمال ما يوقى الشهوة لا ما يضعفها وقال ابن دليل احمد مؤول بان المراد تسبب في الفطر ما الحجور فظاهر وأما الحاجم فرجاله عن ان يتسبب في افطار احد وذلك ان الجسم يضعف بخروج الدم لاسيما ان كان الصائم قليل الدم فالتقطير ليس هو لعين الحجامة وانما هو لما يؤول اليه امرها فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك اتفاق الأئمة على انه لو أكل بشاكا في طلوع الفجر ثم بان انه طلع بطل صومه مع قول عطاء وداد في صحيح انه لا قضاء عليه وحكي عن مالك انه يقتضي في الفرض فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع

الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول تقصيره بالأقدام على الأكل من غير علم أو ظن ببقاء الليل  
 ووجه الثاني أنه لا يمنع من الأكل إلا مع تبيين طلوع الفجر ووجه الثالث الاحتياط للفرض  
 بخلاف النقل لجواز الخروج منه وتركه بالكلية عند بعض الأئمة فافهم ومن ذلك قول  
 أبي حنيفة والشافعي أنه لا يكره الكحل للصائم مع قول مالك وإحدى كراهته بل لو وجد طعام  
 الكحل في الحلق فطر عندهما وقال ابن أبي ليلى وابن سيرين يفطر بالكحل فالأول مخفف والثاني  
 فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأقوال الثلاثة ظاهر  
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن العتق والأطعام والصوم في كفارة الجماع في نهار رمضان  
 عامدا على الترتيب مع قول مالك أن الأطعام أولى وأنها على التخيير فالأول مشدد والثاني مخفف  
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن العتق والصوم أشد من الأطعام وبلغ في الكفارة  
 ووجه الثاني أن الأطعام أكثر نفعاً للفقراء والمساكين بخلاف العتق والصوم لاسيما أيام الغلاء ومن  
 ذلك قول الشافعي وأحمد أن الكفارة على الزوج مع قول أبي حنيفة ومالك والشافعي على كل منهما كفارة  
 فإن وطئ في يومين من رمضان لزمه كفارتان عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة إذا لم  
 يكفر عن الأول لزمه كفارة واحدة وإن وطئ في اليوم الواحد مرتين لم يجب بالوطء الثاني كفارة  
 وقال أحمد يلزمه كفارة ثانية وإن كفر عن الأول فالأول مشدد على الزوج مخفف على الزوجة  
 والثاني مشدد عليها لا شتر بينهما في الترفه والتلذذ المنافي لحكمة الصوم ويقاس على ذلك ما  
 بعده من قول أبي حنيفة وأحمد في التشديد والتخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان  
 قالوا وحكمة الكفارة أنها تمنع من وقوع العقوبة على من جنى جناية تتعلق بالله وحده أو تتعلق  
 بالله وبالخلق فتصير الكفارة كالظلة عليه تمنع من وصول العقوبة إليه من باب تعليق الأسباب  
 على مسبباتها ومن ذلك اتفاق الأئمة الأربعة على أن الكفارة لا تجب إلا في أداء رمضان  
 منع قول عطاء وقتادة أنها تجب في قضائه فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى  
 مرتبتي الميزان ووجه الأول ظهور أنها كحرمة شهر رمضان بين الناس بخلافه في القضاء فإن  
 انتهت كالا يكا ويظهر له عين ذلك كان الأداء والقضاء واحداً عند الله تعالى فافهم ومن ذلك  
 قول الأئمة الثلاثة أنه لو طلع الفجر وهو يجامع ونزع في الحال لم يبطل صومه مع قول مالك أنه  
 يبطل فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول ظاهر ووجه  
 الثاني مصلحة اللذة والترفه في حال الزرع فكان ذلك من بقية الجماع كما هو الغالب على  
 الناس فكانه في حال التزويج متناه في الجماع ويؤيد ذلك ما قاله أبو هاشم في نظيره من الخارج  
 من المغصوب به أنه أنت مجرم حال خروجه ويصم أن يكون الأول خاصاً بالآباء الذين يملكون  
 شهوتهم والثاني خاصاً بالآصاغر الذين يملكون شهوتهم فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة  
 والشافعي وأحمد في إحدى روايتيه أن القبل لا تحرم على الصائم إلا أن حركت شهوته مع قول مالك  
 أنها تحرم عليه بكل حال فالأول مخفف خاص بالآباء والثاني مشدد خاص بالآصاغر  
 سداً للباب عليهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو قيل فامني لم يفطر مع قول

احمد انه يفطر ولكن لك لو نظرت شهوة فانزل ثم يفطر عند الثالثة وقال مالك يفطر فالاول في  
المسئلتين مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول في الاول  
عدم انزال المفتي ووجه الثاني فيها ان المفتي فيه لذة تقارب المفتي ووجه الاول في المسئلة الثانية  
عدم المباشرة ووجه الثاني فيها حصول اللذة المضادة لحكمة الصوم ولو لا ان تلك النظر تشبه  
لذة المباشرة ما خرج المفتي منها فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان للمسافر الفطر بالاكل  
الشرب والجماع مع قول احمد انه لا يجوز الفطر بالجماع ومقتضى ما جاء للمسافر عنده فعليه الكفارة  
فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اطلاق الشارع  
الفطر للمسافر يشمل الافطار بكل مفطر ووجه الثاني ان ما جاز للحاجة بتقدير بقدرها وقد احتاج  
المسافر الى ما يقرب منه من الاكل والشرب فجوز الشارع له بخلاف الجماع فانه محض شهوة تضيق  
القوة ويمكن الاستغناء عنها في النهار بالجماع في الليل فلا حاجة اليه في النهار  
ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان من افطر في نهار رمضان وهو صحيح مقيم تلزمه الكفارة  
مع القضاء مع قول الشافعي في ارجح قوليه واحمد انه لا كفارة عليه فالاول مشدد والثاني مخفف  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني عدم ورود نص عن الشارع في وجوب الكفارة  
بدن لك ووجه الاول التخليط عليه بانها تاكل حرمة رمضان وقد امن الشارع العلماء على شرايعته  
من بعده وامرهم بالعمل بما ادى اليه اجتهادهم فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان من اكل  
او شرب ناسيا لا يفسد صومه مع قول مالك انه يفسد صومه ويلزمه القضاء فالاول  
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم من اكل  
او شرب ناسيا فانهما يطعمهما الله وسقاه ووجه الثاني نسبته في النسيان الى قلة التحفظ  
وان كانت الشهوة رفعت الاثم عنه كظاثره من اكل طعام الغير ناسيا ونحو ذلك مع ان الامر بان  
يحصل بالاكل عامدا قد حصل بالاكل ناسيا وهو اثار الشهوة المضادة للصوم ويصح حل الاول  
على حالة العامة والثاني على حال الخاص فرحم الله الامم ما كان ادق نظره وسما حلمه  
بقية الاجتهادين ما كان احبهم للتوسيع على الأمة ومن ذلك قول الاثمة الاثمة امر بعبادة  
ان من افسد صوم يوم من رمضان بالاكل والشرب عامدا ليس عليه الا قضاء يوم مكانه مع قول  
ببيعة انه لا يحصل الا بصوم اثني عشر يوما ومع قول ابن المسيب انه يصوم عن كل يوم شهرا ومع  
قول المفتي انه لا يحصل الا بصوم الف يوم ومع قول علي وابن مسعود انه لا يقضيه صوم  
الدهر فالاول مخفف وما بعده فيه تشديد والثالث مشدد والرابع أشد فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاول سكوت الشارع عن الزام المفطر بشئ من اكل على قضاء ذلك اليوم ووجه البقية  
التخليط على ذلك المفطر بغير عذر فغلط كل مجتهد على ذلك المفطر بحسب اجتهاده عقوبة له  
ووجه قول علي وابن مسعود ان الله تعالى شرط ذلك الصوم في ذلك فلا يلحقه فيه صوم الابد  
لانه في غير وقته الشرعي الاصل وقد قد هنا فظير ذلك في الصلوة واستدلينا عليه بقوله تعالى  
ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا كما استدليناه على قول علي وابن مسعود بحديث

في ذلك فان قضاء صوم ذلك اليوم الذي افطرو فيه مثله لا عينه فافهم ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان من اكل او شرب او جامع ناسيا لم يبطل صومه مع قول مالك انه يبطل ومع قول احمد انه يبطل بالجماع دون الاكل والشرب وتجب به الكفارة فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم من اكل او شرب ناسيا وهو صائم فأنها اطعم الله وسقاه الله ومن اطعم الله وسقاه فلا يبطل صومه لان الشارع اذا نهي عن شيء من الاكل ثم صبه في جوف المكلف من غير قصد المكلف فلا يدخل في جملة ما نهى عنه فكانه استثنى ذلك المكلف من النهي فكان النهي في الباطن كالمسوخ في حق هذا الناسي لانتفاء قصده وعدم انتهاكه حرمة رمضان بالنسيات ووجه قول مالك بالبطالان نسبتا الى قلة التحفظ كما مر ايضا حقه قريبا ووجه قول احمد ان الجماع للصائم بعيد وقوعه من المكلفين لغلبة التحفظ من الجماع على غالب الناس ولانه لا يقع من الصائم الا مع مقدمات تذكره به كضعف الداعية المتولدة من الجوع فلا يكثر انتشاره في الجماع الا بمشقة بخلاف من اكل او شرب ناسيا لكثرة تكرر وقوع ذلك بخلاف الجماع فافهم ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في ارجح قوليه عند الرافعي انه لو اكره الصائم حتى اكل او شرب او اكرهت المرأة حتى مكنت من الوطء لم يبطل صومها مع الاصح عند النووي من البطلان وهو القول الاخر للشافعي ومع قول احمد انه يبطل بالجماع دون الاكل فالاول مخفف بناء على قاعدة الاكراه والثاني فيه تشديد بناء على ان الاكراه في ذلك نادرا ولغلظ الجماع في الثالث وشدة منافاته للصوم وهنا اسرار في حكمة الجماع يعرفها اهل الله لا تسطر في كتاب ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لو سبق ماء للمضمضة او للاستنشاق الى جوف الصائم من غير مبالغة بطل صومه مع قول الشافعي في ارجح قوليه وهو قول احمد انه لا يبطل فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني ان سبق ماء للمضمضة او للاستنشاق متولد من ما ذور فيه ووجه الاول ترك الاحتياط للصوم فهو مشروط بها اذا لم يخف سبق ماء للمضمضة او للاستنشاق فان خافه وتمضمض واستنشق ونزل الماء جوفه بطل صومه ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد ان من اخر قضاء رمضان مع ما كان القضاء حتى دخل رمضان اخر له مع القضاء لكل يومه مع قول ابي حنيفة انه يجوز له التأخير لا كفارة عليه واختاره المزني وقال الائمة الثلاثة انه لا يجوز تأخير القضاء فالاول في المسئلة الاولى مشدد والثاني مخفف وقول الائمة الثلاثة في عدم جواز التأخير مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال الثلاثة ظاهر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة باستحباب صيام ستة ايام من ثقل مع قول مالك لا يستحب صيامها وقال في الموطأ لم يراحد من اشياخه يصومها واخاف ان يظن انها فرض انتهى فالاول مشدد بالاستحباب ودليله ما ورد فيها انها كصيام الدهر والثاني مخفف لعدم الاستحباب لما ذكره من العلة وان كان قال ذلك مع اطلاعه على الحديث فيجمل انه لم يعم عنده فتزلزل العمل به من باب الاجتهاد فادى اجتهاده الى ان ترك تلك السنة

اولى من فعلها الضعف حديثها مع خوف وقوع الناس في اعتقاد فرضيتها ولو على طول السنين  
 نظير ما وقع للنصارى في زيادة صومهم وفي الصحيح مرفوعا لمتبعين سنان من قبلكم شبرا بشبر  
 وذكر ابن تيمية قالوا يا رسول الله اليهود والنصارى قال فمن فافهم ومن ذلك قول ابى حنيفة  
 ومالك انه لا شيء بعد فروض الاعيان افضل من طلب العلم ثم الجهاد مع قول الشافعى ان الصلوة  
 افضل اعمال البدن ومع قول احمد لا اعلم شيئا بعد الفرائض افضل من الجهاد انتهى وكل من  
 هذه الاقوال شواهد من الكتاب والسنة فكل قول مع مقابله لا بد ان يكون ملحقا بالتشديد  
 والتخفيف ووجه القول الاول ان العلم هو ميزان الدين كله فلو لا العلم ما علمنا مراتب الاعمال  
 ولا فضل شيء على شيء ووجه كون الجهاد افضل على كون بعد طلب العلم كون الجهاد يضعف كلمة  
 الكفر ويمهد طريق الوصول الى العمل باحكام الدين واظهار شعائره ووجه كون الصلوة افضل  
 اعمال البدن ان فيها مناجاة الله تعالى وبجاسته ولان الله تعالى جمع فيها سائر عبادات العالم  
 العلوى والسفلى كما يعرف ذلك اهل الكشف والله اعلم ومن ذلك قول الشافعى واحمد ان  
 من شرع في صوم تطوع او صلوة تطوع فله قطعها ولا قضاء عليه ولكن يستحب له اتقانها  
 مع قول ابى حنيفة ومالك بوجوب الاتمام ومع قول محمد بن الحسن لو دخل الصائم تطوعا على اخر له  
 فحلف عليه افطر وعليه القضاء فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مراتبى  
 الميزان ووجه الاول ما ورد ان المتطوع امير نفسه فان شاء صام وان شاء افطر فحيثما خير  
 الشارح العبد في الافطار وصدقه فلا يلزم الاتمام ووجه وجوب الاتمام تعظيم حصة الحق جل وعز  
 عن نقص ما ربطه العبد معه تعالى ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم لمن قال له هل على غيرها  
 اى على المصلوات الخمس قال لا الا ان تطوع اى تدخل في صلوة التطوع اى فتكون عليك بالدخول  
 وتالم تدخل فيها فليس هي عليك فالاول خاص بالعوام والثاني خاص بالكابر من باب حسنات  
 الابرار سيئات المقربين فافهم ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انه لا يكره افراد الجمعة  
 بصوم مع قول الشافعى واحمد وابى يوسف بركاكة ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع  
 الامر الى مراتبى الميزان ووجه الاول ان الصوم يقوى استعداد العبد للحضرة والوقوف  
 بين يدي الله عز وجل في صلوة الجمعة وفي جميع يومها وليلتها الاثنية لانها اليوم عرفة عند  
 اهل الكشف وذلك خاص بالاصاغر الذين يحبون بالاكل والشرب عن شهواتهم انفسهم في  
 حضرة ربهم فيها ووجه الثاني ان يوم الجمعة يوم عيد والعيد لا يصوم فيه انما المطلوب من العبد  
 الافطار فيه وهو خاص بالكابر الذين يفهمون اسرار الشريعة فان الجمعة فيها جمع القلوب على  
 الله تعالى وذلك قوت للدواعى فقط فيصير الجمع يوازع الروح ويطلب قوة الجسماني ولا يسكن الا  
 باكل الطعام وشراب الماء وذلك هو كمال السرور كما اشارنا اليه حديث الصائم فرجتان فرحة عند  
 افطاره وفرحة عند لقاء ربه فمن صام من الاكابر يوم الجمعة نقص سروره فكل مقام رجال  
 وهنا اسرارين وقها اهل الله لا تسطر في كتاب ومن ذلك قوم الاثنية الثلاثة انه لا يكره  
 للصائم السواك مع قول الشافعى انه يكره للصائم بعد الزوال والمختار عند متأخرى حتى لا يحد



الكراهة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان ترك  
السواك مع الجوع بغير رائحة الفم ويتولد منه القلم وهو صفة الاسنان او سودها فقيد راعى  
فيه قصدا بجلبسه ويتقد بركاهة السواك فانزلة الضرع للناس مقدم على الكتاب الفضائل القاصرة  
على صلاحها ووجه الثاني ان الرائحة الكريهة تولدت من عبادة فلا ينبغي انزالها واجاب  
الاول بان الصوم صفة صمدانية ولا ينبغي لصاحبها الا التقليس والطهارة الحسية والمعنوية  
ولذلك شدد الشارع في الغيبة والقيمة اذا وقع من الصائم زيادة على التعرير والقيم المحاصل  
لللفظ وهو معنى قولهم ويستحب ان يصون الصائم لسانه عن الغيبة فافهم والله تعالى اعلم  
باب الاعتكاف

اتفق الاثمة على ان الاعتكاف مشروع وانه قربة الى الله تعالى وانه مستحب كل وقت وفي  
العشر الاخر من رمضان افضل ليلة القدر واتفقوا على انه لا يصح اعتكاف الا بالنية واجمعوا  
على ان خروج المعتكف لا يبدل منه قضاء الحاجة وغسل الجنابة جائز وعلى انه اذا اعتكف  
بغير المسجد الجامع وحضرت الجمعة وجب عليه الخروج لها وعلى انه اذا باشر المعتكف  
في الفرج عمدا بطل اعتكافه ولا كفارة عليه وقال الحسن البصري والزهرى يلزمه كفارة  
يمين وكذلك اجمعوا على ان الصمت الى الليل مكروه وقال الشافعي ولو نذر الصمت في اعتكافه فكلم  
لا كفارة عليه وكذلك اجمعوا على استحباب الصلوة والقراءة والذكر للمعتكف واجمعوا  
على انه ليس للمعتكف ان يتجولا يكتسب بالصنعة على الاطلاق هذا ما وجدته من مسائل  
الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان ليلة القدر في شهر رمضان  
خاصة مع قول ابي حنيفة انها في جميع السنة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى  
مرتبتي الميزان ووجه الاول ما ورد من تخصيصها في الاحاديث الصحيحة بشهر رمضان ولم يلقنا  
في حديث واحد انها في غير ارجه الثاني ان المراد بليلة القدر الجنس لكنها في رمضان اكثر ظهورا  
لرقه حجاب الناس بالصوم ومن علامة صدق من يزعم انه رآها معرفة مقدار الشريعة  
كلها تلك الليلة من طريق الالهام ولا يحتاج الى مطالعة كتب الشريعة وتسمعت شيخنا عليا  
الخواص رحمه الله يقول ليلة القدر هي كل ليلة حصل فيها للعبد تقريب من الله تعالى  
قال وهو منزع من قال انها في كل السنة واخبرني اخي الشيخ افضل الدين انه رآها في شهر ربيع  
الاول في رجب وقال معنى قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر اي ليلة القرب فكل ليلة حصل  
فيها قرب فهي قدر انتهى وهو يؤيد قول من اختار من العلماء انها تدور في جميع ليالي السنة ليحصل  
العدل بين الدنيا في الشرف فانه تجلي الحق تعالى دائم كما يعرف ذلك اهل الكشف وروى الامام  
سعيد بن عبد الله الانباري عن اقران الالهام ماله رحمه الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
ينزل ربنا تبرك وتعالى كل ليلة اذا بقي من الليل الثلث الى سماء الدنيا فيقول هل  
من سائل فاعطيه سؤله هل من مبتلى فامتنه الى اخر ما ورد في الحديث  
قال فاذا كان ليلة الجمعة نزل ربنا فيها الى السماء الدنيا من غروب الشمس الى غروب الايام

صلوة الصبح انتهى فرأى بها ظن بعض الناس ان تلك الليلة ليلة القدر المشهورة بين العلماء وليس  
 كن لك انها هي ليلة قدر اخرى ومن هنا قالوا اذا صادفت ليلة وتر من العشر الاخير ليلة جمعة كانت  
 قدر والحال انها مثلها لا عينها فظن الراي انها هي فعلى هذا كل اقوال العلماء في تعيينها صحيحة ونقل  
 ابن عطية في تفسيره عن الامام ابي حنيفة انه كان يقول انها سرغت قال وهو مردود انتهى والحق  
 ان مراد الامام ان ليلة القدر التي انزل فيها القرآن بعينها سرغت والا فمثل الامام ابي حنيفة  
 لا يخفى عليه حكمها فانه من اهل الكشف وهم كلهم مجمعون على بقائها الى مقدمات الساعة  
 فانهم ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يصح الاعتكاف الا بمسجد والحجامة  
 اولى وافضل مع قول ابي حنيفة لا يصح الاعتكاف الا بمسجد تقام فيه الجماعة  
 وقال احمد لا يصح الاعتكاف الا بمسجد تقام فيه الجماعة وقال حنيفة لا يصح الاعتكاف  
 الا في المسجود الثلاثة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ولكن الثالث والرابع مشدد  
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مساعدة المعتكف على جمع قلبه في حضرة الله  
 الخاصة بالمسجد فانه يختص بتسميته ببית الله فاذا كانت الجماعة تقام فيه كان اشد  
 في جمعية القلب لاسيما للمساجد الثلاثة وسمعت عليا النخاس يقول يحتمل ان يكون اشتراط  
 المساجد الثلاثة او المسجد الذي تقام فيها الجمعة والجماعة خاصا باعتكاف الا صاغر الذين  
 يحتاجون الى شدة المعونة في جمع قلوبهم ويكون مطلق للمساجد خاصا باعتكاف الا كابر  
 فافهم ومن ذلك قول الشافعي في المسجد انه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المعتزل  
 المهيا للصلوة مع قول ابي حنيفة والشافعي في القديوان الا فضل اعتكافها في مسجد بيتها بل  
 يكره اعتكافها في غيره فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
 ووجه الاول الاتباع فلم يبلغنا ان الشافعي ولا احدا من عياله اعتكف في غير المسجد ووجه  
 الثاني ان اعتكافها في مسجد بيتها اشتراطها وقياسا على ما ورد في حديث فضل صلاتهن في قعر  
 بيوتهن على صلاتهن في المسجد بحاجتهم الى جمع القلب في الصلوة والاعتكاف جميعا فافهم وسمعت  
 سيدي عليا النخاس رحمه الله يقول لا خلاف حقيقة بين من منع اعتكاف المرأة في بيتها  
 وبين من اجازها لان الجواز خاص باماء الشياطين اللاتي يحصل بخروجهن محظور والمنع خاص  
 باماء الصالحات اللاتي لا يحصل بخروجهن للمسجد محظور كرابعة وسفيانة قال صلى الله  
 عليه وسلم لا تمنعوا اماء الله مساجد الله فافهم فان اماء الشياطين من حيث الافعال الرديئة يمتنع  
 من باب نفس عبد الدينار والدرهم ونظيره ايضا قوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله اسي عبيد  
 الاختصاص ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك اذا اذن الزوج زوجته في الاعتكاف فدخلت فيه  
 فليس له منعها من اتمامه مع قول الشافعي واحدا من ذلك فالاول مشدد على الزوج خاص  
 بالا كابر والثاني مخفف عليه خاص بالا صاغر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول غلبة  
 قيام التظيم لحضرة الله التي دخلت زوجته فيها وفناء حظه هو وجه الثاني تقديم حفظ نفسه لطلب  
 فقره وضعف حاله وعمله باستغناء الحق تعالى عن جميع طاعات عبادة وان اقبل اليه بغيره



وأدبهم عنها عندنا على كل سواء وما رجع الحق تعالى أقباهم على أدبهم مع المصلحة تعود عليهم  
لا عليه تعالى فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد أنه لا يجوز الاعتكاف إلا بصوم  
مع قول الشافعي أنه يصوم بغير صوم فالأول مشدد وهو خاص بالأصاغر لضعفهم عن جمعية قلوبهم  
في اعتكافهم إذا افطروا وتناولوا الشهوات والثاني مخفف وهو خاص بالكابر الذين يقدرسون على  
جمعية قلوبهم مع الله تعالى في حال افطارهم وذلك لأنهم لا ياكلون إلا بقدر الضرورة فلا يؤثر  
فيهم افطارهم حجباً لقلوبهم عن شهود حضرة ربهم فافهم ومن ذلك قول مالك وأحمد في إحدى  
روايتيه أن الاعتكاف لا يصح بدون يوم مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى أنه ليس زمان  
مقدر فيجوز اعتكاف بعض يوم فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان  
ووجه الأول وهو خاص بالأصاغر أن استجداب حضور القلب بجمعه من أودية الشتات لا يصح  
بدون يوم في الغالب فيكون حقيقة الاعتكاف إنما هو قبيل الغروب باليوم كله ودهليز لذلك وجه  
الثاني وهو خاص بالكابر أن الغالب على الكابر حضور القلب فلا يحتاجون إلى طول زمن في جمع شتات  
قلوبهم بل بمجرد ما ينوي أحدهم الاعتكاف حصل له الجمعية عقب النية وذلك حقيقة الاعتكاف  
فإن حقيقة العكوف بالقلب على شهود حضرة الرب يحكم الاستحباب من غير تحلل  
حجاب كما هو مقام سهل بن عبد الله التستري رحمه الله فكان يقول أن من ثلثين سنة كمل  
الله والناس يظنون أن أكملهم انتهى فالأول داعي حال الأصاغر والثاني مراعي حال الكابر  
فافهم ومن ذلك قول الأئمة الأربعة الأحاديث رواية أنه من نذر اعتكاف شهر بعينه لزمه  
متواليا فإن اخل يوم وقضى ما تركه وقال يلزمه الاستئذان وإن نذر اعتكاف شهر مطلقا  
جاءه أن يأتي به متتابعاً ومتفرقاً عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك يلزمه التتابع  
وهو إحدى الروايتين عن أحمد فالأول من المسئلة الأولى فيه تشديد وقول أحمد فيها مشدد والأول  
من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيها مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأقوال الأربعة  
ظاهر في كتب الفقه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو نوى اعتكاف يوم بعينه دون ليلته  
صوم مع قول مالك أنه لا يصح الأصغر إضافة الليلة إلى اليوم وأنه لو نذر اعتكاف يومين متتابعين  
لم يلزمه اعتكاف الليلة التي بينهما مع أبي حنيفة والشافعي في أصح القولين أنه يلزمه  
اعتكافها فالأول من المسئلة الأولى مخفف باعتكاف اليوم دون ليلته والثاني فيها مشدد  
وذلك الحكم في المسئلة الثانية فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فالتخفيف خاص بالكابر والتشديد  
خاص بالأصاغر الذين قلوبهم مشتتة في أودية الدنيا ومن ذلك قول أبي حنيفة  
ومالك إذا اعتكف بغير الجامع وخرج للجمعة لا يبطل اعتكافه مع قول الشافعي في أصح  
القولين أنه يبطل إلا أن شرط الخروج فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول ظن القائل به  
حصول شهيد استصحاب المعتكف أنه بين يدي الله عز وجل من حين خرج من معتكفه إلى أن  
دخل الجامع فهو خاص بالكابر ووجه الثاني الظن به أن هذا الشهر يقطع بخرجه إلى سبيل  
أخبرنا المعتكف عن نفسه بذلك فافهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن المعتكف إذا شرط

خروجته لعارض في قرينة كعبادة مريض وتشيع جنازة جازله الخرم ولا يبطل اعتكافه مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يبطل فالأول مخفف وهو خاص بالأكابرة والثاني مشدد وهو خاص بالأصاغر كما مر توجيهه في نظيره ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قوليه وأحمد إن المعتكف لو باشر فيما دون الفرج بطل اعتكافه إن أنزل مع قول مالك والشافعي في القول الآخر أنه يبطل اعتكافه إن أنزل مرة فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى هرتقي الميزان والأول خاص بالأصاغر ليسا محتمين بالوطء بغير أنزال بخلاف الأكابر ويحتمل أن يكون الأمر بالعكس فليس هو الأكابر بالأنزال لكنهم يمكن أن يكونوا بهم بخلاف الأصاغر بحسب أحدهم عن حضرة ربه بغير هذه الجماع وإن لم ينزل ومن ذلك قول الإمامة الثلاثة أنه لا يكره للمعتكف الطبيب ولا ليس برفيع الثياب مع قول أحمد بكرهه ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن المعتكف في حضرة الله تعالى كالصلوة فلا يكره له التحلل بالطيب وليس النقيس من الثياب ووجه الثاني أن المعتكف في حضرة الله كالصوم فلا ينبغي له الترفه ولكل من المرتبتين رجال فقوم بين يديه أعزاء بعض الطاعة كما مر بالمجالس وقوم بين يديه أذلاء أما التحلل للهيبة على قلوبهم وأما الوقوع في سالف الزمان في مخالفة ولكن جمهور الأنبياء والعلماء والأولياء على الدل بين يدي الله كلما حضروا في صلاة أو اعتكاف أو غيرها ذاتا وصفة أي في نفوسهم وثيابهم فأفهم ومن ذلك قول مالك وأحمد أنه لا ينبغي للمعتكف إقراء القرآن والحديث والفقهاء لغيره مع قول أبي حنيفة والشافعي أن ذلك مستحب ووجه ما قاله مالك وأحمد أن إقراء القرآن والحديث والعلم لما يقع فيه من الجدال والمشاكل ورفع الصوت غالبا يفرق القلب عن المعنى المقصود أمن الاعتكاف وهو اشتغال القلب بالله تعالى وحده دون غيره فذلك إجماع على استتباب تلاوة القرآن والذكر والصلوة لعدم تعلق ذلك بالغير فإن قال قائل إن قراءة القرآن والحديث والفقهاء تفرق القلب عن الله تعالى بنهاج الفهم إلى معانيها فإية تذهب بالقارئ إلى الجنة وما فيها فيشاهد بأقلبه وإية تذهب به إلى النار وما فيها فيشاهد بأقلبه وإية تذهب به إلى معنى الطلاق والعدة أو المورث ونحو ذلك ولا يكاد من يتدبر القرآن ينفك عن هذه الأمور فالجواب أن هذا المقام هو الذي يقدر على الوصول إليه غالب الناس فهو خاص بالأصاغر فلا يؤثر في مقامهم بهاب فكروهم إلى معاني ما يقرأونه ويذكرونه بخلاف الأكابر فإنهم يتفرقون بهذه المعاني عن شهود الحق تعالى فيؤثرون ذلك في مقامهم وما بقي الخلاص لا يسلك مقام الأكابر وهم الذين تذهب أفكارهم وعقولهم إلى معاني القرآن والذكر ولا يتفرقون بذلك عن صاحب الكلام وتسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول ماسي القرآن بالقرآن لا يكونه مشتقا من القرآن الذي هو أجمع فقوم بجمعهم بتلاوته على فيه من الأحكام والمعاني ولا اعتبارات والتوجيهات والقوانين والزواجر والآداب وقوم يجمعهم بتلاوته على الحق جل وعلا وحده وقوم يجمعهم بتلاوته على الحق مع شهود هذه الأمور كلها فلا يحجبون بالحق عن الأحكام ولا بالأحكام عن الحق ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء فاعلم ذلك

## كتاب الحج

اجمع العلماء على ان الحج احد ارکان الاسلام وانه فرض واجب على كل مسلم حراً بالغ عاقل  
 مستطيع في العمر مرة واحدة واتفقوا على من لزمه الحج فلم يجز وقات قبل التمكن من ادائه  
 سقط عنه الفرض واجمعوا على انه لا يجب على الصبي حج وان حج قبل البلوغ لا يسقط عنه فريضة  
 الحج واتفقوا على استحباب الحج لمن لم يجد زاد ولا رحلة ولكنه يقدر على المشي وعلى صنعة يكتسب  
 بها ما يكفيه للنفقة وعلى انه لا يلزم بيع المسكن للحج وعلى جواز النيابة في حج الفرض عن الميشت  
 وعلى انه لا يجوز ادخال الحج على العمرة بعد الطواف واتفق الامر بعبادة على وجوب الدم على الممتم  
 ان لم يكن من حاضري المسجد الحرام وكذلك القارن وهو شاة وقال طاوس وداود لادم على القارن  
 هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابى حنيفة  
 وانه ان العمرة سنة لا فريضة مع قول احمد والشافعي في ارجح قوليه انها فريضة كما في الاول  
 مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان فوجه الاول ان اعمال العمرة داخلية  
 في ضمن افعال الحج فكان العمرة المستقلة تنقل بالحج ووجه الثاني العمل بظاهر قوله تعالى واتموا  
 الحج والعمرة لله اي اثوابهما تامين فلم يكتف بالحج عن العمرة وجمع بعضهم بين القولين  
 فقال العمرة واجبة في غير اشهر الحج مرة واحدة في العمر مستحبة في اشهر الحج فهي في اشهر الحج كالطه  
 الصغرى مع الكبرى تدخل فيها فان شاء العبد اكتفى عنها بالحج وان شاء فعلها مع الحج من حيث  
 انها نوع خاص انتهى وفيه نظر فليتأمل ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز فعل العمرة  
 في كل وقت مطلقاً من غير حصر يعني في العدد بلا كراهة مع قول مالك بكراهة ان يجتمع في  
 السنة مرتين فالاول مخفف من حيث عدم الحصر خاص بالاكابر والثاني مشدد وخاص بالاصاغر  
 ويصح تغيله بالعكس فيكون الاول في حق الاصاغر والثاني في حق الاكابر من مقام الادب  
 الكامل مع الله تعالى فهم يستحقون من دخول حضرة الله الخاصة الا في مثل كل سنة مرة  
 او شهر مرة واحدة بخلاف الاصاغر فان احلهم راجعاً دخل حضرة الحق وخرج ولا يعرف شيئاً من  
 ادبارها فكانه لم يدخل فكان تكبيره للعمرة مطلوباً وهيرات ان يتحصل من ذلك التكرير مرة  
 واحدة من عمر الاكابر لكل من الائمة اثنان بحكم فقههم من رعي حال الاصاغر ومنهم راعى حال  
 الاكابر ومراعاة حال الاصاغر اولى لانه هو الطريق الذي فيه معظم الناس ووجه كراهة  
 مالك الاعتناء في سنة مرتين عدم اطلاعه على دليل في التكرار وخوفه على المعتمر من الاخلال  
 بحرمه البيت اذ اراه مرتين في السنة بخلاف اعتباره في السنة مرة لان التقظيم للبيت بحديث  
 في قلب العبد كل سنة في حق المعتمر كما جربوا في كل شهر كما قال به بعض اصحاب مالك  
 رحمه الله فهو نظير حدوث التقظيم للبيت في كل خمسة اعوام في حق الحاجر كما ورد فافهم  
 ومن ذلك قول الائمة انه يستحب المبادرة بالحج لمن وجب عليه فان اخره بعد الوجوب جازم  
 عند الشافعي لانه يجب عنده على التراخي وقال الائمة الثلاثة بوجوبه على الفور ولا يؤخر اذ وجب  
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان لكن الاول خاص بالاصاغر

أصحاب الضرر والعوائق الدنيوية والثاني خاص بالأكابر الذين لا حلاقة لهم وحجبهم مرتفعة  
 فيستحيي أحدهم أن يؤخر أمر الله تعالى وقد بلغنا أن الله تعالى لما أمر الخليل عليه الصلاة  
 والسلام بالاختتان بأمر اختن بالفاس المعبر عنه بالقدوم فقالوا له يا خليل الله هلا صبر  
 حتى تجد موسى فقال إن تأخير أمر الله تعالى شديد انتهى ومن ذلك قول الشافعي وأحمد إن  
 من مات بعد التمكن لا يسقط عنه الحج بل يجب الحج عنه من داس ماله سواء أوصى به أولم يوص  
 به كالدين مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يسقط عنه الحج بالموت ولا يلزم ورثته أن يحجوا عنه إلا أن  
 يوصى فيجروا عنه من ثلثه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه  
 القولين ظاهر ويصح أن يكون الأول في حق الخواص والثاني في حق أئمة الناس ومن ذلك  
 قول أبي حنيفة وأحمد أنه يحج عن الميت من ديرة أهله مع قول مالك من حيث أوصى به  
 ومع المراجع من مذهب الشافعي أنه من اليقات فالأول والثاني مشدد والثالث مخفف وهو اللائق  
 بمقام غالب الناس فإن الحرم من ديرة أهله قليل ولما جرح السلطان قابضاً أي أحرم من قلعة الجبل بمصر  
 رحمه الله فعذر ذلك من النوادر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بصحة حج الصبي بأذن وليه  
 إذا كان يعقل ويميز ومن لا يميز يحرم عنه وليه مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح إحرام الصبي بالحج  
 فالأول مخفف فصحة الحج من الصبي وقيل له الأحاديث الصحيحة والثاني مشدد فيها وجهه تعظيم  
 أمر الحج وكثرة المشقة في تادية الناس له وفي اتيانه من البلاد البعيدة غالباً وكونه لا يستدرك  
 كمال التعظيم اللائق بالحق تعالى وبحضرته أذهوا عظم مواعيد الحق تعالى فلا يكون إلا من كامل  
 في المعرفة بالله تعالى ولذلك قال القوم عرف صاحب البيت قبل البيت ثم حج ولذلك  
 وجب في العمر مرة واحدة فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بكراهة حج من يجتاح إلى مسئلة  
 الناس في طريق الحج مع قول مالك أنه إن كان له عادة بالسؤال وجب عليه الحج فالأول مشدد  
 والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وقول مالك في خاية التحقيق فإن فيه جميعاً بين القولين  
 جعلها على العالي فيكره الحج في حق أهل المروءات كالعلماء والصالحين وغيرهم من أرباب المراتب  
 ولا يكره في حق أمثال الناس والمتجردين عن الدنيا من الفقراء فإن قيل أي فائدة في اشتراط  
 وجود الزاد والراحلة ونفقة الطريق مع جواز نفقة النفقة والزاد بوقوع ذلك  
 منه لو سرقة لص أو موت الراحلة فالجواب فائدة ذلك أن من حصل الزاد والراحلة فقد سافر  
 تحت نظر الشارع فاستحق حماية من الأمانات ولومات جوعاً أو تعباً كان طابعاً لله تعالى بخلاف  
 من خرج للحج بلا زاد ولا راحلة ثم مات جوعاً أو تعباً فإنه يكون عاصياً وما ضمن الشارع الكفاية  
 والمعونة إلا لمن كان تحت أمره فهو ولومات دابته أو سرقة نفقته في كفالة الله عز وجل فلا بد أن  
 يسخر له من يقوم بكفايته في الطريق لا دبه مع مرهه فالعبد يحصل الزاد والراحلة ويعقد بعد ذلك  
 على الله تعالى الذي هو خالق القوة في الراحلة والمنعم بالنفقة والزاد لا على غيره وهذا من باب  
 اعقل وتوكل فعلم أنه لا ينبغي لفقران يحج على التجاريد اعتماداً على ما يفهم الله تعالى به عليه  
 في الطريق من غير زاد ولا راحلة ويقول أن الله عز وجل لا يضيع عنى لأن في ذلك مخالفة لا مرد

الشارع وقد قال تعالى وتزودوا فان خير الزاد التقوى واتقون يا اولي الالباب فانما امر بالزاد المحض الذي هو الطعام والروحاني الذي هو التقوى وان يكون ذلك حلا لا خالصا لوجهه الكريم فان قوله تعالى واتقون اي في الزاد والعمل في الحج فان قيل ان بعض مشائخ السلف كان معدودا من الاكابرو كان يخرج للحج وغيره بلا زاد وذلك نهض في الادب فكيف الحال فالجواب لعل ذلك وقع من هؤلاء قبل كما لهم في الطريق على ان احدهم كان لا يخرج الى السفر الى الحج او غيره بلا زاد ولا ماء الا بعد رايضته نفسه في الحضر مرارا فربما صار احدهم يطوي الاربعين يوما واكثر لا يحتاج الى طعام ولا شراب فصاحب هذا الحال لا اعتراض عليه الا في تركه الكمال لا في الجوان ولو لا ان احدهم راض نفسه وعرف منها عدم الحاجة الى الطعام والشراب ما كان يخرج ابدا بلا زاد ولو امره الناس بذلك لسفه عليهم وانكره عليهم وقد حج اخي افضل الدين من مصر الى مكة باربعة ارجفة فاكل في كل ربيع مرغيفا فاياك ان تحكم على الناس بحكم واحد وتفتقر باب الاعتراض على الفقراء لا بعد مشقة التفحص عن احوالهم والله اعلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يصح حج من استوجر للخدمة في طريق الحج مع قول احمد انه لا يصح حجه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان من سافر للخدمة للناس قد جمع بين حق الله تعالى وبين حق عباده وذلك خاص بالاكابرو الذين لا يقصدون باعمالهم الدنيوية والاخرية الا وجه الله تعالى ولا يشغلهم احد الحقلين عن الاخر مع ان الخدمة غالبها لا تكون الا في وقت يكون فيه فارغا من عمل الناس فلا يقع في كسبه شبهة ولا في عمله في الحج شركة فمن اين جاءت الكراهة فتأمل ما وجه الثاني فهو محمول على حال الاصاغر الذين تكون همتهم مصروفة الى طلب الدنيا وذلك حال غالب الناس اليوم فمن الائمة من راعى حال الاكابر ومنهم من راعى حال الاصاغر من الغلمان والجمالة فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو غضب بآية في حق عليهما او لا في حجه وان كان عاصيا بذلك مع قول احمد انه لا يصح حجه ولا يجزيه فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحرمة لا امر خارج عن افعال الحج فلا يؤثر فيه البطلان وهو خاص بالاصاغر ووجه الثاني انه عاص بما فعل والعاصي يغضب الله عليه فلا يرضى عليه الا ان تاب ولا تقم توبته حتى يرد ذلك الحق الى اهله ومن لا تقم توبته لا يصح له دخول حرة الله ولو دخل مكة فحكمه حكم دخول ابليس المسجد فهو ملعون ولو كان في حرة الله تعالى فافهم وهذا خاص بالاكابر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز الحج على مروجبة عليه اجرة خفافة في الطريق مع قول مالك انه يجب عليه الحج ان كانت بسيرة ومن العدو فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ويصح حمل الاول على حال من يقدم دنياه على اخره والثاني على عكسه ولا يكلف الله نفسا الا وسعها ومن ذلك قول الائمة الاربعة انه يجب السفر في البحر للحج اذا غلبت السلامة مع قول الشافعي في احد قولييه انه لا يجب فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه مستطيع عادة ووجه الثاني ان البحر

لا تؤمن بحالته وقد تشهر به عظميته في تلك السنة فيغرق كل من في السفينة وليس بيد أحد  
وثوق بما يقع في المستقبل فقد تسلم المركب خمس سنين متوالية وتغرق في تلك المرة بخلاف البر  
فانه اذا عجز في الطريق يجد من يحمله غالباً من الحجيج او عرب البوادي ويصم حمل الاول على من رزقه  
الله قوة اليقين والتوكل والثاني على من كان بالضد من ذلك ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان  
العاجز عن الحج بنفسه لمرض او من مائة لا يرجي لهما وهما او لهما ووجد  
احداً من الحجج عنه لزمه الحج فان لم يفعل استقر القدر  
في ذمته مع قول احمد به لا يجب عليه الحج وانما يجب الحج على من كان مستطيعاً  
بنفسه خاصة فالاول مشدد في استقرار الفرض في ذمته والثاني مخفف فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحج يقبل النيابة في حق الا صاغر من باب قوهم لعلى ابراهيم  
او اري من يراهو حيث كان عاجزاً عن تحمل تلك المشقة الواقعة في سفره لحضرة محبوبة ووجه  
الثاني انه لا يشفي المحبين رسالة بسلام ولا رسول لاسيما والمقصود الاعظم من الحج تقديس  
الذوات الواردة على تلك الحضرات وتقديس النائب لا يغنى عن تقديس من استأجره  
بل يجب على الكابران يذهب احدهم لتلك الحضرة ولومات في الطريق لقوله تعالى ومن يخرج  
من بيته مهاجراً الى الله ورسوله ثم يذك الموت فقد وقع اجرة على الله فافهم وقد انشدهما  
فوالله ما يشفي الغليل رسالة ولا يشفي شكي المحب رسول  
ومن ذلك قول الائمة الاربعة الا في رواية لا بي حنيفة انه لو استاجر من يحج عنه موقع الحج  
المحج عنه مع قول ابي حنيفة في هذه الرواية انه يقع عن الحاج والمحج عنه ثواب التفقة فالاول  
مخفف عن المحج عنه والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه هذين القولين  
قريب من التوجيهين فيما قبلها فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاعشى اذا وجد من يقوده  
لزمه الحج بنفسه ولا يجوز له الاستئابة مع قول ابي حنيفة انه يلزمه الحج في ماله فيستتيب  
من يحج عنه فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه هذا القولين كوجهيهما فيما قبلهما فالاصاغر  
يستنيبون والا كابر يحجون بانفسهم طلبا للتقديس ذواتهم ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد  
والشافعي في اصح القولين انه لا يجوز الاستئابة عن الميت في حج التطوع بخلاف حج الفرض  
فانه يجوز بالاتفاق كما مر اول الباب مع قول الشافعي في القول الاخر انه يجوز الاستئابة  
في حج التطوع عن الميت فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
ان حج الفرض لا رخصة في تركه فمن عجز عن مباشرة بنفسه جازت النيابة فيه بخلاف حج  
التطوع لا ضرورة اليه ويجوز تركه مع القدرة ووجه القول الاخر للشافعي انه قرينة على كل حال  
فتجوز الاستئابة فيه كالفرض بخلاف القرينة وان تفاوت الوجوب والتدبير ومن ذلك قول الشافعي  
واحمد في اشهر روايتيه انه لا يجوز لمن لم يسقط عنه فرض الحج ان يحج عن غيره فان حج عن غيره  
وعليه فرضه انصرف الى فرض نفسه مع قول احمد في الرواية الاخرى انه لا ينعقد احرامه  
لا عن نفسه ولا عن غيره ومع قول ابي حنيفة ومالك انه يجوز مع الكراهة مبهامه فالاول فيه



تشديد الرواية الثانية عن احمد مشددة والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاول ان الامر بالجم لا ينصرف الى فرض العبد يخرج عما كلف به فاذا فعل ما كلف به جاز له  
الحج عن غيره ووجه رواية احمد ان احرام بالجم عن غيره مع بقاء الفرض عليه هو خارج عن  
قواعد الشرعية وكل عمل يخالف الشرعية فهو مردود مطلقا اما لعدم صحته اصلا واما نقصه  
كالصلوة المحل بها ووجه الثالث حمل النهي الوارد في ذلك على الكراهة دون القرب لا سبه  
من باب لا يشار بالقرب الشرعية وقد منع بعضهم الكراهة اذا كان ايثار العبد اخاه بالقربة  
قياما بحق الاخوان لا رغبة عن الطاعة فافهم ومن ذلك قول الشافعي واحدا انه لا يجوز ان  
يتنفل بالجم من عليه فرض الحج فان احرم بالنفل انصرف الى الفرض مع قول ابى حنيفة والله انه يجوز  
ان يتنفل بالجم من عليه حج الفرض وينعقد احرامه بما قصده وقال القاضي عبد الوهاب  
المالكي عندى لا يجوز ذلك لان الجم عندنا على الفور فهو مضيق كما يضيق وقت  
الصلوة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين معلوم  
سبق في نظائره قريبا ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يكره بالجم باحدى هذه الكيفيات الثلاث  
المشهورة على الاطلاق وهي الافراد والتمتع والقران مع قول ابى حنيفة بکراهة القران والتمتع للمكي فالاول  
مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول ثبوت كل من الكيفيات الثلاث عن الشارع صلى  
الله عليه وسلم فعلا وتقريراً من غير شوب ففى عن ذلك ووجه الثاني ان التمتع والقران  
للمقيم بمكة لا حاجة اليه لما عنده من الراحة وعدم التعب بخلاف الافاقى والعلما امناء على  
الشرعية فلم يمانعوا بوضوئهم او يسعوا في كل شئ لا تردده قواعد الشرعية فافهم ومن ذلك قول  
الائمة الثلاثة ان الافراد افضل من القران والتمتع مع قول احمد والشافعي في احد قوليه ان التمتع  
افضل من الافراد فالاول مشدد خاص بالاكابر والثاني مخفف خاص بالاصاغر وهو حال غالب  
الناس اليوم لضعف ابدانهم وايها هم عن تحمل المشقة ايام الافراد مع انشراح القلب ولا عانة التمتع  
على تحصيل الجم للبور واختاره جماعة من اصحاب الشافعي من حيث الدليل وقد رايت شخصا  
من اخواننا احرم بالحج على وجه الافراد فودمت راسه ووجهه وصار عبقة في الجم ثم ندم  
وكان ذلك في ايام الشتاء فيجعل قول من قال الافراد افضل على ما اذا لم تحصل لك المشقة  
الشديدة ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انه يجوز ادخال الجم على العمرة قبل الطواف والوقوف  
مع قول احمد والشافعي في احد قوليه ان ذلك لا يجوز بخلاف ادخاله عليها بعد الطواف  
فانه يجوز بالاتفاق كما مر اول الباب لانه قد اتى بالمقصود فالاول مخفف والثاني مشدد  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان العبد قد ربط نيتته مع الله تعالى على فعله  
العمرة فلا ينبغي له تغييرها لعبادة اخرى ولو كانت افضل منها كما لا يجوز ان يدخل في فرض  
الظهر ثم يجعله عصرا ولا في صلوة نفل ثم يجعلها فريضا ووجه الثاني المسامحة في مثل  
ذلك مع ان الحج فيه عمل العمرة وزيادة وفي الحديث دخلت العمرة في الحج الى الابد  
وهنا اسرار يعرفها اهل الله تعالى لا تسطرن في كتاب ومن ذلك قول الائمة الاربعة انه يجب على



القارن دم كدم التمتع وهو شاة مع قول طاوس في داود انه ليس له دم ومع قول بعض الاشعة ان عليه بدنة فالاول فيه تشديد والثاني مخفف والثالث مشدد فرجع الى مرتبة الميزان روجه الاول حصول الاتفاق بالقران كما يحصل بالتمتع من حيث قرب زمن احرامه ومن حيث ان كل فعل يقوم مقام فعلين ووجه الثاني عدم ورود امر في ذلك كما ورد في التمتع ووجه الثالث شدة التغليب على القارن مع سهول البدنة عليه وهو خاص بالا كابر وقد سجدت الثوري ما شيا حافيا من البصرة فلقاه فضيل بن عياض من مسجد عائشة فقال له هذا اتخذت لك نعلا او دابة فقال يا فضيل ما يرضى العبد الابن اذا اتى لمصالحته سيده بعد اياقه وسوء اجرامه وعدم الخسوف به مع استحقاقه خسفا لارض به الا ان ياتي مراكبا منتعلا والله لو سجدت على الحجر لكان قليلا فصدنا عن اتباعي لمصالحته تعالى حافيا راجلا وفي رواية وهل ينبغي يا فضيل لمن جاء يصالح سيده ان ياتي الى حضرته واكبا انتهى فمن ذلك قول الشافعي واحد في رواية ان حاضري المسجد الحرام هم من كان على دون مسافة القصر من مكة مع قول ابي حنيفة هم من كان دون الميقات من الحرم ومع قول مالك هم اهل مكة وذو طوى فالاول خاص باهل التعظيم التام لله تعالى ومشهورهم في حضرته الخاصة ما داموا على دون مسافة القصر من الحرم والثاني خاص باكابر الاكابر فان بعض المواقيت اكثر من مسافة القصر والثالث خاص بالا صاعرا الذين لا يقوم ذلك التعظيم في قلوبهم الا ان كانوا في مكة او بفنائها وقد اسقط الحق تعالى الدم عن جفري المسجد الحرام لكونهم في حضرته كما لم يجلس السلطان لا يكلفن بما يكلف به غيرهم من الخارجين عن حضرته وهنا اسرار بين وقفا اهل الله تعالى لا تشرق في كتاب ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان دم التمتع يجب بالاحرام بالجم مع قول مالك انه لا يجب حتى يرمى جمرة العقبة وآما وقت جواز الذبح فقال ابو حنيفة ومالك انه لا يجوز الذبح للهدى قبل يوم الضحى والشافعي ان وقته بعد الفراغ من العبرة فالاول من المسئلة الاولى مستدد والثاني منها مخفف والاول من المسئلة الثانية فيه تخفيف والثاني منها فيه تشديد من جهة تاخير الذبح لو كان اراد تقديمه فرجع الامر الى مرتبة الميزان في المسئلتين ووجهها ظاهر ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يجوز صيام الثلاثة ايام لمن فقد الهدى الا بعد الاحرام بالجم مع قول ابي حنيفة واحد في احدي الروايتين ان له صومها اذا حرم بالعبرة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقوله تعالى ثلثة ايام في الحج يشهد للقولين فان العبرة بحج اصغر ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي في اظهر قوليه انه لا يجوز صوم ثلاثة ايام في ايام التشريق مع قول مالك والشافعي في القديم واحد في روايتيه انه يجوز صومها في ايام التشريق فالاول مشدد في عدم الصيام من حيث ان القوم في ضيافة الله عز وجل في ايام العيد ولا يليق بالضيف ان يصوم عند من كان في بيته الا باذنه وهو لم يصح بالاذن له بالصوم وفي الحديث ايام مني ايام اكل وشرب ويعال وذلك ليكمل للقوم السرور فان الاجساد لا يحصل لها سرور الا بالفطر فاراد الحق تعالى للحج حصول السرور لا راحهم بشهود كونهم في حضرته ولا جسامهم باكلهم

وشرهم فيها كذلك انتهى ويؤيد هذا المعنى الذي ذكرناه حديث للصائم فرحتان فرحة عند افطاره وفرحة عند لقاء ربه وفرحة الاجساد بالافطار وفرحة الارواح بلقاء الله تعالى اي بكشف الحجاب عن قلب العبد في حياته او بعد مماته وايضا ذلك انه اذا كشف حجاب راي ربه اقر به اليه من حبل الوريد فلا يعلم قدر سرور العبد ولا قدر فرحه في تلك المحضرة الا الله عز وجل واما قول مالك ومن وافقه انه يجوز صوم ثلاثة ايام في ايام التشريق فهو خاص بالا صاغر الذين هم في حجاب عن حضرة شهود ارواحهم للحق جل وعلا فيفوتهم غذاء الارواح وغذاء الجسم فيحصل لهم الضعف العظيم عن عمل المناسك مع ما في ذلك من المسارعة لبراءة الذمة بما الزمهم الحق تعالى به من الصوم في الحج فلكل امام مشهد بما يخفى على بعض عقليديه فاعلم ذلك فمن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يفوت صوم الثلاثة ايام بفوت يوم عرفة مع قول ابي حنيفة انه لا يسقط صومها ويستقر الهدى في ذمته وعلى الراجح من هذه الشافعي انه يصومها بعد ذلك ولا يجب تأخير صومها وقال ان اخر الصوم بعد روزه وكذا ان اخر الهدى من سنة الى سنة يلزمه دم او اذا وجد الهدى وهو في صومها فعند الثلاثة يستحب الانتقال الى الهدى وقال ابو حنيفة يلزمه ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في المسئلة الثامنة والثالثة فرجع الامر الى الميزان ووجه الاول في المسئلة الاولى ان يوم عرفة ليس هو اخر ايام كان فيه وقد قال تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج ووجه ما بعده ظاهر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في صوم قوله واحمد ان وقت صوم السبعة ايام اذا رجع الى اهله مع القول الثاني للشافعي بمجواز صومها قبل الرجوع ثم في وقت جواز ذلك وجهان احدهما اذا خرج من مكة وهو قول مالك والثاني اذا فرغ من الحج ولو كان بمكة وهو قول ابي حنيفة فالاول فيه تخفيف وهو ظاهر القول والثاني فيه تشديد ووجه الاول ان قوله تعالى اذا جمع اي شرع في الرجوع من سفر الحج ووجه الثاني ان المراد اذا فرغ من اعمال الحج كما هو مقرر في كتب الفقه ومن ذلك قول مالك والشافعي ان المقتصر اذا فرغ من اعمال العمرة صلا حلالا سواء ساق الهدى او لم يسقه مع قول ابي حنيفة واحمد انه ان كان ساق الهدى لم يجز له التحلل الى يوم النحر فيبقى على احرامه فيهرم بالحج ويدخله على العمرة فيصير قارنا ثم يتحلل منهما فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر

## باب المواقيت

اتفق الائمة الاربعة على ان لا يصح الاحرام بالحج قبل شوال وعلى ان المواقيت المكانية تكون لاهلها وللمن مر عليها من غير اهلها كما صرح به الاحاديث الصحيحة وعلى ان من بلغ ميقاتا لم يجز له وعلى ان يجاوزه بغير احرام يلزمه العود الى الميقات ليحرم وحكي عن الشعبي والحسن البصري انها قالوا لا احرام من الميقات مستحب لا واجب ثم اذا لزمه العود وكان الموضع مخوفا او ضاق الوقت لزمه دم لمجاوزته الميقات بغير احرام وحكي عن سعيد بن جبيرانه قال لا ينعقد احرامه هذا ما وجد من مسائل الاتفاق ووجه قول الشعبي والحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بين

المواقيت ولم يبين كون الاحرام منها واجبا او مندوبا فاحتمل الاستنباط توسعة على الامة واحتمل الوجوب اخذ بالاحتياط ووجه قول سعيد بن جبير انه عمل بخلاف السنة فكان مردودا واما اختلافوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة ان وقت احرام الحج يستمر الى ان يحج مع قول الشافعي انه يستمر الى عشر ليال من ذي الحجة فقط فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم تنصيب الشارع على تعيين عهدي الحجة في انتهاء الاحرام بالحج فحيثما جاز تاخير الاحرام الى فجر يوم العيد جاز في اخر الشهر واما قرب الشيء اعطى حكمه وفيه من التوسعة على الامة ما لا يخفى ووجه الثاني الاخذ بما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعون ومن بعدهم من الائمة فلم يبلغنا ان احدا منهم احرم بالحج بعد فجر يوم النحر ابدا فان الوقت على حد ما كان عليه الشارع واصحابه اولى وان كان العلماء اصابوا على الشريعة وعلى الامة بعد فانهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو احرم بالحج في غير اشهره كسره له ذلك وانعقد حجه مع قول اصحاب الشافعي انه ينبغي عمرة لا حجا ومع قول مالك انه لا ينبغي شيئا فالاول مخفف على المحرم المذكور بالاعتقاد احرام حجة والثاني فيه تشديد عليه من حيث عدم انعقاد حجه والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بظاهر قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانهم تصرح من الشارع بالمنع منه وانما صرح ببيان الميف نش فيجوز ان ذلك مستحب لا واجب ووجه الثاني ان اصحاب الشافعي جعلوا الميقات شرطا في صحة انعقاد الحج فاذا لم يصح الحج انعقد عمرة اذ هي حج اصغر فكار حكمه حكم من احرم بصلوة الفرض قبل دخول الوقت ظانا دخوله ثم بان انه لم يدخل وانما تنقبت نفلا لئلا تحصل صورة انتهائك حرمة تلك الحضرة الشريفة ووجه الثالث الاخذ بظاهر قوله صلى الله عليه وسلم ان افضل ان يحرم من ديرة اهل مع قول غيره ان افضل ان يحرم من الميقات وهو الذي صححه النووي من قول الشافعي فالاول مشدد خاص بالاكابر والثاني مخفف خاص بالا صاغر كما مر بيانه في الباب قبله ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من دخل مكة بعذر حرام لم يلزمه القضاء مع قول ابي حنيفة انه يلزمه القضاء الا ان يكون مكيا فلا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم وجود نصريح في ذلك من الشارع بما صدر فكان الامر على التحديد فمن تطوع بالاحرام فلا بأس ومن لم يتطوع فلا اثم كتحية المسجد بحجا مع ان كلا من الحرم والمسجد حضرة الله عز وجل ووجه الثاني ان دخول هذه الحضرة بغير احرام فيه انتهاك لها فكان عليه القضاء تدارك لما فات له لسوء عاديه وهذا خاص بالاكابر والمطالبين بالادب الخاص بخلاف غالب الناس من الخدام والعلماء فانهم

## باب الاحرام والمحظورات

اتفق الائمة الاربعة على كراهة الطبيب في انياب النمر ورجل تحريم لبس الخيط للرجل وسه سائر سائر ما كان احراما فيه ولا فرق في تحريم لبس الخيط عليه في سائر بدنه بين القسيس والسراويل والقنسية والقهاء والخف وكل خيط يخط به يد ركز لك يحرم المنسوج كالمامة وكدر للشب

اتفقوا على تحريم الجماع والتقبيل واللمس بشهوة والتزويج وقتل المصبي واستعمال  
الطيب وإزالة الشعر والظفر ودهن داسه ولحيته بسائر الأدهان والذرة في ذلك كله كما سجل  
الأنها قللس الخيط وتستر رأسها ولا بد من كشف وجهها لأن أحرامها فيه وانما على أنه لا يجوز تلحم  
أن يعقد النكاح لنفسه ولا غيره ولا أن يוכל فيه واتفقوا على أنه إن قتل سيد ناسيا أو جاهلا  
وجب عليه الفدية هذا ما رجده من مسائل الإجماع والاتفاق وآما اختلفوا فيه فمن ذلك  
قول الأئمة الثلاثة أنه يستحب الطيب للأحرام مع قول مالك إن ذلك لا يجوز إلا أن كان طيبا  
لا تبقى له رائحة فإن تطيب بها تبقى رائحته بعد الأحرام وجب غسله فالأول مخفف والثاني مشدد  
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاتباع ووجه الثاني سد باب الله فيه جملة لأن المهر  
إذا تطيب الأحرام فكانه تطيب بعد الأحرام وأن لم يبق له رائحة لا طلاق الشارع النهي عن الطيب  
مع أنه لا بد من رائحة طيبة تكون في الطيب تميزه عن رائحة التراب مثلا فإن قال قائل  
فلا شيء من الطيب على المحرم مع أنه في حضرة الله الخاصة كالصلوة والطيب مستحبة في الجمعة  
فالجواب أنها حرم ذلك لحديث الحرم اشعث أغبر وكان المطلوب من المحرم أظهار الذل والمسكنة  
واستشعار النجس من الحق تعالى وطلب الصنع والعفونة خوفا من معالجة العقوبة  
كما ورد أن السيد آدم عليه الصلوة والسلام لما خرج من بلاد الهند ماشيا تاب الله عليه  
في عرفات تلقى هناك كلمات الاستغفار بقوله ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا  
لتكونن من الخسرين وسمعت سيدي عليا الخواص يقول من كسف حجاب في الحج لا بد له من الحياء  
من ربه والنجس منه حتى يود العبد في تلك الحضرة أن لو ابتلعت الأرض وحجب عن شهود كونه بين يدي  
الله عز وجل ومن كان هذا مشهده فهو مشغول عن استعمال الطيب ونحوه مما يفعل الأمنون  
من عذاب الله في حضرة الرضا كوقت صلوة الجمعة فإن تجلى الحق تعالى فيها صمروا وجوههم بالجمال  
دون الجمال فإن حال من كان لا يعرف هل رضى الحق تعالى عنه فمن يعلم أو يظن أنه تعالى رضى  
عنه فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يحرم عقب ركعتي الأحرام مع قول الإمام الشافعي  
في أهم القولين أنه يحرم إذا تبعثت به ساحتها وإن كان ماشيا فيهم إذا توجه لطريقه  
فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول والثاني الاتباع والتقريب ولكن الأول أولى للأكابرة  
والثاني أولى للأصاغر ومن ملك قول الأئمة الثلاثة أنه ينبغي إحرامه بالنية  
فإن لبي بلانية لم يعتقد مع قول داود أنه يعتقد بمجرد التلبية ومع قول أبي حنيفة لا يعتقد إلا  
بالنية والتلبية معا أو بسوق الهدى مع النية فالأول فيه تشديد والثاني مخفف والثالث مشدد  
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاتباع في نحو قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات  
وقوله لبيك اللهم لبيك معناه الإجابة أي أنا يا رب قد أجبتك إجابة ولا ولي حين كنا في  
الأصلا ب والثانية حين نجتنا الآن فهي الإجابة منطوية في الأحرام لأنه ما أحرم حتى أجاب  
بوجه الثاني أن في التلبية أظهار الإجابة بخلاف النية فإنها من أفعال القلوب وإن كان  
المنطق بالمنوى مستغنيا ووجه الثالث الخروج من خلاف العلماء فإذا نوى ولجى ونوى وساق

الهدى فقد تحقق الانعقاد فافهم ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك بوجوب التلبية مع قول الشافعي واحدا منها سنة فان ابا حنيفة قال انها واجبة اذا لم يسبق الهدى فان ساقه ونوى الا حراما وعرضا وان لم يلب واما مالك فقال بوجوبها مطلقا ووجب دعاء في تركها فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان التلبية شعار الحج كتكبيره الا حراما في الصلوة ووجه الثاني ان الاجابة قد حصلت بعجز النية فانه ما نوى الا بعد ان اجاب دعا الختو تعان ووجه قول ابي حنيفة بالوجوب اذا لم يسبق الهدى تقوية النية فان من ساق الهدى مع النية فقد تأكدت اجابته فلا يحتاج الى التلبية ووجه وجوب الدم في تركها انها صارمت شعارا في الحج كالا براء في الصلوة فكما يجزئ ترك البعض ذلك بسجدة السهو كذلك يجزئ ترك التلبية بالدم فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يقطع التلبية عند جمر العقبة مع قول مالك انه يقطعها بعد الزوال يوم معرفة فالاول مشدد في التلبية والثاني مخفف فيها ووجه الاول انه شرع في التحلل يوم جمر العقبة ولا ديار عن افعال الحج ومعلوم ان التلبية انما تناسب الاقبال على الفعل لا الديار عنه ووجه الثاني ان معظم الحج الوقت يعرفه كما ورد في حديث الحج عرفته فافهم ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان المحصرات يستظل بما لا يماس راسه من محل وغيره مع قول مالك واحمد ان ذلك لا يجوز له وعليه الفدية عندهما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم تسمية ذلك تغطية للرأس ووجه الثاني انه في معنى التغطية بجميع الترفه وحجب الشمس او البرد عن الرأس والمحرر من شأنه ان يكون اشعث اغبر والمظلة المذكورة تمنع الغبار ويصم حمل الاول على حال اتحاد الناس والثاني على حال الخواص كما يصم التوجيه بالعكس ايضا فيكون المنع في حق من لم يعلم رضى الله تعالى عنه بالقراين والاباحة في حق من احس برضى الله عنه فمن شهد كثرة ما صفيه وغضب الحق تعالى عليه كان اللاتق به التشعيف والاغبر امر ومن شهد رضى الله عنه كان له التظليل المذكور فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجزئ عليه الفدية اذا لبس القباء في كتفه ولم يدخل يديه في كفيه مع قول ابي حنيفة انه لا فدية عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط فان كل ما تدخل فيه الرأس من الثياب يسمى لبسا ووجه الثاني انه ليس له يحصل به كمال الترفه مخفف في الفدية فيه ومن ذلك قول الشافعي واحمد انه لا فدية على من لبس السراويل عند فقد الاثر مع قول ابي حنيفة ومالك انه يجزئ عليه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ستر العورة امر لازم اشد من لزوم تلافى لبس المخيط فكان لبس السراويل اصل الترفه فيه وايضا فان شهود عدم التركيب خاص بالاكابر وما كل احد يشهد كونه بسيطاً في تلك الحضرة لغلبة شهود الفناء فيها على البقاء فكان الامر بخطاب الصفة لموصوفها ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط فانه يصدق على لبس السراويل انه لبس المخيط ووقع شهود التركيب الذي لا يليق في تلافى الحضرة فكانت الفدية كفارة لما وقع فيه

ترك الترقى الى مقام شهوة البسائط وهذا اسرار يعرفها اهل اللوح لا تسطرن في كتابي من ذلك  
قول الاثمة الثلاثة ان من لم يجد نعلين جازله لبس الخفين اذا قطعها اسفل من الكعبين  
ولا فدية عليه الا عند ابي حنيفة فالاول مخفف ومن اوجب الفدية مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين في هذه المسئلة يعرف من توجيه ما قبلها ومن ذلك قول  
الشافعي واحدا انه لا يحرم على الرجل ستر وجهه مع قول ابي حنيفة ومالك انه يحرم فالاول مخفف  
والثاني مشدد ووجه الاول عدم ورود نص في النهي عن ستره ووجه الثاني ان ستر الوجه بلثام  
او غيره ترفه والحرم اشعث اغبر وايضا فان الرحمة تواجه العبد هناك فاذا ستر وجهه وقعت  
الرحمة على السائر الذي يخلع دون بشرة الوجه التي لا تقارن العبد كما امر ايضا به في الكلام على  
كراهة التلثم في الصلوة ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة بتحريم استعمال الطيب في الثياب  
والبدن مع قول ابي حنيفة انه يجوز جعل الطيب على ظاهر الثوب دون البدن وان له التبخر  
بالعود والتدوشم جميع الرياحين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاول انه لا فرق في الترفه باستعمال الطيب بين الثوب والبدن عرفا ووجه  
الثاني ان الثوب ليس ملازما للشخص كملامعة جلده بل يجتمع تارة ويلبس اخرى ومن ذلك قول  
ابي حنيفة ومالك انه يجوز للمسلم كل الطعام المطيب وانه لا فدية في اكله وان ظهر مريجه مع قول  
الشافعي واحدا لا فرق في استعمال الطيب بين البدن والثياب والطعام فالاول مخفف  
والثاني مشدد ووجهها ظاهر ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الحناء ليس بطيب مع قول  
ابي حنيفة انه طيب يجب فيه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كان يكره راحة الحناء ولوانه كان طيبا لم يكرهه لانه كان يحب الطيب ووجه  
الثاني انه طيب عند بعض الاعراب فيجبون راحته فكان فيه الفدية مع ما فيه ايضا من الزينة  
التي لا تناسب المحرم ومن ذلك قول الاثمة كلهم بتحريم الادھان بالادھان المطيبة كدهن  
الورد والياسمين وانه يجب فيه الفدية واما غير المطيبة كالشايير فاختلوا فيه فقال الشافعي  
لا يحرم الا في الراس والحية وقيل ابو حنيفة هو طيب يحرم استعماله في جميع البدن وقال مالك لا يدهن  
بالشايير شيء من الاعضاء الظاهرة كالوجه واليدين والرجلين ويدهن به الباطنة وقال  
الحسن بن صالح يجوز استعماله في جميع البدن والرأس والحية فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد  
والثالث مفصل والرابع مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الدهن يظهر  
كثيرا في الراس والحية دون غيرها فحرم فيه ما فقط ووجه الثاني انه يظهر به الترفه في سائر  
البدن شعرا وبشرا والحرم اشعث اغبر والدهن يذهب غبرة وشعث داسه ووجه قول مالك  
ظاهر ووجه قول الحسن انه غير طيب ولا يظهر به كبر ترفه وقد تدعو الحاجة اليه اذا حصل  
تشعيت كثيرا او دبست الطبيعة جدا بحيث يحصل له بذلك ضرر فيدهن بدنه وبطنه لينلق  
طبيعته التي يتأذى بحبسها لاسيما في حق من كان يأكل النواشف كالقرايش ولعل الشافعي راعى  
ما ذكرناه باستعمال الطيب عند الاحرام لانه ربما طال من الاحرام فخرج التشعيت عن العادة



فمن خالفه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المحرم لو عقد النكاح لم يتعقد مع قول أبي حنيفة  
 أنه يتعقد فالأول مشدد ودليله اطلاق النكاح على العقد ولو جازاً ووجه الثاني أن حقيقة النكاح  
 إنما تكون بالدخول بها فما قبل الدخول من مقدمات النكاح وهي لا تحرم عند بعضهم وأجاب الأول  
 بأن العقد ذهليز للوقوع في الجماع فيجوز كما يجزى الاستمتاع بها بين السرقة والركبة للحائض و  
 قد يحمل القولان على حالين فمن خالف الوقوف كالشباب الذي به غلبة حرم عقدة ومن لم يخف  
 كالشيخ الذي بردت نار شهوته لم يحرم فاعلم ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز للمهرم قرابة  
 زوجته مع قول أحمد أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة  
 الميزان ووجه الأول أن الرجعية في حكم الزوجة التي في العصمة لبقاء أحكام الزوجية في حقها و  
 وجه الثاني أنها كالأجنبية تبدل دليل أنه لو لم يراجعها لتزوجت الغير من غير إحداث طلاق آخر  
 فعلم أن الرجعية لها وجهان وجه للزوجية ووجه للبينة فافهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد  
 أنه لو قتل الصيد خطأ وجب الجزاء بقتله والقيمة لما ملكه أن كان مملوكاً مع قول مالك  
 وأبي حنيفة أنه لا يجب الجزاء بقتل الصيد المملوك ومع قول داود أنه لا يجب الجزاء بقتل الصيد  
 خطأ فالأول مشدد والثاني مخفف وكذلك الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه  
 الأول أن ملك المالك المخلوق في تلك الحضرة الخاصة ضعف والحكم الظاهر لله تعالى فكان من الواجب  
 عدم قتل من هو في حضرة إجلاله تعالى بوجه الثاني مراعاة ملك العبد في تلك الحضرة بدليل  
 صحة تصرفه في ذلك الحيوان بالبيع وغيره ووجه قول داود ما ورد من دفع الثم الخطأ عن الأمة  
 ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا جزاء على من دل على صيد وإن حرمت الإحالة على قتله مع  
 قول أبي حنيفة يجب على كل من أجزأه كامل حتى لو كان أجزأه جماعة محررين فدلهم شخص على الصيد محرماً  
 كان أو حلاً فوجب على كل واحد منهم جزاء كامل فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر  
 إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الدلالة لا تلحق بالمباشرة ووجه الثاني أنها تلحق بها وله نظائر  
 في الفقه كقوله صلى الله عليه وسلم أفطر الحاجم والمحجم فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي  
 أنه يحرم على المحرم أكل ما صيد له مع قول أبي حنيفة لا يحرم بل إذا ضمن صيداً ثم أكله لم يجب  
 عليه جزاء آخر وقال أحمد يجب فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تشديد فرجع الأمر  
 إلى مرتبة الميزان ووجه الثلاثة أقوال ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الصيد إذا كان  
 غير فاكول ولا مولد من مأكول لم يحرم على المحرم قتله مع قول أبي حنيفة أنه يحرم بالأحرار  
 قتل كل وحشي ويجب بقتله الجزاء إلا الدب فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد  
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن غير المأكول لا حرمة له في حق المحرم لأنه لا يصاد  
 عادة إلا المأكول فاتصرف الحكم إليه ووجه الثاني اطلاق النهي عن الصيد وقتله في القرآن  
 على المحرم ووجه استثناء الدب كونه قليل النفع فلا يؤكل ولا يحمل عليه ولا يحرس زرعاً ولا ماشية  
 فافهم ومن ذلك قول الشافعي أنه لا كفارة على المحرم إذا تطيب أو أدهن ناسياً أو جاهلاً  
 بالتحريم مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يجب عليه الفدية فالأول مخفف والثاني



مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول او امانة العين ربه بالنسيان والجهل وجعل الثاني  
 عدم سائر ذلك لقلة تحفظه فانهم ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان من ليس فيمينا ناسيا  
 ينزعه من قبل ناسه مع قول بعض الشافعية انه يشق شقا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع  
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الرفق بذلك المحرم فقد يكون فقيرا لا يجب غير ذلك الثوب  
 وقد فعل ما كلف بنزعه من راسه ووجه الثاني تقديم المسارعة الى الخروج مما نهي الله عنه  
 ولو تلف بذلك طاله كله فضلا عن شق الثوب فان الدنيا كلها لا تزن عند الله جناح بعوضة  
 وهذا محمول على حال الاكابر والاول على حال الاصاغر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلق  
 راسه او غيرهم او قلم ظفره ناسيا او جاهلا فلا فدية عليه مع قول الشافعي في ارجح قوليه ان عليه  
 الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين يعرف من  
 توجيه من طيب اواذهن ناسيا او جاهلا كما تقدم قريبا ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه  
 لو جامع ناسيا او جاهلا لم يمتد الكفارة مع قول الشافعي في ارجح قوليه انه لا كفارة عليه  
 ولا يفسد بذلك حجه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني  
 ظاهر لعدوه بالجهل والنسيان في الجملة ووجه الاول كثرة تساهله وقلة تحفظه وبعده وقوع ذلك  
 من المحرم فان الاحرام هيبية وحرمة تمنع المحرم من الاقدام على فعل ما نهي عنه لاسيما والاحرام  
 قليل وقوعه في العمر فكانت الهيبية فيها عظم من الهيبية فيما يكثر وقوعه ومن ذلك قول الائمة الثلاثة  
 انه يجوز للمحرم حلق شعر الحلال وقلم ظفره ولا شيء عليه مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز له ذلك  
 وان عليه صدقة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
 انه ليس في ذلك ترفه له اي للمحرم ووجه الثاني اطلاق الشارح النهي للمحرم ان ياخذ شعرا  
 او يقلم ظفره فشمئ ذلك اخذ شعر غيره وقلم ظفره نظير قوله افطر الحاجم والمحجوم وقد يكون  
 للنهي عن ذلك سبب اخر غير الترفه لم يعرفنا نحن فلذلك التزمه الامام ابو حنيفة بالفدية  
 احتياطاً له ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز للمحرم ان يغتسل بالسدر والخطمي  
 مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز وتلزمه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد ولكل منهما  
 وجه ويصح حمل الاول على حال العوام والثاني على حال الخاص الاخذين لانفسهم بالا احتياطاً  
 والفرار من كل شئ فيه ترفه ما ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا حصل على يد يه  
 وسم جاز له ان يذاته مع قول مالك انه يلزمه بذلك صدقة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد  
 ووجه كل منهما ظاهر ومن ذلك قول الائمة الاربعة انه يكره للمحرم الاكتحال بالانثد مع قول  
 يعقوب بن المسيب بالتمتع من ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
 القولين انه لا تشدد زينة فكره ولم يحرم ووجه الثاني الاخذ بالا احتياطاً في كل فعل يتنافى  
 حال المحرم من ذلك قول الائمة الثلاثة انه ليس على المحرم شئ بالفصد والجمامة مع قول  
 مالك في ذلك رقة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
 انه لا يكره من المرض فلا يلزمه به صدقة لعدم موافقته في ذلك ووجه الثاني

ان فيه تخفيف المرض فكان ذلك ترفه لتلذذه بالعافية او تخفيفا لم عقب الفصد واليه  
فكانت الصدقة كفارة لذلك والله اعلم

### باب ما يجب بحظوايت الاحرام

اتفق الاثبات على ان كفارة الحلق على التغيير ذبح شاة او اطعام ستة مساكين كل مسكين نصف  
صاع او صيام ثلاثة ايام وكذلك اتفقوا على ان الحرم اذا وطئ في الحج والعمرة قبل التحلل الاول  
فسد نسكه ووجب عليه المضى في فاسده والقضاء على الفور من حيث كان احرم في الايام واتفقوا  
على ان عقدا الاحرام لا يرتفع بالطه في الحالتين وقال داود يرتفع فان قال قائل فلا شيء لم تامرنا  
الحرم اذا فسد حجه بالجماع ان ينشئ احراما ثانيا اذا كان الوقت متسعا كان وطئ في ليلة عرفة فالجواب  
قد انعقد الاجماع على ذلك ولا يجوز خرقه ولعل ذلك بسببه التغليظ عليه لا غير واتفقوا على  
ان الحماة المكينة تضمن بقيمتها وقال داود لا جزاء فيها وكذلك اتفقوا على ان من قتل صيدا  
ثم قتل صيدا اخر وجب عليه جزاءان وقال داود لا شيء عليه في الثاني واتفقوا على تحريم قطع  
شجر الحرم وكذلك اتفقوا على تحريم قطع حشيش الحرم لغير الداء والعلف وكذلك اتفقوا على تحريم  
قطع شجر حرم المدينة وقتل صيده هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن  
ذلك قول الامام ابي حنيفة واحمد في احدي روايتيه ان الفدية لا تجب الا في حلق ربيع الرأس  
مع قول مالك انها لا تجب الا بحلق ما تحصل به اطاعة الاذى عن الرأس ومع قول الشافعي  
انها تجب بحلق ثلاث شعرات وهو احدي الروايتين عن احمد فالاول فيه تشديد والثاني بحمل  
التخفيف والتشديد والثالث في خاية الاحتياط فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول هو  
القياس على مسحه في الوضوء ووجه الثاني هو ان الرقعة الاذى عن ثلث اربع او ثلثة اسرابع ونحو  
ذلك وما زاد على ذلك فحرام ووجه الثالث ظاهر ومن ذلك قول الشافعي واحمد ان الحرم اذا حلق  
لصف ماله بالغداة ونصفه بالعشي لزمه كفارتان بخلاف الطيب واللباس في اعتبار الفدية  
او التتابع مع قول ابي حنيفة ان جميع المحظورات غير قتل الصيد ان كان في مجلس واحد  
فعليه كفارة واحدة سواء كفر عن الاول او لم يكفر وان كانت في مجالس وجبت لكل مجلس كفارة  
الا ان تكون تكراره بمعنى دائر كمرض وبين ذلك قل مالك في الصيد اما في غيره فكقول الشافعي  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط في الحلق ووجه قول ابي حنيفة  
انصرف الذهن الى ان الفدية لا تجب الا بكمال الترفه وهو حلق الرأس كله سواء كان ذلك في  
مجلس او مجالس ووجه قول مالك معلوم ومن ذلك قول الشافعي واحمد ان من وطئ في الحج والعمرة  
قبل التحلل الاول فسد نسكه وبرز مبدنة ووجب عليه المضى في فاسده والقضاء على  
الفور مع قول ابي حنيفة انه ان كان وطؤه قبل الوقوف فسد حجه ولزمه شاة وان كان بعد  
الوقوف لم يفسد حجه ولزمه بدنة وظاهر من ذهب مالك كقول الشافعي فالاول فيه تشديد  
بالبدنة وقول ابي حنيفة فيه تخفيف بالشاة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القويين ظاهر  
وتقدم الاشكال في ذلك وجوب اول الباب ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه بسحب

لها أي الواطئ والموطئة أن يتفرقا في موضع الوطء مع قول مالك وأحمد بوجوب ذلك فالأول  
مخفف خاص بين ضعفت شهوته والثاني مشدد خاص بين قويت شهوته فمن جمع الأمر إلى مرتبة  
الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة إن من وطئ ثم وطئ ولم يكفر عن الأول لزمه شاة إلا أن يتكرر  
ذلك في مجلس واحد مع قول مالك أنه لا يجب بالوطء الثاني شيء ومع قول الشافعي أنه تجزأة  
واحدة ومع قول أحمد أنه إن كفر عن الأول لزمه بالثاني بدنة فالأول فيه تخفيف بشرطه  
والثاني مخفف والثالث مشدد بالبدنة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الوطء الثاني  
كالتمتة للأول ولأن ذلك خفف فيه بشاة ووجه الثاني أن الحكم دائر مع الوطء الأول فقط ولذلك  
أوجب الشافعي في الكفارة واحدة ووجه قول أحمد ظاهره فصل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة  
أنه إذا قبل بشهوة أو وطئ فيما دون الفرج فأنزل لم يفسد حجه ولكن يلزمه بدنة في قول الشافعي  
مع قول مالك أنه يفسد حجه ويلزمه بدنة فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر  
إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن التقبيل والوطء فيما دون الفرج لم يصح الشارع بأن  
حكمه حكم الوطء في الفرج فلذلك لم يفسد به الحج وأما وجوب البدنة فلهذا يخرج المني وقد حصل  
وجه الثاني الحاق ذلك بالوطء في الفرج سد الباب ولحصول معنى الوطء بالأنزال فافهم ومن  
ذلك قول الأئمة الثلاثة أن شراء الهدي من مكة أو الحرم جائز مع قول مالك أنه  
لا بد من سوق الهدي من الحل إلى الحرم فالأول فيه تخفيف والثاني تشديد فرجع الأمر إلى  
مرتبة الميزان ووجه الأول النظر إلى أن شراء الهدي وتفرقة على مساكين الحرم من غير سوق  
بفتح الثاني يسمى هديا لكونه محصلا المقصود ووجه الثاني الأخذ بظاهر القرآن في قوله هديا بالهمزة  
الكعبة فإنه يقتضي مجيئه من موضع بعيد خارج الحرم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا  
اشترك جماعة في قتل الصيد لزمهم جزاء واحد مع قول أبي حنيفة أنه يلزم كل واحد جزاء كامل  
فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول القياس على ما إذا قتل جماعة إنسانا وصولح على الدية  
فإنه لا يلزمهم إلا دية واحدة ووجه الثاني القياس على أنهم يقتلون به بجامع أنه قتل لم ياذن بالله  
فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الحمام وما حرمه يجرأه بضمن بشاة مع قول مالك أن  
الحمام المكية تضمن بغيرها ومع قول داود أنه لا جزاء في الحمام كما مر في الباب فالأول فيه  
تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجهها ظاهر وأما قول داود لعدم  
بلوغ شيء من الشارع في ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب على القارن ما يجب على  
المفرد فيما يرتكبه وهو كفارة واحدة مع قول أبي حنيفة أنه يلزمه كفارتان وكذلك في قتل الصيد  
الواحد جراحان فإن أفسد حرامه لزمه القضاء قارنا والكفارة ودم القران ودم في القضاء ودم  
أحد فالأول في مسألة القارن مخفف والثاني فيها مشدد والأول في مسألة قتل الصيد كذلك  
مشدد وكذلك القول فيمن أفسد حرامه هو مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين  
ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إلا في قول من أجمعت تشافعي أن الحلال إذا وجد صيدا داخل  
الحرم كان له ذبحه التصرف فيه مع أبي حنيفة أنه لا يجوز له ذلك فالأول مخفف والثاني

مشدد اذا فرق في الحقيقة عند أبي حنيفة في احترام الصيد في الحرم بين ان يكون من نفس الحرم او دخله من خارج وهذا الثاني خاص بالا كابر من اهل الادب والا اول خاص بالاصاغر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي انه يلزم في قطع الشجرة الكبيرة من الحرم بقرة وفي الصغيرة شاة مع قول مالك انه ليس عليه في قطعها شيء لكنه مسمى فيما فعله ومع قول أبي حنيفة ان قطع ما انبتته الادي فلا جزاء عليه وان قطع ما انبتته الله تعالى بلا واسطة الادي فعليها الجزاء فالاول فيه تشديد وعمل بالاحتياط والثاني فيه تخفيف فانه لا ينبغي لاحد ان يغير ما لم تدخله يد الحوادث لكنه يضاف الى الله تعالى ببادي الرأي فذلك مشدد الاثمة في احترامه بخلاف ما دخلته يد الحوادث فانه يصير يضاف اليهم ببادي الرأي فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز قطع الحشيش لعلف الدواب وللدوا مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول استثناء الماشية الاذخر لما قال عنه العباس الاذخر يا رسول الله فقال الا اذخر فيقاس عليه الحشيش من حيث انه مستخلف ان قطع اوليس له مرتبة الشجر ان قطع فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في الجديد ان شجر المدينة يحرم قطعه ولكن لا يضمن وكذلك يحرم قتل صيد حرم المدينة ايضا مع قول مالك واحمد والشافعي في القديم انه يضمن بان يؤخذ سلب القتال والمقاطع فالاول مخفف والثاني فيه تشديد تبع لما ورد في كل منهما والله اعلم

#### باب بصفة الحج والعبرة

اتفق الاثمة الاربعة على ان من دخل مكة فهو بالخيار ان شاء دخل نهرا وان شاء دخل ليلا وقال النخعي واسحاق دخوله ليلا افضل وعلى ان الذهاب من الصفا الى المروة والعود اليها يحسب مرة ثانية وقال ابن جرير الطبري الذهاب والعود يحسب مرة واحدة ووافقه على ذلك ابو بكر الصيرفي من اثمة الشافعية ووافق الاثمة الاربعة جماهير الفقهاء وعلى انه اذا وافق يوم عرفة يوم الجمعة لم يصلو الجمعة وكذلك الحكم في منى وانما يصلون الظهر ركعتين ووافقهم على ذلك كافة الفقهاء وقال ابو يوسف يصلون الجمعة بعروة قال القاضي عبد الوهاب روى قال ابو يوسف الكا عن هذه المسئلة بحضرة الرشيد فقال مالك شبانتا بالمدينة يعلمون ان الجمعة بعروة وعلى هذا عمل اهل الحرمين وهم اعرف من غيرهم بذلك واتفقوا على ان المبيت بمنى دفعة تساء وليس بركن وحكي عن الشعبي والنخعي ان صركن واجمعوا على استحباب الجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء بمنى دفعة واتفقوا على وجوب الرمي وعلى انه يستحب بعد طلوع الشمس وعلى انه اذا كان الهدي تطوعا فهو باق على ملكه يتصرف فيه كيف يشاء الى ان يظهر وعلى ان طواف الافاضة ركن وعلى ان رمي الجمرات الثلاث في ايام التشريق بعد الزوال كل جمرة بسبع حصيات واجب وقال ابن الماجشون رمي جمرة العقبة من اركان الحج لا يتحلل احد من الحج الا بالاثنيان به هذا ما وجدته من مسائل الاجماع واتفق الاثمة الاربعة ووجه قول النخعي واسحاق ان دخول مكة ليلا افضل كون الداخل يرى نفسه كالحرم الذي غضب

عليه السلطان والتوا به مقلولاً يعرضوه عليه والناس كلهم واقفون ينظرون الى ما يصنع به السلطان ولا شك ان دخول هذا البيت استلزمه وآما وجه قول ابن جرير فهو الاخذ بالاحتياط اذا المطلوب البداءة بالصفا قبل المروة في السعي فالعلماء جعلوا ذلك مطلوباً في اول مرة من السبع وابن جرير جعل ذلك مطلوباً في كل مرة من السبع فينبغي للمتورع العمل بذلك خروجاً من الخلاف ووجه قول ابى يوسف انهم يصلون الجمعة بعرفة وصلى ان ذلك يوم عيد تغفر فيه الذنوب فكان المناسب صلوة الناس الجمعة فيهما هم عليه من الطهارة من الذنوب فيجتمع لهم بذلك عيدان فاذا صلوا الجمعة فلا منعه لعدم ورود نهي عن الشارع في ذلك فوجه كلام الجمهور عدم ورود امر بذلك كذلك فكان عدم فعل الجمعة اخف على الناس وقد قال اهل الكشف ان الاصل عدم التجايز فانه امر الله ينتهي اليه امر الناس في الجمعة فلذلك كان رافع الحرج دائراً مع الاصل والدائر مع الحرج دائراً مع خلاص الاصل انتهى ووجه كون المبيت بمنى دليلاً على كتمان نص الشارع عليه وظهور شعار الحرج به وكذلك القول في رمي جمرة العقبة فان ظهور الشعار به أكثر من سماع بقية الجهرت فافهم وآما ما اختلف الاثمة فيه من الاحكام فمن ذلك قول الشافعي ان من قصد دخول مكة لا ينسك يستحب له ان يحرم حجه او عمره مع قول ابى حنيفة انه لا يجوز لمن هو وراء الميقات ان يجاوزه الا محرماً وآما من هو دونه فيجوز له دخوله بغير احرام وقال ابن عباس لا يدخل احد الحرم الا محرماً ومع قول مالك والشافعي في القديم انه لا تجوز مجاوزة الميقات بغير احرام ولا دخول مكة بغير احرام الا ان يترك دخوله كطاب صياد فالاول مخفف خاص بالا صاغر والثاني مشدد خاص بالكابر والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح جعل الاستحباب في حق الكابر والوجوب في حق الا صاغر وذلك ان الكابر قتلوا بهم لم تنزل عاقبة في حضرة الله تعالى رعاية احرامهم بحج او عمره ان يزيد بهم بعض حضور من يادة على ما هم عليه بخلاف الا صاغر قتلوا بهم فحجوبة عن حضرة الله تعالى فاذا وردوا عليها وجب عليهم دخولها بالخروج عن الوقوع في انتهاك حرمة حضرة الله تعالى فافهم ومن ذلك قول الاثمة يستحب الدعاء عند روية البيت وان طواف القدوم سنة لا يجبر بدم مع قول مالك انه لا يستحب رفع اليدين بالدعاء عند روية البيت ولا رفع اليدين فيه وان طواف القدوم واجب يجبر بدم فالاول فيه تشديد باستحباب الدعاء ورفع اليدين والثاني فيه تخفيف بترك ذلك وتشديد في طواف القدوم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الابتاع ووجه الثاني عدم بلوغ نص في ذلك لما لك رحمه الله ووجه الثالث طواف القدوم قاله باجتهاد ووجه ظاهر فانه من شعائر البيت ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الطهارة وسائر العورة شرط في صحة الطواف وان من احلث فيه توصلاً وبني مع قول ابى حنيفة ان الطهارة فيه ليست بشروط فالاول مشدد والآخر ايسر والثاني مخفف ودليل الاجتهاد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلوة الا ان الله قد احل فيه النطق فلم يستثن الا الكلام وآما ان كانت فيه فلا يصح استثناءه لان المشي هو حقيقة الطواف فلو استثنى ذهب صورة

الطواف جملة وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول لا بد للواقف في حضرة الله من  
السير في المقامات طوافا كان أو صلاة تكن سيرة الصلاة بها القلب فقط لوجوب استقبال القبلة  
والإمام فيها من أولها إلى آخرها بخلاف الطواف سيرة فيه بالجوارح زيادة على القلب بمشاهدة الأبق  
الفار من ذنوبه إلى من يحميه من العقوبة فافهم ووجه الثاني أن غاية الأمر من الطائف  
ببيت الله أن يكون كالجالس في المسجد مع الحديث الأصغر وذلك جائز قال أبو حنيفة بعده  
اشتراط الطهارة فيه وإن كان الأدب بالطهارة فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن السجود  
على الحجر الأسود سنة كالتهليل بل هو تهليل وزيادة مع قول مالك أن السجود عليه بدعة فلا يلزم  
مشددة والثاني مخفف ووجه الأول الانتباه لوجه الثاني عدم بلوغ القائل به ما ورد في السجود عليه  
فوقف عند بلوغه من التهليل فقط ومن ذلك قول الشافعي أنه يستلم الركن اليماني ولا يقبله  
مع قول أبي حنيفة أنه لا يستلمه ومع قول مالك أنه يستلمه ولكن لا يقبل بيده بل يضعها  
على فيه ومع قول أحمد أنه يقبله فلائمة ما بين مخفف ومشددة في الاستلام والتهليل فرجع الأمر  
إلى مرتبة الميزان وحكمة ما ذكر لا تذكر إلا مشافهة لأنها من علوم الأسرار ومن ذلك قول  
الأئمة أن الركنين الشاميين اللذين يليان الحجر لا يستلman مع قول ابن عباس وابن الزبير وجابر  
باستلامهما فالأول مخفف والثاني مشددة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والاول خاص بالأصاغر  
الذين لا يشهدون السر في ركن الحجر الأسود واليما في فقط والثاني خاص بالأكابر الذين يشهدون  
السر ولا مراد لا يختص بجهة من البيت بل كله ورد وأسرارها ما ظهر للناس والعام ومنها ما ظهر  
للخاص فقط وقد أخبرني من أثق به من الفقهاء أن الكعبة صاغت حين صاغتها و  
كلمته وكلها وناشدته أشعارا ونشدتها وشكرت فضله وشكر فضلها فأنها حية باجماع  
أهل الكشف ومن شهد بها جاد الأرواح فيه فهو محبوب عن أسرار الحجر فإن نطق المعاني أعجب  
من نطق الأجسام وقد ورد في صحيح ابن خزيمة أن الصيام والقرآن يشفعان في العبد يوم القيامة  
فيقول الصيام يارب قد منعت شهوته ويقول القرآن يارب قد منعت النوم في الليل فيشفعهما الله  
تعالى فيه وذكر الشيخ محي الدين بن العربي أنه لما حج تلذت له الكعبة وقرأها إلى مقامك لم تكن  
عظما قبل ذلك وخدمته انتهى فمن هنا أوجب أهل الله تعالى على من يريد الحج السلوك  
على يد شيخ عارف بالطريق حق يصاير يرى حياة كل شيء ثم بعد ذلك يحج وأخبرني سيدي  
على الخواص أن سيدي إبراهيم المتبولى لما طاف بالكعبة كان فيه على ذلك بطوافها به انتهى  
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الرمل والأضطباع سنة مع قول مالك أن الأضطباع لا يعرف  
وما رايته أحدا يفعله فالأول مشددة والثاني مخفف ووجه الانتباه لوجه الثاني كون مالك لم ير  
من فعله فظن أنه لو كان سنة لفعله بعض الناس ومراه إمام المالكية ويتقدير بلوغ الإمام عاوده  
في الأضطباع فقد يكون مذهبه من زوال الحكم بزوال العلة فإن تلك العلة التي أمر النبي صلى  
الله عليه وسلم أصحابه بالأضطباع والرمل لأجلها قد زالت في حياة رسول الله عليه وسلم  
وهو مخالف ما ظنه فريش من الرهن والضعف في رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤذن



باحتقارهم في العيون فلما اضطبعوا ورموا رجم قوئش عما كانت ظننت فيهم وقالوا كما هم  
 الغزلان ولكن القول الأول أظهر وأكثر إيراداً مع الله فقد يكون الشارح أراد ذلك الفعل  
 من زوال علتها المذكورة لعلها أخرى فإن قيل قد قال العارفون إن أظهر الضعف والمسكنة أعلى  
 في المقام عند الله تعالى من أظهر القوة فالجواب صحيح ذلك فهم يظهر القوة بعدد مراتبها  
 بهم وهم في غاية الضعف في نفوسهم بينهم وبين الله تعالى وقد هي الشارح عن التخيير في المعنى  
 الأول في دار الحرب وجوز صفة اللحية البيضاء بالسواد في الحرب مع أنه هي عنه في غير الحرب فافهم  
 ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أنه إذا ترك الرمل ولا اضطباع فلا شيء عليه مع قول الحسن  
 البصري والماجشون أن عليه دماً فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان  
 ووجه الأول أنه سنة ووجه الثاني أنه واجب بالإجماع وكل منهما رجال ومن ذلك قول  
 جماهير العلماء أن قراءة القرآن في الطواف مستحبة مع قول مالك بكراهتها فالأول مخفف والثاني  
 مشدد في عدم تلاوة القرآن فيه ووجه الأول أن القرآن أفضل الإنكار فقراته في حضرة الله  
 تعالى أولى كما في الصلوة بجامع أن الطواف بمنزلة الصلوة كما وردت فمتاحاة الحق تعالى فيه بكلامه  
 التقدير أعظم ووجه الثاني أن الذكر المخصوص بمحل يرجع فعله على الذكر الذي لم يختص وإن كان  
 أفضل قياساً على ما قالوه في أذكار الصلوة بل ورد الشافعي عن قراءة القرآن في الركوع فافهم  
 ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في القول المرجح أن ركعتي الطواف واجبتان مع قول  
 مالك وأحمد والشافعي في القول الآخر أنها سنة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر  
 إلى مرتبة الميزان وكل منهما وجه لأن الشارح إذا فعل شيئاً ولم يبين كونه واجباً ولا مندوباً  
 فلا يجزم به أن يجعله مستحباً تخفيفاً على الأمة وله أن يجعله واجباً احتياطاً لهم فافهم ومن ذلك  
 قول مالك والشافعي أن السعي كن في الحج مع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه أنه واجب  
 يجب تركه بدم ومع قول أحمد في الرواية الأخرى أنه مستحب فالأول مشدد والثاني فيه  
 تشديد والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ما صح فيه من الأحاديث  
 ووجه الثاني أنه صلا من شعائر الحج الظاهرة كالركن والمبيت بمنزلة ووجه الثالث العمل بظاهر  
 قوله تعالى فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ومن تطوع خيراً فإن الله شاكراً  
 عليم فقوله فلا جناح عليه أن يطوف بهما فيه رفع الحرج الذي كان قبل أن يؤمر الناس بالسعي لا غير  
 الاسم وأرد عقبه تعالى بقوله ومن تطوع خيراً فجعله من جملة ما يتطوع به وأجاب الأول  
 والثاني بأن القاعدة أن كل ما جاز بعد من وجب وإن الواجب يطلق عليه طاعة لله تعالى  
 كما يطلق عليه خير لأن من فعله فقد أطاع الله تعالى ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا بد  
 من البدعة بالصفا في صحة السعي مع قول أبي حنيفة أن لا حرج عليه في العكس فيبدأ بالمرورة  
 ويختم بالصفا والأول مشدد ويشهد له ظاهر الكتاب والسنة والثاني مخفف ويشهد له بالحن  
 الكتاب والسنة وهو أن المراد التطوف بهما سواء أبدأ بالصفا أم بالمرورة نظير قول مالك في ترتيب  
 الرضوء أنه ليس بشرط وإن المراد أن يغسل جميع أعضاء الرضوء قبل أن يدخل في الصلوة مثلاً



سواء تقدم الرجلان على الوجه مثلاً أو تأخر عنه ولكن البداءة بالله فاستحبة عند من  
لا يقول بوجوبها للثبوتها عن الشارع دون العكس وقد قال ابن عباس سألت النبي صلى الله عليه  
وسلم عن البداءة بالصفا فقال ابدءوا بما بدأ الله به أي بذكره فقامهم فوجع الأمر إلى مرتبة الميزان  
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن الجمع في الوقوف بعرفة بين الليل والنهار مستحب مع قولهم ذلك  
بوجوبه فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول والثاني الاتباع  
وهو يحتمل الوجوب والندب ولكن القول بالوجوب هو الأحوط فإن ليلة عرفة قد جعلها الشارع  
متأخرة عنها فهي معدودة من جملة وقته الوقوف بعرفة إلى أن يطعم الفجر فليليلة عرفة  
تصيب من الدعاء وربما ضاق النهار عن تذكر الإنسان جميع ذنوبه التي فعلها طول عمره  
أو تلك السنة أو ذنوب من يشفع له من أصحابه أو غيرهم من المسلمين فكان الوقوف في تلك الليلة  
منتهياً إلى أن يفرغ من تذكر ذنوبه ولو إلى الفجر لأن الشارع قال الحج عرفة فمن فارق عرفة وعليه  
ذنب لم يتبينه احتاج إلى شفاعته الناس فيه عند الله تعالى وذلك لشق على ذوي المروءات  
من الأكابر بخلاف الأصاغر لهم الانصراف من عرفة قبل الغروب لأنهم معتدون على شفاعته  
غيرهم فيهم وفي أصحابهم وذلك لأن الموقف على قسمين أكابر وأصاغر والأكابر لا يحتاجون إلى شافع  
هناك والأصاغر يحتاجون وقد اجتمعت بالشافعين في أهل عرفة ودعوى ومن ذلك قول  
الأئمة الثلاثة إن الركوب في المشي في الوقوف بعرفة على حد سواء مع قول أحمد والشافعي في القديم  
إن الركوب أفضل فالأول مخفف خاص بالأصاغر والثاني مشدد خاص بالأصاغر ووجه الأول  
عدم ورود نص في ترجيح أحدهما على الآخر ووجه الثاني الإشارة إلى أن الفضل لله تعالى  
الذي حمل إلى حضرته وذلك أكمل في الشكر ممن أتى بحضرته ما شيا فإنه ربما حصل له  
بذلك ادلال على الله تعالى وقد سألت سيدي علياً الخواص عن حكمة طوافه صلى الله  
عليه وسلم ركباً فقال حكمته أن يراه المؤمنون فيساووه ويراه العارفون فيعجبوا وسألت  
شيخنا أئمة الإسلام زكريا عن ذلك فقال نحو ذلك وهو أن طوافه صلى الله عليه وسلم بالبيت أكمل  
يحتل شيعين أما يراه الناس فيستفتونه عن وقائعهم في الحج وأما يعلم الناس أنهم جامعون المحولين على  
كف القدرة الإلهية أظهار الفضل الله عليهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو لم يجمع بين  
المغرب والعشاء بركلة وصلى كل واحدة منهما في وقتها جاز مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز  
فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول  
أن الجمع المذكور مستحب ووجه الثاني أنه واجب وفعل النبي صلى الله عليه  
وسلم ذلك يحتمل الوجوب والندب فهو الفقه المندوب جائز ومخالفة الوجوب  
لا تجوز ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز رمي الجمرات بغدير الحجاز مع قول  
أبي حنيفة أنه يجوز بكل ما كان من جنس الأرض ومع قول داود يجوز بكل شيء فالأول مشدد  
ودليله الاتباع والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه  
الثاني والثالث أن المقصود نكابة الشيطان حين يأتي الرامي عند كل حصاة بشبهة

في المبيع فافهم ومن ذلك قول الشافعي أن ما وجب في الدماء حرام لا يؤكل منه مع قول أبي حنيفة  
 أنه يؤكل من دم القران والتمتع ومع قول مالك أنه يؤكل من جميع الدماء الواجبة إلا جزاء  
 الصيد وقربة الأذى فالأول مشدد خاص بالأكل كابر والثاني فيه تخفيف خاص بالمتوسطين  
 والثالث مخفف خاص بالعوام ووجه استثناء جزاء الصيد وقربة الأذى أنه في الأول كفاية للجناية  
 على الصيد وفي الثاني لأجل ما حصل له من الترفه بنقص مدة الأحرام المذكور عن مدة الأذى فافهم  
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يكره الذي يجليلا مع قول مالك أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف  
 والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين مقاربة في الفقه ومن ذلك  
 قول الأئمة الثلاثة أن أفضل بقعة لتجمر المعقر المروة والحاجر مع قول مالك أنه لا يجزئ المعقر  
 الذي هو الأعداء المروة ولا الحجارة الأيمن فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان  
 ودليل القولين الاتباع ونهض للوجوب اجتهاد الإمام مالك ولا يخفى أنه أحوط من القول الأول  
 فتأمل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن وقت طواف الركن من نصف ليلة النحر وأفضله ضحى  
 يوم النحر ولا أخذه مع قول أبي حنيفة أول وقته طلوع الفجر الثاني وآخره ثاني أيام التشريق فأت  
 أخذه في الثالث لزمه دم فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان  
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب أن يسبأ في رمي الجمرات بالقلى مسجد الخيف ثم بالسوا  
 ثم بجمر العقبة مع قول أبي حنيفة أنه لو رمى منكسا أحاد فان لم يفعل فلا شيء عليه فالأول مشدد  
 والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن البداية بالجمرات القلى مسجد  
 الخيف هو الأمر الوارد وكل عمل ليس على أمر الشارع فهو مردود ووجه الثاني أنه مردود من حيث  
 كمال الاتباع فهو مقبول لكنه ناقص في الفصل عن الأول فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة  
 أن نزول المحصب مستحب مع قول أبي حنيفة أنه تسليك ووجه قال عمر بن الخطاب رضي الله  
 عنه فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ونزول النبي صلى الله عليه وسلم  
 فيه يحتمل الأمرين معا ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من ينز في اليوم الثاني حتى غربت  
 الشمس وجب مبيتها ورعى الغد مع قول أبي حنيفة أن لسان ينز ما لم يطلع عليه الفجر فالأول  
 مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن المرأة  
 إذا حاضت قبل طواف الأفاضة لم تنفر حتى تطهر وتطوف ولا يلزم الجبال حبس الجبل لها بل ينز  
 مع الناس ويركب غيرها مع قول مالك أنه يلزم حبس الجبل أكثر من مدة الحيض وزيادة ثلاثة  
 أيام ومع قول أبي حنيفة أن الطواف لا يشترط فيه طهارة فتطوف وتدخل مع الحجج فالأول  
 مشدد والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان وقد افق البارز  
 النساء التي حزن في الحج بدلت ونقله عن جماعة من أئمة الشافعية ومن ذلك قول الأئمة  
 الثلاثة أن طواف الوداع واجب من واجبات الحج إلا في حق من أقام بمكة فإنه لا وداع عليه  
 مع قول أبي حنيفة أنه لا يسقط بالاقامة فالأول مخفف والثاني مشدد وهو الأحوط ويكرن  
 الوداع لأفعال الحج لا للبديت والله سبحانه وتعالى أعلم

## باب الأحكام

اتفق الأئمة الأربعة على أن من أحصر عدو عن الوقوف أو الطواف أو السعي وكان له طريق آخر يمكنه الوصول منه لزمه قصده قريب أو بعد ولم يتحلل فإن سلكه صفاته لم يجز أو لم يكن له طريق آخر تحلل من أحرامه بعمل غيره عند الثلاثة مع قول أبي حنيفة أن شرط التحلل أن يحصره العدو عن الوقوف والبدن جميعا فإن أحصره عن واحد منهما فلا ومع قول ابن عباس أنه لا يتحلل إذا كان العدو كافرا فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث كذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فالقول فلم يشرع الهدى للمحصر مع أن المحصر لم يقع باختياره وإنما ذلك على رغم أنفس العبيد ومن صرع الكفار انت انما هو عن الوقوف في امر عصى به العبد ربه فالجواب الأصح كذلك وأيضا أنه إن العبد ما صد عن دخول حصة الله عز وجل إلا لما عنده من الرياسة والكبر فلم يصح له دخول حصة الله الخاصة التي هي الحرم المكي فكان الهدى كالهدي بين سيدى الحاجة فإنه ليسهل قضاءها وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله فإن الحلق للرأس إشارة لزوال الرياسة والكبر الذين كانا مانعين من دخول الحصة فأن قال قائل إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان معصوما من الكبر وحب الرياسة وقد كان مع صحابه حين صدقهم المشركون فالجواب أن ذلك كان من باب التشريع لأمته فادخل نفسه في حكم تواضعهم وشموخهم آخر لا يذكر إلا مشافهة لأنها من مسائل الخلاف التي كان يفق به النجاشي من الفقهاء والله أعلم ومن ذلك قول الشافعي أنه يتحلل بنية التحلل وبالذبح والحلق مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح الذبح حيث أحصر إنما يصح بالحرم فيراعى رجلا يرقب له وقتا يتخذ فيه فيتحلل في ذلك الوقت ومع قول مالك يتحلل ولا شيء عليه من ذبح وحلق فالأول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن في التحلل بما ذكرناه مع الله تعالى كما في نية الخروج من الصلوة ووجه الثاني العمل بظاهر السنة قياما على الدعاء الواجبة بفعل حرام أو ترك واجب وهذان القولان خاصان بالأكابر وقول مالك خاص بالأصاغر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في أظهر القولين أنه يجب القضاء إذا تحلل من الفرض لأن المنطوق مع قول مالك أنه إذا أحصر عن الفرض قبل الإحرام سقط عنه الفرض ولا قضاء على من كان نسكه نطقا عندهما ومع قول أبي حنيفة بوجوب القضاء بكل حال فرضا كان أو تطوعا وهو أحد الروايتين لأحمد فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول تعظيم أمر الفرض لاسيما بعد الترامه والدخول فيه بخلاف المنطوق ووجه قول مالك أن من أحصر قبل التلبس بالأحرام فإنه لم يحصل له استطاعة في تلك السنة فسقط عنه الفرض ووجه قول أبي حنيفة واحد في إحدى روايتيه تعظيم أمر الحج بدليل أنه لا يخرج منه بالفساد بل يجب المعنى في فاسده والقضاء وإن كان نسكه نطقا ومن ذلك قول الشافعي أنه لا قضاء على المحصر المتعطل بالمرض إلا أن كان سترط التحلل به مع قول مالك واحد أنه لا يتحلل بالمرض ومع قول أبي حنيفة أنه يجوز التحلل مطلقا

ابي حنيفة انه يمنع فالاول مخفف والثاني مشدد فيجعل الاول على حال الاصاغر والثاني  
 على حال الاكابر من اهل الورع المدققين في الادب مع الله تعالى وقد رجع الامر في ذلك  
 الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان العصى في الاضحية بمنع الاجزاء مع قول  
 بعض اهل الظاهر انه لا يمنع فالاول مشدد خاص بالاكابر الذين يستحيون من الله تعالى ان يتقربوا  
 اليه بشئ ناقص من الصفات والثاني مخفف خاص بالاصاغر الذين لا يراعون الا ما ينقص  
 التعم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه تكروه مكسوة القرن  
 مع قول احمد انها لا تجزئ فالاول مخفف والثاني مشدد ويجعل الامر ان على حالين بالنظر للاكابر  
 والاصاغر ومن ذلك قول مالك والشافعي ان العرجاء لا تجزئ مع قول ابي حنيفة انها تجزئ  
 فالاول مشدد خاص بالاكابر من اهل الورع والتهود الذين يسهل عليهم تحصيل السليمة من  
 العرج والثاني مخفف خاص بالاصاغر ومن ذلك قول الشافعي انها تجزئ مقطوعة شئ من الذنب  
 ولو يسيرا مع اختيار جماعة من متأخري اصحابه الاجزاء ومع قول ابي حنيفة ومالك انه ان ذهب  
 الاقل جزءا او اكثر فلا ولا حسد في ما زاد على الثلث سرايتان فالاول مشدد خاص  
 بالاكابر وما بعده مخفف خاص بالاصاغر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة  
 الثلاثة انه يجوز للمسلم ان يستنيب في ذبح الاضحية مع الكراهة في الذمي مع قول مالك  
 انه لا يجوز استنابة الذمي ولا تكون اضحية فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول كون  
 الذمي من اهل الذبح في الجملة ووجه قول مالك ان الاضحية قربان الى الله تعالى فلا يليق  
 ان يكون الكافر واسطة في ذبحها وهذا اسرار في احكام الكافر والمشرک والفرق بينهما لا يستطرق في  
 كتاب ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو اشترى شاة بنية الاضحية لا تصير اضحية  
 بعد ذلك مع قول ابي حنيفة انها تصير فالاول مخفف خاص بالاصاغر والثاني مشدد خاص  
 بالاكابر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي ان ترك التسمية على الذبيحة  
 عدا او سهوا لا يضر مع قول احمد انه ان ترك التسمية عدا لم يجز اكلها وان تركها ناسيا ففيه  
 روايتان وبذلك قال مالك وعند رواية ثالثة انها تل مطلقا سواء تركها عدا او سهوا وذهب  
 اصحابه كما قاله القاضى عبد الوهاب ان تارك التسمية عدا غير متاويل لا توكل ذبيحته ومع قول  
 ابي حنيفة ان الذابح اذا ترك التسمية عدا لم توكل ذبيحته وان تركها ناسيا اكلت فالاول مخفف  
 والثاني وما بعده مفصل الرواية الثالثة عن مالك فانها مخففة فرجع الامر الى مرتبة  
 الميزان ووجه من منع الاكل ما لم يذكر اسم الله عليه ولو نسيانا الاخذ بظاهر قوله تعالى ولا تأكلوا  
 مما لم يذكر اسم الله عليه وان كانت الآية عند المفسرين انما هي في حق من يذبح على اسم الاصنام  
 والا وثلاث ووجه من اباح الاكل ما لم يذكر اسم الله عليه ولو عدا العمل بقراين الاحوال  
 فان المسلم لا يذبح الا على اسم الله لا تكاد الاصنام والا وثان تحظر على باله وقد اجمع الائمة  
 الاربعة على استحباب التسمية في جميع امرنا الشارعية فيه بالتسمية وما خالف في ذلك الا بعض  
 اهل الظاهر فرجع الامر الى مرتبة الميزان تخفيفا وتشديدا بالنظر لحال الاكابر

والأصاغر فافهم ومن ذلك قول الإمام الشافعي تستحب الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند النجوم وقول أحمد إن ذلك ليس بمشروع ومع قول أبي حنيفة ومالك أنه تكرر الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند النجوم قال الثلاثة ويستحب أن يقول اللهم هذا منك وهذا إليك فقبل مني وقال أبو حنيفة يكره قول ذلك فالأول من المسئلة الأولى مشدد ودليله الاتباع والثاني مخفف ودليله قول بعض الصحابة والثالث مشدد في الترك ووجهه التباعد عن شركة غير الله مع الله عند النجوم والبالغة في التنفير عن صفة من كان بين يمينه على اسم الأصنام فافهم وأما وجه استحباب قوله اللهم هذا منك ولك فظاهر الفضل في ذلك لله تعالى أي هذه النجوم بحجة من فضلك وهي لك تملكها إلى لم يخرج عن طاعتك فذبحتها لعبادك ووجه كراهة قول ذلك أيها المأمور لا ينبغي بضعه في كتاب فحرم الله إمام أبي حنيفة ما كان أدق علمه ومن ذلك اتفاق الأئمة الأربعة على استحباب الأكل من الأضحية المتطوعة بها مع قول بعض العلماء بوجوب الأكل فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن سبب مشروعية التضحية دفع البلاء عن المضحى وأهله وجميع أهل الدار من المسلمين ومن المروءة أن صاحب الأضحية يتشارك الناس في ذلك البلاء وهذا خاص بالأصاغر وأما الوجوب فهو خاص بالكبار الذين لا يقدر على تحمل ثقل منة الخلائق عليهم وللشافعي في الأفضل من ذلك قولان أحدهما يأكل الثلث ويهدي الثلث ويتصدق بالثلث والثاني وهو المراجحة عند أصحابه أنه يتصدق بها كلها إلا لقبها بتبرك بأكملها ومن ذلك اتفاق الأئمة الأربعة على أنه لا يجوز بيع جلد الأضحية المندورة أو المتطوعة بها مع قول النحوي والأوزاعي أنه يجوز بيعه بألة البيت التي تقاس كالقاس والقدح والمخل والغربال والميزان فالأول مشدد خاص بالكبار وأهل الرفاهية والثاني مخفف خاص بالأصاغر وأهل الحاجات وحكي ذلك عن أبي حنيفة أيضا وقال عطاء لا بأس ببيع أهبل الأصاغر بالدرهم وغيرها ووجه عدم بلوغ عطاءه في ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الأبل أفضل ثم البقر ثم الغنم مع قول مالك أن الأفضل الغنم ثم الأبل ثم البقر ووجه القولين معروف فإن الأبل أكثر لحما والغنم أطيب فيحصل الأول على حال الفقر والمساكين والثاني على حال الكبر في الدنيا المترفين فيضحي كل إنسان بما هو عنده ويحبب له يأكل منه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز أن يشترك سبعة في بنية سواء كانوا منفردين أو من أهل بيت واحد مع قول مالك أنها لا تجزئ إلا إذا كانت تطوعا وكانوا أهل بيت واحد فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي أن العقيقة مستحبة مع قول أبي حنيفة أنها مباحة ولا أقول إنها مستحبة ومع قول أحمد في أشهر روايته أنها سنة والثانية أنها واجب واختار بعض أصحابه وهو مذهب الحسن وداود فالأول والثالث مخفف والثاني أخف والرابع مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وظاهر الأدلة يشهد للوجوب والتدابير معا وأكل منها رجال فالاستحباب خاص بالمتوسطين الذين يسامحون نفوسهم بترك بعض المسكن

والوجوب خاص بالأكابر الذين يؤخذون نفوسهم بذلك ولا باحة خاصة بالأصاغر ومن  
 ذلك قول الأئمة الثلاثة أن السنة في العقيقة أن يذبح عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة مع  
 مالك أنه يذبح عن الغلام شاة واحدة كما في الجارية فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف  
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الله تعالى جعل الذكر بمثابة الأنثيين في الأهراس وفي  
 الشهادة وغير ذلك ووجه الثاني بالنظر إلى الروح المدبرة للجسد فانهما واحدة لا توصف بذكورة  
 ولا بانوثة فان ذبح صاحب هذا الشهيد عن الغلام شاتين فهو احتياط مع موافقته للوارد ومن  
 ذلك قول الشافعي وأحمد باستحباب عدم كسر عظام العقيقة وانما تطبخ اجزاء كبار تقاؤ لا  
 بسلامة المولود مع قول غيرهما أنه يستحب كسر عظامها تقاؤ لا بالذبول وكثرة التواضع وخمود  
 نار البشرية والله تعالى اعلم

## باب النذر

اتفق الأئمة على أن النذر يجب الوفاء به أن كان طاعة وإن كان معصية لم يحجز الوفاء به و  
 على أنه لا يصح نذر صوم يوم العيدين وأيام الحيف فان نذر صوم العيدين وصامهم صومهم مع التحريم  
 عند أبي حنيفة وعلى أنه لو نذر صوم عشرة أيام جاز صومها متتابعاً ومتفرقاً وقال داود يلزمه  
 صومها متتابعاً فالأول خاص بالأصاغر والثاني خاص بالأكابر من أهل الاحتياط هذا ما وجدته  
 من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يلزم نذر المعصية  
 كفارة مع قول أحمد في إحدى روايته أنه ينبغي فعله ويجب به كفارة فالأول مخفف و  
 الثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ورود نص في ذلك بالكفارة ووجه الثاني  
 الثاني أنه نذر معصية فهو معصية بذاته وان لم يفعلها فبما ثم على ذلك فكان وجوب الكفارة  
 لا تقاؤه دافعا عنه اثم نية فعل تلك المعصية ومن ذلك قول الشافعي أنه لو نذر ما ذبح ولده  
 أو نفسه لم يلزمه شيء مع قول أبو حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه أنه يلزمه ذبح شاة وبه قال  
 مالك ومع قول أحمد في الرواية الأخرى أنه يلزمه كفارة يمين فالأول مخفف والثاني والثالث  
 فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ورود نص في ذلك ووجه الثاني و  
 ما بعده أنه معصية فكان فيه شاة قياساً على الدماء الواجبة في الحج بفعل حرام أو كفارة يمين  
 قياساً على اليمين إذا حثت فيها ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من نذر نذراً مطلقاً صح وهو  
 الأصح من مذهب الشافعي والقول الثاني أنه عدم الصحة حتى يعلقه يعني النذر المذكور بشرط  
 أو صفة فالأول مخفف والقول الثاني للشافعي فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان  
 ووجه الأول سلوك الأدب مع الله تعالى أن لا يغادر حضرة بلا حصول شيء يؤثر عليه لأن  
 ذلك كله كالملاعبة فهو كمن نوى أن يفلا من الصلوة مطلقاً من غير تعيين فانه تصح صلواته ووجه  
 الثاني أن تعليق بشرط أو صفة هو موضوع النظر فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من نذر  
 ذبح عبده لم يلزمه شيء مع قول أحمد في إحدى روايتيه أنه يلزمه ذبح شاة والرواية الأخرى يلزمه  
 كفارة يمين فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتقديم توجيه



مثل ذلك قريبا ومن ذلك قوله ابي حنيفة ومالك ان من نذر ما يلزم الوفاء به لا غير مع قول الشافعي في احدي القولين انه يلزم كفارة لا غير والقول الاخر يتخير بين الوفاء به وبين كفارة يمين فالاول مشدد والثاني وما بعده فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزات ومن ذلك قول الشافعي ان من نذر ثوبا في الجاهل كان قال ان كلمت فلانا فله على صوم او صدقة فهو مخير بين الوفاء بما النزمه وبين كفارة يمين مع قول ابي حنيفة انه يلزم الوفاء بكل حال ولا يتخير به الكفارة ومع قول مالك واحمل انه يتخير به الكفارة ويقال ان العمل عليه فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث قريب منه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثالث ظاهر في كتب الفقه ومرجعه الاجتهاد ومن ذلك قول الشافعي في من نذر ان يتصدق بماله انه يلزمه ان يتصدق بجميعه مع قول ابي حنيفة انه يتصدق بثلاث جميع امواله المذكورة استحبابا وفي قول اخر انه يتصدق بجميع ما يملكه ومع قول مالك انه يتصدق بثلاث جميع امواله المذكورة وغيرها ومع قول احمد في احدي روايتيه انه يتصدق بجميع الثلث من امواله وفي الرواية الاخرى الرجوع اليه فيما نواه من مال دون مال فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف وما بعده قريب منه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال معروف ومرجعه الاجتهاد ومن ذلك قول مالك واحمد والشافعي في صوم قوله ان من نذر الصلوة في المسجد الحرام تعين فعلها فيه وكذا القول في مسجد المدينة ولا قصي مع قول ابي حنيفة ان الصلوة لا تتعين في مسجد بجال فالاول مشدد بخلافه بالا صاغر الذين يشهدون تغاوت المساجد في الفضيلة من حيث ما ورد في بعضها من الفضل والثاني مخفف وهو خاص بالا كابر الذين يشهدون تساوي المساجد في الفضل من حيث نسبتها الى الله تعالى بقوله وان المساجد لله لا من حيث ما جعل الله تعالى للمكلف من الفضل للمساجد الثلاثة ويصير ان يكون القائلون بالا اول يشهدون كذا لك هذا المشهد بالا صالة ثم زادوا عليه من حيث ما ورد من التفضيل فيكون اكمل من القائلين بالتساوي فقط ونظير ذلك الاسماء الالهية لا يقال ان الاسم الرحيم افضل من الاسم المنتقم مثلا لمرجوع الاسماء كلها الى ذات واحدة فكذلك القلب في نسبة المساجد الى الله وما ورد في التفاضل بينها راجع الى العبد بحسب ما يقوم في قلبه من التعظيم لذلك الاسم او بالنظر الى ما جعله الله للعبد فيه من الثواب لا غير ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو نذر صوم يوم بعينه ثم افطر بعد قضاءه مع قول مالك انه اذا افطر بالمرض لا يلزمه القضاء فالاول فيه تشديد وهو خاص بالا كابر والثاني فيه تخفيف من حيث التفضيل وهو خاص بالا صاغر ووجه الاول قياس للنذر على القرض في نحو قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يجامع الوجوب في كل منهما ووجه الثاني تخلف النذر عن درجة القرض لانه ما اوجبه العبد على نفسه دون الحق تعالى ولا شك ان الحق ما امره بالوفاء به الا عقوبة له على سوء ادبه في مزاحمة الشارعة في التشريع ولذلك و مراد التهي عنه وحده بعض المحققين من جملة الفضول المنهي عنه وما مدح الله تعالى الذين يوفون بالنذر الا من خشي الله اكرم الوفاء به لا من حيث ابتداءه فافهم ومن ذلك قول مالك



واحمد نذر قصد البيت الحرام ولم يكن له نية حج ولا عمرة أو نذر المشي إلى بيت الله الحرام  
لزمه القصد بحج أو عمرة ولزمه المشي من ديرة أهله مع قول أبي خيفة أنه لا يلزمه شيء  
إلا إذا نذر المشي إلى بيت الله الحرام وأما إذا نذر القصد والذهاب إليه فلا فالأول مشدد والثاني فيه  
تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وكل منهما وجه بالنظر للأكبر والأصغر ومن ذلك قول  
الشافعي في أحد القولين وأبي خيفة أن من نذر المشي إلى مسجد المدينة أو الأقصى لا ينعقد نذره  
مع قول مالك وأحمد والشافعي في مرجح قوليه أنه ينعقد ويلزمه فالأول مخفف والثاني مشدد  
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وقد تقدم ترجيح تفاد المساجد تساويها قربا فرجعه  
ومن ذلك قول أبي خيفة ومالك أنه نذر فعل مباح كان قال الله على أن أمشي إلى بيستي  
أو أركب فرسي أو البس ثوبي فلا شيء عليه مع قول الشافعي أنه يلزمه كفارة يمين إذا خالف وإن  
كان لا يلزمه فعل ذلك مع قول أحمد أنه ينعقد نذره بذلك وهو مخير بين الوفاء به وبين الكفارة  
فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه  
كل من هذه الأقوال راجع إلى اجتراء القائل به والله تعالى أعلم

## كتاب الأطعمة

أجمعوا على أن لحوم النعم حلال واتفقوا على أن كل طير لا تحلب له فهو حلال وكذلك اتفقوا على أن  
الأرنب حلال وكذلك اتفقوا على أن الحلال من حيتان البحر هو السمك واتفقوا على أن الجلالة  
إذا خبست وعلقت طاهرا حتى زالت رائحة النجاسة حلت عند أحمد وزالت الكراهة عند من  
لا يقول بتحريمها كالائمة الثلاثة قالوا ويحبس البعير والبقرة أربعين يوما وللشاة سبعة أيام  
والدجاجة ثلثة أيام وأجمعوا على جواز الأكل من الميتة عند الاضطرار وكذلك اتفقوا على أن  
السمن أو الزيت أو غيرها من الأدهان إذا وقعت فيه فارة فاليف ومأولها حل أكل السباقي  
وكان طاهرا وكذلك أجمعوا على تحريم الأكل من البستان إذا كان عليه حائط إلا باذن مالكه  
هنا ما وجدته من مسائل الأجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الإمام  
الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد يحل أكل الخيل مع قول مالك بكراهته وقول أصحابه بحرمة  
وهو قول أبي خيفة فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة  
الميزان ووجه الأول أنه مستطاب عند الأكابر من الأئمة وأبناء الدنيا ووجه الكراهة  
كونه نائرا في الاستطابة عن لحوم النعم ووجه التحريم خوف انقطاع نسليها إذا قيل بإباحتها  
فيضعف الاستعداد لأمر الجهاد كما أشار إليه قوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من  
قوة ومن رباط الخيل فإن الأمر بإطاعتها يقتضي إبقائها وعدم ذبحها ولو حل أكل لحمها في الجملة  
فأنفسهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بتحريم أكل لحم البغال  
وأحمد وأهل البيت مع قول مالك بكراهته كراهة مطلقة وقال  
محقق أصحابه أنه حرام ومع قول الحسن يحل أكل لحم البغال وقال ابن  
عباس يحل أكل لحوم الحمير أهلية فالأول والثالث مشدد والثاني فيه

تخفيف والرابع مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال كلها ظاهر فحمل على اختلاف طباع الناس فمن طاب له اكل شيء من ذلك فلا حرج ومن لم تطب نفسه باكله فلا ينبغي له ذلك لما فيه من حصول الضرر في الجسم غالبا ومن ذلك اتفاق الاثمة الثلاثة على تحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير يعدو به على غيره كالعقاب والصقر والمآز والشاهين وكذا ما لا مخلب له اذا كان يأكل الخفيف كالنسر والرخم والغراب لا يقترن ولا سود غراب غراب الزهر مع قول مالك باباحة ذلك كله على الاطلاق فالاول مشدد وقول مالك فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه غير مستطاب لاهل الطبائع السليمة ولان فيه قسوة من حيث انه يقسر غيره ويقهره من غير حجة بذلك الحيوان المقسور فيسري نظير تلك القسوة في قلب الاكل له واذا قسى قلب العبد صار كالحجر لا يحن قلبه الى موعظة وصار كالخمساء ومن هنا ورد النهي عن الجلوس على جلود النمار والسباع لانه يورث القسوة في القلب كما جرب ووجه تحريم ما يأكل الجيفة انه مستحب ووجه قول مالك ان بعض الناس يستطيبه فيباح له اكله فان العلة في تحريم غير المستطاب انها هي من جهة الطب وذلك لان كل ما لا تشتهي النفس يكون بطيء الهضم فيورث الامراض عكس كل انسان ما تشتهي نفسه فانه يكون سريع الهضم وكلما اشتدت الشهوة اليه كان اسرع فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة في المشهور عنهم انه لا كراهة فيما نهي عن قتله كالخفاف والهدد والحفاش واليوم والبيعاء والطاوس مع قول الشافعي في ارجح القولين انه حرام فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه لو كان اكله يؤذي لما كان نهي عن قتله ووجه الثاني انه لا يلزم من النهي عن قتله حل اكله فقد يحرم وذلك كل كلب الصيد والماشية فافهم ومن ذلك قول الاثمة بتحريم اكل كل ذي ناب من السباع يعدو به على غيره كالاسد والنمر والذئب والفيل والذئب والهرقة الا ما لا كافانه اياها اكل ذلك مع الكراهة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الثاني على حال اصحاب الضرورات والاول على اصحاب الرفاهية فافهم ومن ذلك قول صاحب التبيين بتحريم اكل الزرافة مع قول السبكي في الفتاوى المحلبة ان المختار حل اكلها فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل ذلك على حال اهل الضرورات وحال اصحاب الرفاهية ومن ذلك قول الشافعي واحمد بحل الثعلب والضبع مع قول مالك بكراهة اكل لحميهما ومع قول ابى حنيفة بتحريميهما فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه ذلك كل ظاهر يرجع الى اجتهاد المجتهدين ومن ذلك قول مالك والشافعي بالحق لحم الضب وفي اليربوع روايتان فالاول مخفف والثاني فيه تشديد وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة بتحريم اكل جميع حشرات الارض كالفار والذباب والذئب والمنفرد عن معدته اياها لا يسهل تمييزه مع قول مالك بكراهته دون تحريمه ويصح حمل ذلك على حالين ومن ذلك الاثمة الثلاثة ان الجراد يؤكل ميتا على كل حال مع قول مالك انه لا يؤكل منه ما لا ينفك من

غير بسبب يصنم به فالاول تخفيف والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي يحل اكل القنفذ مع قول ابي حنيفة واحمد بتحريمه ومع قول مالك لا بأس باكل الخلد والحيات اذا ذكيت والخلد دابة عمياء تشبه الفار فالاول تخفيف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد والشافعي في اصح قوليه انه يحرم اكل ابن ياروي مع قول مالك انه مكروه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي في اصح قوليه ان الهرة الوحشية حرام مع قول مالك انها مكروهة فقط ومع قول احمد في احاديث روايتها انها مباحة وفي الاخرى انها حرام فالاول الرابع مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال يرجع الى اجتهاد المجتهدين ومن ذلك ابي حنيفة لا يؤكل من حيوان البحر الا السمك وما كان من جنسه خاصة مع قول مالك انه يجوز اكل غيا السمك من السرطان وكلب السماء والضفدع وتخزيه لكن التخزيه مكروه عند روى انه توقف فيه ومع قول احمد يؤكل جميع ما في البحر الا التمساح والضفدع والكروبيم ويفتقر غير السمك عنده الى الذكاة كخزيه البحر وكلبه وانسانه ومع قول بعض اصحاب الشافعي وهو الاصح عندهم انه يؤكل جميع ما في البحر وقال بعضهم لا يؤكل الا السمك وقال بعضهم لا يؤكل كلب الماء ولا خزيه ولا فأسرته ولا عقربه ولا حيته وكل ماله شبه في البر لا يؤكل وسارح بعض الشافعية ان كل ما في البحر حلال الا التمساح والضفدع والحية والسرطان والسلحفاة فالاول مشدد والثاني وما بعده فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ظاهر الايات والاخبار يعطى اختصاص حل السمك فقط لانه هو المستطاب الذي امر الله تعالى علينا به ووجه قول مالك الاخذ بقوله تعالى احل لكم صيد البحر فشمل كل ما فيه الا التخزيه وحتى التخزيه وهو مبني على ان الاحكام تدور على الاسامى والذوات وقد سئل مالك عن التخزيه هل يحل فقال هو حرام فقيل له انه من البحر فقال ان الله حرم لحم التخزيه وانتم سميتوه خزيه وبقيت وجوه الاقوال ظاهرة من كورة في كتب الفقه ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بكراهة اكل لحم الجلالة من بقرة وشاة وغيرهما مع قول احمد بتحريم اكل لحمها ولبنها وبويضها فالاول فيه تخفيف وهو خاص باصحاب الحاجات والثاني مشدد وهو خاص باهل الرفاهية فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي انه يجوز المضطر اكل الميتة ولا يجب مع قول غيره انه يجب فالاول تخفيف والثاني مشدد على قاعدة ما كان ممنوعا منه ثم جاز وجب ووجه الاول مراعاة ترجيح تحريم الميتة ووجه الثاني مراعاة ترجيح ما يذبح لله عن العبد فالاول خاص بالاكار للتردد بين المشددين والثاني خاص بالاكار فكل لسان حال الاكار يقول لما ترك اكل الميتة تنزهها بطونها عن اكل النجاسة من حيث انها محل نظر الله اليها كما ورد وكان لسان حال الاكار يقول ان مراعاة بقائه بنفسه من حيث انها ودية لله عندي اول من مراعاة اكل النجاسة فان الله تعالى يحب بقاء العالم اكثر من ذهابه قاله تعالى ولا تقربوا ايديكم الى التهلكة وقال تعالى وان جنحوا للسلم فاجنح لها وقد تقدم ان داود عليه الصلوة والسلام لما بنى

بيت المقدس كان كل شيء بناه يهدم فسكا الى الله عز وجل فادعى الله تعالى اليه ان يبعث لي قوما  
بناؤه على يدى من سفك الدماء فقال يا رب اليس في سبيلك في الجهاد فقال الله تعالى  
بلى ولكن اليسوا بعبادى انتهى ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعى في احد قوليه انه لا يجوز  
له اى المضطر الشبع وانما ياكل سد الرمق مع قول مالك واخذ في احدى روايتيه انه يشبع  
ومع قول الشافعى في ارجح قوليه انه ان توقع حلا لا قريبا لم يخرج غير سد الرمق ومع قوله ان المنظم  
في طريق يشبع ويتزود قال اول فيه تشديد وهو خاص بالكبير والثاني فيه تخفيف وهو خاص  
بالصاغر الذين لا يقدرون على شدة الجوع ووجه الراجح من قولى الشافعى العمل بقاعدة ما جاز  
للضرورة فقد بقدرها ووجه جواز التزود منها الاخذ لنفسه بالاحتياط فقد لا يجوز شيئا بعد  
ذلك ياكله حتى يشرف على الهلاك ومن ذلك قول مالك واكثر اصحاب الشافعى وجماعة من اصحاب  
ابى حنيفة ان المضطر اذا وجد ميتة وطعام الغدير ياكل طعاما لغيره اذا كان غائبا بشرط  
الضمان ويترك الميتة مع قول جماعة من اصحاب ابى حنيفة وبعض اصحاب الشافعى انه ياكل  
الميتة قال اول مشدد في اجتناب الميتة والثاني مشدد في اجتناب مال الغير فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاول ان الغالب سهولة بدل العبد طعامه المضطر وصدمة توقفه في ذلك فقدم على  
الميتة ووجه الثاني ان الميتة لا تتبعه فيها لاحد من المخلوق الدنيا ولا في الآخرة فكان اكلها اخف  
من اكل طعام الغير ولو حصل ياكلها بعض مرض في الجسد فيرجى الشفاء منه بالمداواة ان شاء الله  
تعالى وقدم على شخص من ارباب الاحوال في الخليل ايام عد الماء وهو ينهش في دجاجة ميتة  
فقطرت عليه شرا فقال لى استعذ بالله تعالى من زمان صارت الفقار فيه يقدم  
الميتة على ما في يدى الناس ومن ذلك اتفاق الاثمة الاربعة على تعذر تطهير الدهن المائع اذا  
تجسس ان ثمنه حرام مع قول بعضهم ان الدهن يطهر بنفسه قال اول مشدد والثاني مخفف  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكذلك اتفقوا على جواز الاستصباح به مع قول الشافعى انه لا يجوز  
الاستصباح به فيحمل كلام المانع في المسئلتين على حال اهل الرفاهية من الاغنياء ويحل كلام  
المجون على اهل الضرورات ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعى باباحة الشحوم التي حرهما  
الله تعالى على اليهود اذا تولى ذبح ما هي فيه يهودى مع قول مالك في احدى روايتيه انها  
تحرم وفي الرواية الاخرى انها مكروهة وهما كالروايتين عن احمد واختار جماعة من اصحابه  
التحريم وجماعة الكراهة منهم المخرف في الاول مخفف ومقابله من التحريم مشدد ومن الكراهة  
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه هذه الاقوال ظاهرة من ذلك قول ابى  
حنيفة ان من اضطر الى شرب الخمر لعطش او دواء له شرها وهو احد اقبال الشافعى مع قول الشافعى  
في اصح قوليه المنع مطلقا ومع قوله في القول الاخر انه يجوز للعطش ولا يجوز للتداعى اختار  
جماعة فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاول ان الضرورات تبين المحظورات ووجه الثاني ان الله تعالى حرم شراب الخمر ولم يصرح  
لنا بجواز شرها لعطش او دواء فنقف عن الشر او شراب بقطع النظر عن كون ذلك مباحا ونقوب

منه وتستغفر الله تعالى ويصوم حلالة باحة على حال الا صاغر والمنع على حال الا كابر ووجه المنع  
في التداوى دون العطش قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى لم يجعل شفاء امق فيهما حرم  
عليها ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز لمن مريستان غيره وهو غير محوط ان يأكل  
من فاكهة الرطبة من غير ضرورة الا باذن مالكه واما مع الضرورة فياكل بشرط الضمان مع قول  
احمد في احدي روايتيه انه يباح له الاكل من غير ضرورة ولا ضمان عليه ومع قوله في الرواية  
الانثى انه يباح للضرورة ولا ضمان عليه فالاول مشاهد وهو احوط للدين والثاني مخفف  
وهو خاص بعوام الناس فرجع الامر الى ترتيب الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة باستحباب  
ضيافة المسلم للمسلم اذا امر على قريته ولم تكن ذات سوق ولم يكن به ضرورة دون الوجوب مع  
قول احمد بوجوب الضيافة المذكورة لكن الوجوب ليلة واحدة والثالث مستحب ومقام متنع  
من الواجب صار عليه ديناً فالاول مخفف خاص بأحد الناس والثاني مشدد خاص باهل المروءات  
فرجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه مطالبة الضيف بحق ضيافته تعليم اخيه الكريم والمروءة وطلب  
تخليص ممة اخيه من تبعة اخلاقه بحقه شأن من المروءة اسقاط ذلك الحق بعد ترتيبه  
في فمة المضيف ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان اطيب الكسب الزراعة والصناعة مع  
قول الشافعي في اظهر قوليه ان افضل الكسب التجارة ووجه القولين ظاهر راجع الى الاخلاص  
وكثرة المنفعة المتعدى الى الناس وقد مر ما يشهد لكل من القولين والله تعالى اعلم

### كتاب الصيد والذبائح

اجمعوا على ان الذبايح المعتد بها ذبيحة المسلم العاقل الذي يتاقي منه الذبح سواء الذكر والانثى  
وكذلك اجمعوا على تحريم ذبايح الكفار غير اهل الكتاب وعلى ان الزكاة تصم بكل ما اجر الدم وحصل  
به قطع الحلق والمري من سكين وسيف ونزاجير وحجر وقصب له حل يقطع كما يقطع السلام للمحرد  
واتفقوا على انه لو ابان الراس لم يحرم ذلك المذبح وقال سعيد بن المسيب يحرم ووجه هذا القول  
انه ليس على كيفية الذبح المشرع وكذلك اتفقوا على ان السنة ان تقرأ الابل قاشمة معقولة  
وعلى ان تذبح البقر والغنم مضطبعة واتفقوا على جواز الاصطياد بالجوارح المعلقة كالكلب و  
الفهد والصقر والشاهين والباري الا الكلب الاسود عند احمد كما سيأتي وعن ابن عمر و  
عما هذان لا يجوز الا بالكلب فقط ولو رمى طائراً فخرجه فسقط الى الارض فوجده ميتاً حل  
باتفاق الاربعة فهذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فيه ذلك قول  
الائمة الثلاثة انه لا يجوز الفكة بالسن والظفر مع قول ابى حنيفة تصم اذا كانا منفصلين يعني  
عن الذبايح فالاول مشدد ودليله النهي عن الذبح بها والثاني فيه تخفيف وجهه كما اذا كانا منفصلين  
انها يخران الدم بخلافها متصلين فان حركتهما تكون ضعيفة لا تكاد تقطع الحلقوم والمري  
فيؤدي ذلك الى تعذيب الحيوان وعدم الاسراع في الذبح المأمور به حتى قال بعض  
العلماء انه يشترط في الذبح ان لا يرفع السكين لسنها مثلاً ومتى رفعها شاد حرمات الذبيحة  
فانهم فرجع الامر الى ترتيب الميزان ومن ذلك قول مالك يجب قطع هذه الاربعة وهي الحلقوم

والمرئ والودجان مع قول الشافعي انه يجب قطع الملقوم والمرئ فقط ومع قول ابى حنيفة انه  
يجب قطع ثلاثة من الملقوم والمرئ والودجان فالاول فيه تشديد والثاني مخفف وما بعده فيه  
تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه ما ظاهر فان كلا منهما مخرج للدم الذي يضربقاؤه  
في الذبيحة ولو مع بطء ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي انه لو ذبح الحيوان من قفاه وبقي  
فيه حياة مستقرة عند قطع الملقوم حل والا فلا وتعرف حياة المستقرة بالحركة الشديدة مع  
خروج الدم قال مالك واحد لا تحمل بحال فالاول مخفف والثاني مشددة ووجه الاول معروف  
ووجه الثاني انه خلاف الذي هم المشدرون ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو ذبح ما يليه  
او ذبح ما يخرج حل مع الكراهة مع قول مالك انه لو ذبح بعير او نحر شاة من غير ضرورة لم يركل  
وحله بعض اصحابه على الكراهة فالاول فيه تخفيف والثاني تشديد ان لم يحصل على  
الكراهة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه التخييم انه ذبح غير مشروع وكل عمل لا يوافق  
الشرعية فهو غير صحيح فلا يحل ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو ذبح حيا انا ما كولا  
فوجد في جوفه جنينا ميتا حل اكله مع قول ابى حنيفة انه لا يحل فالاول محمول على حال من  
طابت نفسه باكله مع العمل بحديث ذكاة الجنين بن كاة امه والثاني فيه تشديد محمول على حال  
من لم تطب نفسه باكله ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز الاصطياد بالكلب المعلم  
سواء كان اسود او غيره وبغيره من الجوارح المعلة مع قول احمد انه لا يحل صيد كلب الاسود  
ومع قول ابن عمر ومجاهد انه لا يجوز الاصطياد الا بالكلب فقط فالاول مخفف والثاني فيه  
تشديد وكذلك الثالث ووجه استثناء الكلب الاسود ما ورد من انه شيطان وصيد الشيطان  
رجس لانه لا كتاب له ولو كان له كتاب لحل صيده كذبجه فافهم ووجه قول ابن عمر ومجاهد ان  
الاصطياد بالكلب هو الوارد في الاحاديث وان كان المراد بالكلب كل ما فيه ثكلب فنصل السبع  
وغيره مع انه ورد ما يشهد لتسمية السبع كلبا اللهم سلاط عليه كلبا من كلابك فسلط الله تعالى  
عليه السبع فاكله ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يشترط مع كون الكلب المعلم اذا استرسل  
على الصيد يطلبه واذا نجره عنه انزجر واذا اشلاه استشلى كونه اذا اخذ الصيد امسكه على  
الصائد وخلي بينه وبينه مع قول مالك ان ذلك لا يشترط فالاول فيه تخفيف والثاني فيه  
تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني حصول الانقياد للصائد بثلاثة شروط الاول  
فكان فعل الجارح اذا اجتمعت الثلاثة فعل الصائد ووجه الاول انه لا يحصل كسبال الانقياد  
الا بكونه عيسا والصيد للصائد ويخلي بينه وبينه ولا ياكل منه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن  
ذلك قول ابى حنيفة واحد انه يشترط في الجارح ان تتكرر منه الشروط مرات حتى يسمى مسلما  
واقول ذلك مرتان مع قول مالك والشافعي ان ذلك يحصل بمرة واحدة فالاول فيه تشديد والثاني  
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصمحل الاول على حال اهل الودع والثاني على غيرهم  
ومن ذلك قول الشافعي باستعباب النسبة عند ايرسالي الجارح حاة على الصيد  
وانه لو تركها ولو علم لم يجرم مع قول ابى حنيفة انها شريفة في حال كونه ذاكرا فان تركها



ناسيا حل وعامدا فلا ومع قول مالك انه ان تعمد تركها لم يحل وان نسي ففيه سرا وايتان ومع قول  
 احمد في الظاهر واياته انه ان تركها عند لبسها الكلب الرمي لم يحل الاكل من ذلك الصيد على  
 الاطلاق عما كان الترك اوسهرا ومع قول داود والشعبي وابو ثور ان التسمية شرط في الاباحة  
 بكل حال فاذا ترك التسمية عامدا او ناسيا لم تؤكل تلك الذبيحة فالاول مخفف والثاني والرابع مشدد  
 والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والا حاديث تشهد لجميع الاقوال فان الامر بالتسمية  
 يشمل الوجوب والندب فاقم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الكلب لو عقر الصيد  
 ولم يقتله ثم ادرك وفيه حياة مستقرة فمات قبل ان يسع الزمان الذكاة حل مع قول ابي  
 حنيفة انه لا يحل فالاول مخفف والثاني والرابع مشدد واللاق باهل الورع الثاني واللا بشق  
 بغيرهم الاول ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك في اشهر روايتيهما والشافعي في اصح قوليه ان المجامع  
 لو قتل الصيد بنقله حل مع قول احمد وابي يوسف ومحمد وغيرهم لا يحل فالاول مخفف والثاني  
 مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان واللاق باهل الخصاصة الاول وباهل الرفا هبة  
 الثاني ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي في ارجح قوليه واحمد ان الكلب المعلم لو اكل من  
 الصيد حرمة وكذا ما صاده قبل ذلك مما لم يأكل منه مع قول مالك والشافعي في القول الاخرانه يحل  
 فالاول مشدد خاص باهل الورع والثاني مخفف خاص باحد الناس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان  
 ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان جارية الطير في الاكل كالكلب مع قول ابي حنيفة انه لا يحرم  
 ما اكلت منه جارية الطير فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك  
 قول الشافعي في اصح قوليه واحمد انه لو رمى صيدا وارسل عليه كلبا فعقده وغاب عنه  
 ثم وجد ميتا والعقر صبيحوا ان يسمت به لم يحل به مع قول ابي حنيفة انه ان  
 وجد في يومه حل او بعد يومه لم يحل واختار جماعة من اصحاب الشافعي الحل لصحة الحديث  
 فيه فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة  
 انه لو نصب الجولة فوقع فيها صيد ومات لم يحل مع قول ابي حنيفة انه ان كان فيها سلام فقتله  
 بجدة حل فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاثمة  
 الثلاثة انه لو توحش النوق لم يقدر عليه فذكاته حسيث قدرا كذكاة الوحشي مع قول مالك ان ذكاته  
 في الحلق واللابة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر  
 ومن ذلك قول الشافعي واحمد في احري روايتيه انه لو رمى صيدا فقتله نصفين حل كل واحد من  
 القطعتين بكل حال مع قول ابي حنيفة انها لا يحلان الا ان كانتا سواء ومع قول مالك ان كانت  
 القطعة القوم مع الرأس اقل لم تحل وان كانت اكثر حلت ولم تحل الاخرى فالاول مخفف والثاني  
 فيه تشديد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال ما جمع لا جهاد  
 المجتهدين ومن ذلك قول الشافعي ومالك في احدث روايتيه انه لو ارسل الكلب على الصيد  
 فوجره فلم ينزجر ونزاد في عدوه لم يحل كله مع قول ابي حنيفة واحمد يحله فالاول مشدد والثاني  
 مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الاثمة



الثالثة أنه لو اقلت الصيد من يده لم يزل ملكه عنه مع قول أحد أنه إذا بعد في البرية نزل ملكه عنه فالأول مخفف والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكل واحد وجه أجح إلى ما ظهر للجهتهين ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو صاد طائر برياً وجعله في برجه فصار إلى برجه غيره لم يزل ملكه عنه مع قول مالك أنه إن لم يكن أنس ببرجه بطول مكثه صار ملكاً لمؤنقل إلى برجه فان عاد إلى برجه عاد إلى ملكه فالأول مخفف والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

ولنشرع في مربع البيوع وما بعده من ذم النكاح والجراح إلى آخر أبواب الفقه على وجه الاختصار في ذكر مسائل الخلاف وتوجيهها بما جرد لا يطول الكتاب وتيسر كتابته على غالب الناس فاقول وبالله التوفيق والهداية وهو حسبي ونعم الوكيل

### كتاب البيوع

اجمع العلماء كلهم على حل البيع وتخريج الربا واقفوا على أن البيع يصح من كل بالغ عاقل مختار مطلق التصرف وعلى أنه لا يصح بيع المجنون هذا ما وجدته من مسائل الأئمة والأقفا في الباب وأما المسائل التي اختلفوا فيها فمن ذلك قول الإمام الشافعي ومالك أنه لا يصح بيع الصبي مع قول أبي حنيفة ولحماد أنه يصح إذا كان مميزاً في باب البيع لكن أبو حنيفة يشترط في انعقاد البيع أن يوافق من الولي وأحمد يشترط في الاعتقاد أن يوافق الولي فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف بشرط الأذن المذكور فرجع الأمر في ذلك إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول العمل بظاهر قوله تعالى ولا تؤثروا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً الآية والتصرف في البيع والشراء في معنى عطاء السفهاء المال لاستلزام البيع والشراء لبذل المال والجامع بينهما نقص العقل الموقع لكل منهما في ضاعة المال في غير طريقته الشرعية ووجه الثاني أن العمل في ذلك على أذن الولي لا على الصبي فهم البيوع لأن الصبي حينئذ كالردال والعاقلة غيره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح بيع المكره مع قول أبي حنيفة بصحته فالأول مشدد ودليله الأحاديث الصحيحة في ذلك والثاني مخفف ووجه الآخر بظاهر الحال لأنه لا اطلاع لنا على صحة الإكراه لرجوعه إلى طي قلب العبد فقد يكون عنده قسرة على احتمال الضرب أو الحبس فلا ما ظهر لنا من العجز وقد صرح لنا بالبيع لما رأى لنفسه في ذلك من المحظ والمصلحة لا سيما أن قبض الثمن مختاراً فسادناه على ذلك لتخلصه من عقوبة الظالم بل بحبس وغيره وجعلنا الأثم على الظالم فقط دون المشتري ويصح الحاق الأثم بالمشتري أيضاً حيث علم بالإكراه ومن ذلك قول الشافعي في إرجع قوليه وإلى حنيفة وأحمد في إخراج الروايتين عنهما أنه لا ينعقد البيع بالمعاطاة مع قول مالك أن البيع ينعقد بها واختاره ابن الصبان والنووي وجماعة من الشافعية وهو قول الشافعي الآخر وقول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى عنهما فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم إنما البيع عن تراض والرضا خفي فاعتبر ما يدل على ذلك من اللفظ لا سيما أن وقع تنازع بعد ذلك بين البائعين

والمشتري وترافعا الى الحاكم فانه لا يقدر على الحكم بشهادة الشهود الا ان شهدوا بما سمعوه من اللفظ ولا يكفي ان يقولوا رأينا يدفع اليه دنانير مثلا ثم دفعه لآخر اليه حمارا مثلا ووجه قول مالك ومن وافقه ان القرينة تنكفي في مثل ذلك وهو قبول البايع الثمن واعطاؤه المبيع للمشتري ولو انه لم يرض به لم يمكنه منه وهذا خاص بالاكابر من اهل الدين الذين لا يدعون باطلا ويرون الخطا ولا يخفون كما كان عليه السلف الصالح واهل المصدق في كل زمان واما الاول فهو خاص بابناء الدنيا المؤثرين انفسهم على اخوانهم بل ربما راد احداهم شهادة من شهد عليه بحق وطعن في شهود خصمه ومن ذلك قول بعضهم انه لا يشترط اللفظ في الاشياء الحقيقية كوخيفة خزمة بقل مع قول بعضهم انه يشترط فالاول مخفف والثاني مشدد على وزن ما تقدم في الامور الخطيرة وصنابط الخطير والحقيق ان كل ما يحتاج الناس فيه الى الترافع الى الحاكم فهو خطير وكل ما لا يحتاجون فيه الى ذلك فهو حقير ومن ذلك قول الاشمة الثلاثة ان البيع ينقل بلفظ الاستدعاء كعقبى او اشتري مني فيقول بعث واشتريت مع قول ابي حنيفة انه لا ينقل اصلا فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول حصول الفرض بكون المستدعي بايعا او مشتريا لا بد من الجواب في المسئلتين ووجه الثاني نسبة المستدعي الى غش وتدليس في العادة فربما فهم الناس منه ان لم يكن في ذلك المبيع عيب لما كان يسال غيره في اخذه بل كان يصير الى ان يطلبه غيره منه كما هو مشهور في الاسواق ويصح حل الاول على حال الاكابر من اهل العلم والدين الذين يرون الخطا ولا يخفونهم وحل الثاني على من كان بالصد من ذلك كما يعرف الناس ذلك من بعضهم بعضا بالتجربة او القرائن فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي رحمه الله ان انعقد البيع ثبت لكل من المتبايعين خيار المجلس ما لم يتفرقا او يختار الزوم البيع فان اختار احدهما الزوم بقي الخيار للآخر حتى يقارن المجلس او يختار الزوم مع قول ابي حنيفة ومالك انه لا يثبت للمتبايعين خيار المجلس فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حديث البيعان بالخيار ما لم يتفرقا او يقول احدهما اختار الزوم والثاني لزوم البيع بمجرد تمام لفظ البيع والشاء ولا يحتاج الى خيار المجلس ويصح حل الاول على حال الاصاغر الذين يود كل واحد منهم الخطا او فر لنفسه فرحمهما الشارب بجعل خيار المجلس لها القصور نظرها وترددهما في لزوم البيع كما يصح حل الثاني على حال الاكابر الذين يود كل واحد منهم الخطا او فر لآخيه ومثل هذين لا يحتاجان الى خيار المجلس لعدم توقع حصول ندم لاحد منهما اذا ظهر الخطا او فر لآخيه بل يفرض احدهما بينك فافهم ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه يجوز شرط الخيار ثلاثة ايام ولا يجوز فوق ذلك مع قول الامام مالك يجوز بقدر ما قد عوليه الحاجة ويختلف ذلك باختلاف الاموال فالفاكهة التي لا تبقى اكثر من يوم ولا يجوز شرط الخيار فيها اكثر من يوم والقرية التي لا يمكن الوقوف عليها في ثلاثة ايام يجوز شرط الخيار فيها اكثر من ثلاثة ايام ومع قول احمد وابي يوسف رحمه الله يثبت من الخيار ما يتفقان على شرطه كالاجل فالاول فيه تشديد لتباعد الادلة الصحيحين في ذلك والثاني في تخفيف

والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الثاني والثالث راجع إلى اجتهاد المجتهد بحسب اختلاف مراتب الناس في تعظيم أصول الدنيا وهوانها عليهم ورؤيتهم الحظ الأوفى لا خيهم أولا أنفسهم كما تقدم الكلام عليه في الكلام على خيار المجلس ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن الخيار إذا شرط إلى الليل لم يدخل الليل في الخيار مع قول أبي حنيفة إن الليل يدخل في ذلك فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف وتوسعة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يلزم البيع إذا مضت مدة الخيار من غير اختيار فسخ ولا إجازة مع قول مالك أن البيع لا يلزم بمجرد مضي المدة بل لابد من اختيار وإجازة فالأول مخفف والثاني فيه تشديد واحتياط للدين فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بفساد البيع إذا باعه سلعته وشرط أنه لم يقبضه الثمن في ثلاثة أيام فلا بيع بينهما وذلك لفساد الشرط وكذلك القول فيما إذا قال البايع بعثك على أني إن مر دت عليك الثمن بعد ثلاثة أيام فلا بيع بينهما مع قول أبي حنيفة بصحة البيع ويكون القول الأول لأجل إثبات خيار المشتري وحده ويكون الثاني لإثبات خيار البايع وحده وكذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يلزم تسليمه الثمن في مدة الخيار مع قول مالك أنه يلزم فالأول في المسئلتين الأولتين مشدد وقول أبي حنيفة فيها مخفف والأول في المسئلة الثالثة مخفف والثاني فيها مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه المسائل الثلاث ظاهر في كتب الفقه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن ثمن ثبت له الخيار فسخ البيع في حضور صاحبه وفي غيبته مع قول أبي حنيفة ليس له فسخه إلا بحضور صاحبه فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن صاحبه لما رضخ لأخيه بالخيار فكان له في الفسخ مقم شاء فلا يحتاج إلى حضوره عند الفسخ ووجه الثاني أنه قد يبدله عند حضوره غير ذلك فراجع إلى أبو حنيفة الاحتياط في صحة الفسخ ويصح حل الأول على حال الكابر الذين يرون لأخيهم الحظ الأوفى وحمل الثاني على حال من كان بالضد من ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة والثاني أنه إذا شرط خيار مجبى في البيع بطل البيع والشرط مع قول مالك يجوز وتضرب له مدة كمدة خيار مثله في العادة ومع ظاهر قول أحمد بصحة هذا مع قول ابن أبي ليلى بفساد البيع وبطلان الشرط فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف والرابع مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول فساد البيع والشرط بفساد الشرط ووجه قول مالك ظاهر في وجه قول أحمد بصحة ما قام عنده من طريق اجتهاده ووجه قول ابن أبي ليلى أن البيع قد انعقد بالصيغة ولزم فلا يؤثر فيه بعد ذلك الشرط الفاسد ثم إن هذا كله راجع إلى اجتهاد المجتهد فاقى له أنه لا يملك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من له أمانة يتنقل الحق إلى وارثه مع قول أبي حنيفة أن الخيار ينيقظ بموته وفي الوقت يتنقل الملك فيه إلى المشتري في مدة الخيار إن كان الميت البائع وتوجيه ذلك من كونه في كتب الفقه بتفاصيله و تقاربيه فلا نطيل بذكره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز للبائع وطء ما تجارية في مدة الخيار ولا يجوز ذلك للمشتري مع قول أحمد أنه لا يجز وطءها للبائع ولا للمشتري فالأول مخفف

والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان انتقال تلك البائع عن الجارية  
لهم يثبت الا بانقضاء مدة الخيار فكانها لم تخرج عن ملكه ووجه امتناع المشتري من الوطاء  
توقف حله على الاستبراء ولم يرجع وجهه قبل احد كون الوطاء لا يجوز الاقدام عليه الا مع تحقق  
صحة الملك ولم يوجد ذلك في مدة الخيار فافهم ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم والحمد لله رب العالمين

### باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز

اجمعوا على صحة بيع العين الطاهرة واتفقوا على انه لا يجوز بيع ام الولد خلافا لداود وبه قال علي وابن  
عباس وكذلك اتفقوا على عدم جواز بيع ما لا يقدر على تسليمه كالطير في الهوام والسمك في البحر  
والعبد الا بقر خلافا لابن عمر رضي الله عنهما في قوله بجواز بيع الابن وعن عشرين  
عبد العزيز وابن ابي ليلى انهما اجازا بيع الطير في الهوام والسمك في بركة عظيمة وان احتمل في اخذه  
الى مؤنة كبيرة واجمعوا ببيع المسك وكذلك فارتبه ان انفصلت من حي عند الشافعي واتفقوا  
على لبن المرأة طاهر وعلى شراء المصحف وانما اختلفوا في بيعه هذا ما وجدته من مسائل  
الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي واحمد انه لا يجوز بيع  
العين الخمسة في نفسها كالكلب والخنزير والخمر السرجين فان تلف الكلب او تلف فلا قيمة له و  
كذلك لا يصح عند الثلاثة بيع النجس ولو غسل بالماء مع قول ابي يوسف انه يجوز بيع الدرهم  
النجس ولو لم يغسل ومع قوله ايضا انه يصح بيع الكلب والسرجين وان يورث المسلم ذميا في بيع الخمر  
والنبيذ وفي ابتاعها ومع قول بعض اصحاب مالك يجوز بيع الكلب مطلقا وقول بعضهم  
انه مكروه ومع قول بعضهم يجوز بيع الكلب الماذون في امساكه فالاول مشدد والثاني فيه  
تخفيف والثالث مخفف والرابع فيه تشديد والخامس مفصل ولكل من هذه الاقوال وجه بحسب  
اجتهاد صاحبه مع انه لم يرد لنا دليل صريح على منع بيع السرجين بخلاف الخمر ويصح حمل قول  
ابي يوسف يجوز للمسلم ان يورث ذميا في بيع الخمر على كونه كان يرى ان الوكيل غير سفير محض و  
الحديث انما لعن بائعها وهو هذا الذي لا المسلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة يجوز بيع  
المدير مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز اذا كان التدبير مطلقا فالاول مخفف والثاني  
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالا صاغر الذين قد يحتاجون الى ثمن المدير  
بعلا التدبير فيكون توسعة الاقضية عليه بجواز بيع المدير وصرف ثمنه في ضروراته ورحمة به وذلك احو  
من يفتق المدير ووجه الثاني ان ربط النية مع الله تعالى بالتدبير لا يجوز الرجوع فيها وهو خاص بالا كابر  
من الاولياء والامراء فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز بيع الوقف مع قول ابي حنيفة  
انه يجوز بيعه ما لم يتصل به حكم حاكم اذ يخرج الوقف مخرج الوصايا فالاول مشدد  
والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالا كابر كما في المسئلة قبلها  
والثاني خاص بالا صاغر فكان يجوز له الرجوع عن وصيته كذلك يجوز له الرجوع عن وقفه لاسيما  
ان احتاج اليه ولم يحكم فيه حاكم ومن ذلك قول الشافعي واحمد بجواز بيع لبن المرأة مع قول  
ابي حنيفة ومالك لا يجوز بيعه فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول دخول بيعه

في ضمن قوله تعالى فان امرضنكم فاتقهن اجورهن اي شئن لهنن واجرة حضائهن  
 للطفل فقوله تعالى فاتقهن اجورهن مؤذن بصحة بيعه ووجه الثاني انه لا يحتاج الى لبن  
 الادمية في العادة الا ادميين ومن المعروف ان تسقى المرأة لبنها لولدها اخيه المسلم بلا شئ لشرف  
 النوع الانساني ومن ذلك قول الشافعي واحمد في احري روايتيه انه يجوز بيع دوسر مكة  
 لكونها فتحت صلحا مع قول ابي حنيفة واحمد في احم روايتيه انه لا يصح بيعها ولا اجارتها  
 وان فتحت صلحا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
 الاول تقرير النبي صلى الله عليه وسلم عقيدا على بيعة دوسر لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم  
 وعلى العباس الى المدينة ووجه الثاني ان مكة حرة لله تعالى الخاصة فلا ينبغي بيعها  
 ولا اجارتها كما لا يجوز بيع المسجد ولا اجارته ادبا مع الله تعالى ان يرى العبد له ملكا مع الله  
 تعالى في حضرته على الكشف والشهود فان البيع انما شرع بالاصال لمن هو في حجاب عن ربه عز وجل  
 ولو ان ذلك الحجاب رفع لم يشهد الا الله فليس يبيع ولذلك قال بعض الصوفية ان الانبياء والاولياء  
 لا زكاة عليهم لرفع حجابهم فلا يشهدون لهم مع الله تعالى ملكا انتهى وان كان الجسم سويا  
 على خلافه اذ لا بد من اجزاء الاحكام على العبد من حيث الجزء البشري فاقيم ومن ذلك  
 قول الشافعي في مرجع قوله انه لا يصح بيعه فالا يملكه بغير اذن مالكة مع قول ابي حنيفة و  
 احمد في احري روايتيه انه يصح ويوقف على اجازة مالكة وهو القديس من قول الشافعي بخلاف  
 الشرافاته لا يوقف على الاجازة عند ابي حنيفة ومع قول مالك انه يوقف البيع والشراء على  
 الاجازة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه  
 الاول ظاهر فان الاجازة تلحق ذلك ببيع ما يملك حال العقد انما ذلك تقديس وتأخير  
 ومن ذلك قول الشافعي ومحمد بن الحسن انه لا يجوز بيع ما لم يستقر ملكه عليه مطلقا قبل قبضه  
 عقلا كان او منقولا مع قول ابي حنيفة يجوز بيع العقار قبل القبض ومع قول مالك لا يجوز بيع  
 الطعام قبل القبض واما ما سواه فيجوز ومع قول احمد ان كان المبيع مكيلا او موزونا او معددا لم  
 يجز بيعه قبل قبضه وان كان غير ذلك فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه  
 تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول هي الشارحة عن بيع ما لم يقبض ووجه الثاني  
 ان العقار لا يخاف تغيره غالبا بعد وقوع البيع وقبل القبض ووجه قول مالك غلبة التغير على الطعام  
 بخلاف ما سواه ووجه قول احمد سهولة قبض المكيل والموزون والمعدود عادة فلا يتعذر عليه  
 القبض ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان القبض في المنقول يكون بالنقل وفيما لا ينقل كالعقار والثمار  
 على الاشجار بالتخلية مع قول ابي حنيفة ان القبض يكون في الجميع بالتخلية ووجه القول بين  
 ظاهر اما الاول فلان المنقول يسهل دخوله في اليد فكان قبضه لا يحصل الا بالنقل بخلاف  
 العقار ووجه الثاني ان البائث اذا خلى بين المشتري وبين المبيع فقد مكنته منه فحصل الغرض  
 من النقل بذلك ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز بيع عين مجهولة كعبد من عبيد  
 او ثوب من الثياب مع قول ابي حنيفة انه يجوز بيع عبد من ثلاثة عبيد او ثوب من ثلثة ثياب

بشرط الخيار دون ملزاة على الثلاثة فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة  
الميزان ووجه القولين ظاهر لأن شرط الخيار يرجع الأمر إلى الرضا فكان المشتري رضى بالعيب إن  
كان هناك عيب ومن ذلك قول مالك والشافعي في إرجاع القولين أنه لا يصح بيع العسرين  
الفاشاة عن العاقدين ولم توصف طهما مع قول أبي حنيفة أنها تصح ويثبت للمشتري الخيار عند  
الرؤية وبه قال أحمد في أصح الروايتين عنه واختلف أصحاب البخينة فيما إذا لم يذكر الجنس والنوع  
كقوله بعثك ما في كمي فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة  
الميزان ويصح حمل الأول على بيع ما يغلب فيه التغييرين مدة العقد والرؤية والثاني على ما لم  
يغلب تغييرا وبه قال بعض الشافعية ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح بيع الأعمى شراءه  
وأجارته ورهنه وهبته ويثبت له الخيار إذا لمسه مع قول الشافعي في إرجاع قوليه أنه لا يصح بيعه  
ولا شراءه إلا إذا كان رأى شيئا قبل العسي ما لا يتغير كالحديد فالأول مخفف والثاني مشدد  
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول حديث أمنا البيع عن أنس وقد رضى الأعمى من الكدود  
الثاني قصور الأعمى عن أمراك الجيد والردى فربما ندب إذا أخبره الغير برداءة لونه مثلا  
ويجوز جالي رده مع الحياء والحجل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح بيع الباقلاء  
في قشرة إلا على مع قول أبي حنيفة بمجازه فالأول مشدد خاص بأهل الورع والثاني مخفف  
خاص بعوام الناس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بصفة بيع  
الخطبة بسنيلها مع قول الشافعي في إرجاع قوليه أنه لا يصح فالأول مخفف خاص بالعوام  
والثاني مشدد خاص بالأكابير فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة  
أنه يصح بيع الخلق كوارثته إن شوههم مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز بيع النخل فالأول مخفف  
خاص بالعمامة والثاني مشدد خاص بالأكابير فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وطريق الإنسان  
في الاستفاعة به إن تعبه من صاحبه وذلك لأنه لا ينضبط بعدد ولا وزن ولا كيل فخرج عن  
موضوع المبايعات ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز بيع اللبن في الضرع مع قول مالك  
بجواز بيعه أي ما معلومة إذا عرف فقد طلبها فالأول مشدد ودليله الحديث الصحيح في ذلك  
والثاني مخفف لتسامح غالب الناس به أي ما معلومة غالبا بل ما ينال من يسامح بلبن بقرته الشهر  
وأكثر بطريق الأباحة أو الهبة والأول خاص بالأكابير من أهل الورع والثاني خاص بالعمامة  
حيث طابت به نفس البايع ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة في باحة بيع المصحف من غير كراهة  
مع قول أحمد والشافعي في إحد قوليه بكراهته وصرح ابن قيم الجوزية بالتحريم فالأول  
مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن البيع حقيقة أنها هو المجلد والورق وأما القرآن فليس  
هو حالا في الورق ووجه الثاني أنه لا يعقل انفصال الألفاظ عن المعاني ففكره البيع  
للدخول معاني القرآن في ضمن ذلك تحيلا لا سيما وقد جعل ما هل السنة والجماعة حقيقة  
كلام الله وإن كان النطق به واقعا منا فافهم وأكثر من ذلك لاية ال ولا يسطر في كتاب ومن  
ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح بيع العنب لعاصم الخمر مع الكراهة مع



قول احمد بعدم الصحة فالأولى فيه تخفيف والثاني مشدد ووجه الأول ان المقاصد هي التي  
يوافق بها العبد وأما الوسائل فقد يجال بين العبد وبينها فذلك كان بيع العنب لمن يريد ان  
يعصره خمرًا غير حرام لعدم تحققنا انه يمكن من حصرة وكان الحسن البصري يقول لا بأس ببيع  
العنب لعاصر الخمر وكان سفیان الثوري يقول بيع الحلال لمن شئت ووجه الثاني سد الباب  
لان ما يتوصل به الى الحرام فهو حرام ولو بالقصد كما لو نظر انسان الى ثوب موضوع في طاق على ظن  
انه امرأة اجنبية فانه يحرم عليه فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بتحديد اجرة ضراب  
المفعل مع قول مالك بجواز اخذ العوض على ضراب المفعل فالأول مشدد والثاني مخفف  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بجواز التفريق بين الاخوين في  
البيع مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه حصول التاذي  
لكل منهما فهو يشبه التفريق بين الام وولدها قبل البلوغ فرجع الامر الى مرتبة الميزان و  
من ذلك قول الائمة الثلاثة اذا باع عبد بشرط العتق هو البيع مع قول ابي حنيفة في المشهور  
انه لا يصح ووجه الأول ان الشارع ناظر الى حصول العتق ووجه الثاني لاخذ بالا حياط لهم  
فهي صلى الله عليه وسلم عن بيع بشرط فلم يستثن العتق فيما ظفرت به قائل هذا القول من  
الحديث والانسان متبع ما هو مشهور فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة يحرم التفريق في  
البيع بين الام والولد قبل البلوغ مع قول ابي حنيفة بصحة البيع مع تحريم التفريق قبل البلوغ  
فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان

#### باب تفريق الصقعة وما يفسد البيع

اتفقوا على انه لو باع عبد بشرط الولاء لم يصح وعن الاصطخري من اصحاب الشافعي انه يصح  
البيع ويبطل الشرط نظير ما قاله الحسن وابن ابي ليلى والنفخي انه لو باع دليلا بشرط ان يسكنها  
البائس من انه يجوز البيع ويفسد الشرط فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان والله تعالى اعلم

#### باب الربا

اجمعوا على ان الاعيان المنصوص على تحريم الربا فيها سبعة الذهب والفضة والبر والشعير  
والزبيب والملم اذا علمت ذلك فقد اجمع المسلمون كلامهم على انه لا يجوز بيع الذهب بالذهب منفردا  
والورق بالورق منفردا تبرها ومضروبا وحليها الا مثلا بمثل وزنا بوزن يدابيد ويخرا نسمة وتنفقوا  
على انه لا يجوز بيع الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملم بالملم اذا كان  
بعيدا امثلا بمثل ويدابيد ويخرا بيع التمر بالملم والملم بالتمر متفاضلين يدابيد هذا ما وجدته  
من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي العلة في تحريم الربا  
في الذهب والفضة كونهما من الاثمان او من جنس الاثمان مع قول ابي حنيفة ان علة الربا  
فيهما كونهما موزونين جنس لغيرهم الربا في سائر الموزونات وأما العلة في تحريم الربا في البر والشعير  
والتمر والزبيب في القول الجديد للشافعي فهي كونها مطعومة فيجوز الربا في المساء



العذب ولا رهان على الأصح وقال في القديم أنها مطعونة أو مكيلة أو مؤونة وقال أهل الظاهر  
الربا غير معلل وهو مخصص بالمنصوص عليه فقط وقال أبو حنيفة العلة فيها كونها مكيلة  
في جنس قال مالك العلة وما يصلح للقوت من جنس وعن أحمد روايتان أحدهما كقول الشافعي  
والثانية كقول أبي حنيفة وقال سبعة كل ما تجب فيه الزكاة فهو بيع فلا يجوز بيعه بغير  
بيعين وقال جماعة من الصحابة إن الربا خاص بالنسيئة فلا يجر من التفاضل انتهى وتوجيه  
هذه الأقوال ظاهر عند رباها فاعلم بذلك ومن فلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز بيع بعض  
الدرهم المغشوش ببعض ويجوز أن يشتري بأسلعة مع قول أبي حنيفة أنه إن كان الغش قليلا  
جاز فالأول مشدد خاص بأهل الذمة من فاحدة مدحجة ودرهم والثاني مخفف خاص بغيرهم  
الناس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا ربا في الحديد والرصاص  
وما شبههما لأن العلة في الذهب والفضة الثمنية كما مر مع قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر  
الروايتين إن الربا يتعدى إلى النحاس والرصاص وما شبههما فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع  
الأمر إلى مرتبة الميزان فوجه الأول تخصيص الشارع الذهب والفضة بالذكر في الرب  
دون غيرها ووجه الثاني إحقاق الحديد والنحاس بهما في الجنسية والصفة فتوعدا  
في شرطيهما الحمول والمماثلة والتقايض قبل التفرق إذا باع جنسا بجنس ومن ذلك قول  
الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز بيع حيوان يؤكل لحمه من جنسه مع قول أبي حنيفة أن ذلك جائز  
فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول النظر لعلة الجنسية  
ووجه الثاني عدم النظر إليها فلا يكون عند الحيوان من جنس اللحم إلا إذا ذبح وما لم يذبح فهو جنس  
آخر ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا يجوز بيع دقيق الخطة ببثله مع قول أحمد يجوز  
ومع قول أبي حنيفة أنه يجوز بيع أحدهما بالآخر إذ استويا في النعمية والخشونة فالأول  
مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القول في ذلك  
كالوجهين في المسئلة قبلها في المثلية وعدمها والله تعالى أعلم بالصواب

#### باب بيع الأصول والثمار

اتفقوا على أنه يدخل في بيع الدار الأرض وكل بناء حتى حمامها إلا المنقول كالدرلو والبكرة والستير  
ويدخل الأبواب المنصوبة وحلقها والأجانات والرف والسلم المسمر وكذلك اتفقوا على أنه  
إذا باع غلاما أو جارية وعليهما ثياب لم تدخل في البيع وكذلك اتفقوا على أنه لا يدخل في بيع الدابة  
المحمل والمقود واللحام وكذلك اتفقوا على أنه إذا قال بعثك شمرق هذا البستان إلا ما ربيعها  
صح وعن الأوزاعي أنه لا يصح هذا ما وجدته من مسائل الأجلع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه  
فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا باع نخلا وعليها طلع مؤزر دخل في البيع أو غير مؤزر  
لم يدخل مع قول أبي حنيفة أنه يكون للبائع بكل حال ومع قول ابن أبي ليلى إن الشمرة  
للمشتري بكل حال فالأول مفصل والثاني والثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان  
ووجه الشق الأول من قول الأئمة الثلاثة أن الطلع قد صار ظاهرا مرشفا دخل في البيع بقبضه

النحلة عكس الشق الثاني ووجه قول أبي حنيفة أن البيع وقع على جملة النحلة فشمل طلعهما سواء  
 ظهر أم لم يظهر ومن هذا يعلم توجيه قول ابن أبي ليلى والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة  
 أنه إذا باع الثمرة الظاهرة مع ما يظهر بعد ذلك لم يبيع البيع مع قولك أنه يبيع فالأول مشدد  
 والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن التقدير أشمل على معلوم ومجهول  
 قد لا يخرج به الله تعالى من الشجرة ووجه الثاني العمل بحسن الظن بالله تعالى وبمساعدة العبد لا  
 بالجزم من الثمن المقابل للذي يخرج به الله من الثمرة ونظير ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا باع  
 شجرة واستثنى غصنا منها لم يبيع مع قول مالك أنه يجوز ذلك فالأول مشدد والثاني مخفف  
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عسر تخليص ذلك الغصن من الشجرة من غير زيادة ولا نقص  
 من مجاوزة الأغصان وهو خاص بالأكابير من أهل الوسر ووجه الثاني السامحة بمثل ذلك  
 عادة فصح استثناء الغصن والله أعلم

### باب بيع المصرة والرد بالعيب

اتفق الأئمة على أن التصرية في الأبل والبقر والغنم على وجه التدليس على المشتري حرام وكذلك اتفقوا  
 على أن البايع إذا قال للمشتري أمسك المبيع وخذ ارش العيب لم يجز للمشتري على ذلك وإن قال له  
 المشتري لم يجز البايع وكذلك اتفقوا على أن المشتري إذا اتفق البائع فسلم عليه قبل الرد لم يسقط  
 حقه من الرد خلافاً لما ذهب إليه الحسن واتفقوا على أنه إذا اشترى عبداً على أنه كافر فخرج أنه مسلم  
 ثبت له الخيار واتفقوا على أنه إذا ملك عبداً مالا وباعه وقلنا أنه أي العبد يملك لم يدخل ماله  
 في البيع إلا أن يشترطه المشتري وقال الحسن البصري يدخل ماله في مطلق البيع تبعاله وكذلك لو عتقه  
 وحكى ذلك عن مالك هذا ما وجدته من مسائل اتفاق الأئمة الأربعة وأما ما اختلفوا فيه فمن  
 ذلك قول الأئمة الثلاثة يثبت الخيار في بيع المصرة مع قول أبي حنيفة بعد مشبوته فيه فالأول مخفف  
 على المشتري مشدد على البايع والثاني عكسه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول وقوع  
 التدليس من البائع فحذف عن المشتري دونه ووجه الثاني ظاهر وهكذا القول  
 في سائر ما شدد فيه العلماء لأن قصدهم التنفير من الوقوع في الخوف على بعض  
 بعضاً ومن رؤية الحظ الأوفى لأنفسهم دون إخوانهم انتهى ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد  
 إن الرد بالعيب على النراخي مع قول مالك والشافعي أنه على الفور فالأول مخفف خاص بالأكابير  
 الذين لا خوف عندهم على أحد ممن يعاملهم ولا يوحون أنفسهم على إحيائهم والثاني مشدد  
 خاص بالأصاغر الذين يرون الحظ الأوفى لأنفسهم ولا يكاد أحد منهم يرى الحظ الأوفى لأخيه  
 وربما رأى الحظ الأوفى لأخيه ثم يتغير الحال عليه بعد ذلك فكان اشتراط الفورية أحوط لدينهم  
 فأفهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه إذا وجد بالمبيع عيب بعد قبض  
 المبيع والثمن لم يثبت الخيار للمشتري مع قول الإمام مالك إن عهدة الرقيق إلى ثلاثة أيام  
 إلا في الجذام والبرص والجذوة فإن عهدة إلى سنة فيثبت له الخيار إذا مضت السنة فالأول  
 مخفف على البايع مشدد على المشتري وبه جاءت الأحاديث والثاني مفصل ووجه التفصيل

في الشق الأول من كلام مالك الجري على قاعدة الخيار في البيع ووجهه في الشق الثاني من كلامه القياس على قالوه في باب خيار النكاح في العنة فانهم ضربوا لها هناك سنة وايضا فان اقل مدة يزول فيها الجذام والبرص والمجنون اذا طرأ مدة سنة وهناك يشين انه مستحكم فيثبت به الخيار والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

### باب البيوع المنهية عنها

اتفقوا ثمة على تحريم بيع الحاضر للبادي على الصورة المشهورة في كتب الفقه ولكن اتفقوا على تحريم احتكار الاقوات وهو ان يبتاع طعاما في الغلاء ثم يمسكه ليزداد ثمنه ولكن اتفقوا على تحريم النجش وعلى تحريم بيع الكائي بالكائي وهو بيع الدين بالدين هذا ما وجدته من مسائل الفقهاء واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان من اغترى بالنجش واشترى فشرأه صحيح وان ثمة الغلام مع قول مالك بطلان الشراء فالاول مشدد في تحريم النجش فقط دون الشراء والثاني مشدد فيهما فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان التحريم لا مر خارج عن عين المبيع ووجه الثاني شدة التفسير من الوقوع في مثل ذلك سد الباب للنجش المنهي عنه كما اشار اليه حديث انما البيع عن تراض احاد ولو اطلع المشتري على ان المبيع لا يسوى الثمن مع تلك الزيادة التي خدع بها الناجش لما اشتراه ومن ذلك قول الشافعي بجواز بيع العينة مع الكراهة وذلك بان يبيع سلعة بضمن الى اجل يتم يشترى بها من مشتريها نقدا باقل من ذلك مع قول ابي حنيفة ومالك واحد بعد جواز ذلك فالاول مخفف خاص بالعوام والثاني مشدد خاص بالاكابر من اهل النورع فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان كلام من البائع والمشتري باع واشترى فحتملا وظاهر الشريعة يشهد لهما بالصحة ووجه الثاني مراعاة الباطن في غش المشتري الثاني وموافقة على فعل السيفهاء والله اعلم ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي بتحريم التسعير مع قول مالك انه اذا خالف واحد من اهل السوق بزيادة او نقصان يقال له ما ان تبيع بسعر السوق واما ان تنزل عنهم فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول سد باب التحكم على الناس في اموالهم التي اباح الحق تعالى لهم التصرف فيها كيف شاءوا ولو كثرت الفائدة وهو خاص بالاصاغر الذين غلب على قلوبهم حب الدنيا وهم اكثر الناس في كل زمان ووجه الثاني سد باب الخوف والجور على الناس لو ارد ذمه في الشريعة في نحو حديث لا يكمل ايمان احدكم حتى يحب لاخيه ما يحب لنفسه وهو خاص بالاكابر الذين لم يغلب عليهم حب الدنيا وطهرهم الله من محبة المذمومة بالكلية والله اعلم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان بيع المكروه لا يصح مع قول ابي حنيفة انه ان كان المكروه له هو السلطان لم يصح البيع واغترى السلطان صم البيع ثم ان سعر السلطان على الناس فباع رجل متاعه وهو لا يريد بيعه فهو مكروه فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اطلاق الكراهة في الاحاديث فلم تفرق بين اكراه السلطان وغيره ووجه الثاني ضعف جانب غير السلطان عن فعل ما يصح به الاكراه وسهولة قبحه

عن كراهه بالشرع والسياسة بخلاف السلطان الأعظم فإن القاضى وغيره يعجزون عن بدو  
إذا كره أحد من رعيته لاسيما أن نظرياً لكونه أتم نظراً من رعيته وأكثر شفقة من بما رأى  
المصلحة فوق كراهه شخص على بيع ماله والله تعالى أعلم ومن ذلك قول أبى حنيفة ومالك يجوز  
بيع الكلب مع الكراهة فإن بيع كلب لم ينفسخ البيع أن أمكن الانتفاع به عندهما وقال الشافعى  
وأحمد لا يصح بيع الكلب بوجه من الوجوه ولا قيمة له إن قتل أو تلف فالأول مخفف  
والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الشافعى عن ثبته لا يلزم منه محلاً  
صحة بيعه نظراً ووجه في كسب الكلب فإن المحجاة جائزة وكسبها مكروه ووجه الثاني أن النهى  
عن أكل ثمن الكلب يقتضى عدم صحة بيعه لندور الحاجة إلى بيعه لكثرة الكلاب في كل زمان  
ومكان مع قول جمهور الأئمة بنجاستها وخبثها وأمر الشارع بالعسل من فضلاتها سبع مرات  
أحداهن بالتراب الطهور ويصمحل القولين على حالين فمن احتاج إلى كلب لماشية أو حراسة  
دار فله شراؤه ومن لا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم

## باب بيع المراجعة

اتفقوا على جواز بيع المراجعة بصورتها المشهورة ولكن كره ذلك ابن عباس وابن عمر ولم يجزوه  
اسحاق بن راهويه وكذلك اتفقوا على أنه إذا اشترى ثمن مؤجل لم يجز بطلاق بل يجب البيان  
وقال الأوزاعي يلزم العقد إذا طلق ويثبت الثمن في ذمته مؤجلاً وقال الأئمة الأربعة يثبت  
للمشتري الخيار إذا لم يعلم بالتأجيل ووجه هذه المسائل ظاهر فهم بين مخفف ومشدد على البائع  
أو على المشتري بحسب مداركهم والله تعالى أعلم بالصواب

## باب اختلاف المتبايعين وهلاك المبيع

اتفق الأئمة الأربعة رضي الله تعالى عنهم على أنه إذا حصل بين المتبايعين اختلاف في قدر الثمن  
ولا بدنية تخالفها هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول  
الأمام الشافعى أنه يبدأ بيمين البائع مع قول أبى حنيفة أنه يبدأ بيمين المشتري فالأول مشدد على  
البائع والثاني مخفف على البائع ووجه كل من القولين أن أحدهما قصد الخطأ أو فر لنفسه دون أخيه  
فلذلك غلط الأئمة عليه بالبدلعة باليمين فافهم ومن ذلك قول الشافعى وطالك وأحمد في إحدى  
روايتيهما أن المبيع إذا كان هالكاً واختلفا في قدر ثمنه تخالفاً ونفسخ البيع ورجع بقية المبيع  
إن كان متقوماً وإن كان مثلياً وجب على المشتري مثله مع قول أبى حنيفة أنه لا تخالف  
على هلاك المبيع والقول قول المشرك وقال زفر وأبو ثور القول قول المشتري بكل حال وقال  
الشافعى وابن سريج أن القول قول البائع فالأول مشدد وقول أبى حنيفة مخفف لعدم وجوب  
اليمين التي تخالفها أطلها ووجه قول أبى ثور ومن قرأ المشتري معه الظاهر ووجه قول الشافعى  
وابن سريج أن البائع هو المالك الأصلي فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعى في  
أحد القولين أنه إذا باع عينا بثمن في الذمة ثم اختلفا فقال البائع لا أسلم المبيع  
حتى أقبض الثمن وقال المشتري في الثمن مثله إن البائع يجبر على تسليم المبيع ثم يجبر المشتري

على تسليم الثمن مع قول أبي خيفة ومالك إن المشتري يجبر أو لا فالأول مشدد على البائع لكون أصل البيع له والثاني مشدد على المشتري مع كونه فرجا عن البائع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي خيفة والشافعي إن المبيع إذا تلف باقاة سماوية قبل القبض انفسم البيع مع قول مالك وأحمد إن المبيع إذا لم يكن مكيدا ولا موزونا ولا معدودا فهو من ضمان المشتري فالأول مشدد على البائع والثاني مشدد على المشتري فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن المبيع لم يدخل في يد المشتري فلا يستحق المشتري الثمن لعدم الثمن ووجه الثاني أن البائع إذن له في قبضه أنه مخرجين ببيع باللفظ أو بالعاطاة صادرة في يد المشتري وحيارته ولو لم يقبضه ومن ذلك قول أبي خيفة ومالك والشافعي إن المبيع إذا تلفه البائع انفسم البيع كالتلف بالآفة مع قول أحمد إن المبيع لا ينقسم بل على البائع قيمته إن كان متقوما ومثله إن كان مثليا فالأول مشدد في القسمة والثاني مشدد في الغرم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن المتلف هو الله تعالى حقيقة فكانه تلف باقاة سماوية فلا غرم عليه من قيمة أو مثل واحد نظر إلى أن البائع مرزونه الفعل فعليه القيمة والمثل وإن كان فعل البائع من جملة أفعال الله تعالى فإن له تعالى الفعل بلا واسطة والفعل بالواسطة فافهم ومن ذلك قول أبي خيفة والشافعي في أصح قولييه إن المبيع إذا كان ثمرة فتلفت بعد التخلية إنها من ضمان المشتري مع قول مالك إن كان التلف أقل من الثلث فهو من ضمان المشتري والثلث فما زاد فهو من ضمان البائع ومع قول أحمد إنها إن تلفت باقاة سماوية كانت من ضمان البائع أو ينهب أو سرقة فمن ضمان المشتري كالأول مشدد بالضمان على المشتري لأنه المقصر في القبض بعد التخلية والثاني مفصل ولكن الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الشق الأول من كلام مالك أن النقص إذا كان أقل من الثلث يحمله المشتري حادثة بخلاف الثلث فأكثر فانه لا يحتمل ووجه الشق الأول من كلام أحمد أن التلف بالأمر السماوي بعد التخلية ليس كالتلف به بعد القبض فكان من ضمان البائع ووجه الشق الثاني في كلامه أن التلف بعد التخلية كالتلف بعد القبض فكان من ضمان المشتري فإن البيع قد صح قبل التلف وإنما القبض من تمام البيع وكما له لا غير فتأمل

### باب السلم والقرض

اتفق الأئمة على أن السلم يصح ب ستة شروط أن يكون في جنس معلوم بصفة معلومة ومقدار معلوم وأجل معلوم ومعرفة مقدار رأس المال وتسمية مكان التسليم إذا كان لحمله مؤنة لكن أبو حنيفة يسمي هذا التابع شرطا وباقي الأئمة يسمونه لازما وكذلك اتفقوا على جواز السلم في المكدرات والموزونات والمندوبات التي تضبط بالوصف وكذلك اتفقوا على جوازه في المعدودات التي لا تنفوت أحدها كالخيل والوزن والبيض إلا في دوامية عن أحمد وكذلك اتفقوا على أن القرض مندوب إليه وعلى أن كان له دين على إنسان إلى أجل فلا يحل له أن يضم عنه بعض الدين قبل الأجل ليحمله الباقي وعلى أنه لا يجوز له أيضا أن يعجل له قبل

الاجل بعضه ويؤخر الباقي الى اجل آخر وعلى انه لا يحل له ان ياخذ قبل الاجل بعضه عينا  
 وبعضه عرضا وعلى انه لا بأس اذا حل الاجل ان ياخذ منه البعض ويسقط البعض ويؤخره الى  
 اجل آخر هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق، وأما ما اختلف فيه الاثمة فمن ذلك قول ابي  
 حنيفة لا يجوز السلم فيما يتفاوت كالزمان والبطيخ لا وزنا ولا عددا مع قول مالك يجوز ذلك مطلقا  
 ومع قول الشافعي يجوز وزنا ومع قول احمد في شهر من رايته انه يجوز مطلقا عند اقال احمد  
 وما اصله الكيل لا يجوز السلم فيه وزنا وما اصله الوزن لا يجوز السلم فيه كيلا فالاول مشدد  
 مائل الى الورع والثاني مخفف مائل الى الترخيص ولكل منهما رجال والثالث مفصل فيه نوع  
 تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي انه يجوز السلم حالا ومؤجلا مع قول  
 ابي حنيفة ومالك واحمد انه لا يجوز السلم حالا بل لابد فيه من اجل ولو مدة يسيرة فالاول مخفف  
 يترك الاجل والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان السلم في اصله  
 بيع والبيع يجوز حالا ومؤجلا فكذا ذلك السلم ووجه الثاني انه بيع عين في الذمة الغالب فيه  
 التاجيل فانصرف الحكم اليه ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد جمهور الصحابة والتابعين  
 ان يجوز السلم والقرض في الحيوان من الرقيق والبهائم والطيور ما عدا الجارية التي يحل وطؤها للمقترض  
 مع قول ابي حنيفة انه لا يصح السلم في الحيوان ولا اقتراضه ومع قول المزني وابن جبرير الطبري  
 يجوز قرض الاماء اللواتي يجوز للمقترض وطؤها منهن فالاول مخفف على الناس وقول ابي حنيفة  
 مشدد وقول المزني وابن جبرير مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول صحة الاحاديث  
 فيه ووجه الثاني سرعة موت الحيوان او ابقاؤه وضلاله وتعرضه لمثل ليرده اليه فان المشقة  
 في مثل ذلك عزيزة والاجود المأمور به شرعا لا تنضم غالب النفوس به ووجه الثالث  
 استبعاد وقوع المقترض في وطء الجارية من غير ملك البضع على القول بعدم الملك  
 بالقبض فهو محمول على اكابر من اهل الدين كما ان مقابله محمول على حال رعاء الناس فافهم  
 ومن ذلك قول مالك يجوز البيع الى الحصاد والديون والمهرجان وحيد النصارى والجند  
 مع قول ابي حنيفة والشافعي واحمد في اظهر روايته ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف خاص  
 بالاصاغر اولى الحاجات والضرورات والرخص والثاني مشدد خاص باهل الاحتياط والسرعة  
 ورؤية الخطا وفر من عالمهم فلا يحتاج مثل هؤلاء الى تعيين اجل على التحديد بل هم من اخوانهم  
 المسلمين على الحاجة لهم بخلاف الاصاغر الذين يرون الخطا وفر لانفسهم فرجع الامر الى مرتبة  
 الميزان فاعلم ذلك ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز السلم في اللحم مع قول ابي حنيفة  
 ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف لشدة حاجة غالب الناس اليه وطوال املهم وان احلهم  
 يعيش الى وقت ذلك الاجل مثلا والثاني مشدد خاص بالاكابر الذين يزهدون في اكل اللحم ويقصر  
 املهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي بانه لا يجوز السلم  
 في الخبز مع قول مالك يجوز السلم فيه وفي كل ما يستهلكه النار فالاول مشدد خاص بالاكابر من  
 اهل الورع والثاني مخفف خاص بالاصاغر الذين تمس حاجتهم الى مثل ذلك للضيقة ونحوهم



فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والسافعي وأجل أنه لا يجوز السلم إلا فيما كان موجوداً عند عقد السلم وغلب على الظن وجوده عند المحل مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز إلا إذا كان موجوداً من حين العقد إلى المحل فالأول فيه تخفيف خاص بالأصاغر الذين تمس حاجتهم إلى مثل ذلك ويشق عليهم الصبر والثاني مشدد خاص بالكابر الذين يجتاطون لأخيمهم فربما فقد ذلك بعد عقد السلم واستمر ذلك إلى وقت المحل فصار المسلم إليه في مشقة من جهة الوفاء بهما السلم إليه فيه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز السلم في الجواهر النفيسة المتأدية الوجود مع قول مالك يجوز ذلك فالأول مشدد خاص بأهل الورع والثاني مخفف خاص بالعوام الذين يرمون أنفسهم على من الشجر وقت الحاجة ويقولون لكل شيء دقت فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والسافعي وأجل بسنم الأشراف والتولية في السلم بخلاف البيع مع قول مالك يجوز ذلك فالأول مشدد خاص بأهل الورع الذين يرون دخول الضرر في عقد السلم فلا يضمن إليه أمر الآخر والثاني مخفف خاص بالعوام الذين لا يلتفتون إلى مثل ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وإن القرض إذا أجل يلزمهم مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا يلزم التأجيل بل له المطالبة به متى شاء فالأول مشدد خاص بمن يرى وجوب الوفاء بالوعد والثاني مخفف خاص بمن لا يرى وجوب ذلك من العامة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز قرض الخبز مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز بحال فالأول مخفف خاص بالعوام والثاني مشدد خاص بالكابر من أهل الورع الذين يخافون أن يكون ذلك من جملة الربا بالباء الموحدة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في أصح الوجهين أنه لا يجوز قرض الخبز عدداً ويجوز وزناً وهو إحدى الروايتين عن أحمد مع قول مالك أنه يجوز بيع الخبز بالخبز ثرياً فالأول فيه تشديد خاص بالكابر والثاني فيه تخفيف خاص بالعامة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد يجوز قبول المقرض هدية ممن اقترض منه شيئاً وأكل طعامه وغير ذلك من سائر الانتفاعات بمال المقرض إذا جرت عادة بذلك قبل القرض بل ولو لم يجر في قول الشافعي مع قول أبي حنيفة ومالك بجملة ذلك وإن لم يشترطه وحمل الشافعي حديث كل قرض جر نفعا فهو ربا على ما إذا اشترط ذلك فإن كان من غير شرط فهو جائز وعبارة الروضة وإذا أهدى المقرض المقرض هدية جاز قبولها بلا كراهة وليستحجب المقرض أن يرد ما اقترض للمحدث الصحيح في ذلك ولا يكره المقرض أخذ ما انتهى فالأول مخفف خاص بأهل الحاجة من العوام والثاني مشدد خاص بأهل الورع نظيراً لما قاله في هدية القاضى بحكم التفصيل في ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أنه إذا كان لشخص دين على آخر من جهة بيع أو قرض مؤجل بمدة فليس له أن يرجع في التأجيل بل يلزمه أن يصبر إلى تلك المدة السق أجلها وكذلك لو كان القرض مؤجلاً فمضى في الأجل وبينك قال أبو حنيفة إلا في الجنبالية والقرض مع قول الشافعي أنه لا يلزمه في الجميع وله المطالبة قبل ذلك لأجل الثاني إذا حال لا يؤجل



فالأول مشدّد خاص بالكابر من أهل الوفاء بالوعد والثاني مخفف خاص بعموم الناس الذين يرجعون في أقوالهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم والمحمد لله رب العالمين

## كتاب الرهن

اتفق الفقهاء على أن الرهن جائز في السفر والحضر قال داود هو مختص بالسفر ووجه قول داود أن المسافر كما لم يقف فيحتاج صاحب الدين إلى وثيقة بخلاف الحاضر فإن القلب مطمئن من جهته غالباً هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الإمام مالك أن عقد الرهن يلزم بالقبول وإن لم يقبض ولكن يجبر الراهن على التسليم مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد أنه لا يلزم للرهن إلا قبضه فالأول مشدّد على المرتهن مخفف على الراهن والثاني عكسه فيجعل الأول على حال أهل الصدق الذين لا يتغيرون فيما يقولونه كالأولياء والعلماء ويجعل الثاني على من كان بالصد من ذلك فمن يبدأ المحظ أو فرأى نفسه دون أخيه ولا يحتاج إلى خريته فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فتأمل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح رهن المشاع مع قوله أبي حنيفة أنه لا يصح وسواء عند الثلاثة كان مما يقسم كالعقار أو كالعبد هو جائز ووجه الأول كونه مما يصح بيعه وكل ما يصح بيعه جائز رهنه ووجه الثاني على التصرف فيه على الرهن غالباً لقلة من يرغب في شراء المشاع إذا احتج به إلى البيع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فمن الأئمة من راعى الاحتياط للراهن ومنهم من راعى الاحتياط للمرتهن ومن ذلك قول الشافعي أن استدانة الرهن في يد المرتهن ليست بشرط مع قول أبي حنيفة ومالك أنها شرط فمن خرج الرهن من يد المرتهن على أي وجه كان بطل الرهن إلا أن أبا حنيفة يقول إن الرهن إذا عاد بوجعة أو عارية لم يبطل فالأول مخفف على الراهن مشدّد على المرتهن والثاني عكسه بالشرط المذكور في قول أبي حنيفة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكن الأول خاص بالعموم الذين لا يحتاجون لديهم كل ذلك الاحتياط والثاني خاص بالكابر الذين يحتاجون لديهم فان المرتهن ما أخذ الرهن إلا وسيلة إلى تحصيل حقه فإذا خرج من يده فكانه لم يرتهن شيئاً فكان المرتهن شرط في رضاه بالرهن سلامة للعاقبة وذلك ليجده فيبيعه عند الحاجة ومن ذلك قول مالك في الشهر والشافعي في أربعين يوماً قال إنه إذا رهن عبداً ثم اعتقه فإن كان موثقاً فعن العتق ولو لم يفتته يوم عتقه ويكون رهناً وإن كان معسراً لم ينفذ وفي قول آخر مالك أنه إن طرأ له مال أو قضى المرتهن ما عليه فعن العتق وما وافقه قول مالك الآخر إلا فلا وقال أبو حنيفة وأحمد ينفذ العتق على كل حال تكن قال أبو حنيفة إن العبد الموهوب يسي في قيمته للمرتهن حال إعساره سيده فالأول والثاني فيهما تخفيف على العتق بما فيهما من التفصيل والثالث مشدّد عليه وعلى العبد هو قول أبي حنيفة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول موافقة القواعد الشرعية في التقرب إلى الله تعالى من إتيان الصدقة بالعتق بخلاف المعسر فإن من ملازمه غالباً صعوبة التقرب بعتق عبده لا سيما عند الحاجة إليه ولا ينشرح الصدور إليه فهو إلى الرهن أقرب من القبول ووجه الثاني كون السيد هو الذي تلفظ بالعتق إحتياجاً له منه وإشعاره بمشوقته إلى الشفقة والرحمة

بالأمر قاء بدليل قوله صلى الله عليه وسلم وهو محتضر الصلوة وما ملكت أيما نكم أي جافطوا على  
الصلوة واستوصوا بما ملكت أيما نكم خيرا من أن القائل بالحكم على السيد بالعتق قائل  
بوجوب القيمة عليه أن كان موسرا وعلى العبد أن كان سيده معسرا كما مر في ما فات من حق المرتهن  
شئ والله تعالى أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد إن أدارهن شيئا على مائة ثم  
أقرضه مائة أخرى وأراد جعل الرهن على الدينين جميعا لم يجز مع قول مالك بالجواز وجه الأول  
أن الرهن لا يزعم بالدين الأول والعين المرهونة وثيقة من جهة المائة الأولى فلا تكون وثيقة لدين  
آخر وجه الثاني أن المرتهن قد رضى بجعل ذلك الرهن وثيقة عن الدينين بل له ترك الرهن أصلا  
لا سيما أن كان الراهن والمرتهن من الصالحاء والأصدقاء فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك  
قول مالك والشافعي وأحمد أنه لا يبيع الرهن على الحق قبل وجوبه مع قول أبي حنيفة أنه يبيع  
فالأول مخفف خاص من يغلب عليه عدم الرشد فجزأ عليه أن يتصرف في أخراج ماله لمن ليس له عنده  
حق والثاني خاص بالأكابر الذين يتصرفون في مالههم بحسب ما يرونه أحوط لدينهم لأن الدنيا  
لا تساوي عندهم جناح بعوضة بل لو قد رآه مرهنا عند أخيه شيئا قبل ترتيب الحق عليه ثم  
أكل المرتهن مثله أو تلفه لم تنكسر منه شجرة ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد إن الراهن  
إذا شرط في الرهن أن يبيعه عند حلول الدين وعدم دفعه للمرتهن جاز مع قول  
الشافعي أنه لا يجوز للمرتهن أن يبيع المرهون بصفة بل يبيعه الراهن أو وكيله بأذن المرتهن فإن أبي  
الزمره الحاكم بفضاء الدين أو ببيع المرهون فالأول مخفف على المرتهن خاص بكامل المؤمنين  
الذين يرون الخطأ أو فرأوا خيرا ولا يندمون على ما يتصرفنا خوهم فيه بما فيه براءة ذممة لهم  
بل يرون تصفيه في أموالهم كتصرفهم في أموال أنفسهم بالخطأ أو فر في الدنيا والآخرة  
وثاني مشدد خاص بمن كان بالصد مما ذكرنا فربما نسب المرتهن إلى عدم بيعه بالخطأ أو فر  
أو بيقينه بالخس ثمن فيقع بينهما النزاع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك  
رجعة الله ماله إذا اختلف الراهن والمرتهن في قدر الدين الذي حصل به الرهن فالقول قول  
المرتهن بهيمته كان قال الراهن رهنته على خمسمائة درهم وقال المرتهن رهنته على ألف  
وقيمة الرهن تساوي ألفا أو الزيادة على خمسمائة مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد  
أن القول قول الراهن فيما يذكره مع يمينه من ألف وخمسمائة درهم وإذا دفع إلى المرتهن  
ما حلف عليه أخذ رهسه فالأول مشدد على الراهن مخفف على المرتهن والثاني عكسه فرجع  
الأمر إلى مرتبة الميزان فمنهم من احتاط لمال الراهن ومنهم من احتاط لمال المرتهن دون  
عكسه بالنظر لا كما بر ولا صاغرا إذا أكابر يرون الخطأ أو فر لغنيهم والأصاغر بالعكس  
ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الرهن مضمون على كل حال بأقل لا مدين  
من قيمته ومن الحق الذي هو وثيقة عليه مع قول مالك أن ما يظهر هلاكه كالحيوان والعقار  
غير مضمون على المرتهن وما يخفى هلاكه كالنقد والشئ فلا يقبل قوله فيه إلا أن يقصده  
الراهن ومع قول الشافعي وأحمد أن الرهن مائة في يد المرتهن كسائر المائات لا يضمن إلا

بالتعدي ومع قول شريي والحسن والشعبي ان الرهن مضمون بالحق كله حتى لو كان قيمة الرهن  
درهما والحق عشرة آلاف ثم تلف الرهن سقط الحق كله فقول ابي حنيفة مشددة وقول مالك  
مفصل وقول الشافعي واحمد مخفف وقول القاضى شريي والحسن والشعبي اشد من الكل  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتكل من هذه الاقوال وجه لا يجفى على من له فهم وقمر، فذلك  
قول مالك ان المرتهن اذا ادعى هلاك الرهن وكان مما يجفى فان اتفقا على القيمة فلا كلام  
وان اتفقا على الصفة واختلفا في القيمة سئل اهل الخبرة عن قيمة ما هذه صفته وعمل عليها  
قول ابي حنيفة ان القول غير المرتهن في القيمة مع يمينه ومع قول الشافعي ان القول قول الغارم مطلقا  
فالاول مفصل والثاني مشدد على المرتهن باليمين والثالث مخفف على الغارم فرجع امره  
الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

### كتاب التقليل والكسر

اتفق الائم على ان بينة الاعسار تسهم بعد الحبس وعلى ان الاسباب فوجبة للمحرر بشايات  
الصغر والرق والجنون وعلى ان الغلام اذا بلغ غير رشيد لم يسلم اليه ماله وعلى انه اذا اذن  
من صاحب المال الرشيد سلم اليه هذا ما وجبته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه  
فمن ذلك قول الشافعي ومالك واحمد ان الحجر على المفلس عند طلب الغرماء واحاطة الدين بالمدين  
مستحق على الحاكم وان له منعه من التصرف حتى لا يضر بالغرماء وان الحاكم بببيع اموال المفلس اذا  
امتنع من بيعها ويقسمها بين غرمائه باخصص مع قول ابي حنيفة انه لا يحجر على المفلس  
بل يحبس حتى يقضى الدين فان كان له مال لم يتصرف الحاكم فيه ولم يبعه الا ان  
يكون ماله مدرهم ودينه دراهم فيقضيهما القاضى في دينه فالاول مشدد على المفلس من حيث  
منعه من التصرف في ماله لمصلحة الغرماء تخليصا لذمته وهو خاص بالحاكم الذي هو اتم نظرا  
من المفلس والثاني مشدد عليه بالحبس مخفف عليه بعدم المبادرة الى بيع ماله قبل الحبس وهو خاص  
بمن كان عنده ثمن وامتناع من اداء الحق فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي  
في اظهر قوليه انه لا ينفذ تصرفات المفلس في ماله بعد الحجر عليه ببيع ولا هبة ولا عتق مع  
قول احمد في احكام روايتيه انه لا ينفذ تصرفه الا في العتق خاصة ومع قول ابي حنيفة  
انه لا يحجر عليه في تصرفه وان حكم به قاض لم ينفذ قضاؤه مالم يحكم به قاض ثان واذا لم يبيع  
الحجر عليه صح تصرفاته كلها سواء احتملت الفسخ او لم تختمل فان نفذ الحجر قاض ثان صح عن تصرفاته  
مالم يحتمل الفسخ كالنكاح والطلاق والتدبير والعتق وبطل ما يحتمل الفسخ كالبيع والاجابة والبيعة  
والصدقة ونحو ذلك فالاول مشدد على المفلس بعدم صحة تصرفه نقولهما لصحة براءة  
ذمته من الدين والثاني فيه تخفيف بصحة العتق والثالث مخفف من حيث تصرفه  
في ماله واما الدين فهو المطالب به دوننا في الدنيا والاخرة فمالنا والمفجر عليه مما يشغلنا متنا  
فيما ليس هو بها الناحي نتصرف فيه فان خلصت ذمتنا من جهة الغرماء فلا نخضع من جهة المفلس  
فندعه وما له القاضى الذي هو نائب الشرع الشريف فرجع الامر الى مرتبة الميزان مشددا

ومخفف فيه كما ترى ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه لو كان عند المفلس سلعة وأدركها  
صاحبها ولم يكن البائع قبض من ثمنها شيئا والمفلس حي فصاحبها الحق بها من الغراء فيفوز  
بأخذها ومنهم مع قول أبي حنيفة أن صاحبها كل واحد الغراء فيقاسمون فيها فلو وجدها صاحبها  
بعد موت المفلس ولم يكن قبض من ثمنها شيئا فقال الثلاثة صاحبها أسوة للغراء وقال الشافعي  
وحد أنه الحق بها فالأول مخفف على صاحب السلعة مشدد على الغراء والثاني عكسه كالأول في  
المسئلة الثانية فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول في المسئلة الأولى الحديث الصحيح  
في ذلك وجه الثاني فيها أن السلعة صارت ملكا للمفلس لا فرق بينهما وبين غيرها من سائر  
أمواله فصار صاحبها كل واحد الناس وأصل صاحبها لو يبلغ الحديث ومن ذلك قول الأئمة  
الثلاثة أن المفلس إذا قرأ بين بعد الحجر تعلق ذلك الدين بدينه ولم يشارك المقر له الغراء الذين  
لا جرم عليه فلا جرم مع قول الشافعي أنه يشاركهم بشرطه فالأول مشدد على المقر له والثاني مخفف  
عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول تقصير المقر له في الفحص هل على المفلس دين لغيره  
أم لا ووجه الثاني أن حكم الحجر شمل الدين الذي قبله والذي بعده على حد سواء مع أنه ربما يكون  
منها في الأقر المذکور ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه إذا ثبتت اعسار المفلس عند الحاكم  
أخرجه الحاكم من الحبس ولو بغير إذن الغراء وحال بينه وبينهم فلا يجوز حبسه بعد ذلك ولو لا  
حالاته بل يمهل حتى يوسر مع قولي أبي حنيفة أن الحاكم يخرجه من الحبس ولا يجوز بينه وبين  
غرمائه بعد خروجه فلا نرمونه ويمنعون من التصرف ويأخذون فصل كسبه بالخص فالأول  
مخفف على المفلس مشدد على الغراء والثاني عكسه مع الأخذ بالاحتياط والمسارعة لبراءة ذمة  
المفلس فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن البينة  
بالاعسار تسمع قبل الحبس مع الظاهر من مذهب أبي حنيفة أنها لا تسمع إلا بعد الحبس  
فالأول مخفف على المفلس والثاني عكسه ولكن يحمل الأول على حال أهل الدين والورع المخالفين  
فمن حرق الخلاق ويحمل الثاني على من كان بالاضد من ذلك فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان  
ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن المفلس إذا أقام بينة باعسار لا يحلف بعد ذلك  
مع قول مالك والشافعي أنه يحلف بطلب الغراء فالأول مخفف على المفلس محمول على ما إذا كان  
من أهل الدين والورع والثاني مشدد عليه محمول على ما إذا كان بالاضد من ذلك فرجع الأمر إلى  
مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن بلوغ الغلام يكون بالاحتلام أو الانزال فان لم  
يوجب فحق يمت له ثمان عشرة سنة وقيل سبع عشرة سنة وأما بلوغ الجارية فبالحيض والاختلا  
والحبل ولا فحق يقم لها ثمان عشرة سنة أو سبع عشرة سنة مع قول مالك والشافعي وأحمد  
أن البلوغ بخمس عشرة سنة أو خروج المني أو الحيض أو الحبل فالأول مفصل فيه تخفيف  
بعد القول بتكليفه والثاني جازم فيه الأخذ بالاحتياط فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان  
وجه كل منهما الاستقلال بالأئمة المجتهدين ومن ذلك قول أبي حنيفة أن نبات العانة لا يقتضي  
الحكم بالبلوغ مع قول مالك وأحمد أنه يقتضيه ومنهم الأصح من مذهب الشافعي أن نبات العانة

يقتضى الحكم ببلوغ ولد الكافر دون المسلم فالأول فخصف على المكلفين والثاني مشدد عليهم  
والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن التكليف الواجب قاصر لها شديد  
فلا تجب على المكلف إلا بعد بلوغ غيبته لأن نبات العانة يحتمل أن يكون من شدة حرارة البدن  
ويقول الحديث في ذلك مؤول ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط للمكلف ليفوز بثواب التكليف  
ويؤاخذ عليها إذا اعتقد وجوبها عليه وإن لم تكن واجبة عليه في نفس الأمر ووجه الثالث ظاهر  
تجديد الأخذ بالجارية وحصول الصغار والدل للكافر ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد إن  
الرشد في الغلام أصلا مع ماله ولم ير أعوان فسقا ولا علة مع قول الشافعي إن الرشد أصل الدين  
والمال ولا فرق بين الجارية والغلام في ذلك وقال مالك لا ينفذ الحجر عنها ولو بلغت رشيدة حتى  
تتزوج ويدخل بها الزوج وتكون حافظة لها كما كانت قبل التزويج وقال أحمد في المختار من وليته  
أنه لا فرق في حد الرشد بين الغلام والجارية والرواية الثانية كقول مالك ونزاد حتى يحول عليها  
حول عنده أو تلد ولذا فالأول مخفف لعدم اشتراط صلاح الدين ووجهه أن الباب معقود في الرشد  
في الأموال من غيرها من الصلوة والزكاة والصوم ونحو ذلك فإذا أصلم ماله جاز تسليم ماله إليه  
شرعا ولو كان غير مسلم تغير ذلك من أموريته وهذا نظير قول عبد الله بن عباس أنه  
تقبل شهادة من عهد منه صدق الحديث ولو فسق من جهة أخرى والقول الثاني مشدد  
ووجهه أن من تساهل بترك الصلوة أو شرب الخمر فلا يبعد منه أن يصنع ماله في غير طاعة  
الله فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وكذلك الحكم في توجيه بلوغ الجارية فمنهم من أحند وبأنهم  
في صفات الرشد ومنهم خفف في ذلك ويصح حمل ذلك على حالين فمن الجوارى من يظهر رشدها  
بسر بلوغها ومنهم من لا يظهر رشدها إلا بعد التزويج ومعرفة تدبيرها في مال الزوج وفي  
غيبتها وحضوره ولو تولد ومنهم من لا يظهر رشدها إلا بعد الولادة لأنها آخر مراتب الأهلية  
لها في الرشد ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الصبي إذا بلغ وأنس منه الرشد يدفع إليه ماله  
فإن بلغ غير رشيد لم يدفع إليه بل استمر محجورا عليه مع قول أبي حنيفة رحمه الله أنه إذا انتهى  
سنه إلى خمس وعشرين سنة يدفع إليه المال بكل حال فالأول مشدد في دام الحجر عليه حتى يحصل  
الرشد ولو بعد خمسين سنة والآخر الثاني مخفف عليه بعد خمس وعشرين سنة فرجع الأمر  
إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ظاهر القرائن في قوله تعالى فإن أنستم منهم رشدا فادفعوا  
إليهم أموالهم فلم يأت في الدفع إلا بعد حصول الرشد وإطال الزمان ووجه الثاني أن العقل  
يكمل بعد خمس وعشرين سنة فلا جرم عليه بعدها لكن في كلام الإمام علي رضي الله عنه ينتهي  
بلوغ الصبي خمس عشرة سنة وينتهي طوله بانتهاء اثنين وعشرين سنة ويكمل عقله بانتهاء  
ثمان وعشرين سنة وما بعدة ثم يارب إلى ابن يموت انتهى وهو قريب من كلام أبي حنيفة  
رضي الله عنه

كتاب الصلح

اتفق الأئمة على كل من علم عليه حقا فصلح على بعضه لئلا ينهض للحق على المال

يتصرف في ملكه بما لا يضر جاره وعلى ان المسلم ان يعلى ببناءه على بناء جاره لكن لا يجعل له ان يطعم  
على عورته جيرانه هذا وحده من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة  
الثلاثة أنه إذا لم يعلم ان عليه حقا وادعى عليه تضم المصالححة مع قول الشافعي أنها لا تضم فالأول  
مشدد مبالغ في الاحتياط في براءة ذمته وهو خاص بأهل السماحة من كمل المؤمنين والثاني مخفف  
ووجهه ان من مكن احد من اخذ ماله بغير طريق شرعي فهو مساعد للمدعي على اكله مال  
الناس بغير حق وربما حرج عن الرشد بذلك اللهم لا يصالحه ويدير ذمته فلا تمنع فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بان الصلح على المجهول جائز مع قول الشافعي  
بأنه منع فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول ان من جملة  
استبراء المؤمن لدينه ووجه الثاني ان الذمة لا تبرأ الا بالدين المعلوم بذمة المبرأ اسم مفعول  
لا تبرأ وكل منها وجه فمن ذلك قول أبي حنيفة ومالك الشافعي اذا تداخعا سقفا من بيت  
وغرفة فوقه ان السقف لصاحب السفلى مع قول الشافعي واحد انه بينهما نصفان فالأول مشدد  
على احدهما والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول ان الظاهر مع نقل من  
بنى بيتا لا يجعل له سقفا ووجه الثاني العدل بينهما كما كان صلى الله عليه وسلم يقضى  
في العاين الواحدة اذا ادعاهما شخصان ولا يرجح لاحدهما على الآخر فكان يقسم بينهما بيتيهما ومن  
ذلك قول الأئمة الثلاثة لا يهدم العلو والسفل المراد صاحب العلوان لا يهدم لم يجز صاحب السفلى  
على البناء والتسقيف ليلقى صاحب العلوة بل ان اختار صاحب العلوان يبني السفلى من ماله  
ويمنع صاحب السفلى من الانتفاع به فله ذلك حتى يطير ما انفق عليه مع قول اصحاب  
الشافعي انه لا يجبر صاحب السفلى ولا يمنع من الانتفاع اذا بنى صاحب العلو بغير اذنه بناء على  
اصوله في قوله الجديان الشيا لا يجبر على العارية والقديم المختار عند جماعة من متأخري  
اصحابه انه يجبر الشريك على ذلك دفع الضرر وصيانة الملاك عن التعطيل فالأول مخفف على  
صاحب السفلى ونقل ايضا عن الشافعي والثاني مشدد عليه بالاجبار دفع الضرر فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة والشافعي ان له ان يتصرف في ملكه بما يضر الجار  
مع قول مالك واحد بمنع ذلك فالأول مخفف على المتصرف مشدد على الجار والثاني بالعكس فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول قوة الملك وضعف حق الجار ومشلوه بان يبني  
حماما او مرحاضا او يحفر بئرا مجاورة لبئر شريكه فينقص ماؤها لذلك او يفتح بئرا يشبه  
يشترط على جاره ومن ذلك قول مالك واحد انه اذا كان سطحه اعلى من سطح غيره يلزمه بناء  
سدة تنفعه عن الاشراف على جاره مع قول أبي حنيفة والشافعي انه لا يلزمه ذلك فالأول مشدد  
على صاحب السطح خاص بأهل الدين والورع والثاني مخفف خاص بأحد الناس ويصح الترجيح  
بالعكس فيكون جعل السائر لمن خاف وقوع بصره على عورة الجار وتركه على من  
لم يخف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك  
انه اذا كان بين رجلين حائط او بئر فتعطل او جدار فسقط فطالب احدهما



الأخر بالبناء فامتنع أو بتشسية الدفء والمهر مثلاً فامتنع أن يجبر مع قول غيرهما أنه يجبر  
على تحرير نقل في ذلك فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجهه  
الأول أنه معروف واجب وجه الثاني أنه أمر مستحب فإن شاء فعله وإن شاء تركه ويؤيد الأول  
حديث لا ضرر ولا ضرر والله تعالى أعلم

### كتاب الحوالة

اتفق الأئمة على أنه إذا كان لسان حق على آخر فاحاله على من له عليه أن يمتنع من قبول الحوالة  
وقال داود يلزمه القبول وليس للمحال عليه أن يمتنع من قبول الحوالة عليه هذا ما وجدته  
من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي  
أنه لا يعتد برضى المحال عليه وفي رواية عن أبي حنيفة أنه إذا كان المحال عليه عدو له لم يلزمه  
قبولها وقال الأصمعي من أئمة الشافعية لا يلزم المحال عليه القبول مطلقاً كانت  
المحال عليه عاملاً ولا يحكي ذلك عن داود فالأول مشدد على المحال عليه والثاني مخفف  
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ما فيه من المسارعة إلى براءة الذمة طوعاً أو كرهاً ووجه  
رواية أبي حنيفة توقع الضرر بتسليط العدو عليه بالمطالبة بالشدة وعدم الرحمة ووجه قول داود  
والأصمعي أن صاحب الدين إنما أحال المدين على غيره على سبيل الفرض فإن شاء قبل وإن  
شاء لم يقبل ومن ذلك قول العلماء اجمعين صاحب الحق إذا قبل الحوالة على من له انحصار  
يبرأ على كل حال مع قول زفر أنه لا يبرأ فالأول مخفف على المحيل والثاني مشدد عليه فرجع  
الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح أن يكون الأول محمولاً على أهل حال الدين والخوف من الله عز  
وجل فيسارعون إلى وزن الحق لمن أحيل عليهم والثاني محمول على حال العوام الذين لا يبادرون  
إلى وفاء ما عليهم من الحقوق فلا يثبت براءة ذمتهم إلا بالوزن لا بمجرد الحوالة ومن ذلك قول  
الشافعي وأحمد أن المحال لا يرجع على المحيل إذا لم يصل إلى حقه بوجه من الوجوه سواء عثره بفلس  
أو جحد أو لم يغره مع قول غيرهما أنه يرجع على المحيل إذا لم يصل إلى حقه فالأول مشدد على المحال  
والثاني مخفف عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول تقصير المحال بعدم التفتيش  
في حال المحال عليه وجه الثاني أن ذلك مما يخفى على غالب الناس وما احتال عليه إلا لظنه  
الوصول منه إلى حقه ولا عبرة بالظن البين خطأه فرجع على المحيل وكان الحق لم ينتقل  
عنه وهذا موافق لقواعد الشريعة فينبغي لكل من أحال شخصاً على آخر أن يبادر إلى وزن  
الحق إذا جحد المحال عليه مثلاً ولا يشارعه عند الحكم فانه خلاص ذمته في ذلك وبه قال  
أبو حنيفة ولفظه إذا حال شخصاً بحق هو عليه فأنكره المحال عليه على المحال والله أعلم

### كتاب الضمان

اتفق الأئمة على حواض الضمان وعلى أن كفالة البدن صحيحة على كل من وجب عليه الحصول إلى  
مجلس الحكم لا طباق الناس عليه ومسيل الحاجة إليها وعلى أن التكفيل يخرج من العهدة  
بتسليمه في المكان الذي شرطه أو إداره المستحق إلا أن يكون دونه يد عادية مانعة فلا يكون



تسليماً وعلى أن الضامن إذا لم يعلم مكان المكفول لا يطالب به وعلى أن ضمان الدرك جائز صحيح  
 لكن يشترط عند الشافعي أن يكون بعد قبض الثمن لا طبعاً لجميع الناس عليه في جميع الأعصار  
 وللشافعي قول أنه لا يصح لأنه من ضمان ما لم يجب هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما  
 اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الأربعة أن الحق لا ينتقل عن المضمون عنه المحي بنفس الضمان  
 بل الحق باق في ذمة المضمون عنه لا يسقط عن ذمته إلا بالأداء مع قول ابن أبي ليلى وابن شبرمة  
 وابن ثور ورواه أنه يسقط فالأول مشدد في ذمة الضامن والثاني مخفف عنه فرجع الأمر إلى  
 مرتبة الميزان والأول محمول على حال أهل الدين والورع والثاني محمول على حال غيرهم ويصح أن يكون  
 الأمر بالعكس لأن الضامن إذا كان يخاف الله فكان صاحب الحق وصل إلى حقه بخلاف  
 العكس ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الميت لا تبرأ ذمته من الدين المضمون عنه بنفس  
 الضمان كالمحي مع قول أحمد في إحدى روايته أنه يبرأ فالأول مشدد على الميت محمول على حال  
 الأصاغر من العوام والثاني مخفف عليه محمول على أهل الدين والخوف من الله تعالى فرجع  
 الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد أن ضمان الجهول جائز وكذلك  
 ضمان ما لم يجب مع قول الشافعي في المشهور أن ذلك لا يجوز كالأبراء من الجهول  
 فالأول مخفف محمول على أهل الدين والورع في المسئلتين والثاني مشدد محمول على من  
 كان بالصد من ذلك ومن إذا وعد خلف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك  
 والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد أنه إذا مات إنسان ولم يخلف وفاء للدين الذي عليه جاز وفاء الدين  
 عنه مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز الضمان عنه فالأول مخفف ووجهه أنه من أفعال الخير وفي  
 السنة ما يؤبره وهو أنه صلى الله عليه وسلم كما يصلي على من مات وعليه دين لم يخلف له  
 وفاء حتى يقول أحد من الصحابة صل يا رسول الله وعلى وفاءه والثاني مشدد ووجهه تقييد شأن  
 الدين في عيون الناس مع احتمال عدم بلوغ الحديث للفقائ به وذلك لثلاث مسائل الناس في  
 الوفاء اعتماداً على أخوتهم وأصدقائهم فيمال بين أصدقائهم وأخوتهم وبين الوفاء بعادض فرجع  
 الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بصحة الضمان من غير قبول السالب  
 مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يصح إلا في موضع واحد وهو أن يقول المريض لو شئت أو بعضها  
 من عن ديني والغرواء غيب فيجوز وإن لم يسم الدين وإن كان في الصحة لم يلزم الكفيل شيء  
 فالأول مخفف بعدم اشتراط قبول طالب الضمان والثاني فيه تشدد فرجع الأمر إلى مرتبة  
 الميزان ووجه الأول أنه من الوفاء بحق أخيه المسلم ثم إن شاء الطالب قبل ذلك وإن شاء لم يقبل  
 وهو خاص بأهل الدين والورع الطالبين لثواب الآخرة ووجه الثاني أن تأكيد مشروعية الوفاء بحق  
 أخيه المسلم لا يكون إلا إذا طلب في ذلك فقد يهرب من المنفعة عليه وعلى المضمون ثم يسأله المدين  
 في الدنيا والآخرة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بصحة كفالة الدين عن ادعى عليه مع قول  
 أبي حنيفة بعدم صحته فالأول مخفف على المكفول والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى  
 مرتبة الميزان ووجه الأول أنه طريق إلى تخليص الحق الذي لا خية عليه فإن المدين

لما هرب اضرب بين نفسه وبملك أخيه ووجه الثاني عدم ورود نص في ذلك أنها ورد ضمان الدين لا البدل ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن المكفول لو تغيب وهرب فليس على الكفيل غير احضاره ولا يلزمه المال إذا تعذر عليه احضاره بغيبة أمه بل عند أبي حنيفة مدة السير والرجوع بالمكفول فان لم يأت به حبس حتى يأتي به مع قول مالك وأحمد أنه إذا لم يحضره غرم المال ولا يغرم المال عند الشافعي مطلقا فالأول مخفف على الكفيل والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه لم يلزم المال وإنما التزم احضار المدين فقط لا سيما إن كان الكفيل فقيرا جدا والمكفول عليه دين ثقيل كالدينار مثلا فان العقل يقتضي بأن الكفيل لم يئوبه وزن المال جفا ووجه الثاني أنه تسبب في اطلاق المكفول من يد خصمه بضمان احضاره فكان عليه المال على قاعدة التفرغ بالسبب في ذلك احوط في دين الكفيل لا سيما إن كان من كوام الناس الذين إذا حضروا في قضية كفى صاحبها مؤنتها فان الذهن يتبادر إلى أنه دخل بكفالة الدين في وزن المال على عادته السابقة ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو قال إن لم احضره غدا فانا ضامن ما عليه فلم يحضر به أو مات المطلق يضمن عليه مع قول الشافعي ومالك أنه لا يضمن فالأول مشدد على من ضمن احضار المدين وهو خاص بأهل الدين والورع الموفين بما يقولون مالك والثاني مخفف عليه وهو خاص بأحد الناس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن أنه لو ادعى شخص على أخيه مائة درهم فقال شخص إن لم يوف بها غدا فاعلى المائة فلم يوف بها لم يلزمه المائة مع قول أبي حنيفة وأحمد أنها تلزمه فالأول مخفف على ملتزم الوفاء والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه وعد بالوفاء بالوعد خاص وجوبه بالأكثر فيحل على حال أحد الناس كما أن قول أبي حنيفة وأحمد محمول على حال كمال المؤمنين من أهل الدين والورع العاطلين بوجوب الوفاء بالوعد والله أعلم

### كتاب الشراكة

اتفق الأئمة على أن شركة العنان جائزة صحيحة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي وأحمد أن شركة المفاوضة باطلة مع قول أبي حنيفة يجوزها ووافقه مالك على ذلك لكن باختلاف في صورتها فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ما فيه من عدم تخليص الذمة فان صورتها أن يشترك رجلان في جميع ما يملكانه من ذهب فضة ولا يبقى لواحد منهما من هذين الجنسيتين إلا مثل بالصاحبه فإذا زاد مال أحدهما على مال الآخر لم يصح حتى لو رثا أحدهما مالا بطلت الشركة لأن ماله زاد على مال صاحبه وكل ما ربح أحدهما كان شركة بينهما وكل ما ضمن أحدهما من خصم أو غيره ضمنه الآخر هذه صورتها عند أبي حنيفة وأحمد والشافعي قال يحوzan يزيد ماله على مال صاحبه ويجوز أن يكون الربح على قدر المالين وما ضمنه أحدهما هو كمال تجارتيهما فيبينهما وما الغصب نخوة فلا وعند مالك أيضا لا فرق بين أن يكون مالهما عروضا أو دراهم

ولا فرق عندنا ايضاً بين ان يكونا شريكين في كل ما يملكانه ويجعلانه للتجارة او في بعض ما ليهما  
وكذلك لا فرق عندنا بين ان يخطا مالهما حتى لا يميزا احدهما عن الاخر اذ كان متميزاً بعد ان  
يجمعاه ويصديراه بينهما جميعاً في الشركة وقال ابو حنيفة تصم الشركة وان كان مال كل واحد منهما  
في يده فوجه الثاني ان هذه الشركة جائزة حيث وفي كل منهما بما اتفق عليه مع صاحبه وهذا  
خاص باهل الكمال في الايمان فانه لا فرق عندنا في مال الشركة بين ان يكون عند احدهما  
او عند شريكه لما يعلم كل واحد من الخيرة لا يثار في حق صاحبه وجه الاول تخصيص ذلك  
بمن كان بالصند مما ذكرناه فلا يكاد مثل هذا يوفى بما اتفق عليه فابطله الشافعي واجمعا يروى  
اليه من النزاع ومجبة كل واحد لان يكون سراجاً لا خاسراً فاعلم فمالك ومن ذلك قول ابى  
حنيفة واحداً يجوز ان شركة الوجود مع قول مالك والشافعي بطلانها وتصورتها ان لا يكون لهما  
راس مال ويقول احدهما الاخر اشركنا على ان ما اشتراه كل واحد منهما في الذمة يكون شركة  
والربح بينهما فالاول مخفف وهو خاص باكابر المؤمنين والثاني مشدد وهو خاص بالاحاد الناس  
الذين يتفقون مع بعضهم بعضاً ولا يوفون فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول  
مالك والشافعي انه اذا كان راس المال متساوياً في شركة العنان وشرط احدهما ان يكون له  
من الربح اكثر مما لصاحبه فالشركة فاسدة مع قول ابى حنيفة تصم اذا كان المشرط لذلك  
اصدق في التجارة واكثر عملاً فالاول مشددة والثاني مخفف بشرطه فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان وشرط الشافعي في صحة شركة العنان ان يكون راس مالهما فوقاً واحداً يخطانه بحقوق  
لا يميز عن مال احدهما عن الاخر ولا يعرف ولا يشترط عنده تساوى قدر المالين فاعلم ذلك  
والله تعالى اعلم

### كتاب الوكالة

اجمع الاثمة على ان الوكالة من العقود الجائزة في الجملة لان ما جاز فيه المباشرة من الحقوق جازت  
فيه الوكالة كالبيع والشرع والاجارة وقضاء الديون والخصومة في المطالبة بالحقوق والتزويج  
والطلاق ونحو ذلك والتفق الاثمة على ان اقرار الوكيل على موكله في غير مجلس الحكم لا يقبل  
بالحال وكذلك اتفقوا على ان اقراره على موكله في المحرور والقصاص غير مقبول سواء كان مجلس  
الحكم وغيره وكذلك اتفقوا على انه لا يجوز للوكيل ان يشتري باكثر من ثمن المثل ولا الى احيل  
وعلى ان قول الوكيل مقبول في تلف المال يمينته هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق  
واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يصح اقرار الوكيل على موكله بمجلس الحكم  
مع قول ابى حنيفة انه يصح الا ان يشترط عليه ان لا يقر عليه فالاول مشدد خاص بالاحاد  
الناس والثاني فيه تشديد خاص بكامل المؤمنين الذين هم اولى بالموكل من نفسه من باب  
الاحتماء لدينه بحكم الامر في ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومثل هذا لا يقر على موكله  
الا بما يراه افضل له واكمل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي ومالك  
واحداً ان وكالة المحاضر صحيحة وان لم يرض خصمه بشرط ان لا يكون الوكيل عدواً للخصم مع قول

ابن حنيفة انه لا تصح وكالة الحاضرة الا برضى الخصم الا ان يكون الموكل مريضا او مسافرا على  
ثلاثة ايام فيجوز حينئذ فالاول مخفف على الموكل مشدد على الخصم والثاني عكسه فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي ومالك واحمد انه اذا وكل شخصا في استيفاء حقوقه  
فان كان بحضرة الحاكم جاز ذلك ولا يحتاج فيه الى بيعة سواء وكله في استيفاء الحق من رجل  
بعينه او جماعة وليس حضور من يستوفى منه الحق شرط في صحة توكيله وان وكله في غير مجلس  
الحكم ثبتت وكالته بالبيعة على الحاكم ثم يدعى على من يطالبه بمجلس الحكم مع قول ابن حنيفة  
انه ان كان الخصم الذي وكل عليه واحدا كان حضوره شرط في صحة الوكالة او جماعة كان حضور  
واحد منهم شرط في صحتها فالاول في تخفيف خاص باهل الدين والورع والثاني فيه تشديد  
خاص بمن لا يؤمن رجوعه عن قوله الاول فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول  
مالك والشافعي واحمد ان للوكيل عزل نفسه بحضور الموكل وبغير حضوره مع قول ابن حنيفة  
ليس للوكيل ضم الوكالة الا بحضور الموكل فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول ان  
ذلك من باب فمن نطوع خيرا فهو خير له فلا الزام ووجه الثاني مراعاة خاطر الموكل والوفاء  
بحقه حيث دخل معه في عقد التوكيل اذ هو من باب صدق الوعد الذي خلقه من صفات  
المنافقين فيكون العزل بحضوره لينظر هل يتكدر من ذلك ويرضى ومن ذلك قول مالك و  
الشافعي بان للموكل ان يعزل الوكيل وان الوكيل ينزل وان لم يعلم بذلك مع قول ابن حنيفة  
واحدا في احدي روايتيه انه لا يعزل الا بعد العلم بذلك فالاول مخفف على الموكل فكما تبرع  
بالتوكيل للوكيل كذلك له الرجوع عنه متى شاء والثاني فيه تشديد عليه الا انه احوط لدين  
الموكل في تصرفات الوكيل قبل العلم بالعزل وبغير احوط للوكيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن  
ذلك قول مالك والشافعي واحدا وابن يوسف وجماعة لو وكله في البيع مطلقا اقتضى البيع بثمن  
المثل وبنقد البلد وانتهى لوباعه بما لا يتعابن الناس بمثله او نسيئة او بغير نقد لبلد لم يجز الا برضى  
الموكل مع قول ابن حنيفة انه يجوز ان يبيع كيف شاء نقدا او نسيئة وبدون ثمن المثل وبما  
لا يتعابن الناس بمثله وبنقد البلد وبغير نقده فالاول مشدد خاص بالوكيل القاصر في النظر  
للمصالح التي ترجحها ميزان موكله والثاني مخفف خاص بمن كان كاطل النظر في مصالح الموكل فان مثل  
هذا لا يتصرف لموكله الا بما يراه انفع لموكله في دينه وايضا فان الموكل قد اطلق له الوكالة ولم  
يقيد بها فما تصرف الا بما فهمه عنه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك  
والشافعي واحمد ان من كان عليه حق لشخص في ذمته او له عنده عين عارية او دية فجهاد  
انسان وقال له وكلني صاحب الحق في قبضه منك وصدقه انه وكيله ولم يكن للوكيل بينانه  
لا يجبر على تسليم ذلك الى الوكيل مع قول ابن حنيفة وصاحبه انه يجبر على تسليم ما في ذمته  
واما العين فقال محمد يجبر على تسليمها عنده كما في الذمة فالاول مخفف على المدين والثاني مفصل  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويمكن حل الاول على اهل الدين والتقوى وحمل الثاني على من  
كان يصعب عليه وزن الحق ويصعب ان يكون للحل بالعكس وذلك ان الحاكم يتصرف على الناس

بما يرام اخلص لسيئهم وابراؤن منهم لانه ادين على اديانهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان  
 البينة تسمع بالوكالة من غير حضور الخصم مع قول ابي حنيفة انها لا تسمع الا بحضوره فالاول مخفف  
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول اجراء احكام الناس على الظاهر من ان البينة  
 لا تكذب والخصم لا يتوقف في وزن الحق ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط للتصرفات الواقعة من  
 الوكيل وبما رضى الخصم بمطالبة ذلك الوكيل له فقد يكون عدو الخصم فيطالبه بعنف  
 وشدة ومن ذلك قول مالك والشافعي في اظهر قولييه واحد في احوال وائتيه ان الوكالة تقسم  
 في استيفاء القصاص في غيبة الخصم مع قول ابي حنيفة انها لا تقسم الا في حضوره فالاول  
 مخفف على المدعي مشدد على المدعى عليه والثاني بالعكس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه  
 الاول ان القصاص حكم حكيم غيره ووجه الثاني الاحتياط للداء فانها اعظم من الاموال فاذا  
 كان المدعى عليه حاضرا فربما اجاب عن نفسه بما يحصل به شبهة فيسقط عنه القصاص  
 ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه لا يصح شراء الوكيل من نفسه مع قول مالك ان له  
 ان يبتاع من نفسه لنفسه بزيادة في الثمن ومع قول احمد في اظهر وائتيه انه لا يجوز بحال  
 فالاول مشدد محمول على من لا تؤمن منه الخيانة ويرى الخط الادفر لنفسه دون الموكل والثاني  
 فيه تخفيف محمول على اهل الدين والورع والثالث اشدد محمول على من اشتهر عنه عدم التورع  
 وراى لنفسه حظا وفرحق قويت التهمة فيه ويصير رجوعه الى القول الاول فرجع  
 الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول احمد وابي حنيفة انه يصح توكيل الصبي المميز  
 للمراهق مع قول مالك والشافعي انه لا يصح فالاول مخفف على الموكل والثاني مشدد فرجع  
 الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المراهق كالبالغ من حيث الاحاطة بامور الدنيا ووجه  
 الثاني نقصه في ذلك عن البالغ عادة والله تعالى اعلم

### كتاب الاقرار

اتفق الائمة على ان الحر البالغ اذا اقر بحق لغيره وارث صح اقراره ولم يكن له الرجوع عنه والاقرار  
 بالدين في الصحة والمرض سواء فيكون للمقر لهم جميعا على قدر حقوقهم ان وقت التركة بذلك اجماعا  
 واتفقوا على انه لو مات رجل عن ابنين واقر احدهما بثلث وانكر الآخر لم يثبت نسبته وعلى ان الاستثناء  
 جائز في الاقرار لانه في الكتاب والسنة فوجود وفي الكلام معهم فيصير باتفاق الائمة  
 اذا كان من الجنس واما غير الجنس فعليه خلاف سياسي وكذلك اتفقوا على جواز استثناء  
 الاقل من الاكثر واما عكسه فاختلفوا كما سياسي في هذا ما وجدته من مسائل الاتفاقيات  
 واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاقرار بالدين في الصحة والمرض سواء  
 فان لم تفر التركة تخاص الغرماء في الموجد على قدر دينهم مع قول ابي حنيفة ان غريمي الصحة مقدم  
 على غريمي المرض فيبدأ باستيفاء دينه فان لم يفصل شيء فلا شيء عليه وان فصل شيء صرف  
 الى غريمي المرض فالاول مخفف على الغرماء بحكم العدل والثاني مشدد على غريمي المرض فرجع الامر  
 الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان حق غريمي الصحة يتعلق بعين مال المدين قبل المسد

فلما اقر لشخص آخر في المرض تعلق الحق بعين ماله كذلك فاشتغلت ذمته بدين كل منهما  
فليس احدهما اولى من الآخر ووجه الثاني ان الحق لما تعلق بعين مال المدين حال الصحة صامرا  
لا يقبل دخول حق آخر عليه الا بعد استيفاء حقه كله فاعلم ذلك ومن ذلك قول ابى حنيفة و  
احمد انه لا يقبل اقرار المريض لو ارث اصلا مع قول الشافعي في امرج قوليه انه يقبل ومع قول مالك  
انه ان كان غير متهم ثبتت والا فلا مثاله ان يكون بنت وابن اخر فان اقر لابن الاخر لم يثبت وان اقر  
لابنته اثم فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاول انه قد يقر لبعض الورثة بمال لغيره غير من ذلك المال لعداوة تكون بينهما ووجه الثاني انه قد  
يكون لذلك الوارث عليه حق فاقرا له ليجلص ذمته ووجه الثالث ينزل على الحالين في القولين  
فتسببه والله اعلم ومن ذلك قول ابى حنيفة ان المقر يشترك مناصفة من لم يثبت  
نسبه وذلك فيما اذا كانت رجل عن ابنين واقرا احدهما بالثالث وانكر الاخر فان نسبه لم يثبت  
فيشارك المقر فيما في يده مناصفة مع قول مالك واحمد انه يدفع اليه ثلث ما في يده لانه قد مر  
ما يصيبه من الارث لو اقر به الاخر الاخر او قامت بذلك بينة ومع قول الشافعي انه لا يصح الاقرار  
اصلا ولا يأخذ شيئا من الارث لعدم ثبوت نسبه فالاول مشدد على المقر والثاني فيه تخفيف  
عليه والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة لو اقر بعض الورثة  
بدين على الميت ولم يصدق به الباقي ان انه يلزم المقر منهم بالدين جميع الدين مع قول مالك واحمد  
والشافعي في اشهر قوليه انه يلزمه من الدين بقدر حصته من ميراثه فالاول مشدد على المقر  
والثاني مخفف عنه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه هو الذي سلط الغراء على  
بقية الورثة باقراره فعوقب بوزن الدين كله عقوبة له في طلب الزامهم بدين لم يعترفوا به ووجه  
الثاني انه لا ينفك اقراره على غيره وانما ينفذ عليه وحده بقدر حصته من ذلك الدين فقط ومن  
ذلك قول ابى حنيفة يصح الاستثناء من غير الجنس بشرط ان يكون ذلك مما يثبت في الذمة  
لكميل وموزون ومعدود كقوله الف درهم الا كحنطة وان كان مما لا يثبت في الذمة الا يقته  
كثوب وعبد لم يصح استثناءه مع قول مالك والشافعي انه يصح الاستثناء من غير الجنس على الاطلاق  
ومع ظاهر كلام احمد انه لا يصح فالاول فيه تخفيف لما فيه من التفصيل  
والثاني مخفف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه  
الاقتوال ظاهر عند الفطن ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يصح استثناء الاكثر  
من الاقل مع قول احمد ان لا يصح فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو قال له  
عندك الف درهم في كيس او عشرة ارطال ثمر في جراب او ثوب في صندوق فهو اقراس  
بالرأيهما والشوا. وكثير دونه لا وعية مع قول اهل العراق ان الجميع يكون له فالاول مخفف  
على الية الثانية مشدد عليه بل يصح حل الاول على اهل الجود والكرم الذين لا يطالبون بالوعية  
وحصل الثاني على اهل الجبن والشر الذين لا يسمون نفوسهم بالظروف ومن ذلك قول



الأئمة الثلاثة انه لو اقر العبد الذي لم يؤذن له في التجارة بما يتعلق به عقوبة يدينه كالقتل العمد والزنا والسرقه والقذف وشرب الخمر انه يقبل اقراره ويقام عليه محسنا اقربيه مع قول احده انه لا يقبل اقراره في قتل العمد وبه قال المزني ومحمد بن الحسن وداود كما لا يقبل في المال الا في الزنا والسرقه فقط فانه يقبل فيها فالاول مشدد على العبد والسيد والثاني فيه تخفيف عليهما فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول موافقة هذا الاقرار لقواعد الشريعة ووجه الثاني ان العبد قد يقدر بقتل العمد كذا يستريح من ثقل الخدمة اذا كان سيده لا يرجعه ولا يشفق عليه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو شهد شاهد نزيه على عمر بالف درهم وشهد له شاهد بالفين ثبت له الالف بشهادتهما وله ان يحلف مع الشاهد الذي زادهما اخرى مع قول أبي حنيفة انه لا يثبت له بهذه الشهادة شيء أصلا لانه لا يقضى بالشاهد واليمين عنده فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني عدم ورود نص من الشارع بذلك قال تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتين فلم يقبل او رجل وبيمان

### كتاب الوديعة

اتفق الأئمة كلهم على ان الوديعة من القرب المندوب اليها وان في حفظها ثوابا وانها امانة مخصصة وان الضمان لا يجب على المودع الا بالتعدي وان القبول قوله في التلف والرد على الاطلاق مع يمينه وعلى انه متى طلبها وجب على المودع ردّها مع الامكان والا ضمن وعلى انه اذا طال به فقال ما اودعنتي شيئا ثم قال بعد ذلك ضاعت له انه يضمن لخروجه عن حيا امانة فلو قال ما تستحق عندي شيئا ثم قال ضاعت كان القبول قوله بيمينه هذا ما وجدته من مسائل الأئمة وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا قبض الوديعة بينة انه يقبل قوله في الرد بلا بينة مع قول مالك انه لا يقبل الا بينة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المودع ائتمنه أولا ومقتضى ذلك قبول قوله في الرد ووجه الثاني انه قد نظر عليه الخيانة بعد ان استأمنه فيرد كذا وقلة دين ومن ذلك قول مالك رحمه الله انه لو استودع دنانيرا ودراهم ثم انفقها وتلفها ثم رد مثلها في مكانه من الوديعة ثم تلف المردود بغير فعله فلا ضمان عليه فان عند لو خلط دراهم الوديعة او الدنانير او الخلطة بمثلها حتى لا يتميز لم يكن عنده ضمان للتلف مع قول أبي حنيفة ان ضمان ردّه بيمينه لم يضمن التلف وان ردّه مثله لم يسقط عنه الضمان ومع قول الشافعي واحدا انه ضامن على كل حال بنفس اخراجه لتعديده ولا يسقط عنه الضمان سواء ردّه بيمينه الى حوزة اورد مثله فالاول مخفف والثاني مفصل والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الثلاثة اقوال ظاهر ومن ذلك قول الشافعي ومالك واحدا انه اذا استودع غير نقد كخبز او دابة فتعدي بالاستعمال ثم ردّه الى موضع اخر فاما الدابة فاذا ركبها ثم ردها فصاحبها بالخيار بين ان يضمن الوديعة وقيمتها وبين ان ياخذ منه اجرتها قال القاضى عبد الوهاب ولم يبين مالك حكمها ان تلفت بعد ردها الى



موضع الوديعة ولم يقل في الشيء كيف يجعل إذا البسه ولم يبله فتمرده إلى حُرْزَه لم يضمنه  
ثم قال والذى تقوى في نفسه من الشيء إذا كان مما لا يؤذن ولا يكال كالدراب والشياب واستعمله  
كان اللزم قيمة لا مثله فإنه يكون متعلّقا باستعماله خارجا عن الأمانة فرده إلى موضعه لا يسقط  
عنه الضمان بوجه مع قول أبي حنيفة أنه إذا تعدى ورده بعينه ثم تلف لم يضمنه فالأول  
مفصل فيه تخفيف من وجه وتشدّد من وجه والثالث مشدّد على المودع فرجع الأمر إلى  
مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة وأحمد أنه إذا سلم الوديعة إلى عيال المودع  
في داره ممن يلزمه نفقتهم ولو من غير عند لم يضمن لأنه كالدال على المودع مع قول الشافعي  
أنه إذا أودعها عند غيره من غير عند رخصت فالأول تخفيف خاص بها إذا كان العيال من أهل  
الدين والأمانة والثاني مشدّد خاص بمكانها من أهل الحياطة فرجع الأمر إلى مرتبتي  
الميزان

## كتاب العارية

اتفق الأئمة على أن العارية متروكة اليها ويثاب عليها هذا ما وجدته من مسائل الأئمة  
وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي وأحمد أن العارية مضمونة عن المستعير مطلقا تعدى  
أو لم يتعد مع قول أبي حنيفة وأصحابه أنها أمانة على كل حال لا يتعدى فالأول مشدّد  
وهو أحق للمدين خاص بالأكابر من المؤمنين الذين يكافئون من عمارهم ولا يحملون  
لهم منه والثاني فيه تخفيف خاص بأحد الناس ويؤيد الأول ما ورد في الأحاديث الصحيحة  
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الحسن البصري والثوري والشافعي والشافعي  
أنه يقبل قوله في التلف مع قول مالك أنه إذا ثبت هذه العارية لا يضمنها المستعير سواء كانت  
ثيابا أو حيايا أو حليا يظهر ويخفى لأن تعدى فيها في أظهر الروايات عن مالك ومع قول قتادة  
وغيره أنه يضمن إلا إذا شرط المعير على المستعير الضمان فإنه يضمن للشرط فإن لم يشرطه فلا  
يلزمه ضمانها فالأول مخفف على المستعير والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الأمر  
إلى مرتبتي الميزان ووجه الثلاثة ظاهرة ومن قول أبي حنيفة ومالك أنه إذا استعار شيئا له  
أن يغيره لغيره وأن لم يأذن له المالك إذا كان لا يختلف باختلاف المستعير مع قول أحمد وأصحاب  
الشافعي في أهم الوجهين أنه لا يجوز للمستعير أن يغير العارية لغيره وليس  
للشافعي فيها نص فالأول مخفف خاص بأهل الدين والورع أو الذين يوفون بحقوق  
الأخوة في الأسلاف ولا يشكون على أخوانهم بشيء ينفعهم والثاني مشدّد بها  
بأهل الشم والجمل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي  
وأحمد أنه يجوز للمعير أن يرجع فيها أماره متى شاء ولو بعد القبض وإن لم ينتقم  
من المستعير مع قول مالك أنه إن كان ذلك إلى أجل فلا يجوز للمعير الرجوع إلا بعد انقضاء الأجل  
وليس للمعير استعادة العارية قبل انتقام المستعير منها قال مالك وليس له أن يرجع في  
الأرض إذا حلها لبقاء أو غرس أو بني أو غرس بل للمعير أن يعطيه أجره ذلك قول عطاء بن ربيعة

بالقلم ان كان ينتفع بقلوعه فان كان له صدقة فليس له ان يرجع قبل انقضائها فان انقضت فالحيل  
للمعير كما تقدم ومع قول ابي حنيفة انه ان وقت له وقتا فله ان يجزئه على القلم اي وقت اختار وان لم  
يشترط فان اختار اي المستعير القلم قلمه وان لم يجزئه فالمعير بالحيار بين ان يملكه بقيمته او يقلم  
ويضمن ارش النقص وان لم يجزئه المعير لم يقلم ان هذا المستعير الاجرة فالاول مخفف جار على قواعد  
الشريعة وهو خاص باحد الناس والثاني فيه تشديد على المعير مع كونه امير نفسه في تصرفاته  
في ماله والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى اعلم

### كتاب الغصب

اجمع الائمة على تحريم الغصب وقائم الغاصب وانه يجب عليه رد المقتصوب ان كان  
عينه باقية ولم يخف من نزاعها اتلاف لنفسه وانه اذا كتم المقتصوب رادعي هلاكه فاخذ منه  
المالك القيمة ثم ظهر المقتصوب فله اخذه ورد القيمة وانفق لائمة الا في رواية لاحد على ان  
العروض والحيلان وكل ما كان غير مكيل ولا موزون اذا غصب وتلفه يضمن بقيمته وان المكيل والموزون  
يضمن بمثله اذا وجد وانفقوا على انه اذا غصب خشبة فوادخلها في سفينة وطالبه بها ما اتى لها  
وهو في لجة البحر انه لا يجب عليه قلمها وما حكى عن الشافعي من انه يجب قلمها محمول على ما اذا سم  
يخف تلف نفس او مال هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وامام الاختلاف فيه فمن ذلك  
قول مالك في المشهور ان من جنى على متاع انسان فالتف عليه غرضه المقصود منه لزمه  
قيمه لصاحبه وياخذ الجاني ذلك الشيء المتعدى عليه قال ولا فرق في ذلك بين المركوب  
ولا بين ان يقطع نسب حمار القاصي او ذله او غيرهما ما يعلم ان مثله لا يركب من ذلك اي على هذا  
الحال سواء كان بغلا او حمرا او فرسا مع قول ابي حنيفة انه لو جنى على ثوب حتى تلف اكثر من ثوبه  
لزمه قيمته ويسلم الثوب اليه فان اذهب نصف قيمته او دونها فله ارش  
ما نقص وان جنى على حيوان ينتفع بلحمه وظهره فقلع احدا عينية لزمه  
دفع نصف قيمته وفي العيين جميعا القيمة ويرد على الجاني بعينه ان كان ماله قاضيا  
او عدلا وما غير هذا الجنس فيجب عليه ارش ما نقص ومع قول الشافعي واحدا في جميع ذلك  
ما نقص فالاول مخفف على الجاني من حيث اخذه ذلك الشيء المتعدى عليه والثاني مشدد  
عليه في شيء ومخفف عليه في شيء والثالث مخفف على الجاني بالرأيه ارش ما نقص فرجع  
الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك ان من جنى على ثوب غصبه بعد شصيه  
له جناية لزم ماله اخذه مع ما نقصه الغاصب او يدفعه الى الغاصب ويلزمه  
قيمه يوم الغصب مع قول الشافعي واحدا انه يلزمه لصاحبه ارش ما نقص فالاول فيه  
تشديد على المالك من حيث الزامه باخذ المقتصوب منه مع ما نقصه الاخره والثاني فيه تخفيف  
على الغاصب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك ان من سجد كعظم يده او جله  
او انفه او قلم سنه عتق عليه مع قول الائمة الثلاثة انه لا يعتق صاحبه بالمثلثة فالاول مشدد  
السيد مخفف على العبد الثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك في حنيفة

وأصحها به أن من غصب جارية على صفة فزادت عنده زيادة سمع أو تعلم صنعة حتى غلبت قيمتها  
 بذلك ثم نقصت القيمة بالهرث أو نسيان الصنعة كما كان لسيدتها أخذها بلا ارش ولا زيادة مع  
 قول الشافعي وأحمد إن له أخذها وارش نقص تلك الزيادة التي كانت حدثت عند الغاصب فالأول  
 يخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة  
 أن الزيادة المنفصلة كالولادة أحدثت بعد الغصب فهي غير مضمونة مع قول الشافعي وأحمد أنها  
 مضمونة على الغاصب بكل حال فالأول يخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان  
 ومن ذلك قول أبي حنيفة أن منافع الغصب غير مضمونة مع قول مالك والشافعي وأحمد في  
 أحاديث وأيات أنها مضمونة فالأول يخفف على الغاصب والثاني مشدد عليه فرجع الأمر  
 إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من غصب جارية فوطئها فعليه الحد والرد  
 مع الارش مع ظاهر مذهب أبي حنيفة أن عليه الحد ولا ارش عليه للوطء فالأول مشدد والثاني  
 فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد الغاصب إذا وطئ الجارية  
 المفصولة وأولد لها وجب الولد وهو رقيق للغصب منه وارش ما نقصتها الولادة مع قول  
 أبي حنيفة ومالك أن الولد جبر النقص فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر  
 إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو غصب ثوبا أو دارا أو عبدا أو بقي في  
 يده مدة ولم ينتفع به أنه لا شيء عليه لا في سكنى ولا استخدام ولا كراء ولا يسر إلى حين أخذه من  
 الغاصب وكذا الأجرة عليه للمدة التي بقي ذلك المصوب عنده فيها ولم ينتفع به مع قول الشافعي  
 وأحمد إن عليه أجرة المدة التي كانت في يده فالأول يخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة  
 الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد بن الحسن إن أجرة المثل في العقار ولا شجار تضمن  
 بالغصب فيمتنع غصب شيئا من ذلك فتلحق بسبل أو حريقا أو غيرهما الزم قيمته يوم الغصب مع قول  
 أبي حنيفة وأبي يوسف أن ما لا ينقل كالعقار لا يكون مضمونا بأخراجه عن يده مالكه إلا أن يجنى  
 الغاصب عليه فيتلحق بسبب الجناية فيضمنه بالأتلاف والجناية فالأول فيه تشديد من حيث  
 وجوب الأجرة في غصب العقار والثاني فيه تخفيف من حيث عدم وجوبها فيه فرجع الأمر  
 إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد إن من غصب أسطوانة أو لبنة ثم بنى عليها  
 لم يملكها مع قول أبي حنيفة أنه يملكها ويحب عليه تعويض الضرر الحاصل على الباقي بهدم البناء  
 بسبب إخراجها فالأول مشدد جار على ظاهر الشريعة تعليلها على الغاصب لثلا يعول إلى  
 غصب شيء آخر مرة أخرى فلو طلب المالك الأسطوانة أو اللبنة وجب عليه إخراجها ولو هدم بناءؤه  
 لعدم حرمة فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف عليه بالشرط المذكور فرجع الأمر إلى مرتبة  
 الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن من غصب نخاسا أو رصاصا أو حديدًا مثلاً فأتخذ  
 منه أنية أو سيفًا يكون عليه في ذلك مثل ما غصب في وزنه وصفته وكذا الرغص خشبة فجعلها  
 أبوابا أو ترابا فجعله لبنا أو حنطة فطحنها وأخذها مع قول الشافعي أنه يرد ذلك كله على المصوب  
 منه فإن كان فيه نقص لزم الغاصب بالنقص وكذلك القول فيمن غصب ذهبًا أو فضة ثم صاغه

حليا اوضيحه دنانير او درهم انه يرد مثله الى المصوب منه عند مالك وحده فالاول مخفف  
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد انه لو قم قفص طائر  
بغير اذن مالك لخطا من ذلك ولو حل دابة من قيدها او عبدا من قيده فرب عليه القيمة  
وبسواء عند مالك اطار الطائر ام هربت الدابة او العبد عقب الفخ او الحبل او وقف بعدة مدة ثم طار  
او هرب مع قول الشافعي انه ان طار الطائر او هربت الدابة بعد الفخ او اكسل بساعة فلا ضمان  
عليه ومع قول ابي حنيفة انه لا ضمان على من فعل ذلك على كل حال فالاول مشدد بالزام الفاعل  
او الحال لقيد الدابة او العبد بالقيمة والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ومن ذلك قول مالك انه اذا غضب عبدا فابق او دابة فرب او غيبا فسرق او ضاعت انه  
يضمن قيمة ذلك وتصير القيمة ملكا للمصوب والمغصوب ملكا للغاصب حتى لو وجد المصوب  
لم يكن للمصوب منه الرجوع فيه ولا للغاصب الرجوع في القيمة الا بتراضيها وبذلك قال  
ابو حنيفة ايضا الا في صورة واحدة وهي ما لو قتل المصوب فقال المصوب منه قيمة مائة وقال  
الغاصب خمسون وحلف وغرم الخمسين ثم وجد المصوب وقيمتها مائة فان للمصوب منه الرجوع  
فيه ورد القيمة وعند مالك يرجع المالك بفضل القيمة مع قول الشافعي ان المصوب فيما ذكر باق  
على ملك المصوب منه فاذا وجد رد المصوب منه القيمة التي كان اخذها واخذ المصوب فالاول  
مخفف على الغاصب بانه خاله المصوب في ملكه والثاني مشدد عليه جريانا على ظاهر قواعد الشريعة  
من انه لا يملك مال غيره الا بطريق شرعي وطيب نفس بذلك فرجع الى مرتبة الميزان  
ومن ذلك قول الاثرية الثلاثة انه لو غضب عقرا فتلقت بيده بهدم او سبل او حرق ضمن القيمة  
مع قول ابي حنيفة انه اذا لم يكن ذلك بسببه فلا ضمان عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان من غضب ارضا فزرعها رباها  
قبل ان ياخذ الغاصب الزرع له اجباره على القلم مع قول مالك انه ان كان وقت الزرع لم يفت  
فلما ملك الاجبار وان كان فانت فاشهر الروايتين عنه انه ليس له قلع له وله اجرة الارض ومع  
قول احمد انه ان شاء صاحب الارض ان يبقى الزرع في ارضه الى الحصاد وله الاجرة وما نقص  
الزرع فله ذلك وان شاء دفع له قيمة زرعته وكان الزرع له فالاول مشدد والثاني مفصل  
وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحمد انه اراق مسلم خمر على  
ذمي فلا ضمان عليه وكذلك اذا تلغى عليه خنزيرا مع قول مالك وابي حنيفة انه يجرم له القيمة  
في ذلك فالاول مخفف على المسلم في ذلك والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاول ان الخمر ليس مال عندنا ووجه الثاني انه مال عند الذمي فغرامتنا له القيمة احوط لنا  
من جهة الحسان يوم القيامة والله اعلم بالصواب

### كتاب الشفعة

تقول الامامية اربعة على ثبوتها للشريك في الملك واجتلفوا فيما سوى ذلك من مسائل الباب  
فمن ذلك قول مالك والشافعي انه لا شفعة لغيره ولا يتجمل بالموت واقا وجبت له الشفعة فانت

ولم يعلم بها أو علمها ومات قبل التمكن من الأخذ انتقل الحق إلى الوارث مع قول أبي حنيفة بتجسس  
الشفعة بالجوار فالأول مخفف على الشريك في حق الجوار والثاني مشدد عليه فيحصل الأول  
على حال العوام الذين لا يراعون حق الجوار ويحمل الثامن على حال أهل المؤمنين الذين يراعون  
حق الجوار إلى أربعين دأرا من كل جانب فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة  
والشافعي في سراج أقواله وأحمد في إحدى رواياته إن الشفعة على الفور مع قوله مالك  
وأحمد والشافعي في أحد قوليهما أنها ليست على الفور وإذا لم تكن على الفور عند مالك فروى عنه  
أنها لا تسقط إلا بمضي سنة وفي رواية أخرى عنه إلى خمس سنين وقال إن هذه المدة يعلم بها أنه  
معوض عن الأخذ بالشفعة وفي رواية أخرى عنه أن حق الشفيع باق إلى أن يرفع المشتري إلى  
الحاكم فيأمره بالأخذ أو الترك فإذا بيع المشفوع والشريك خاص يعلم بالمبيع فله المطالبة بالشفعة  
حتى يشاء ولا تنقطع الشفعة بأحد الأمرين السابقين فالأول مشدد خاص بالأكثر الذين  
يرون الخطأ أو فرأى خيهم المسلم فلا يحصل عندهم ندم إذا سبقهم أحد بالشراء والثاني مخفف  
خاص بمن يحصل عندهم ندم بذلك من أحد العوام فلذلك جعل لهم مالك مدة يتردى فيها إلى  
سنة أو خمس سنين وجعلها قاطعة لا عذر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي  
حنيفة ومالك إن الثمرة إذا كانت على النخل وهي بين شريكين فباع أحدهما حصته إن للشريك  
الشفعة مع قول الشافعي وأحمد أنه لا شفعة في ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر  
إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عسر القسمة في الثمرة على وجه التفرير المبرئ للذمة فكان كالبناء  
الصغير الذي لا ينقسم ووجه الثاني ظاهر ومن ذلك قول الشافعي ومالك إن الشفعة ثلث  
ولا تبطل بالموت مع قول أبي حنيفة أنها تبطل بالموت ولا تتردث ومع قول أحمد أنها لا تتردث  
إلا إن كان الميت طالب بها فالأول مخفف على الشفيع والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع  
الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد إن المشتري إذا ابتاع أو غرس نيسا  
اشتراه ثم طلب الشفيع الشفعة فليس له مطالبة المشتري بهدم ما بنى ولا قلع ما غرس مضافا إلى  
المن مع قول أبي حنيفة إن للشفيع اجبارة على القلع والهدم ومع ذهب قوم إلى أن للشفيع أن  
يعطيه ثمن الشقص ويترك البناء والغراس في موضعه فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث  
فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك في إحدى روايته والشافعي  
أن كل ما لا ينقسم كالبيت والحمام والطريق والرحى والباب لا شفعة فيه مع قول أبي حنيفة ومالك  
في رواية أخرى إن في ذلك الشفعة فالأول مخفف على المشتري والثاني مشدد عليه فرجع الأمر  
إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن كمال الانتفاع المشروع لأجله الشفعة لا يحصل بالشقص الذي  
لا ينقسم من البيت والحمام مثلا ووجه الثاني حصول الانتفاع المشروع لأجله الشفعة ولو  
بوجه من الوجوه ومن ذلك في حنيفة والشافعي أنه يجوز الاحتياط لاسقاط الشفعة مثل أن  
يبيع سلعة مجهولة عند من يرى ذلك مسقطا للشفعة أو أن يقر له بعض المالك ثم يبيعه  
الباقى أو يهبه له مع قول مالك وأحمد أنه ليس له الاحتياط على إسقاط الشفعة فالأول مخفف

والثاني مشد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ورد الحيلة في الكتاب والسنة ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط للدين من جهة الشريك وطلب الحظ الاول وراخيه المسلم في الحيلة انما هي لخصلة لضعفاء المؤمنين ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الشفعة اذا وجبت للشريك فبذل له المشتري درهم على ثرك الاخذ بالشفعة تجازله اخذها وتلكها مع الشافعي ان ذلك لا يجوز له ولا يملك الدرهم وعليه ردّها ولا صحابه في اسقاطها بذلك وجهات فالاول مخفف خاص بالعلوم والثاني مشد خاص باهل الورع من كل المؤمنين لان الشفعة حقه لا يحتاج فيه الى بذل مال فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحدا انه اذا ابتاع اثنان من الشركاء نصيبهما صفقة واحدة كان للشفيع اخذ نصيب احدهما بالشفعة كما لو اخذ نصيبهما جميعا مع قول مالك وابي حنيفة انه ليس له اخذ حصته احدهما دون الاخر بل يلحق نصيبهما جميعا او يتركها جميعا فالاول مخفف والثاني مشد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الشفعة تثبت للذي مع قول احمد انه لا شفعة للذي فالاول مخفف على الذي والثاني مشد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اطلاق الاحاديث بان الشفعة للشريك من غير تقييد ذلك بالمسلم ويتقيد بتقييد ذلك بالمسلم فهو جري على الغالب كما قالوا في حديث لا يبيع احدكم على بيع اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه ووجه الثاني التعليل على الذي من حيث ان اثبات الشفعة له تسليط على المسلم ياخذ حقه بنوع من القهر والغلبة لا سيما مع عدم طيب نفس المسلم بذلك والله اعلم

### كتاب القراض

اتفق الائمة على جواز المضاربة وهي القراض بلغة اهل المدينة وهوان يدفع انسان الى شخص كالا يتجر فيه والربح مشترك ههنا ما وجدته من مسائل الاتفاق وامام الاختلاف فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي واحدا انه لو اعطاه سلعة وقال له بعها واجعل ثمنها قرضا فهو قراض فاسد مع قول ابي حنيفة انه قراض صحيح فالاول مشدب والذي مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه خلاف ما عليه على الناس ووجه النظر الى ان الدين له في جعل ذلك ثمننا شر قرضا كما عطاءه النقد قرضا على كل سواء نظر للسعفي ومن ذلك قول الائمة بمنع القراض بالفلوس مع قول اشهب وابي يوسف بجواز القراض بها اذ امر اجتهاد واجر النقود فالاول مشد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول عامة العلماء ان العامل لا يدر اذا اخذ مال القراض يبيته الا برده يبيته مع قول اهل العراق انه يقبل قوله مع يبيته فالاول مشد خاص بمن غلب على قلبه محبة الدنيا فلا يبعد ان يحلف باطلا ويدعي رده والثاني مخفف خاص بمن غلب عليه الزهد في الدنيا وصدق المسلمين في تارية الامارات فصدق فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا دفع الى العامل مال قراض فاشتري العامل منه سلعة ثم هلك المال قبل دفعه الى المالك انما يفسد على المقترض شيء والسلعة للعامل وعليه ثمنها مع قول ابي حنيفة انه يرجع بذلك على رب المال فالاول مخفف على رب المال والثاني



وأطعموا عنهم فالأول مخفف بالصوم والثاني مشدد بالأطعام ويصح أن يكون الأمر بالتحسين في حق أهل الرفاهية والغنى فإن الأكل طعام عندهم أهون من الصوم فرجع الأمر إلى مرتبة التيسر ومن ذلك رواية البيهقي عن عائشة وأبي عبيد بن الجراح أنهما كانا يقولان من كان عليه قضاء رمضان فإن شاء قضاؤه متفرقا وإن شاء متتابعاً مع حديث البيهقي عن أبي هريرة مرفوعاً من كان عليه صوم من رمضان فليصومه ولا يفطر وبذلك قال علي بن عيسى الأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك رواية البيهقي عن عشرين عبداً بن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكتحل بالأنثى وهو صائم وكان يقول عليكم بالأنثى فإنه يجعل البصر وينبت الشعر مع حديث البخاري في تاريخه والبيهقي عن أبي النعمان الأنصاري قال حدثني أبي عن جدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لا تكحل بالأنثى وانت صائم أكحل ليلاً إلا شمل يجعل البصر وينبت الشعر فالأول مخفف من حيث الاحتفال في الصوم والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم مع حديثه أيضاً مرفوعاً فطر الحاجم والمحجوم فالأول مخفف والثاني مشدد أن لم يثبت نسخه وسما في توجيه ذلك في الجمع بين أقوال البيهقي فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن عائشة أنها قرأت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حيساً فاكل منه وقال قد كنت أصبحت صائماً مع حديث عائشة أنها قالت أهدى إلينا حيس وقد أصبحت صائماً فقال صلى الله عليه وسلم قربة واقض يومك مكانه فإن ثماره لها بالقيل كان الأول مخففاً والثاني مشدداً فيقتل الذئب لا الجوب وعكسه وعليه فيرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن رواية البيهقي عن عائشة وابن عباس وغيرهما لا اعتكاف إلا بصوم مع حديث البيهقي عن ابن عمر مرفوعاً ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان

فصل في امثلة مرتبة الميزان من كتاب الحج إلى كتاب البيع فمن ذلك حديث مسلم وغيره في حديث الإسلام أن جبريل عليه الصلوة والسلام قال يا محمد ما الإسلام قال أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وأن تقبض الصلوة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعتمر وتقتل من الجناية وتم الوضوء وتصوم رمضان الحديث وحديث البيهقي عن رجل من بني عامر قال يا رسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمر ولا الطعن قال اجمع عن أبيك واعتمر وكان عبد الله بن عون يقرأ أو أتوا الحج والعمر لله وهي واجبة كالجمعة انتهى مع حديث البيهقي مرفوعاً الحج جهاد والعمر تطوع وحديث عمر بن الخطاب قال قلت يا رسول الله العمر واجبة وفريضة أم كراهية الحج قال لا وإن تعمر خير لك وكان الشعبي يفرق وأتوا الحج والعمر لله أي برفع العمر ويقول هي تطوع فالأول مشدد في العمر والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم عن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت تلبس المعصرات المشيعات وهي محرمات ليس فيها عفران ورواية البيهقي أن عائشة كانت تلبس الثياب الموددة بالمعصر الخفيف وهي محرمات مع رواية أبي

كالنخل والعنب المتين والجوز وغير ذلك وبه قال أبو يوسف ومحمد والمتأخرون من أصحاب الشافعي مع قول الشافعي في الجوز يداؤها لا تجوز إلا في النخل والعنب خاصة ومع قول داود أنها لا تجوز إلا في النخل خاصة فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم نهي الشارع عن المساقاة في غير النخل والعنب ووجه الثاني الوقوف على حد ما ورد من المساقاة على النخل والعنب فقط من حيث كونها زكوة يسير ووجه الثالث الوقوف على حد مساقاة أهل خير فانها في النخل فقط ومن ذلك قول الشافعي وأحمد إذا كان بين النخل بياض وإن كثرت المزارعة عليه مع المساقاة على النخل بشرط اتحاد العامل وعسرا فزاد النخل بالسقي والبياض بالعامة ويشترط أن لا يفصل بينهما ولا تقدم المزارعة بل تكون تبعاً للمساقاة مع قول مالك بجواز دخول البياض اليسير بين الشجر في غير المساقاة من غير اشتراط مع قول أبي يوسف ومحمد بجواز ذلك على أصحهما في جواز المحاسبة وهي على الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل بالاتفاق فالأول مخفف بالشروط المذكورة والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في الجوز إذا كانت المزارعة باطلة وهي أن يكون البذر من مالك الأرض مع قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد والمتأخرين من أصحاب الشافعي واختاره النووي من حديث الدليل بصحة المزارعة قال النووي وطريق جعل الغلة لهما ولا أجره أن يستأجره بنصف البذر ليسرعه له النصف الآخر ويعيره نصف الأرض فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول خروج المزارعة عن قواعد البيع وعن قواعد القراض ووجه الثاني أن التراضي بأمرين اثنين حكم ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه لو ساقاه على شجرة معلومة موجودة ولم يبدل صلاح الثمرة جاز وإن بدا صلاحها لم يجز مع قول أبي يوسف ومحمد وسحنون بجواز ذلك على كل شجرة موجودة من غير تفصيل فالأول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول في الشق الثاني أنه إذا بدا صلاح الثمرة ما بقي يحتاج إلى المساقاة فهو كالعنب ووجه مقابلته أن الثمرة ولو بدا صلاحها تحتاج إلى كمال التنمية حتى يبلغ إلى حالة الكمال ولا عبث في ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنها لا تختلف في الجزء المشروط بالقول قول العامل مع يمينه مع قول الشافعي أنها يتخالفان وينقسم العقد ويكون للعامل أجره مثله فيما عمل بناء على أصله في اختلافه المتباينين فالأول فيه تخفيف على العامل والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم

### كتاب الأجر

اتفق كافة أهل العلم على أن الأجر جائزة خلافاً لاسماعيل بن حلية فإنه أنكر جوازها ووجه الثاني عدم وصول دليل إليه في ذلك فإما أن من شرط بيع المنافع قبضها جملة واحدة كقبض العين المبيعة ولم يكتف بشروطه في قبض المنفعة شيئاً فقال بعدم جوازها تشبهه بأكل أموال الناس بالباطل لاسيما أن كانت الأجرة في الذمة فلا هو أعطى الأجرة معجلة ولا هو استوفى المنفعة

ولا يرد عليه السلم لانه خرج بدليل ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد ان عقد الاجارة لازم  
 من الطرفين جميعا فليس لاحدهما بعد عقدهما الصحيح فسخها ولو بعد الايجاب فسخه به العقد لازم  
 من وجود عيب بالعين المستأجرة مثلا كما لو استأجر دارا فوجدها منهدمة مثلا لا تصلح للسكنى  
 او انه دعت بعد العقد او مرض العبد المستأجر او وجد الاجير بالاجرة المعينة عيبا فيكون للمستأجر  
 الخيار لاجل العيب مع قولنا في حنفية واصحابه انه يجوز فسخ الاجارة بعد حصول ولو من جهته  
 مثل ان يكثرى حانقا ليخبر فيه فيحق ماله او يسرق او يفسد او يغلس فيكون له فسخ الاجارة  
 ومع قولنا ان عقد الاجارة لازم من جهة المستأجر فقط كالجعالة فالاول فيه تشديد والثاني فيه  
 تخفيف من حيث كونه له الفسخ بالعذر الثالث فيه تخفيف كذلك من حيث جواز فسخها  
 للموثر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الهرب من صفات المناقضة بان يرجع احدهما  
 في قوله النكاح رافق صاحبه عليه ووجه الثاني ان لزوم العقد انما هو مع شرط سلامة العاقبة  
 ووجه الثالث ظاهر ومن ذلك قول الشافعي واحمد انه اذا استأجر دابة او دارا او جانبا تصد  
 معلومة باجرة معلومة ولم يشترط التجديد لاجرة ولا نص على تجديدها بل اطلقا انها تستحق بنفس  
 العقد فاذا سلم المؤجر العين المستأجرة الى المستأجر استحق جميع الاجرة لانه قد ملكه جميع المنفعة  
 بعقد الاجارة فوجب تسليم الاجرة ليترجم تسليم العين اليه مع قولنا في حنفية وذلك ان الاجرة  
 تستحق جزئها فجزءا كلما استوفى منفعة يوم استحق اجرة فالاول مشدد خاص باهل المسكناء  
 والكرم والثاني فيه تخفيف خاص باهل المشاحنة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول  
 الاثمة الثلاثة انه لو استأجر دارا كل شهر بشئ معلوم انه تصم الاجارة في الشهر الاول  
 وتلزم واما ما عداه من الشهور فلا يلزم الا بالدخول فيه مع قول الشافعي انها تبطل الاجارة  
 في الجميع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
 ان تفصيل الاجرة وتوزيعها على الشهر وبمشابة العقد الواحد في مدة معينة ووجه الثاني  
 الجمل بمدة الاجارة وان لكل شهر يحتاج الى عقد جديد لا فائدة باجرة معينة ولم يوجد عقد  
 وذلك يقتضي البطلان ومن ذلك قولنا في حنفية ومالك والشافعي واحمد انه لو استأجر  
 عبدا مدة معلومة او دارا ثم قبض ذلك العبد او الدار ثم مات العبد قبل ان يعمل  
 شيئا او فسدت الدار قبل ان يسكنها ولم يرض من المدة شئ انه لا يستحق عليه شئ من  
 الاجرة وتبطل الاجارة مع قولنا في ثور ان المناقضة في هذه المواضع من طهات المالك ترى  
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الاجرة  
 لا تجب الا بالعمل مثلا ووجه الثاني ان الموت او الالفاس هو في يد المؤجر وقد  
 سلم المستأجر الاجرة واباح لقا بضرها التصرف فيها فانه ملكها له فلا ينبغي ردها  
 فيها وهذا خاص بالاكابر والاول خاص بعوام الناس المشاغبين على الدنيا ومن ذلك  
 قول الاثمة الثلاثة ان عقد الاجارة على الدابة والدار والعبد لازم لا يفسخ بموت العاقد  
 جميعا او احدهما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه

مرتبة التشديد والاجماع الى مرتبة التخفيف ومن الحديث الشيعين مرفوعا مطلق الغنى  
ظلم واذا اتهم احكم على ملئ فليثبت مع رواية البيهقي عن عثمان بن عفان انه قال ليس على مال  
امرئ مسلم تواء يعني حوالة بتقدير صحة ذلك عن عثمان فان الامام الشافعي قال قد احق محمد بن  
الحسن بن عثمان قال في الحوالة والكفالة يرجع صاحبها الا تواء على مال امرئ مسلم فتقدر بثبت  
هذا عن عثمان فلا حجة فيه لانه لا يدرى اقل ذلك في الحوالة والكفالة فان صرح ما ذكره مرجع  
الامر الى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد فحديث الشيعين لا يرى الرجوع على المحيل ومقابلته  
يرى الرجوع على المحيل ومن ذلك حديث الحاكم والبيهقي مرفوعا على اليد ما اخذت حتى تؤديه  
وروى البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعار من صفوان بن امية ادرعا فقام  
اغصبا يا محمد فقال لا بل عارية مضمونة حتى تؤديها اليك فلما اراد ردها اليه فقد منها درهم فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم صفوان ان شئت غرمناها لك فقال يا رسول الله ان في قلبي  
اليوم من الايمان ما لم يكن يوم اخر لك انتهى وكان ابن عباس رضي عنهما عارية وكان ابو هريرة  
كان يغرم من استعار رجلا فعطى عنه وغير ذلك من الآثار مع اثر البيهقي عن شريح القاضي  
كان يقول ليس على المستعير غير المثل ضمان فالاول مشدد في الزمان والثاني مخفف فيه فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان ومن تلك حديث البخاري عن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بالشفعة في كل ما يقسم فانا وقعتا لحدود وصرفت الطرق فلا شفعة لاحد مع حديث  
البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجراح حق بسقبة قال لا صبر والسقبة  
الزريق ومع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جراح الدار حق بالدار  
من غيره فالاول مشدد والثاني مخفف يجعل الشفعة للجراح وصيالي توجيهه في الجمع بين اقول  
العلماء فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وقال انه منكر لا شفعة ليهود  
ولا نصارى مع ما رواه البيهقي عن اياس بن معاوية انه قضى بالشفعة لذي فالاول مشدد  
ان صرح الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ومقابلته مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا وقال انه منكر لا شفعة لغائب لا صغير ولا شريك على شريك  
اذا سبقه بالشراء مع روايته ايضا عن جابر مرفوعا وقال انه منكر الصبر على شفعتة حتى يدرك فاذا  
ادرك فان شاء اخذ وان شاء ترك فالاول مشدد والثاني مخفف بالنسبة الى الصبي ان هم ذلك  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم مرفوعا  
الشفعة في كل شرك ربعة او حائطا لا يصلح ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان باع وهو احق به حتى  
يؤذنه مع ما رواه البيهقي هو صولة الشريك شقيق والشفعة في كل شيء ومع ما رواه مرفوعا  
ايضا الشفعة في العبد وفي كل شيء فالاول مشدد في انه لا شفعة في الحيوان والثاني مخفف  
ان صرح بخبر بان الشفعة في الحيوان وفي كل شيء فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك ما  
سواه البيهقي عن شريك انه قال الشفعة على قدر الانصبا مع ما رواه عن الفقهاء الذين ينتهي  
الى قولهم في المدينة انهم كانوا يقولون في الرجل له شرك في دار فيسلم اليه الشريك والشفعة لا وجب

واحد اسراخان ياخذ بقدر حقه من الشقعة فقالوا ليس له ذلك اما ان ياخذها جميعا واما ان  
 يتركها جميعا فالاول مخفف والثاني مشدد بالزامه ان ياخذ الكل او يترك الكل فرجع الامر  
 الى مرتبة الميزان وقمن ذلك ما رواه الشافعي رحمه الله عن شرح القاضى انه كان يضمن  
 الاجراء وضمن قصاصا احترق بيته فقال تقمى رقد احترق بيتى فقال شريح اسرايت  
 لو احترق بيتي هل كنت تترك له اجر كل اى المال الذى عليه لك من جهة معاملة او غيرها  
 وما رواه البيهقي عن علي بن ابي حمزة عن ابيه عنه انه كان يضمن القصاص والصباغ ويقول لا يصلح للناس  
 الا ذلك مع رواية البيهقي عن علي بن من وجه اخر عن عطاء الله ما كانا لا يضمنان صانعا ولا جيرا  
 فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقمن ذلك ما رواه البيهقي عن عمر بن  
 الخطاب رضي الله عنه انه بعث الى امرأة من اليمن في تهنيت عيد عوها الى محله ففرغت  
 فالقت ما في بطنها فافق بعض الصحابة انه لا ضمان على عسر وقالوا له انما انت مؤدب مع ما افتاه  
 به علي بن ابي طالب رضي الله عنه من الضمان فالاول مخفف والثاني مشدد بتضمن الامام  
 في الحدود والمعلم في التاديب فرجع الامر الى مرتبة الميزان وفصل بعضهم في ذلك بين ان يكون  
 التاديب بقدر ما حدث له الشريعة او مع زيادة على ذلك فعليه في الزائد الضمان دون الاصل لان  
 ذلك حدث ثابت في الشريعة لا ضمان فيه ومن ذلك حديث البخاري مرفوعا حتى ما اخذت عليه  
 اجر كتاب الله تعالى مع حديث البيهقي عن عبادة بن الصامت علمت من رجل القرآن  
 فاهدي الى قوسا فنكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان كنت تحب ان تطوق  
 بطوق من نار فاقبلها وروى رواية انه صلى الله عليه وسلم قال له جمره ثقلن تباين كنفيك  
 او قال تعلقتما فالاول مخفف والثاني مشدد ويصح حمل الاول على من به خصاصة والثاني  
 على اصحاب الثروة وعدم الحاجة الى مثل ذلك تغليبا للعبادة على الاجر الدنيوي ولما فيه من  
 خرم المروءة فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقمن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم نفى عن كسب الحمام والقصاب والصائغ مع روايته ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 احتجوا على الحمام اجرة ولو علمه خبيثا لم يعطه فالاول مشدد والثاني مخفف يجعل النهي للتنبيه  
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقمن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نفى عن  
 قطع السدر وقال من قطع سدة صوب الله رأسه في النار مع ما رواه البيهقي عن عروة وغيره  
 انهم كانوا يقطعون السدر في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينكر عليهم ومع حديث  
 البيهقي وغيره في الميت اغسلوه بماء وسدر ولو كان قطع السدر منها عنه لئلا تلم بامرنا صلى  
 الله عليه وسلم بغسل الميت به فالاول مشدد انهم والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
 وقمن ذلك حديث البيهقي مرفوعا لا ضرر ولا ضرار مع حديث البيهقي ايضا من ساله جاره  
 ان يغرس خشبة في جداره فلم يبنعه فالاول مخفف والثاني مشدد يدل على اجبار الجار على تكمين جاره  
 من وضع خشبة في جداره مع انه مشترك الدلالة على ان قواعد الشريعة تشهد بان كل مسلم احق  
 بماله فرجع الامر الى مرتبة الميزان قال الامام الشافعي باحسب ان قضاء عمر رضي الله عنه

تأمل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إذا استاجر شخص شيئا من داسر وعبد فلم ينتفع به فعليه الأجرة مع قول أبي حنيفة أنه لا أجرة عليه لكونه لم ينتفع بذلك فالأول مشدد خاص بأهل الدين والورع والثاني مخفف خاص بأحد الناس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله أعلم

### كتاب أحياء الموات

اتفق الأئمة على جواز أحياء الأرض الميثة للمسلم ولو موات الإسلام هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز للذمي أحياء موات الإسلام مع قول أبي حنيفة أنه يجوز فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن تمكين الذمي من الأحياء فيه غرض يخرج به عن الصغار ووجه الثاني أن لا فرق بين أحيائه موات الإسلام وبين عمارته بيتا في العمران لمن تأمل ومن ذلك قول أبي حنيفة يشترط في جواز الأحياء إذن الإمام مع قول مالك أن ما كان في الفلاة أوحيت لا يتشاح الناس فيه لا يحتاج إلى إذن وما كان قريبا من العمران أوحيت يتشاح الناس فيه افتقر إلى إذن مع قول الشافعي وأحمد أنه لا يحتاج إلى إذن للإمام مطلقا فالأول مشدد خاص بأهل الأدب مع والآخر والثاني مفصل والثالث مخفف ودليله الحديث الصحيح من أحيى أرضا ميتة فهي له فان لفظ يعم المسلم الذي من إذن له الإمام ومن لم يأذن له فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وذلك أن ما كان من الأرض مملوكا ثم باداه له وخرب وطال عهده يملك بالأحياء مع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايته أنه لا يملك بالأحياء فالأول مخفف خاص بأحد الناس والثاني مشدد خاص بأهل الورع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن أحياء الأرض ومملوكها يكون بتخيير وإن يتخذ لها ماء وأما الدار فيتم بطيها وإن لم يسقفها مع قول مالك تملك الأرض بما يعلم بالعادة أنه أحياء لمثلها من بناء وغراس وحفر يثر وغير ذلك ومع قول الشافعي أن كانت للزرع قبل ملك بزرعها واستخرج جاءها وإن كانت للمسكن فيقطعها بيوتا وتسقيفها فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن حريم البئر أربعون ذراعا إن كان الأبل تسقى دابنها منها وإن كانت للناظم فمستون ذراعا وإن كانت عينا فثلثمائة ذراع وفي رواية عنه خمسة أذراع فحينئذ إن يحفر في حريمها صمت منه مع قول مالك والشافعي أنه ليس للذمي حصص مقدس والرجوع في ذلك إلى المعروف ومع قول أحمد أن كانت في أرض موات فخمسة وعشرون ذراعا وإن كانت في أرض عامرة فخمسون ذراعا وإن كانت عينا فخمسة مائة ذراع فالأول مفصل وكذلك الثالث والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وليس الأمر في ذلك يختلف باختلاف صلابة الأرض ورخاوتها وكثرة الواسدين على الماء وقلتهم فكلام الأئمة كلامهم صحيح وجه ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايته أنه إذا نبت حشيش في أرض مملوكة لم يملكه صاحب الأرض فكل من أخذها صارت له مع قول الشافعي أنه يملك الأرض ومع قول مالك أن كانت الأرض محوطة ملكه صاحبها وإن كانت غير محوطة لم يملك فالأول مشدد على المالك مخفف



على المسلمين والثالث مفصل وظاهر القواعد يعضد قول الشافعي ويشهد للقول ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاث الماء والكلاء والنار فإنه يشمل الكلاء النابت في الملك وفي المثلث فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن المحشيش لا يلتفت إليه صاحب الأرض في الغالب بخلاف ثمر الشجر ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط فلا ينبغي لأحد أن يأخذ ذلك المحشيش إلا بطيب قلب صاحب الأرض وهو خاص بأهل الورع ووجه قول مالك أن التحويط يدل على الالتفات إلى المحشيش فليس لأحد أخذه إلا بإذن صاحب الأرض بخلاف ما إذا لم يكن محوطا عليه فإنه يدل على مسامحة الناس به ومن ذلك قول مالك أنه إذا فضل عن حاجة الإنسان وبها ثم وزرعه شيء من الماء الذي في نهر أو بئر فإنه كان النهر أو البئر في البرية فالملك أحق بمقدار حاجته منهما من غير ويحجب عليه بدل ما فضل من ذلك وإن كانت في حائط فيلزمه بدل الفاضل لجارته إلى أن يصلح بئر نفسه أو عينه فإن تهاون بأصله لم يستحق شيئا وهل يستحق عوضه فيه روايتان مع قول أبي حنيفة وأصحاب الشافعي أنه يلزمه بدل له لشرب الناس والدواب من غير عوض ولا يلزمه ذلك للزرع ولا أخذ العرض ويستحب تركه مع قول أحمد في إحدى روايتيه أنه يلزمه بدل من غير عوض للماشية والسقي معا ولا يجزئ له البيع فالأول مخفف على مالك والثاني مشدد على مالك رحمة بالناس والدواب والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله أعلم

## كتاب الوقف

اتفق الأئمة على أن الوقف قرية حاضرة وعلى أن ما يصح الانتفاع به الإباة تلاق عينه كالذهب والفضة والماكول لا يصح وقفه وعلى أن وقف المشاع جائز كهيئته ولجارتة خلافا لمحمد بن الحسن فقط في قوله بامتناع اجارة المشاع ووقفه وعلى أنه إذا خرب الوقف لم يعد إلى ملك الواقف هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي أنه يلزمه باللفظ وإن لم يحكم به حاكم وينزل ملك الواقف عنه وإن لم يخرج عنه عن يده مع قول محمد بن الحسن لا يصح إلا إذا خرج عن يده بأن يجعل للوقف وليا ويسبله إليه وهو أحد الروايتين عن مالك ومع قول أبي حنيفة الوقف عطية صحيحة ولكنه غير لازم ولا يزول ملك الواقف عنه إلا بعد أن يحكم به حاكم أو يعلقه بموت كأن يقول أدامت فقد وفتت واري على كذا فالأول مشدد على الواقف والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الثلاثة أقوال ظاهر ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ومالك في إحدى روايتيه أنه يصح وقف الحيوان مع قول أبي حنيفة ومالك في الرواية الأخرى عنه أنه لا يصح بناء على قاعدة أنها لا يصح وقف المنقول فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه فعل معروف وإن غلب عليه التلف بعد مدة ووجه الثاني أن الواقف إنما يتخذ للتأبير ودوام الانتفاع والحيوان يغلب هلاكه فلا يصح ومن ذلك قول أصحاب الشافعي أن الملك في دقة الموقف ينتقل إلى الموقف عليه مع قول أبي حنيفة وجاهات من أصحابه

فقد تزوجها لم تدر أين يموت فاتها انتظرا ربيع ستين ثم تلتظرا اربعة اشهر وعشرين ثم قتل  
 به قضى عثمان بن عفان بعد عمره فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
 ومن ذلك ما رواه مالك والشافعي ومسلم عن عائشة كان فيما انزل من القرآن عشر ضعات معلقات  
 يحرم من ثمن نكح خمس معلقات يحرم من مع ما رواه البيهقي عن علي وابن الزبير وابن مسعود وابن  
 عمر انهم كانوا يقولون يحرم من الرضاع قليله وكثيره فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع  
 الامر الى مرتبة الميزان

فصل في بيان امثلة مرتبة الميزان من كتاب الجراح الى احوال باب الفقه فمن ذلك حديث  
 البيهقي وغيره مرفوعا لا يقتل مسلم بكافر وفي رواية بشارك مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قتل مسلما بعهده وقال انا اكرم من وفي بن مته ان صم الحديث ولا تار عن العجاجة  
 في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي  
 مرفوعا من قتل عبده قتلناه ومن جده جده عناه ومن خصاه خصيناه مع حديثه ايضا  
 مرفوعا لا يقاد مملوك من ماله ولا ولد من داله وكان ابو بكر وعمر يقولان لا يقتل المسلم بعبده  
 ولكن يضرب ويطال جسده ويحرم منه ما ان صم الحديث والاثران فالاول مشدد والثاني مخفف  
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الشيخين وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه  
 قضى في امرأة ضربت فطرحت جثتها بغرة عبدا وامه مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله  
 وسلم قضى في الجنين بغرة عبدا وامه افرس او يغفل ومع حديثه ايضا ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قضى في جنين المرأة بمائة شاة وفي رواية بمائة وعشرين شاة فالاول  
 الثالث بروايتيه مشددان من حيث المحصر قد يكون الشياه اعلى قيمة من العبد والامة والثاني  
 ان صم مخفف من حيث التحديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه الشافعي  
 والبيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال اقتلوا كل ساحر وساحرة مع ما نقله ابن عمر  
 عن عثمان رضي الله عنه انه عاب على من قتل الساحر فالاول مشدد والثاني مخفف ويؤيده  
 قوله صلى الله عليه وسلم امرتان اقاتلت الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا  
 مني دماءهم واموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
 ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا من بدل دينه فاقتلوه يعني في الحال مع  
 حديثه عن علي رضي الله عنه انه يستتاب ثلاث مرات فان لم يتب قتل ومع حديث  
 مالك والشافعي والبيهقي عن عمر انه قال يحبس ثلاثة ايام ثم يستتاب فالاول مشدد  
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي والبخاري في  
 حديث طويل يؤخذ منه انه لا حد الا في قذف صريح بين ما رواه البيهقي وغيره عن عمر  
 انه كان يضرب الحد في التعريض فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة  
 الميزان ومن ذلك حديث البيهقي ان رجلا قال يا رسول الله ما ترى في حريسة الخيل  
 قال هي ومثلها والنكال قال يا رسول الله فكيف ترى في الثمر المعلق قال هو ومثله معه

بطلت الهبة وعبارة ابن أبي زيد القيرواني في رسالته ولا تتم هبة ولا صدقة ولا حبس إلا بالحيازة  
فإن مات قبل الحيازة فهو ميراث مع قول أحمد في أحاديثه أن الهبة تملك من غير قبض  
فالاول مشدد جار على قواعد الشريعة كالبيع وغيره من سائر التملكيات والثاني مخفف على  
الموهوب بله مشدد على الواهب فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة  
أنه لا بد في صحة القبض أن يكون باذن الواهب مع قول أبي حنيفة أنه يصح القبض بغير إذن منه  
فالاول مخفف على الواهب عكس الثاني فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول مالك و  
الشافعي أن هبة المشاع جائزة كالبيع وصفة قبضه أن يسلم الواهب الجميع للموهوب له  
فيستوفي منه حقه ويكون نصيب شريكه في يده كالوديعة مع قول أبي حنيفة أن كان ممن  
لا ينقسم بالعبد الجوهر جازت هبته وإن كان مالا ينقسم لم تجز هبة شيء منه مشاعا فالاول مخفف  
والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يستحب للأسي  
وإن عدا أن يسرى بين أولاده في الهبة مع قول أحمد ومحمد أن له أن يفضل الذكور على الإناث  
كقصة الإرث فالاول فيه تشديد على الأب والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان  
ثم إذا فضل الأب بينهم فهل يلزمه الرجوع في المفاضلة قال الثلاثة لا يلزمه ذلك وقال أحمد  
يلزمه الرجوع فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه ليس للأب الرجوع  
في هبته لولده بحال مع قول الشافعي أن له الرجوع فيها بكل حال ومع قول مالك أن له الرجوع  
ولو بعد القبض في كل ما وهبه لابنه على جهة الصلة والمحبة ولا يرجع فيما وهبه على جهة  
الصدقة قال وإنما يسوغ الرجوع إذا لم تتغير الهبة في يد الولد أو يستحدث ديناً بعد الهبة أو  
تتزوج البنت أو يختلط الموهوب بمال من جنسه بحيث لا يتميز منه ولا فليس له الرجوع مع قول  
أحمد في أحاديثه وأما ظاهرها أن له الرجوع بكل حال كذهب أبي حنيفة فالاول مشدد  
خاص بالأكابري في الدين والثاني مخفف خاص بأخلاء الناس والثالث مفصل فرجع الأمر  
إلى مرتبقي الميزان ووجه الأول أن بعض الأولاد قد يكون مغايبه كالأجانب بل كالأعداء  
ووجه الثاني قوله صلى الله عليه وسلم لولدت وها لك لبيك ومن ذلك قول أبي حنيفة و  
الشافعي وأحمد وأكثر العلماء أن الوفاء بالوعد في الخير مستحب لا واجب ولو تركه فإنه الفضل  
وارتكب كراهة شديدة ولكن لا يائثم مع قول جماعة منهم عمر بن عبد العزيز أن الوفاء بالوعد  
واجب مع قول بعض أصحاب مالك أن الوعد إن كان مشترطاً بسبب كقوله تزوج ذلك كذا وغو  
ذلك وجب الوفاء به وإن كان وعداً مطلقاً لم يجب فإلّا ول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل  
فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان ووجه الأول أنه من باب فمن تطوع خيراً فهو خير له وهو خاص  
بمن كان عنده بقية بخل من الناس ووجه الثاني الشاهد من صفات المنافقين فإن من  
أخلف الوعد فهو منافق خالص وإن صام وضلى وقال أبي مسلم كما ورد في الصحيح ووجه

الثالث ظاهر

كتاب اللقطة

اجمع الاثمة على ان اللقطة تعرف حولا كاملا اذا لم تكن شيئا تافها يسيرا او شيئا لا بقاء له وعلى  
 ان صاحبها اذا جاء فهو احق بها من ملتقطها وعلى ان اذا اكلها بعد الحول فصاحبها مخير  
 بين التضمين وبين الرضى بالبذل واجمعوا على جواز الالتقاط في الجملة وانما اختلفوا  
 في ان الافضل اخذها او تركها هذا ما وجدته من مسائل الاجماع في الباب واماما اختلفوا  
 فيه فمن ذلك قول ابي حنيفة ان اخذ اللقطة في الجملة اولى من تركها مع قول احمد ان  
 تركها افضل من اخذها ومع قول الشافعي في احد قوليه بوجوب الاخذ ومع الاصح  
 عند اصحابه ان اخذها مستحب ان وثق بامانة نفسه فالاول فيه تخفيف والثاني  
 فيه تشديد والثالث مشدد والرابع مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
 الاول ان حفظ مال اخيه ووجه الثاني ان فيه اخلاص من تبعات الناس ووجه  
 الثالث هو وجه الاول لكن هذا على سبيل الوجوب والاول على سبيل الافضلية والرابع  
 وجهه ظاهر ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو اخذ اللقطة شتم ردها الى مكانها  
 فان كان اخذها ليردها على صاحبها فلا ضمان والا ضمن مع قول الشافعي واحمد انه  
 يضمن بكل حال ومع قول مالك ان اخذها بنية المحفظ ثم ردها ضمن وان كان مترددا بين  
 اخذها وتركها ثم ردها فلا ضمان فالاول مفصل والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر  
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الثلاثة ظاهرة ومن ذلك قول مالك ان من وجد شاة بفلاة  
 من الارض وخاف عليها فهو بالخيار في تركها او اكلها ولا ضمان عليه وكذلك البقرة اذا خاف  
 عليها السباع مع قول الاثمة الثلاثة ان من اكلها فليضمن الضمان اذا جاء صاحبها فالاول تخفف  
 على الملتقط في عدم الضمان اذا اكلها والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول  
 مالك ان اللقطة في الحرم وخير سواء فليملقط ان لا اخذها على حكم اللقطة ويملكها بعد  
 ذلك وله ان لا اخذها ليحفظها فقط وبه قال ابو حنيفة مع قول الشافعي واحمد ان له اخذها  
 ليحفظها على صاحبها ويعرفها ما دام مقبها بالحرم فاذا خرج سلمها للحاكم وليس له ان ياخذها  
 لملكه فالاول يخفف على الملتقط والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن  
 ذلك قول مالك والشافعي ان الملتقط اذا عرفت اللقطة سنة فله ان يحبسها ابدا وله ان يتصدق بها  
 وله ان ياكلها غيبا كان او فقيرا مع قول ابي حنيفة ان الملتقط اذا كان فقيرا جاز له ان يملكها وان  
 كان غنيا لم يجز ويجوز له عند ابي حنيفة ومالك ان يتصدق بها قبل ان يملكها على شرط ان  
 صاحبها اذا جاء وامضى ذلك مضى وان لم يجز ذلك ضمن له الملتقط مع قول الشافعي واحمد  
 انه لا يجوز له ذلك لانها صدقة موقوفة فالاول يخفف على الملتقط والثاني مفصل والاول من المستند  
 الثانية مفصل والثاني منها مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي انه  
 اذا وجد بعيرا ابديا وحل له ان ياكله فلو اخذه ثم ارسله فلا شيء عليه عند ابي حنيفة  
 ومالك وقال الشافعي واجل عليه الضمان فالاول يخفف والثاني مشدد خاص باهل الدين و  
 الاحتياط فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الاربعة انه اذا مضى على اللقطة

حول وتصرف ليها الملتقط بنفقة ما بيع او صدقة فاصليها اذا جاء ان ياخذ قيمتها يوم تمليكها  
مع قول داود انه ليس له شيء من ذلك فالاول مخفف خاص بالكثير الناس والثاني فيه تشديد  
خاص باهل الرور والخزف من تبعات الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك  
قول مالك واجل ان صاحب اللقطه اذا جاء بوصفها بصفاتها وجب على الملتقط ان يدفعها له  
ولا يكلفه مع ذلك بيينة مع قول ابي حنيفة والشافعي انه لا يلزمه ذلك لا بيينة فالاول مخفف  
خاص بما اذا كان صاحبها غيب عنهم في دعواه والثاني فيه تشديد خاص بما اذا كان صاحبها  
متما في دونه فينه فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم

## كتاب اللقيط

اتفق الاثمة على انه يحكم باسلام الطفل باسلام ابيه او امه الا في رواية عن ابي حنيفة هذا  
ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة اذا وجد  
لقيط في دار الاسلام فهو مسلم مع قول ابي حنيفة انه ان وجد في كنيسة او بيعة او قرية من قري  
اهل الذمة فهو ذمي فالاول مشدد في الحكم باسلامه بالدار والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان وكل من القولين وجه ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد واصحاب مالك ان  
اسلام الصبي غير البالغ العاقل صحيح مع قول الشافعي في رجم اقواله واقوال اصحابه انه لا يصح  
اسلام صبي غير استنقذه لا وللشافعي قول انه موقوف الى البلوغ فالاول مشدد في حصول الاسلام  
احيا ط للصبي وللحاكم باسلامه والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن  
ذلك قول مالك واجل ان اللقيط في دار الاسلام اذا امتنع بعد البلوغ من الاسلام قتل مع قول  
ابي حنيفة انه يحل ولا يقتل ومع قول الشافعي انه يزجر عن الكفر فان اقام عليه ما قر عليه فالاول  
مشدد في تحصيل الاسلام والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان

## كتاب الجمالة

اتفق الاثمة على ان رد الابق يستحق الجعل اذا رده ان شرط ذلك هذا ما وجدته من مسائل  
الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك ان رد الابق اذا كان معروفا  
ين ذلك استحق الجعل ولو لم يكن شرط وذلك على حسب قرب الموضع وبعدة واما اذا لم يكن راد الابق  
معروفا فلا جعل له ويعطى ما اتفق عليه مع قول ابي حنيفة واجل انه يستحق الجعل على الاطلاق  
ولم يعتبر بوجود الشرط ولا عده ولا ان يكون معروفا غير راد الابق ام لا ومع قول الشافعي انه لا يستحق  
الجعل الا بالشرط فالاول مفصل والثاني مشدد على مالك الا بق والثالث مفصل كالاول فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول من تفصيل الامام مالك العمل بالقرينة وهي احدى  
الادلة وفيها خلاص لزمة صاحب الابق وتشجيع الراد على المداومة على رد الابق لا خوفا منه  
المسلمين ولزالة كراهة كاسيا من كان عاجزا وليس له قدرة على شراء عبد يخدمه او دابة  
يركبها او نفقة يحصلها وتوجيه الثاني كتوجيه الاول واشدد حثا على اعطاء الراد جماله لما  
قلناه من خلاص الزمة وتشجيع الراد على ان يدوم على رد الابق فان منع اعطائه الجعل

بعد تعب يكسر قلبه ويكسله عن التعب بعد ذلك فيرد إلى آخر لا سيما من ليس له معرفة يتفق منها على عياله ونفسه غير تلك الحرفة ووجه الثالث أن الوجوب في الجعل إنما يكون بالشرط والطلب على فاعلة الأجرة فإن لم يكن شرط فأنما يكون إعطاؤه الجعل من باب البر والاحسان وذلك معروف لا فاجب ومن ذلك قول أبي حنيفة أن من رد الأبق من مسيرة ثلاثة أيام يستحق أربعين درهماً وإن رد من دون ذلك رخص له الحاكم مع قول مالك أن له أجره المثل وسع قول أحمد أنه دينار أو اثني عشر درهماً ولا فرق بين قصير المسافة وطويلها ولا بين المصروف خارج المصروف داخل في قوله في رواية له أخرى أنه إن جاء به من المصرفه عشرة دراهم أو من خارج المصرفه أربعين درهماً ومع قول الشافعي أنه لا يستحق شيئاً إلا بالشرط والتقدير فالأول مفصل والثاني فيه تخفيف بأجرة المثل والثالث فيه تشديد بالاجتهاد على مالك والأبق والرابع فيه تشديد على رد الأبق فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه إذا انفق نفقة على الأبق بغير إذن سيده فلا شيء على السيد لأنه انفق متبرعاً فهو كالذي يتفق بغير إذن الحاكم وإن انفق ما دونه كان على السيد ديناً عليه وللرأى أن يحبس العبد عنده حتى يأخذ ما انفق على العبد في طريقه ومع قول أحمد هو على سيده بكل حال ومع قول مالك أن له أجره المثل فالأول مفصل والثاني مشدد على السيد والثالث مخفف على السيد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال الثلاثة ظاهر والله اعلم

### كتاب الفرائض

اجتمع المسلمون على أن الأسباب المتوارثة بها ثلاثة مخرج ونكاح وولاء وأن الأسباب المانعة من الميراث ثلاثة بقرى وقتل واختلاف دين وعلى أن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين لا يورثون وأن كل ما يتركونه يكون صدقة تصرف في مصالح المسلمين ولم يخالف في ذلك إلا الشيعة وأنتكأذكروا على أبي بكر الصديق رضي الله عنه حين قال لفاطمة ما قل ولم يورثها من أبيها صلى الله عليه وسلم شيئاً وكذلك أجمعوا على أن الوراثين من الرجال عشرة الابن وابنه وإن سفل والأب وأبوه وإن علا والآخر وابنه الأم والعم وابنه الألام والزوجة والمعتق وعلى الوراثات من النساء سبع البنت وبنت الابن وإن سفل والألم والمجدة والأخت والزوجة والمعتقة وعلى الفروع من المقدرة في كتاب الله عز وجل ستة النصف والربع والثلثان والثلث والسدس إلى غير ذلك من مسائل الفرائض المجمع عليها وافق الأئمة على أن المسلم لا يرث الكافر ولا عكسه وحكى عن معاذ وابن المسيب والنفخي أنه يرث المسلم من الكافر ولا عكس كما يترجم المسلم الكافرة ولا يترجم الكافر المسلمة وافقوا أيضاً على أن القاتل عداً ظلاً لا يرث من المقتول شيئاً وكذلك اتفقوا على أن العول لا يكون إلا في الأصول الثلاثة الستة والاثني عشر والأربعة والعشرين وأن العول صحيح معلوم به عند كافة العلماء وانعقد إجماع الصحابة عليه في خلافة عمر بن الخطاب خلافاً لابن عباس وعلى أنه لو اجتمع ابتاع أحدهما أخ لأم كان الآخر منهما السدس والباقي بينهما بالعصبة خلافاً لابن مسعود وأحسن هذا ما وجدته من مسائل الإجماع



إلا اتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي أن ذوى الأرحام لا يرثون بل يكون  
 المال المفاضل بعد أصحاب الفروض والعصبات لبیت المال وهو قول أبي بكر وعمر وعثمان وزيد  
 والنزهري والأوزاعي وداود ومع قول أبي حنيفة وأحمد يتورثونهم ، حكى ذلك عن علي  
 وابن مسعود وابن عباس لكن عند فقد أصحاب الفروض والعصبات بالأجماع وعن سعيد  
 ابن المسيب أن الخال يرث مع البنت فعلى ما قاله الشافعي إذا مات عن أمه كان لها الثلث  
 والباقي لبیت المال أو عن بنته فلها النصف والباقي لبیت المال وعلى ما قاله أبو حنيفة وأحمد  
 المال كله للأم الثلث بالفرض والباقي بالرد وكذلك للبنت النصف بالفرض والباقي بالرد ونقل  
 القاضي عبد الوهاب المال عن الشيخ أبي الحسن أن الصحيح عن عثمان وعلي وابن عباس وابن  
 مسعود أنهم كانوا لا يرثون ذوى الأرحام ولا يرثون على أحد ثم إن ما يحكى عنهم في الرد وتورث  
 ذوى الأرحام أنها حكاية فعل لا قول كما ترى وابن خزيمة وغيره من الحفاظ يدعون الأجماع  
 على هذا فالأول مشدد على ذوى الأرحام والثاني مخفف عليهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه  
 الأول بعد ذوى الأرحام عن المحبة والعصبة التي تكون في أصحاب الفروض والعصبات ووجه  
 الثاني أنهم لا يخلون من محبة ولا عصبية ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن مال  
 المرتد إذا قتل أو مات على الردة يكون فيأبیت المال حتى المال الذي كان كسبه في إسلامه مع قول  
 أبي حنيفة أن مال المرتد يكون لورثته من المسلمين سواء اكتسبه في إسلامه أم في ردته  
 فالأول مشدد على ورثة المرتد والثاني مخفف عليهم ووجه الأول انقطاع الولاية بين المرتد  
 وورثته حين الردة أو ضعف المولات فكان من الورع رجوع ماله لبیت المال يصرف في مصالح  
 المسلمين العامة ووجه الثاني لا احتياط لأخوات المسلمين الذين لهم حق في بیت المال فلا ينظمهم  
 ما فيه من شبهة فكانت ورثته أولى بذلك المال كما يرثون مال مورثهم المقتول  
 ولو كان مكسبه حراما لم يكن رده إلى إربابه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول  
 أبي حنيفة والشافعي وأحمد أن من قتل خطأ لا يرث مع قول مالك أنه يرث من المال الذي  
 ملك المقتول دون الدية فالأول مشدد على القاتل والثاني فيه تخفيف عنه من حيث التفصيل  
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول إطلاق الحديث في أنه لا يرث القاتل من مقتله شيئا و  
 وجه الثاني تنفير القاتل من القتل بحرامه من مال الدية الحاصل فقط نزع جلاله عن التجري على  
 قتل مورثه وأما المال الذي لم يحصل من جهة القتل فهو باق على الأصل في التركات فلما كره  
 أن يرثه منه وأبده أعلم ومن ذلك قول مالك وأحمد أن أهل الملل من الكفار كالإهودي  
 مع النصراني لا يرث بعضهم بعضا مع قول أبي حنيفة والشافعي أنهم كلهم ملة واحدة وكلام  
 كفار يرث بعضهم بعضا فالأول مشدد ودليله ظاهر حديث لا يتوارث أهل ملتين والثاني  
 مخفف ودليله أن ما عد ملة الإسلام كله ملة واحدة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول  
 أبي حنيفة ومالك والشافعي أن من بعضه حر وبعضه سرق لا يرث ولا يرث مع قول أحمد وأبي  
 يوسف ومحمد أنه يرث ويرث بقدر ما فيه من الحرية فالأول مشدد ووجهه ضعف ملكه والثاني

فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان الكافر  
 والمرتكب والقاتل عدا ومن فيه رفق ومن خفي موته لا يجيبون كما لا يبرئون قول ابن مسعود  
 وحده ان الكافر والعبد والقاتل عدا يجيبون ولا يبرئون فالاول مشدد على من تقدم ذكره  
 والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ودرجة القولين ظاهر ومن ذلك قول  
 الائمة الاربعون الاخوة اذا اجبوا الام مع الثلث الى السدس لم ياخذوه مع ما روى عن ابن  
 عباس ان الاخوة يبرئون مع الام اذا اجبوا الام فيلحدون ما يجيبها عنه والمشهور عن ابن  
 عباس موافقة الكافة فالاول وما وافقه من قول ابن عباس مشدد على الاخوة والثاني مخفف  
 عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على ان الفرقى والقتلى  
 والهدى والموتى يجرى اوطاعك اذا لم يعلم ايم مات قبل صاحبه لم يبرأ بعضهم بعضا وتركه  
 كل واحد منهم لباقي ورثته مع قول احمد في روايته انه يرث كل واحد منهم تلامه طرفه  
 وسبقه الى ذلك على وشيخ النخعي والشعبي فالاول مشدد على من ذكر بعد انهم من بعضهم  
 بعضا والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الجدة  
 ام الاب لا ترث مع وجود الاب الذي هو ابنها شيئا مع قول احمد انها ترث مع السدس ان كانت  
 وحدها وتشارك الام فيه ان كانت موجودة فالاول مشدد على الجدة المذكورة والثاني فيه  
 تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول اصحاب الائمة على الاخوات يجبا  
 الثلث الى السدس مع قول ابن عباس ان لهما الثلث حتى يصيروا ثلاثة فيكون  
 لهما السدس فالاول مشدد والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
 ومن ذلك قول جميع الفقهاء ان الاخوات مع البنات عصبية مع قول ابن عباس انهن لسن  
 بعصبية ولا يبرثن شيئا مع البنات فالاول مخفف على الاخوات والثاني مشدد عليهن فرجع الامر الى  
 مرتبة الميزان ومن ذلك قول كافة العلماء ان الارث لا يثبت بالمولاة مع قول النخعي انه يثبت بها  
 ومع قول ابي حنيفة انه لا ولاه وعاقده كان له نقضه ما لم يعقل عنه فالاول مشدد و  
 الثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ان ابن  
 الملا عنده تسحق ام جميع ماله بالعرض والعصبية مع قول مالك والشافعي ان الام تاتخذ  
 الثلث بالفرض والباقي لبيت المال ومع قول احمد في إحدى روايته ان عصبته عصبته فاذ  
 خلف ما وخال فلا ام الثلث والباقي لخال والرواية الثانية لاحد انها عصبية فيكون المال جميعا  
 لها تعصيبا فالاول مخفف على الام والثاني فيه تخفيف عليها وكذلك باقي الاقوال فرجع الامر الى  
 مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد ان السقط اذا استهل صار خالا يورث ولا يورث وان  
 تحرك او تنفس الا ان يرضع فان عطس فغن مالك سرايتان مع قول ابي حنيفة والشافعي  
 انه ان تحرك او تنفس او عطس يورث وورث عنه فالاول مشدد في الاحتياط في الارث  
 والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

اجمعوا على ان الوصية مستحبة غير واجبة وانما تملك ويضاف الى ما بعد الموت فان كان الانسان  
عنده امانة لغيرة وجب عليه الوصية وكذلك اذا كان عليه دين لا يعلم به من هوله او عنده  
وديعة بغير اشرهاد واجمعوا على انها لا تجب للوارث خلافا للزهري واهل الظاهر في قولهم بوجوب الوصية  
للاقارب الذين لا يرثون سواء كانوا عصبة او ذوى رحم اذا كان هناك وارث غيرهم وعلى ان الوصية  
لغير وارث بالثلث جائزة ولا تقتصر الى اجازة الورثة وعلى ان الوصية للوارث جائزة موقوفة  
على اجازة بقية الورثة والتفق الاثمة على انه لو اوصى لم يبق فلان لم يدخل الا المذكور و  
يكون بينهم بالسوية وعلى انه لو اوصى لولد فلان دخل الذكور والاناث ويكون بينهم بالسوية  
والتفق الاثمة على ان العتق والهبة والوقف وسائر العطيات المبخرة في مرض الموت معتبرة من الثلث  
خلافا لما جاهد وداود فانهما قالوا انها صغرة من ماله هذا ما وجدته من مسائل الاجماع  
والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك اذا اوصى بأكثر من ثلث ماله واجاز الورثة ذلك  
ينظر فان اجازوا في مرضه لم يكن لهم ان يرجعوا بعد موته وان اجازوا في صحته فلهم الرجوع  
بعد موته مع قول ابي حنيفة والشافعي ان لهم الرجوع سواء كان ذلك في صحته او مرضه فالاول  
مفصل والثاني مخفف على الورثة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة  
الثلاثة انه لو اوصى بجمل او بعير جاز ان يعطى انثى وكذلك ان اوصى ببذلة او بقرة جاز  
ان يعطى ذكرا فالذكر والانثى عندهم واحد مع قول الشافعي في احد قوليه انه لا يجوز ان يعطى في  
البعير الا الذكر ولا في البذنة والبقرة الا الانثى فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان ولكن الاول محمول على حال عوام الناس والثاني محمول على حال المتورعين فيعطون الا فصل  
احتياط ومن ذلك اتفاق الاثمة الاربعة على انه اذا اوصى بشئ لشخص ثم اوصى به لآخر  
ولم يصرح برجوع عن الاول فهو بينهما نصفين مع قول المحسن وعطاء وطاوس انه مرجوع  
فيكون للثاني ومع قول داود انه للاول فالاول فيه تخفيف بالعدل بينهما والثاني فيه تشديد  
على الاول والثالث فيه تشديد على الثاني فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثالث  
انه لما اوصى به للاول خرج عن ملكه بذلك فمابقي له فيه تصرف اخر وهو خاص باهل الودع كما ان  
الثاني ايضا يصح حله على اهل الودع لان الوصية به ثانيا كالناظر للحكم الاول ومن ذلك قول ابي  
حنيفة ومالك واحمد والشافعي في اظهر القولين ان من قدم ليقصص منه او من كانت  
في الصنف بارعة للعدو او كانت حاملا فجاءها الطلق او كان في سفينة وهاجر البحر فعطايها  
من الثلث مع قول الشافعي الاثر انه من جميع المال ومع قول مالك ان الحامل اذا بلغت ستة  
اشهر لم تتصرف في اكثر من ثلث ماله فالاول مشدد على الموصي والثاني مخفف عنه والثالث فيه  
تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد انه تقسم الوصية للعبد  
مطلقا سواء كان عبده او عبدا غيره مع قول الشافعي لا تقسم مطلقا ومع قول ابي حنيفة انها تقسم  
لعبد نفسه بشرط ان يكون في الورثة كبير ولا تقسم الى عبد غيره فالاول مخفف ووجه ان الوصية  
احسان من الله على الواجب وقد باصر الشرع ذلك والثاني مشدد ووجهه عدم مالك للعبد

لذلك الوصية ومعلوم ان الوصية تمليك والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن  
ذلك قول الشافعي واحدا انه لا يجوز لمن له اب او جد ان يوصي الى اجنبي بالنظر في امر اولاده اذا  
كان ابوه او جده من اهل العدالة مع قول ابى حنيفة ومالك انه متصل الوصية الى الاجنبي في  
امر اولاده وفي قضاء ديونه وتنفيذ الثلث مع وجود الاب والجد فالاول مشدد محمول على ما  
اذا عرف الموصي ان الاب والجد يشفق على اولاده من الاجنبي والثاني مخفف محمول على عكسه فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي واحدا في احدي الروايتين انه لو وصى الى عدل  
ثم فسق نزعته منه الوصية كما اذا اسند الوصية اليه ابتداء فلا تصح ولا يثبوت من عليها مع  
قول ابى حنيفة واحدا في الرواية الاخرى انه اذا فسق يضمن اليه عدل اخر فاذا وصى الى فاسق وجب  
على القاضي اخراجه من الوصية فان لم يخرج القاضى وتصرفت نفقة تصرفه وصحته وصيته  
فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة  
الثلاثة ان الوصية تصح لكافر سواء كان حربيا او ذميا مع قول ابى حنيفة بعدم صحتها لاهل  
الحرب وصحتها لاهل الذمة خاصة فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واصحابه ومالك ان له ان يوصي بما وصى به اليه غيره  
ولو لم يكن الوصي جعل ذلك اليه مع قول الشافعي واحدا في اظهر روايته بالمنع فالاول مخفف  
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الوصي اذا كان  
عدلا لم يحتم الى حكم الحاكم وتنفيذ الوصية اليه وانه يصح جميع تصرفاته مع قول ابى حنيفة  
انه ان لم يحكم له حاكم بجميع ما يشترطه وبيعته للصبى فهو مردود وما يتفق عليه فقوله فيه مقبول  
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على حال اهل  
الدين والورع وحمل الثاني على من كان بالاضد من ذلك ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة  
انه بشرط بيان ما يوصى فيه فان اطلق الوصية فقال اوصيت اليك فقط لم يصح وهو لغو مع  
انه مالك انها تصح وتكون وصية في كل شئ فالاول مشدد محمول على اهل الصدق الذين لا يرجعون  
ابى عن مواعليه والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة  
انه لو وصى لغيره لم يدخل في ذلك الا الملاصقون له مع قول الشافعي انه يدخل في ذلك  
معون دس من كل جانب ومع قول احمد في احدي روايته ثلاثون دس ومع قول مالك  
مدى تملك فالاول مخفف في حق الجوار خاص بالعوام وهي بات ان يقوم احد هو بحق الجار  
والثاني والثالث والرابع مشدد خاص بالاكابر على حسب مقامهم في المروءة  
ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة بطلان الوصية للميت مع قول مالك بصحتها فان  
ميت وكفارة صرفت فيه والا كانت لورثته فالاول مشدد والثاني مخفف  
والثاني مرتبة الميزان ووجه الثاني ان المقصود بالوصية ايصال خير الى الميت مادام  
الحية فان البرزخ ويوم القيمة معدودان من ايام الدنيا ودار التكليف بدليل  
عن النبي صلى الله عليه وسلم يسعدون بالسجدة يوم القيمة وترج ميزانهم بها ثم يدخلون الجنة فلو لا

ان هذه السجدة في طر التكليف خارج بها ميزانهم ومن ذلك قول مالك بصحة الوصية من غلام  
 لم يبلغ الحلم اذا كان يعقل او وصى به مع قول ابي حنيفة بعدم الصحة وهو من هب احمد والاصح  
 من مذهب الشافعي فالاول مخفف على الغلام لانه امر يثاب عليه كغيره من العبادات الواقعة  
 منه والثاني مشدد عليه لاحتمال انه اذا بلغ يبدله فعل خير تلك الوصية امر مما كان  
 فعله حال صباه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحدا انه اذا اعتقل  
 لسان المريض او قصم وصيته بالاشارة مع قول الشافعي انها تقصم وهو الظاهر من مذهب مالك  
 فالاول مشدد حفظ المال للمريض والثاني مخفف حفظ الدين وحرصا على تقديم فعل الخير فرجع  
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو كتب وصيته بخطه ويعلم انها  
 بخطه ولكن لم يشهد فيها لم يحكم بها مع قول احمد انه يحكم بها ما لم يعلم رجوعا عنها فالاول مشدد  
 على الوصي والثاني مخفف عليه طلب الحصول الخيرة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن  
 ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو وصى الى رجلين اى اسند وصيته اليهما واطلق فليس لهما  
 تصرف دون اذن الاخر مع قول ابي حنيفة انه يجوز في ثمانية اشياء مخصوصة وهي شراء الكفن  
 وتجهيز الميت وطعام الصغار واستوداعهم ورد الدية بعينها وقضاء الدين وانقاذ الوصية بعينها  
 وعقد العبد بعينه وكذا الخصوصية في حقه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى  
 مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يصح التزويج في مرض الموت مع قول مالك  
 انه لا يصح للمريض المخوف عليه ان يتزوج فان تزوج وقع فاسدا سواء دخل بها ام لم يدخل ويكون  
 القسم بالطلاق فان برئ من ذلك المرض فهل يصح ذلك النكاح ام يبطل روايتان له فالاول  
 مخفف والثاني مشدد محمول على من يفعل ذلك ليحرم ورثته من ميراثه فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
 ومن ذلك قول ابي حنيفة انه يجوز للوصي ان يشتري لنفسه شيئا من مال اليتيم بزيادة على  
 القيمة استقباليا فان اشتراه بمثل قيمته لم يحرم مع قول مالك يحل له ان يشتريه بالقيمة ومع  
 قول الشافعي ان ذلك لا يجوز على الاطلاق ومع قول احمد في اشهر روايته ان ذلك لا يجوز  
 وفي الرواية الاخرى انه اذا وكل غيره جاز فالاول فيه تخفيف على الوصي بالشرط المذكور لانه  
 الممنوع ان يسهل من يرى الخط الا وفر لنفسه دون الطفل فاذا اشترى بزيادة على القيمة  
 فلا منعه والثاني فيه تخفيف على الوصي وهو خاص بمن كان من اهل الدين والورع والثالث  
 مشدد خاص بمن كان رفيق الدين والرابع محمول كذلك على رقيق الدين والخامس مفصل بوجه  
 الخامس ان الوكيل كالاجنبي فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحدا  
 انه لو ادعى الوصي دفع المال الى اليتيم بعد بلوغه فالقول قوله مع يمينه فيقبل قوله  
 في الدفع كما يقبل في تلف المال وفي كل ما يدعيه من الاثارة اذ هو أمين وكذلك الحكم  
 في الالب والشرط والمضارب مع قول مالك والشافعي انه لا يقبل قول الوصي الا بيمينه  
 فالاول مخفف على الوصي على قواعد الصناء والثاني مشدد عليه ويصح حمل الاول على اهل الصدقة  
 واليتيم والثاني على من كان بالصدقة من ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن

فذلك قول الأئمة الثلاثة أنه تضم الوصية للمسجد مع قول أبي حنيفة أنها لا تضم إلا أن يقول يتفق  
منها عليها فالأول مخفف لأنهم من جملة القربات الشرعية كبنائه والثاني مفصل فرجع الأمر  
إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الوصي إذا كان غنيا لا يجوز له أن يأكل من مال  
اليتيم عند الحاجة لا بقرض ولا بغيره مع قول الشافعي وأحمد إن له أن يأكل بأقل الأمرين من  
أجرة عمله وكفايته فالأول مشدد خاص عن لا يرى الخط الأول لليتيم والثاني فيه  
تخفيف خاص بأهل الدين والمعروف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد  
في أحق قوليهما أن الوصي إذا أكل من مال اليتيم عند الحاجة ثم استغنى يلزمه مرد العوض  
مع قول مالك أنه إن كان غنيا فليستعفف وإن كان فقيرا فليأكل بالمعروف بمقدار نظره وأجرة  
مثله فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله أعلم

## كتاب النكاح

أجمع الأئمة على أن النكاح من العقود الشرعية المستوتة بأصل الشرع وأتفق الأئمة على  
استحبابه لمن تأقت نفسه إليه وخاف الزنا ويكون في حقه أفضل له من الحج والجهاد والصلوة  
والصوم التطوع وأتفقوا على أنه إذا قصد نكاح امرأة سن له نظره إلى وجهها وكفيها خلا فالأول  
فانه قال يجوز النظر إلى سائر جسدها خلا السوءتين وكذلك اتفق الأئمة على أن نكاح من  
ليس بكفو بالنسبة غير محرم هذا ما وجدته من مسائل الأجله ولا اتفاق وأما ما اختلفوا  
فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي أن النكاح مستحب لمحتاج إليه يجداهبة مع قول  
أحمد أنه متى تأقت نفسه إليه وختى العنت وجب ومع قول أبي حنيفة أنه يستحب مطلقا  
بكل حال ومع قول داود بوجوبه مطلقا على الرجل والمرأة لكن مرة في العمر فالأول مفصل  
في الاستحباب وعدله والثاني مفصل في الوجوب وعدمه والثالث مخفف والرابع مشدد  
من وجهه ومخفف من وجهه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قوله تعالى وليستعفف  
الذين لا يجدون نكاحا أي عونا عليه حتى يفهم الله من فضله ووجه الثاني أنه طريق إلى  
السلامة من الزنا ووجه الثالث أن الاستحباب كاف في طلب النكاح لكون ذلك مصاحبا  
للوازع الطبيعي من محبة النكاح بالطبع فلا يحتاج إلى التشديد بالإيجاب ووجه الرابع أن امتثال  
أمر الشارع يحصل بالمرة الواحدة فالم يدل دليل على التكرير ومن ذلك قول الأئمة الأربعة  
يجوز نظر الرجل إلى فريج زوجته وأمثه وعكسه مع قول بعض أصحاب الشافعي أن  
ذلك يحرم فالأول مخفف محمول على أحاد الناس من الأمة والثاني مشدد خاص  
بأكابر العلماء وأصحاب البرودة والحياة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول  
الشافعي أن عبد المرأة محرم لها فيجوز نظره إليه وعليه جمهور أصحابه مع قول جماعة منهم  
الشيخ أبو حامد النووي أنه ليس يحرم لسببه وقال أنه الذي ينبغي القطع به والقول بأنه محرم  
لها ليس له دليل ظاهر ولاية أنها وردت في الأماء فالأول مخفف خاص بأهل العفة والدين  
والثاني مشدد خاص بمن كان بالاضد من ذلك ووجه الأول أن مقام السيادة



الأمومة في نفر الطبع من التلذذ بالاستمتاع بها لما يشاهده العبد من سيده من الهيبة والتعظيم  
 ووجه الثاني أن السيادة تنقص عن مقام الأقم في ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك  
 قول الأئمة الثلاثة دعامة الفقهاء أنه لا يصح النكاح إلا من جازم القصر مع قول أبي حنيفة  
 أنه يصح نكاح الصبي المميز والسفيه لكنه موقوف على إجازة الولي فالأول مخفف والثاني مشدد  
 فوجه الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه  
 يجوز للولي غير الأب أن يزوجه البتيم قبل بلوغه إن كان له مصلحة في ذلك كالأب مع قول  
 الشافعي بمنع ذلك فالأول مخفف محمول على تمام النظر والثاني مشدد محمول على قاصر النظر  
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يصح نكاح العبد بغير إذن  
 سيده مع قول أنه يصح ولكن للمولى نفسه عليه ومع قول أبي حنيفة أنه يصح موقوفاً على  
 إجازة المولى فالأول مشدد والثاني والثالث فيها تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه  
 الأول أن العبد لا يملك شيئاً والنكاح من واجبه النفقة على الزوج ومن لا مال له لا يصلح أن  
 يكون نكاحاً فإذا كان باذن السيد جاز وكان السيد يذنه له في النكاح التزم عنه جميع واجباته  
 ووجه الثاني أن حكم النكاح حكم أكله من مال السيد الأكل الواجب والمستحب أو المباح  
 فلا يحتاج إلى إذن فيه إلا أن يبدل خلاف ذلك للسيد لذلك كان له فيه النكاح كما أن له منعه  
 من أكل الشهوة التي تضر به أو بالسيد ووجه الثالث أن السيد قد يرى للنكاح مضرًا للعبد  
 فكان من المعروف توقف الصحة على إجازته ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يصح العقد  
 إلا بولي ذكر فإن عقدت المرأة النكاح فهو باطل مع قول أبي حنيفة أن للمرأة أن تزوجه بنفسها  
 وإن توكّل في نكاحها إذا كانت من أهل التصرف في مالها ولا اعتراض عليها إلا أن تضع نفسها في غير  
 كفؤ وهناك يعترض الولي عليها ومع قول مالك أن كانت ذات شرف ومال يرغب في مثلها  
 لم يصح نكاحها إلا بولي وإن كانت بخلاف ذلك جاز أن يتولى نكاحها اجنبي برضاها ومع  
 قول داود أن كانت بكر لم يصح نكاحها بغير ولي وإن كانت شابة صح ومع قول أبي ثور وأبي يوسف  
 يصح أن تزوجه باذن وليها فإن تزوجت بنفسها وترافعا إلى حاكم حنفي فحكم بصحتها نفذ وليس  
 للشافعي نقضه خلافاً لأبي سعيد الأصمعي فإن وطئها قبل الحكم فلا حد عليه خلافاً لأبي بكر  
 الصيرفي أن اعتقد تحريره وإن طلقها قبل الحكم لم يقع إلا عند أبي إسحاق المروزي احتياطاً فالأول  
 مشدد والثاني فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثالث مفصل وكذلك قول داود  
 وقول أبي ثور وأبي يوسف مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال كلها ظاهر  
 لا يخفى على الفطن ووجه قول داود أن البكر لم تمارس لرجال فليس لها خبرة بما ينفعها أو  
 يضرها بخلاف الثيب ومن ذلك قول مالك أنه تصح الوصية بالنكاح أي بالعقد ويكون الوصي  
 أولى من الولي في ذلك مع قول أبي حنيفة أن القاضى هو الذي يزوجه ومع قول الشافعي أنه  
 لا ولاية لوصي مع ولي لأن عاشرها لا يلحقها قال القاضى عبد الوهاب وهذا الاطلاق الذي  
 في التعليل ينقض بالحكم إذا تزوج امرأة فإنه لا يلحقه العاراق فالأول مخفف والثاني مشدد

على الولي والوصي والثالث مشدد على الوصي فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الولي قد يرى ذلك الوصي انهم نظروا واشفقوا على موليته من اخيه مثلاً ووجه الثاني ان الحاكم قد يكون انهم نظروا من الولي والوصي ويحمل قول الشافعي ان طارها لا يلحق الوصي على الغالب فلا نفص كلامه ووجه الثالث ان شفقة الولي لا تعاد لها شفقة غيره فالاقوال محمولة على احوال ومن ذلك قول الشافعي واحداً له ولاية فاسق مع قول ابي حنيفة ومالك ان الفسق لا يمنع الولاية فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي ان الولي الاقرب اذا غاب الى مسافة القصيرة جها الا بعد من العصابة مع قول الاثمة الثلاثة ان الغيبة اذا كانت منقطعة انتقلت الولاية الى الابعد وان كانت غير منقطعة تنقل والمنقطعة عند ابي حنيفة واحداً هي الغيبة بمكان لا تصل اليه القافلة في السنة الامرة واحدة فالاول مشدد على الولي الاقرب والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول محمول على حال من يخاف عليها العنت فانه يجيب التعجيل بتزويجها كما قال به داود والثاني محمول على من لا يخاف عليها ذلك ومن ذلك قول مالك وابي حنيفة واصحابه ان الولي الاقرب اذا غاب عن البكر وخفي خبره ولم يعلم له مكان ان اخاها يزوجه اياها مع قول الشافعي بخلاف ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي ان الجدة الاب تزويج البكر بغير رضاها صغيرة كانت او كبيرة وبذلك قال مالك في الجدة وهو اشهر الروايتين عن احمد في الجدة مع قول ابي حنيفة ان تزويج البكر بالغاة العاقلة بغير رضاها لا يصح لاحد بحال ومع قول مالك واحداً في احدي الروايتين انه لا تثبت للجدة ولاية الاجبار بخلاف الاب فالاول مخفف على الاب والجدة والثاني وما وافقه مفصل والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز لغير الاب تزويج الصغيرة حتى تبلغ وتاذن مع قول ابي حنيفة ان ذلك يجوز لساناً بالعصبات غير انه لا يلزم العقد في حقها قبلتها لها الخيار اذا بلغت ومع قول ابي يوسف ان العقد يلزمها عندهم فالاول مشدد على غير الاب والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر ومن ذلك قول الشافعي وغيره ان الصغيرة اذا التبت بكارها بوطء حلال او حرام لا يزوجه الاب ولا غيره حتى تبلغ وتاذن مع قول احمد انها تترج اذا بلغت تسع سنين واذنت في النكاح فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان ولي المرأة ينسب او لا وحكم له ان يزوجه نفسه منها على الاطلاق مع قول احمد انه لا يزوجه نفسه منها الا بطريق توكيل غيره في ذلك فلا يكون موجباً قابلاً ومع قول الشافعي انه لا يجوز له القبول بنفسه ولا يوكل غيره بل يزوجه الحاكم ولو خليفة او نائباً وقال ابو يحيى البلخي من اصحابه يجوز له القبول بنفسه او ثبت عنه انه تزوجه امرأة ولي امرها من نفسها فالاول وما بعد الثالث مخفف والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لو اعتق امته ثم اذنت له في نكاحها من نفسها مجاز له ان يلى نكاحها من نفسها وكذلك من له بنت صغيرة يجوز له ان يولى نكاحها من نفسها مع قول غيرهما في المسئلتين ان ذلك لا يجوز

فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة  
 أنما إذا اتفق الأولياء والمرأة على نكاح غير الكفو صح مع قول أحمد أنه لا يصح فالأول مخفف  
 والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول حصول الرضى ووجه الثاني أنه  
 تصرف بغير الخط والمصلحة ومن ذلك قول الشافعي أنه إذا تزوجها أحد الأولياء برضاها  
 بغير كفولهم يصح مع قول مالك أن اتفاق الأولياء واختلافهم سواء فإذا اذنت في تزويجها المسلم  
 فليس لواحد من الأولياء اعتراض في ذلك ومع قول أبي حنيفة يلزم النكاح فالأول مشدد  
 والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي  
 تعتبر الكفاءة في خمسة أشياء الدين والنسب والصناعة والحرة والخلوص من العيوب مع قول محمد  
 ابن الحسن إن الرابطة لا تعتبر في الكفاءة إلا أن يكون بحيث يسكر ويخمر فيسخر منه الصبيان ومع  
 قول مالك أن الكفاءة تعتبر بالدين لا غير مع قول ابن أبي ليلى أن الكفاءة في الدين والنسب والمال  
 وهي رواية عن أبي حنيفة ومع قول أحمد في أخرى روايته أن الكفاءة تعتبر في الدين والصناعة  
 وفي الرواية الأخرى عن أبي حنيفة أنها تعتبر في الدين والكسب والمال فالأول مشدد في شروط  
 الكفاءة والثاني فيه تخفيف في شروطها والثالث مخفف ولكن ما بعده والرابع نحوه فرجع  
 الأمر إلى مرتبة الميزان ولكن الأول كلها محمولة على اختلاف الأغراض ومن ذلك قول بعض أصحاب  
 الشافعي أن السن يعتبر مع قول البعض الآخر أنه لا يعتبر فللشيخ أن يتزوج الشابة  
 فالأول مشدد محمول على حال من غلب عليه الطباع النفسانية وقصر أوطارها على زينة  
 الدنيا والثاني مخفف محمول على من غلب عليه الزهد في الدنيا وعلق قلبه بأحوال الآخرة  
 وغاب عن حظوظ نفسه ومن ذلك قول أبي حنيفة أن فقد الكفاءة يوجب للأولياء حق الاختيار  
 مع قول مالك أنه يبطل النكاح وهو الأصح من قول الشافعي وأحمد إلا أن حصل معه رضى  
 الزوجة والأولياء فالأول فيه تخفيف على الزوجين والثاني فيه تشديد عليهما بالشرط المذكور  
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر للفظن ومن ذلك قول الشافعي ومالك  
 أحمد وأبي يوسف ومحمد أن المرأة إذا طلبت التزويج من كفؤ بدون مهر مثلها لزم الولي  
 إجابته مع قول أبي حنيفة أنه لا يلزم الولي إجابته فالأول مشدد خاص بقاصر النظر  
 من الأولياء والثاني مخفف خاص بتام النظر منهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الأبعد  
 إذا تزوج مع حضور الولي الأقرب لم يصح مع قول مالك يصح إلا في الأب في حق البكر والوصى فإنه  
 يجوز للأبعد التزويج فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك  
 قول الأئمة الثلاثة إذا أقر رجل فلانة تزوجته صدقته على ذلك ثبت النكاح باتفاقهما مع قول  
 مالك أنه لا يثبت حتى يرى اختلاؤهما خارجا من عندها إلا أن يكون في سفر فالأول مخفف والثاني  
 فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حمل الأول على أكابر أهل الدين والورع والثاني  
 على غيرهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح النكاح إلا بشهادة مع قول  
 مالك أنه يصح من غير شهادة إلا أنه يعتبر فيه الإشاعة وترك التراضي بالكتمان حتى لو عقد في السر

واشتهر كتمان النكاح فسمع عنده وأما عند الثلاثة فلا يضر كتمانهم مع حضور الشاهدين قال  
 مشدد محمول على من لا يؤمن بحجوده بعد العقد والثاني مخفف محمول على حال أهل الصدق والورع  
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يثبت النكاح إلا بشاهدين  
 عدلين ذكرين مع قول أبي حنيفة أنه ينعقد برجل وامرأتين وبشهادة فاسقين فالأول مشدد  
 والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه قول أبي حنيفة القياس على الأموال  
 في ثبوتها بالرجل والمرأتين وأما الفاسقان فإنه يحصل بهما الإشاعة بالنكاح وذلك كاف  
 في الخروج عن صورة نكاح السفاح ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا تزوج مسلم ذمية  
 لم ينعقد النكاح إلا بشاهدين مسلمين مع قول أبي حنيفة أنه ينعقد بدين صيين فالأول مشدد  
 والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول تغليب حكم الإسلام ووجه الثاني تغليب  
 حكم أهل الكفر وذلك لأنهم يقبلون شهادة أهل ملتهم إذا وقع جحد مثلاً ومن ذلك قول عامة  
 العلماء أن الخطبة سنة وليست بواجبة مع قول داود أنها واجبة عند العقد فالأول مخفف  
 والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنها كالتمسية على الطعام أو عند  
 الوضوء أو الخروج للسفر ونحو ذلك ووجه الثاني أنها كخطبة الجمعة فلم يبلغنا أنه صلى الله  
 عليه وسلم تركها عند تزويج أحد من بناته أو غيرها ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يصح  
 التزويج إلا بلفظ التزويج أو النكاح مع قول أبي حنيفة رحمه الله أنه ينعقد بكل لفظ يقتضي  
 التملك على التام في حال الحيوة حتى أنه روى عنه في لفظ الأجارة روايتان ومع قول مالك أنه  
 ينعقد بذلك مع ذكر المهر فالأول مشدد والثاني ما بعده مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان  
 ووجه الثاني أنه لم يثبت عن الشارع أنه تعبد بألفظ مخصوص لا يرى خلافه كلفظ التكبير في  
 الصلوة بل يجوز لنا كل لفظ يشعر بالرضى كالبيع ووجه الأول أن القرآن نطق بالتزويج والنكاح  
 دون غيرها ومن ذلك قول عامة العلماء أنه لو قال تزوجت بنتي من فلان فبلغه فقال  
 قبلت النكاح لم يصح مع قول أبي يوسف أنه يصح ويكون قوله زوجت فلان كقوله في العقد  
 زوجتك فلانة فيقول قبلت فالأول مشدد محمول على حال من لا يؤمن بحجوده ولا كذب به  
 والثاني مخفف محمول على حال أهل الصدق فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي  
 في أصحاب القولين أنه لو قال زوجت فلانة فقال قبلت فخطب ولم يقل نكاحاً أو تزويجاً لم يصح مع  
 قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في القول الآخر أنه يصح فالأول مشدد محمول  
 على حال من يخاف حجوده ونزاعه في النكاح والثاني مخفف خاص بأهل الدين والصدق  
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز لمسلم أن يتزوج كتابية  
 من وليها الكتابي مع قول أحمد أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف تغليباً لمراعاة حكم الكفر والثاني  
 مشدد تغليباً لحكم أهل الإسلام فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك  
 والشافعي في القديم أن السيد يملك أجبار عبده الكبير على النكاح مع قول أحمد والشافعي  
 في الجديد أنه لا يملك ذلك فالأول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه فرجع

الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه كل من القولين لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في اهم قوليه ان السيد لا يجبر على بيع عبده اذا طلب ذلك منه فاستمع مع قول احمد انه يجبر على ذلك فالاول مخفف على السيد فمحمول على حال الخط والناس والثاني مشدد فمحمول على حال اهل الورع والدين الذين لا يرون لهم حقا على عبدهم بالملك انما يراه اخاه في الاسلام ان كان العبد مسلما ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم في حق الاسرقاء ومن لا يلايكم فبيعه ولا تغزبوا خلق الله انتهى ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لا يلزم الا بن اعفان اسبه بالنكاح اذا طلب الاب ذلك مع قول الشافعي واحمد في اظهر روايته انه يلزم الا بن اعفان بالنكاح بشرط حرية العبد عند محقق اصحاب الشافعي فالاول مخفف على الابن والثاني مشدد عليه بالشروط المذكور فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد والشافعي في اهم القولين انه يجوز للولي ان يزوجه ام ولده بغير رضاها مع قول احمد في اخرى روايته انه لا يجوز له ذلك فالاول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي انه لو قال اعتقت امي وجعلت عتقها صداقها بحضرة شاهدين فالنكاح غير منعقد مع قول احمد في اخرى روايته انه ينعقد واما العتق فهو صحيح اجماعا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان الامم متلوات لسيدها اعتقني على ان تزوجك فيكون عتقي صداقي فاعتقها صم العتق واما النكاح فقال ابو حنيفة والشافعي هي بالخيار ان شاءت تزوجه وان شاءت لم تزوجه ويكون لها ان اختارت تزوجه صداق مستأ وان كرهت فلا شيء عليها عند ابي حنيفة ومالك وقال الشافعي له عليها قيمة نفسها وقال احمد تصدير حرة وتلزمه قيمة نفسها فان تراضيا بالعقد كان العتق مھلا ولا شيء عليها سواه فالاول مشدد في امر العتق مخفف في امر النكاح بجعل الخيار لها والثاني من الشقيين في الخيار مشدد بالزامها بقيمة نفسها اذا لم يتراضيا بجعل نفس العتق مھلا فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى اعلم

## باب ما يحرم من النكاح

اتفق الائمة على ان ام الزوجة تحرم على التائب بمجرد العقد على البنت خلافا لعل وزيد بن ثابت وجاهد فانهم قالوا لا تحرم الا بالدخول بالبنت وقال زيد بن ثابت ان طلقها قبل الدخول جاز له ان يتزوج امها وان ماتت قبل الدخول لم يجز له تزويج امها فجعل الموت كالدخول فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر واتفق الائمة ايضا على ان الربيبة تحرم بالدخول بالام وان لم تكن في حجر زوج امها وقال داود يشترط ان تكون الربيبة في كفالتة وكذلك اتفقوا على ان المرأة اذا نكحت لم ينفسخ نكاحها خلافا لعل والحسن البصري واتفقوا ايضا على انه لا يجوز لمن يحل له نكاح الكفار وطه امامهم بملك اليمين خلافا لابي ثور فانه قال لا يجوز وطه جميع الامماء بملك اليمين على اي دين كن واتفق الائمة على

تحرير الجمع بين الاختين في النكاح وكذا بين المرأة وعمتها وأختها وأجمعوا على أن نكاح المتعة باطل لا خلاف بينهم في ذلك ووصفته أن يتزوج امرأة إلى مدة فيقول تزوجتك إلى شهر أو سنة ونحو ذلك وما ورد في إباحته منسوخ بإجماع العلماء قد يمازج حديثا باسمهم خلافا للشيعة ورووه عن ابن عباس والثابت عنه بطلانه وسيأتي عن زفر نحوه في مسائل الخلاف هذا ما وجدته من مسائل لأجلهم والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز نكاح المرأة مع قول أحمد أنه يحرم نكاحها قبل التوبة من الزنا فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي أن من نكح بإمرة لم يحرم عليه نكاحها ولا نكاح أمها وبنتها مع قول أبي حنيفة وأحمد يتعلق بتحريم المصاهرة بالزنا ونحو ذلك عليه أحمد فقال إذا لا ط بغيره حرمت عليها أمه وبنته فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه القولين لا يخفى على الفطن ووجه تحريمه بالوطء في ولدها المذكور ما يحل لولادته كالأثر على حد سواء تعظيما للحمل ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لو تزوجت امرأة ثم تزوجت حل للزوج وطوعها من غير عدة لكن بكبره وطء الحاملة المذكورة حتى تضع مع قول مالك وأحمد أنه يجب عليها العدة ويحرم على الزوج وطوعها حتى تنقضي عدتها ومع قول أبي يوسف إذا كانت حاملا حرم النكاح حتى تضع وإن كانت حائلا لم يحرم ولم تعتد فالأول مخفف خاص بإحدائهم والثاني فيه تشديد خاص بأهل المروءات من العلماء والصالحين والثالث مفصل فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول افتاء النبي صلى الله عليه وسلم بحل ذلك وقال قد خرجا من سفاح إلى نكاح ووجه القولين الآخرين ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ومالك في إحدى روايتيه أنه يحرم على الرجل نكاح أمثولة من دناءه مع قول الشافعي ومالك في الرواية الأخرى أنها تخل مع الكراهة فالأول مشدد خاص بأهل الورع بعد التوبة والثاني مخفف خاص بأهل الناس فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الأربعة بتحرير الجمع بين الاختين في الوطء بمالك والسيمين مع قول داود باباحه الجمع بين الاختين في الوطء بمالك واليمين وهو رواية عن أحمد في رواية لأبي حنيفة أنه يصح نكاح الأخت على اختها غير أنه لا يحل له وطء النكاح حتى يحرم الموطوءة على نفسه فالأول مشدد ويؤيده ظاهر قوله تعالى وإن تجمعوا بين الاختين والثاني مخفف لأن سياق الآية إنما هو في المحرمات بالنكاح والعقد الصحيح فلا يدخل فيه الجمع بين الاختين بمالك واليمين والثالث مخفف في جوارحه العقد على العقد لكن من غير وطء فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من أسلم وتحت ما أكثر من أربع يختار منهن أربعاً ومن الاختين واحدة مع قول أبي حنيفة أن كان العقد وقع عليهن في حالة واحدة فهو باطل وإن كان في عقود صم النكاح في الأربع الأول وكان ذلك الاختان فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تفصيل فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن النكاح الكفار صحيحة تتعلق بالأحكام تتعلق النكحة المسلمين مع قول مالك أنها فاسدة فالأول مخفف على الكفار



والثاني مشدّد عليهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم تعرض السلف للبحث  
عن انكحاتهم في الفساد أو الصحة ووجه الثاني عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه  
أمرنا فهو رذيلة ويمكن تحديده عقد أحدهم إذا أسلم بسهولة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه  
لا يجوز للمحرّك نكاح الأمة إلا بشرطين خوف العنت وعدم الطول لنكاح حرّة مع قول أبي حنيفة  
أنه يجوز للحر ذلك مع فقد الشرطين وإنما إلى أن عند من ذلك أن يكون تحتها زوجة حرّة أو معتقّة  
منه فالأول فيه تشديد محمول على أهل الشرف والحسب الذين يرون نكاح الأماء عندهم عاراً  
ونقصاً في النسب والثاني مخفف محمول على أحاد الناس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن  
ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يحل لمسلم نكاح الأمة الكتابية مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك  
مع عدم الشرطين فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف محمول على حالين كما في المسئلة قبله  
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز للعبد أن يجمع بين الأربع  
سوى بين زوجتين فقط مع قوله مالك أنه كالحرة في جواز الجمع بين أربع فالأول مشدّد والثاني  
مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يجوز للمحرّك أن يزيد  
في نكاح الأماء على أمة واحدة مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يجوز له أن يتزوج من الأماء أربعاً  
كما يتزوج من الحرّ فالأول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان  
ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الشافعي أنه يجوز للرجل أن يتزوج بأمة زنى بها و  
يجوز له وطؤها من غير استبراء وبه قال أبو حنيفة لكن لا يجوز عنده وطؤها من غير  
استبراء بحیضة أو بوضع الحمل إن كانت حاملاً فالأول مخفف والثاني مشدّد فرجع الأمر إلى  
مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك يكره التزويم بالزانية مطلقاً مع قول أحمد لا يجوز أن يتزوج  
الابشرطين وجوب التوبة منها واستبراءهما بوضع الحمل أو بالأقراء أو بالشهود فالأول مخفف  
والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حمل الثاني على أهل الودع بعد توبتهم  
وحمل الأول على أحاد الناس وذلك أن الناس يلوثون بأهل الودع إذا تزوجوا زانية قبل  
ظهور توبتها الخاصة للناس حملها على الصدق في التوبة بخلاف أحاد الناس الذين يقعون  
في الرذائل ومن ذلك قول الأئمة كلامهم أن نكاح المتعة باطل مع قول زرارة من الخفية أن الشرط  
يسقط ويصح النكاح على التابيد إذا كان بلفظ التزويم وإن كان بلفظ المتعة فهو موافق للجماعة  
في البطلان فالأول مشدّد لنسخ نكاح المتعة بإجماع الأئمة والثاني مخفف بالشرط الذي  
ذكره فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن نكاح الشغار باطل  
مع قول أبي حنيفة أن العقد صحيح والمهر فاسد فالأول مشدّد والثاني فيه تخفيف فرجع  
الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه إذا تزوجها على أن يحلها لطلقها ثلاثاً  
وشطّ أنه إذا وطئها في طلق أو فلا نكاح أنه يصح النكاح دون الشرط وفي حلها للأول عنده  
روايتان مع قوله مالك أنها لا تخل للأول إلا بعد حصول نكاح صحيح يصدر عن  
مرغبة وصدق من غير قصد تحليل ويطؤها أحلاً لا وهي طاهرة غير حائض فإن شطّ التحليل

أو نواه فسد العقد ولا محل للثاني ومع قول الشافعي في أصح القولين أنه لا يصح النكاح ومع قول  
 أحمد لا يصح النكاح مطلقاً فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ولكن الثالث والرابع  
 مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال لا تخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة  
 والشافعي أنه إذا تزوجها ولم يشترط تحليلها ولكن كان في عزمه التحليل صح النكاح لكن مع الكراهة  
 عند الشافعي مع قول مالك وأحمد أنه لا يصح فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة  
 الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو تزوج امرأة بشرط أن لا يتزوج ولا  
 يقسري عليها أو لا يتقلها من بلدها أو دارها أو لا يسافر بها فالعقد صحيح ولا يلزم ههنا  
 الشرط ولها مهر المثل لأن هذا شرط يحرم الحلال فكان كما لو شرطت أن لا تسلب نفسها مع  
 قوا، أحمد أن العقد صحيح ولكن يلزمه الوفاء به ومتى خالف شيئا من ذلك فلها الخيار في الفسخ  
 فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم

### باب الخيار في النكاح والرد بالعيب

أعلم أنه ليس في هذا الباب مسألة مجمعة عليها وأما ما اختلفوا فيه فمعرفة ذلك قول أبي حنيفة أنه لا  
 ضمير بشيء من العيوب وإنما للمرأة الخيار في الحب والعنة فنقلنا من قول مالك والشافعي أنه  
 يثبت في ذلك كله الخيار إلا في الفتق ومع قول أحمد بشيء في الكل وأعلم يا أخي بأن العيوب  
 المثبتة للخيار تسعة أشياء ثلاثة تشترك فيها الرجال والنساء وهي الجنون والحزام والبرص  
 وأشنان مختصان بالرجال وهما الحب والعنة رابعة تختص بالنساء وهي القرن والرتق  
 والفتق والعقل فالحب قطع الذكر والعنة العجز عن الجماع بعد الانتشار والقرن عظم يكون في الفرج  
 يمنع من الوطء والرتق السداد الفرج والفتق انخراق ما بين محل الوطء ومخرج البول والعقل لم يكن  
 في الفرج وقيل بطوبى تمنع من لذة الجماع فالأول من الأقوال مشدد على الزوج والثاني  
 فيه تخفيف عليه والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك  
 والشافعي وأحمد أنه إذا حدث غيب في الزرع بعد العقد قبل الدخول تخيرت المرأة وكذلك  
 بعد الدخول إلا العنة عند الشافعي وأما إذا حدث العيب بالزوجة فله الفسخ على الراجح  
 من طه ذهب الشافعي وأحمد مع قول مالك والشافعي في القول الآخر أنه لا خيار له  
 فالأول مخفف على المرأة مشدد على الزوج إلا في العنة عند الشافعي والثاني عكسه  
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن المرأة إذا عتقت ورجعها  
 مرقية فإنه يثبت لها الخيار ما دامت في المجلس الذي علمت بالعتق فيه ومتى علمت  
 ومكنته من الوطء فهو رضى به مع قول الشافعي في أصح أقواله أن لها الخيار على الفور والثاني  
 إلى ثلاثة أيام والثالث ما لم تمكنه من الوطء فالأول فيه تشديد على المرأة والثاني فيه زيادة تشدد  
 والقول الثاني من أقوال الشافعي فيه تخفيف على الزوجة وكذلك الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان  
 ووجه قول أبي حنيفة والقول الثاني من أقوال الشافعي الحاق العتق بخيار المجلس والشرط  
 في البيع ووجه كون الخيار هنا على الفور الحاقه بالأطلاق على عيب المعيب ومن ذلك

قول الائمة الثلاثة اذا اعتقت الامة فزوجها حر فلا خيار لها مع قول ابي حنيفة انه يثبت لها  
الخيار مع حرية فالاول مشدد على المرأة والثاني مخفف عليها ووجه الاول تساويها في الحرية بالعتق  
وجه الثاني انه كان شاعرا عقد النكاح فلا ينبغي تزويجها الا من ترصاه فقد نكحها لامر اخر فيه  
غير العيب التقي في هذا الباب والله تعالى اعلم

### كتاب الصداق

اعلم اني لم ارفيه شيئا من مسائل الاجماع والاتفاق الا اتفاقهم على استقرار المهر بين احد  
الزوجين واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي وابي حنيفة ومالك واحمد في احدى روايتيها  
ان النكاح لا يفسد بفساد الصداق مع الروايتين الاخرتين لمالك واحمد انه يفسد  
بفساد الصداق فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
ان فساد المهر لا يتعلق له بذات النكاح فيصح النكاح ويلزم الزوج بدل ذلك المهر او مهر المثل ووجه  
الثاني ان المهر طريق الى اباحة النكاح والاستمتاع فهو كالطهارة للصلاة ويؤيده حديث قد  
استعملتم فرجهن بكلمة الله وحديث من تزوج امرأة في نيتان لا يوفيهما صداقها التقى الله يوم  
القيمة وهو نكاح ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان اقل الصداق مقدار مع قول الشافعي  
واحمد انه لا حد لاقله وعلى التقدير فقال مالك وابي حنيفة اقله ما يقطع به يد السابق وهو  
عشرة دراهم ودينار عند ابي حنيفة اربعة دنانير او ثلاثة دراهم عند مالك فالاول من اصل المسئلة  
مشدد خاص بأحد المؤمنين الذين يقع منهم النزاع فيكون التقدير انفع لهم ليرجعوا اليه والثاني  
مخفف لان فيه رد الحكم الى ما ترضى به الزوجة اوليها من قليل او كثير فللزوج جعل الصداق مسدداً لجلد  
الثور ذهباً فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد في اصح روايتيه  
انه يجوز جعل تعليم القرآن مهر مع قول ابي حنيفة واحمد في احدى روايتيه انه لا يكون مهر  
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تصريح السنة بجواز  
اختلاف الاجر عليه وجه الثاني ان المال هو الاثني يجعله صداقاً لغلبة ميل القلب اليه  
فيحصل به التاليف بين الزوج والزوجة واهلها اكثر كماله هو مشاهد في الناس فتعطيه دينارا  
فيجعله لذة اكثر ان تعلم اية او حديثاً ويصير يحبك لا يهمل ذلك في تزويجهم بل ان الامام ابا حنيفة  
قصداً لجلال كلام الله عز وجل ان يكون عوضاً عن الاستمتاع بجذبة دبغت بدم الحيض و  
النفاس ولا تساوى فلساً في السوق لو قطعت دبغت ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان المرأة تعلمك  
الصداق بالعقد مع قول مالك انها لا تعلمك الا بالدخول او بموت الزوج فلا تستحقه بمجرد العقد  
وانها الملك يعقبه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن  
ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا اوفاه مهرها فله ان يسافر بنذجة حيث شاء مع قول ابي حنيفة  
في احدى روايتيه انه لا يخرجها من بلدها الى بلد اخرى وعليه الفتوى كما قاله صاحب  
كتاب الاختيار لفساد اهل الزمان فالاول مخفف على الزوج والثاني مشدد عليه فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي واحمد في اصح روايتيه ان المفوضة اذا

تزوجت ثم طلقت قبل المسيس والفرض فليس لها الا المتعة مع قول احمد في الرواية الاخرى  
 ان لها نصف مهر المثل ومع قول مالك ان المتعة لا تنجب لها بحال بل هي مستحبة فقط فالاول  
 والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه ايجاب المتعة على القول  
 الاول انها من المعروف وحسن المعاملة والمعايشة ووجه الثاني القياس على طلاق المفروض  
 لها مهر ووجه الثالث ان المفوضة لم تعلق اصلها بالمهر كل ذلك المتعلق فكانت المتعة لها مستحبة  
 ويصح حل الزوج على حال الا كما بر من اهل الورع والثاني على حال احاد الناس ومن  
 ذلك قول ابى حنيفة ان للتعنة اذا وجبت فهي مقدرة بثلاثة اثناب درهم وخمار وثلثية بشرط  
 ان لا يزيد ذلك على نصف مهر المثل مع قول الشافعي في صم قوله واحمد في احاد روايته ان  
 تلك مفوضة الى اجتهاد الحاكم بقدرها بنظم قال الشافعي والمستحب ان لا تنقص عن ثلاثين  
 درهما وله قول اخر انها تصم بما ينطق عليه الاسم كالصدوق فتصم بما قل وكثر وفي رواية لا احمد  
 انها تقدر بكسوة تعزيبها في الصلوة وذلك ثوبان بدرهم وخمار لا ينقص عن ذلك فالاول فيه  
 تشديد بالشروط الذي ذكره والثاني فيه تخفيف كذلك ما بعد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولعل  
 ذلك محمول على اختلاف احوال الناس في اليسار وعدمه ومن ذلك قول ابى حنيفة ان مهر  
 المثل معتبر بقربايتها من العصابات خاصة ولا مدخل في ذلك لامها ولا لخالتها الا ان تكون سنا  
 نفس عشيرتها مع قول مالك انه معتبر باحوال المرأة في جالها وشرها والهاردون انسابها الا ان  
 يكن من قبيلة لا يزيدن في صداقهن ولا ينقصن ومع قول الشافعي انه معتبر بقربايتها العصابات  
 فبرأحي حال اقرب من تنسب اليه واقرب من اخت لا يوين ثم لا ب ثم بنات اخر ثم عمات كن ذلك  
 فان فقد نساء العصابات او جعل مهرهن فادحام كجذات وخالات ويعتبر من وعقرع يارب كذا  
 وما اختلف به غرض فان اقتصت بفصل او غيره زيد ونقص لا تن بالحوال ومع قول احمد هو مقدرة  
 بقربايتها النساء من العصابات وغيرها من ذوي الارحام فالاول فيه تشديد والثاني مخفف والثالث  
 مشدد والرابع فيه تشديد كالقول الاول فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولعل هذا هو الاصح  
 تختلف باختلاف احوال الناس ومن ذلك قول الامم الثلاثة ان الزوجين اذا اختلفا في قهر  
 الصداق فالقول قول الزوجة مطلقا مع قول مالك ان كان العرف جاريا في تلك البلاد بدفع المهر  
 قبل الدخول كما كان بالمدينة فالقول بعد الدخول قول الزوج وقبل الدخول قولها فالاول مخفف  
 على الزوجة مشدد على الزوج والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
 ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي في ابراج قوله ان الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج مع قول  
 مالك والشافعي في القديوانه الولي ومع قول احمد في احاد روايته كن هب الشافعي في الجديد والثالث  
 كن هب مالك والشافعي في القديم ثم لا ينبغي ان لكل من الاقوال وجهان فان عفو الولي فيه مصلحة  
 للزوج وعفو الزوج فيه مصلحة للولي فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة  
 ان العبد اذا تزوج بغير اذن سيده ودخل بالزوجة وقد سمي لها مهر لا يلزمه شيء في الحال  
 فان عتق لزمه مهر مثلها مع قول مالك ان لها المسمى كله ومع قول الشافعي ان لها مهر

المثل وانه يتعلق بنفقة العبد وعن احمد روايتان فالاول مخفف على العبد والثاني مشدد  
 الثالث في تخفيف والرابع كالمذهبين فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ان  
 الزيادة على الصداق بعد العقد تلحق بالصداق في النكاح سواء دخل بها او مات عنها فان طلقها  
 قبل الدخول لم تثبت قلها نصف الزيادة مع نصف المسمى فقط مع قول مالك ان الزيادة ثابتة  
 ان دخل بها او مات عنها فان طلقها قبل الدخول لم تثبت قلها نصف الزيادة مع نصف المسمى  
 مات قبل الدخول وقبل القبض بطلت وكان لها المسمى بالعقد على المشهور عنده ومع قول الشافعي  
 هي هبة مستأنفة ان قبضها مضت وان لم يقبضها بطلت ومع قول احمد حكم الزيادة حكم الاصل  
 فالاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث كذلك والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان  
 ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد ان المرأة اذا سلمت نفسها قبل قبض صداقها فدخل بها الزوج وخلا  
 بها ثم امتنعت عنه بعد ذلك جاز لها مع قول مالك والشافعي ليس لها منعه بعد الدخول ولها  
 الامتناع منه بعد الخلوة فالاول مخفف على الزوجة والثاني فيه تشديد عليها فرجع الامر الى  
 مرتبتي الميزان ووجه القولين لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول الشافعي في اظهر قوليه ان  
 المهر لا يستقر الا بالوطء مع قول مالك بانه يستقر اذا طالت الخلوة وان لم يطأ ومع قول ابي حنيفة  
 واحمد ان المهر يستقر بالخلوة التي لا مانع فيها وان لم يحصل وطء فالاول مخفف على الزوج و  
 الثاني فيه تشديد عليه والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول  
 الشافعي في احوق قوليه والاثمة الثلاثة ان وليمة العرس سنة مع قول الشافعي في القول الاخر  
 انها واجبة فالاول مخفف والثاني مشدد ولعل الامر يختلف باختلاف اخلاق الناس في الجود  
 والسقاء فتجب على اهل المروءة وتستحب لغيرهم ومن ذلك قول مالك في المشهور والشافعي  
 في اظهر القولين وابي حنيفة واحمد في احدي روايتيهما ان الاجابة الى وليمة العرس واجبة مع  
 قول الاثمة للمذنبين في القول الاخر لهم انها مستحبة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع  
 الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل الاول على ما اذا ترتب على عدم اجابته فتنة والثاني على ضد  
 ذلك والحمد لله رب العالمين ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد في احدي روايتيهما انه لا باس بالنكاح  
 في العرس ولا يكره التقاطه مع قول مالك والشافعي بكراهته فالاول مخفف خاص بما  
 اذا لم يكن فيه نسبة الى دناءة الهبة والمروءة والثاني فيه تشديد ولعله محمول على ما اذا  
 ترتب على ذلك دناءة همة ومروءة كما هو حال غالب الناس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن  
 ذلك قول الاثمة الثلاثة انه تستحب وليمة غير العرس كالختان ونحوه مع قول احمد انها لا  
 تستحب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله اعلم

#### باب القسم والنشوة وعشق النساء

اتفق الاثمة على ان القسم انما يجب للزوجات فلا قسم لزوجته مع امته وعلى انه لا تجب التسوية  
 في الجماع بالاجماع وعلى ان النشوة حرام تسقط به النفقة بالاجماع وعلى انه يجب على كل واحد من  
 الزوجين معايشة صاحبه بالمعروف وعلى انه يجب على كل منهما بذل ما وجب عليه من غير كراهة

ولا مطلق بالاجماع وعلى انه يجب على الزوجة طاعة زوجها وولادة المسكن وعلى ان له منعها من الخرج وعلى انه يجب على الزوج المهر والتفقة فهذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في هذا الباب وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي ان الغزل عن الحرمة ولو بغير اذنها جائز مع الكراهة مع قول الائمة الثلاثة ان ذلك لا يجوز الا باذنها فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم تحققه ان الله تعالى يخلق من ذلك الماء بشرا فقد يلحق المفق المفسد فلا ينعقد منه ولد ووجه الثاني ان الاصل الاعتقاد والفساد حارس ض والاصل عدمه ويقاس على ذلك غزل الحر اذا كانت تحتها امة فالشافعي يجوز الغزل عنها بغير اذن سيدها والائمة الثلاثة يحرمون ذلك الا باذن سيدها والله اعلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا تزوج بكرا اقام عندها سبعة ايام او ثلثيا اقام عندها ثلاثة ايام ثم دار بالقسم على نسائه في صورتين مع قول ابي حنيفة ان الجديدة لا تفضل في القسم بل يسوي بينهما وبين اللاقي عنه فالاول مشدد على الزوج وبه جاءت الاحاديث والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ان للرجل ان يسافر ببعضهن من غير قرعة وان لم يرضين مع قول مالك في حديثي روايته واحمد والشافعي انه لا يجوز الا برضاهن وان سافر بغير قرعة ولا تراض وجب عليه القضاء لمن عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ومالك في الرواية الاخرى لا يجب عليه القضاء فالاول مخفف والثاني مشدد والاول في المسئلة الثانية مشدد في وجوب القضاء والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى اعلم

### كتاب الخلع

اتفق الائمة على ان الخلع مستقر الحكم خلافا للبكرين عبد الله المزني والتابعي الجليل في قوله ان الخلع منسوخ قال العلماء وليس بشيء واتفق الائمة على ان المرأة اذا كرهت زوجها لقيمته منظر وسوء عشره جاز ان تخلعه على عوض وان لم يكن من ذلك شيء وتراضيا على الخلع من غير سلب جاز لم يكره خلافا للزهري وعطاء وداود في قولهم ان الخلع لا يصح في هذه الحالة اي لانه عبث والعين غير مشروعة وغير الشرع مردود واتفقوا على ان الخلع يصح مع غير وجهته بان يقول اجنبى للزوج طلق امرأتك بالف مثلا وقال ابو ثور لا يصح هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاجماع واتفق الائمة الاربعة في الباب وأما ما اختلفوا فيه الائمة فمن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في ظاهر قوليه واحمد في حديثي روايته ان الخلع طلاق مع قول احمد في اعم روايته انه فيه لا ينقص عدما وليس بطلاق وهو القديم من مذهبي الشافعي واختاره جماعة من متأخري اصحابه بشرط ان يكون ذلك مع الزوجة وبلفظ الخلع وان لا ينوى به الطلاق فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول مالك والشافعي ان الخلع لا يكره باكثر من المسمى مع قول ابي حنيفة ان كان الشهود من قبلها اكثر اخذ اكثر من المسمى وان كان من قبله كره اخذ شئ مطلقا



مع الكراهة ومع قول احمد يكره الخلع على اكثر من المسمى مطلقا فالاول مخفف والثاني مفصل  
والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان حكم الحل في العقد حكم العقد  
فكما له ان يزيد في المهر ما شاء فكذلك في عوض الخلع ووجه الاول من شق التفصيل ان الضرر  
منها اكثر فجاز للزوج ان يشد عليها باخذ ما زاد على المسمى ووجه الشق الثاني انه من جملة  
اخذ اموال الناس بالباطل وهو خاص باهل الدين والورع واما غيرهم فربما اخذ ذلك مع  
كونه ظالما عليها بسوء عشرته وكثرة بخله وشتم نفسه وسفارتها بالتزويج والتسري عليها ويرى  
انه بعد ذلك خاص من تبعها والحال انه تحت حكمها في الاخرة فانه لولا كثرة ايدها لها  
ما قدرت نفسها منه بما لم حتى تستريح منه ومن رويته ووجه قول احمد ان الزائد على المسمى  
خارج عن حكم العزل فالحق يتصرف السفية ومن ذلك قول ابي حنيفة انه يلحق المختلفة الطلاق  
في مدة العدة مع قول مالك انه ان طلقها عقب خلعها متصلا بالخلع طلقت وان انفصل  
الطلاق عن الخلع لم تطلق ومع قول الشافعي واحدا انه لا يلحقها الطلاق بحال فالاول مشدد  
على الزوج والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه كل من الاقوال  
ظاهر ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه ليس للاب ان يختلم ابنته الصغيرة بشئ من مالها  
مع قول مالك وبعض اصحاب الشافعي ان له ذلك وكذلك ليس له ان يختلم زوجة ابنة الصغير  
عند الاثمة الثلاثة مع قول مالك بان له ذلك فالاول في المسئلتين مشدد على الاب والثاني  
فيها مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة انها لو قالت طلقني ثلاثا  
على الف فطلقها واحدة استحق ذلك الالف مع قول مالك انه يستحق الالف كله سواء طلقها  
ثلاثا ام واحدة لا يملك نفسها الواحدة كما تملك بالثلاث ومع قول الشافعي انه يستحق  
ثلاث الالف في الحالين ومع قول احمد انه لا يستحق شيئا في الحالين فالاول مخفف والثاني  
مشدد والثالث فيه تخفيف من وجه وتشد يد من وجه والرابع مخفف جدا لعدم مطابقة  
قوله لا شيء من الخلع ولغا المال ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انها لو قالت طلقني واحدة  
بالف فطلقها ثلاثا استحق الالف مع قول ابي حنيفة انه لا يستحق شيئا وطلق ثلاثا  
فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان

### كتاب الطلاق

اتفقوا على ان الطلاق مكره في حالة استقامة الزوجين بل قال ابو حنيفة بتحريمه واتفقوا  
على تحريم الطلاق في الحيض لم يدخل بها او في طهر جامع فيه الا انه يقع وكذلك جمع الطلاق  
الثلاث يقع مع النفي عن ذلك ففي تحريم عند بعضهم ونفي كراهة عند بعضهم وكذلك اتفقوا  
على انه اذا قال لزوجته انت طالق نصف طلقة لزمه طلقة واحدة خلافا لداود في قولان  
لا يقع شئ والفقراء كلهم على خلافه وعلى ان الزوج اذا قال بغير الدخول بها انت طالق بانته  
كالطلاق الثالث هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه  
فمن ذلك قول ابي حنيفة رحمه الله انه يصح تعليق الطلاق والمالك بالعق فيلزم الطلاق

والعتق سواء اطلق او عهم او خصص صورته ان يقول لأجنبيته ان تزوجتك فانت طالق  
او كل امرأة تزوجها فهي طالق او يقول لعبدان ملكتك فانت حرا وكل عبد اشتريته فهو حرة  
مع قول مالك انه يلزم الطلاق او العتق اذا خصص وعين قبيلة او قرية او امرأة بعينها الا ان  
اطلق او عهم ومع قول الشافعي واجم ان لا يلزمه الطلاق والعتق مطلقا فالاول مشدد والثاني  
مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وادلة هذا القول مسطوية في كتب  
العلماء من كل مذهب ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الطلاق يعتبر بالرجال مع قول أبي  
حنيفة انه يعتبر بالنساء وصحته عند الجماعة ان الحرة ملك ثلاث تطليقات والعبد تطليقتين  
مع قول أبي حنيفة ان الحرة تطلق ثلاثا والامة اثنتين حرا كان زوجها اربعا فالاول مخفف  
على الزوج والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك  
انه اذا طلق طلاق زوجته بصفة كقوله ان دخلت الدار فانت طالق ثم ابانها ولم يفعل المحلوف  
عليه في حال البينونة ثم تزوجها ثم دخلت فان كان الطلاق الذي ابانها دون الثلاث فاليمين باقية  
في النكاح الثاني لم تحل فيحتمل بوجوه الصفة مرة اخرى وان كانت ثلاثا انحلت اليمين مع قول  
الشافعي في اصله الا قال انه متى طلقها طلاقا باثباته تزوجها وان لم يحصل فعل المحلوف عليه  
انحلت اليمين على كل حال ومع قول احمد يعيد اليمين سواء بانتهى بالثلاث او بما دونها اما اذا حصل  
فعل المحلوف عليه في حال البينونة فالأئمة الثلاثة على ان اليمين لا تعود مع قول احمد انه تعود  
اليمين بوجوه النكاح فالاول في المسئلة مفصل والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد والاول في  
المسئلة الثانية مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة  
ومالك انه اذا جمع الطلقات الثلاث دفعة واحدة فهو طلاق بدعة مع قول الشافعي انه  
طلاق سنة وهو احدى الرويتين عن احمد واختارها الخريفي فالاول مشدد والثاني مخفف  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويضم حل الاول على حال اهل العلم والحلم والثاني على اهل الجمل  
والرعونات ومن ذلك قول أبي حنيفة انه اذا طلق زوجته فانت طالق عدد الرمل والتراب  
انه يقع طلاقه واحدة تبين بها مع قول الأئمة الثلاثة انها تطلق ثلاثا فالاول مخفف من حيث  
حكمه بالبينونة الصغرى والثاني مشدد ومن ذلك قول اصحاب أبي حنيفة ومالك واحمد ان  
من قال لزوجته ان طلقتك فانت طالق قبله ثلاثا ثم طلقها بعد ذلك وقع عليه طلاق منجزة  
ويقيم بالشروط تمام الثلاث في الحال مع قول الرافعي والنوري انه يقع المنجز فقط دفعا للدور ومع  
قول المزني وابن سيرين وابن الحارث والقضال وابي حامد وصاحب المذهب غيرهم انه لا يقع  
طلاق صلا وحكي ذلك عن بعض الشافعي ومن اصحاب الشافعي من قال بوقوع الثلاث كمن ذهب  
الجماعة قال النوري والفتوى على وقوع المنجز فقط فالاول فيه تخفيف من وجه ونشد بد من  
وجه والثاني مخفف على الزوج فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من الاقوال وجه لا يخفى على  
الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي واحمد ان كناية الطلاق تقتضي نية  
او دلالة حال مع قول مالك انه يقع الطلاق بمجرد اللفظ فالاول مخفف والثاني مشدد

فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو انضم إلى هذه الكنايات دلالة  
 حال من الغضب أو ذكر الطلاق فإن كان في ذكر الطلاق وقال لم يرد له لم يصدق في جميع الكنايات  
 وإن كان في حال الغضب ولم يجر ذكر الطلاق صدق في ثلثة الفاظ من الكنايات وهي اعتدى  
 واختارها أمر بك بغيرك ولا يصدق في غيرها مع قول مالك إن جميع الكنايات الظاهرة متى قالها  
 مبتدئاً أو مجيباً لها عن سؤالها الطلاق كان طلاقاً ولم يقبل قوله لم يرد له ومع قول الشافعي إن جميع  
 الكنايات تقتضي النية مطلقاً كما مر ومع قول أحمد في إحدى روايته يفتقروا في الأخرى لا يفتقروا  
 إلا أن أبا حنيفة الصريح عنده لفظ واحد وهو الطلاق وأما لفظ السراح والفراق فلا يقع به  
 طلاق عنده فالأول مفصل والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك  
 قول أبي حنيفة أنه إذا نوى بالكنايات الظاهرة الطلاق ولم ينو عدداً وكان جواباً عن سؤالها  
 الطلاق يقع طلقة واحدة مع يمينه مع قول مالك إن كانت الزوجة مدخولاً بها لم يقبل فيه إلا أن  
 يكون في خلع وإن كانت غير مدخول بها قبل ما يدعيه مع يمينه ويقع ما ينويه من دون الخلع وفي  
 رواية أخرى أنه لا يصدق في أقل من الثلث ومع قول الشافعي أنه يقبل في كل ما يدعيه  
 في ذلك من أصل الطلاق وأعدده ومع قول أحمد متى كان مع ما دلالة حال أو نوى الطلاق وقع  
 الثلاث نوى ذلك لم ينو كانت مدخولاً بها أو غير مدخول بها فالأول فيه تخفيف والثاني مفصل  
 والثالث كذلك تخفف والرابع مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة إن  
 الكنايات التخفية كما خرجي ما ذهبي وأنت مخلاة ونحو ذلك كالكنايات الظاهرة على حد سواء من قوله  
 أنت خلية بريئة بأن بنة بنة أغربني أغربني حبلك على غار بك أنت حرة أمر بك بغيرك اعتدى  
 الحق باهلك فإن لم ينو عدداً وقعت واحدة وإن نوى الثلث وقعت وإن نوى اثنتين لم يقع إلا واحدة  
 مع قول أحمد والشافعي أنه إن نوى بها طقتين كانت طقتين فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف  
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه إذا قال اعتدى أو استبرأى سراحك  
 ونوى بها ثلاثاً وقعت واحدة مرجعية مع قول مالك أنه لا يقع بذلك الطلاق إلا إذا وقعت ابتداءً  
 وكانت مع ذكر الطلاق أو في غضب فحينئذ يقع ما نواه مع قول الشافعي أنه لا يقع الطلاق بها إلا إذا  
 نوى الطلاق ويقع ما نواه من العدد في المدخول بها والألفظقة ومع قول أحمد في إحدى روايته أنه  
 يقع الثلث وفي الأخرى أنه يقع ما نواه فالأول فيه تخفيف والثاني والثالث مفصل والرابع  
 يرجع إلى المدعيين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو  
 قال لزوجته أنا منك طالق الأمر إليها فقلت أنت مني طالق لم تقع شيء مع قول مالك  
 والشافعي أنه يقع فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه  
 لا يصح للمرأة طلاق نفسها لأن ذلك من مقام الزوج من حيث أنه قائم عليها دون العكس ووجه  
 الثاني أنه كالوكيل الأجني في طلاق نفسها ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو قال لزوجته أنت  
 طالق ونوى الثلث وقع واحدة مع قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايته أنه يقع الثلث  
 فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي

حقيقة انه لو قال لزوجته امر بك ببدلك ونوى الطلاق فطلقت نفسها ثلاثا فان نوى الزوج الثلث  
 وقعت واحدة او واحدة لم يقع شيء مع قول مالك انه يقع ما وقعت من عدة الطلاق اذا اقربها  
 عليه فان نكحها حلف وثبت عليه من عدة الطلاق ما قال ومع قول الشافعي لا يقع الثلاث الا ان  
 نكحها للزوج وانه ان نوى دون الثلث لا يقع الا ما نكحها ومع قول احمد يقع الثلث سواء نوى الزوج الثلث  
 او واحدة فالاول مفصل وكذلك الثاني والثالث مع اختلاف لفظ التفصيل والوايم مشددة  
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انه لو قال لزوجته طلقني  
 نفسك فطلقت نفسها ثلاثا لا يقع شيء مع قول الشافعي واحمد يقع واحدة فالاول مخفف  
 على الزوج الثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه  
 لو قال لغيره خول بها انت طالق انت طالق انت طالق وقعت واحدة مع قول مالك رحمه الله  
 انه يقع ثلاث فالاول مخفف والثاني مشددة ووجه الاول ان طلاق غيرها المدخول بها  
 يكفي فيه واحدة لكون المراجعة البيتونة الصغرى القائمة مقام البيئونة الكبرى في  
 البعد عنها لعدم وقوع الاختلاف بينهما بخلاف المدخول بها فان العادة انه لا يتفسر  
 بالطلاق الا عقب المخاصمة والغضب فاوخذ بالطلاق الثالثة وسوهم بالاولى والثانية ووجه  
 الثاني قياس غير المدخول بها على المدخول بها ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انه لو قال لمدخول بها  
 انت طالق انت طالق انت طالق وقال اردت اقربها بالثانية والثالثة وقع الثلاث مع قول  
 الشافعي واحمد انه لا يقع الا واحدة فالاول مشددة والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه  
 القولين ظاهر ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان طلاق الصبي العاقل لا يقع والمراجعة من يعقل امر  
 الطلاق مع قول احمد في اظهر من ان يتيه انه يقع وبه قال الطحاوي والكرخي من الحنفية والمزني  
 وابو ثور من الشافعية فالاول فيه تخفيف على الزوج والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر الى  
 مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو طلق او اعتق مكرها وقع الطلاق وحصل  
 الاعتاق مع قول الاثمة الثلاثة انه لا يقع اذا نطق به وانما عن نفسه فالاول مشددة  
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المكرة اسم فاعل خيرة بين احتمال  
 ذلك الضرر وبين وقوع ما كرهه عليه فكانه اختار وقوع الطلاق او العتق لاسيما والشارع  
 منشوف الى العتق ووجه الثاني الاخذ بعسر مرأى خاصة الله تعالى فانه اذا كان المحكم  
 بالكفر لا يصح مع الاكراه مع كونه اعظم الذنوب فكيف باحد فروع الدين ومن ذلك قول  
 الاثمة الثلاثة واحدة في احد ما رواه ابان غلبة الظن في وقوع ما هدد به كافيته في حصول  
 الاكراه مع قول احمد في الرواية الاخرى واختارها الخزي انه لا يكون اكراهها ومع قول احمد  
 في الرواية الثالثة عنه ان الاكراه ان كان بالقتل او القطع للطرف فهو اكراه وان كان بغير ذلك فلا  
 فالاول فيه تخفيف على المكرم اسم مفعول والثاني فيه تشديد عليه والثالث مفصل فرجع الامر  
 الى مرتبتي الميزان ويحتمل ان يكون الاول في حق احوال الناس الذين لا يصبر عند هم من المترقبين  
 في الدنيا والثاني في حق اهل الصبر والاحتمال من العلماء العاصمين او اللصوص ممن يخاف

العيب يستحي ان يقول به اذا سلم الرأى جلده وكن لك القول في الثالث الفصل ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا فوق بين ان يكون المكروه له السلطان او غيره كلص او متغلب مع قول ابي حنيفة واحمد في احدي روايتيهما ان الاكره لا يكون الا من السلطان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد انه اذا قال تزوجت انت طالق ان شاء الله تعالى وقع الطلاق مع قول ابي حنيفة والشافعي انه لا يقع فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان ما زاد اشك في الطلاق لا يقع مع قول مالك في المشهور عنه انه يغلب الايقاع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على احاد الناس والثاني على اهل الدين والورع ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان ما زاد اطلق المريض زوجته طلاقا باثنا عشر مات في مرضه الذي طلق فيه انها تراثت منه وهو الاظهر من ما قال الشافعي الا ان ابا حنيفة يشترط في اريثها ان لا يكون الطلاق عن طلب منها وهو قول الشافعي في التقديم ثم على قول علي بن يونس الى متى تراث فقال ابو حنيفة تراث ما دامت في العدة فان مات بعد انقضاء عدتها لم تراث وله رواية اخرى انها تراث ما لم تتزوج وبه قال احمد وقال مالك وشريكه وان تزوج وللشافعي ثلاثة اقوال كهذه المذاهب فالاول من الاقوال في اصل المسئلة مشدد على الزوج والثاني مخفف عليه ولكل من القولين وجه ووجه قول ابي حنيفة انها تراث ما دامت في العدة دون ما اذا انقضت كونها في حيالته ما دامت في العدة بخلاف ما اذا انقضت وكن القول في قوله ما لم تتزوج فانها بسبيل ان ترجع اليه ما لم تتزوج ووجه قول مالك انها تراث وان تزوجت بزيادة العقوبة عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لو قال تزوجت انت طالق الى سنة طلقت في الحال مع قول الشافعي انها لا تطلق حتى تسلم السنة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي لو قال من له اربع زوجات زوجتي طالق ولم يعين طلقت واحدة فمنهن وله صبر الطلاق الى من شاء منهن مع قول مالك واحمد انهن يطلقن كلهن فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة انه اذا اشار بالطلاق الى ما لا يفصل من المرأة مع السلامة كاليد فان اضافته الى احد خمسة اعضاء الوجه والراس والرقبة والظهر والفرج وقع وفي معنى ذلك عنده الجزء الشائيم كالتصف والربع قال وان اضافته الى ما يفصل في حال السلامة كالسن والظفر والشحلم يقع مع قول الائمة الثلاثة ان الطلاق يقع بجميع الاغضاء المتصلة كالاصبع واما المنفصلة كالشعر فقال مالك والشافعي يقع بها خلافا لاهل الاول مفصل والثاني فيه تشديد كالقول الاول من الاغضاء المنفصلة والثاني من الاقوال في المنفصلة مخفف بعدم الوقوع فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من الاقوال المذكورة وجه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

اتفق الأنثى على جواز اجتماع المطلقة وعلى أن طلاق زوجته ثلاثاً لم يغفل له إلا بعد أن تنكح  
زوجاً غيره ويطأها في نكاح صحيح وعلى أن المراد بالنكاح الصحيح هنا الوطء وأنه شرط في جواز  
حلها الأول وإن الوطء الأول في النكاح الفاسد لا يحلها إلا في قول الشافعي هذا ما وجدته  
من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايتيه أنه  
لا يجر موطء الرجعية مع قول مالك والشافعي وأحمد في القول بالإنحران يجوز فالأول مخفف  
والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنها في حكم الزوجة بدليل لحوق  
الطلاق لها والإيلاء والظهار واللعان منها والأرث لها منه وارتث منها ووجه الثاني أن بطلان  
صارت اجنبية بدليل أنه لا بد من حلها من قولها رجعت إلى نكاحي ونحو ذلك ومن ذلك قول  
أبي حنيفة وأحمد أن الرجعة تحصل برطه لها ولا يحتاج معه إلى لفظ سواء نوى الرجعة به  
أم لا مع قول مالك في الشهر وإنه لا تحصل به الرجعة إلا أن نواها به ومع قول الشافعي لا تضم  
الرجعة إلا بلفظ فالأول مخفف والثاني فيه تشديد في أحد شقي التفصيل والثالث مشدد  
فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول حمل على أنه ما وطئها إلا وقد نوى رجعتها فبعد  
وقوع المؤمن في وطء من طلقها وهو لم ينو اجتماعها ووجه الثاني أنه قد يقع في وطئها حراماً من غير  
نية اجتماعها فلا بد من نية ذلك ووجه الثالث قياس الرجعة على إنشاء عقد النكاح فلا بد فيه  
من لفظ فالأول محمول على حوال ومن ذلك قول مالك وأحمد وأبي حنيفة أنه لا يشترط الإشهاد  
في الرجعة مع قول الشافعي في إحدى قولييه وأحمد في إحدى روايتيه أنه شرط ولا يصح عند  
أصحاب الشافعي في أظهر قولييه وكذلك أحمد في أظهر قولييه أن الإشهاد مستحب قال شيخ الإسلام  
الصفدي في كتابه رجعة الأمانة في اختلاف الأئمة وما حكاها الرافعي من أن الإشهاد شرط عند  
مالك لم أره في مشاهير كتب المالكية بل صرح القاضى عبد الوهاب والفرطى في تفسيره أن  
من هب مالك الاستحباب ولم يحل فيه خلافاً وكذلك ابن هبيرة من الشافعية في كتابه أيضاً  
فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد وتوجهها كتوجيه المسئلة قبلها فمن قال لا بد من اللفظ  
في الرجعة قال لا بد من الشهر جليش هذا على اللفظ فإن النية لا يصح فيها إشهاد إلا الشافعي فإنه  
وإن اشترط اللفظ في الرجعة فقد اغتفر عدم الإشهاد لكونها أمساكاً لا إنشاءً ومن قال لا يشترط  
فيها لفظ يقول لا يحتاج إلى الإشهاد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك إن وطء  
الرجعية في حال الحيض أو الأحرار لا يحلها مع قول الأئمة الثلاثة نعم فالأول مشدد والثاني  
مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الوطء محال الحيض والأحرار ممنوع منه شرعاً  
فكانه وطء في نكاح فاسد ووجه الثاني أن الحائض والحرة تحریم وطئها عارض ومن ذلك  
قول مالك في الصبي الذي يمكن جماعه أنه إذا وطئ في نكاح صحيح لا يحصل به الحمل مع  
قول الثلاثة أنه يحصل به الحمل فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان  
ووجه الأول قول المشائخ في حديث التخليل حتى تنزوق عسيلة روين وق عسيلة بك و  
العسيلة هي الذئبة بالجمع وذلك لا يكون إلا بخروج المني غالباً ووجه الثاني أن نفس الجماع



فيه لنة وان لم ينزل وانما خرج المني من كمال اللذة بدليل وجوب الغسل على من جامع ولم ينزل  
عند الاثمة الاربعة خلافا لداود وجاعة من الصحابة كما مر اول باب الغسل والله اعلم

### كتاب الايلاء

اتفق الاثمة على انه اذا حلف بالله عز وجل ان لا يجامع زوجته مدة تزيد على اربعة اشهر كانت  
مولى وان حلف على اقل من ذلك لم يكن مولىا وعلى ان المولى اذا فاء لزمت كفارة يمين بالله عز  
وجل الا في قول قد ييم الشافعي هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب واما ما اختلفوا فيه فمن  
ذلك قول ابي حنيفة ان الحلف ان لا يطأ زوجته اربعة اشهر ايلاء ويروى مثل ذلك عن احمد  
مع قول مالك والشافعي في المشهور عنه انه ليس بايلاء فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر  
الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه اذا مضت اربعة اشهر لا يقع بمضيها  
طلاق بل يؤقف الامر ليفي او يطلق مع قول ابي حنيفة انه متى مضت المدة وقم الطلاق فالاول  
مخفف بالوقف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد ان  
المولى اذا امتنع من الطلاق على قول الوقف يطلق عليه الحاكم وهو الاظهر من قول الشافعي مع  
قول احمد في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخر عنه ان الحاكم يضيق عليه حتى يطلق  
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك ابي حنيفة والشافعي  
في اصرم قوليه ان من اتى بغير اليمين بالله عز وجل كالطلاق والعتاق وايجاب العبادات  
وصدقة المال لا يكون مولىا سواء قصد الاضرار بها او رفع عنها كالمريض والمریضة  
او عن نفسه مع قول مالك انه لا يكون مولىا الا ان يحلف حال الغضب بقصد الاضرار بها  
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي  
انه لو ترك وطأ زوجته للاضرار بها من خير يمين اكثر من اربعة اشهر لا يكون مولىا  
مع قول مالك واحمد في احدي روايتيه انه يكون مولىا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر  
الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على المفسر ومن ذلك قول مالك ان مدة ايلاء  
العبد شهران حرة كانت زوجته او امة مع قول الشافعي انها اربعة اشهر مطلقا ومع قول ابي  
حنيفة ان الاعتبار في المدة بالنساء فمن كانت تحت امة فشهران حرا كان او عبدا ومع قول احمد  
في احدي روايتيه كمد هب مالك والثانية كمد هب الشافعي فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف  
والثالث فصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك ان ايلاء الكافر لا يصح مع قول  
الثلاثة انه يصح ومن فوائده مطالبته بعد اسلامه بالقيئة والطلاق فالاول مخفف على الكافر  
والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله اعلم بالصواب

### كتاب الظهار

اتفق الاثمة على ان المسلم متى قال لزوجته انت علي ظهرا في مظاهرها منها لا يحل له وطؤها  
حق يقدم الكفارة وهي عتق رقبة ان وجدها فان لم يجدها فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع  
فاطعام ستين مسكينا وعلى ان لا يجوز دفع شيء من الكفارات الى الكافر والحربي وكذلك اتفقوا

على صفة ظهار العبد وأنه يكفر بالصوم وبالأطعام عند مالك إذا ملكه السيد كذلك  
اتفقوا على أن المرأة إذا قالت لزوجها أنت على كظمها في الكفارة عليها ألا في رواية اختارها الخ  
هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك وأبي حنيفة أنه  
لا يصح ظهار الذي مع قول الشافعي وأحمد أنه يصح فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر  
إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الذي غير المتكتم أحكامنا في نفسه ووجه الثاني أن المتكتمنا  
منه بالتزامه للأحكام ظاهراً ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح ظهار السيد من أمته  
مع قول مالك أنه يصح فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن الوارد في الشريعة إنما هو  
في حق الزوجة ووجه الثاني أن السيد مالك الاستمتاع بامته كالزوجة فصح ظهاره ومن ذلك  
قول أبي حنيفة أنه لو قال لزوجته حرة كانت أو أمه أنت على حرام فإن نوى الطلاق بذلك كان  
طلاقا وإن نوى الطلاق ثلاثا كان ثلاثا وإن نوى شتين أو واحدة فواحدة فإن نوى التحريم ولم ينو  
الطلاق أو لم يكن له نية فهو يمين وهو مولى أن تركها أربعة أشهر وقعت عليه مطلقاً بأئنة  
وإن نوى الظهار كان مظاهراً وإن نوى اليمين كانت يميناً ويرجع إلى نيته كم أراد بها واحدة أو  
أكثر سواء المدخول بها وغيرها مع قول مالك أن ذلك طلاق ثلاثا إن كانت مدخولاً بها واحدة  
إن كانت غير مدخول بها ومع قول الشافعي أن نوى بذلك الطلاق لو الظهار كان ما زناه وإن نوى  
اليمين لم يكن يميناً ولكن عليه كفارة يمين وإن لم ينو شيئاً فالأمر يرجع من قوليه أنه لا شئ عليه  
والثاني أن عليه كفارة يمين ومع قول أحمد في الظهار رواية بأن ذلك صريح في الظهار إذا لم ينو  
وفي كفارة الظهار والثانية أنه طلاق فالأول مفصل وكذلك الثاني والثالث والرابع مشدد  
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وترجيحه هذه الأقوال لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة  
وأحمد أن من حرم طعامه أو شرابه أو أمته كان حالفاً وعليه كفارة يمين بالحنث من غير أن  
يحرم ذلك ويحصل الحنث عندهما باكل جزء منه ولا يحتاج إلى أكل جميعه مع قول الشافعي أن  
من حرم طعامه أو شرابه أو لباسه فلا كفارة عليه وليس بشئ وإن حرم أمته فالواجب عليها التحريم  
ولكن عليه كفارة يمين ومع قول مالك أنه لا يحرم عليه شئ من ذلك على الإطلاق ولا كفارة عليه  
فالأول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك  
قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في الظهار رواية أنه يحرم على المظاهر القبلة واللسان بشهوة مع قول  
الشافعي في الظهار قوليه أن ذلك لا يحرم فالأول مشدد وخاص بأهل الدين والورع والثاني  
مخفف وخاص بأحد الناس من العوام فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي  
حنيفة ومالك أن المظاهر إذا وطئ وجب عليه أن يستأنف الصيام ولو في خلال الشهرين  
ليلاً كان أو نهاراً عامداً كان أو ناسياً مع قول الشافعي أنه إن وطئ في الليل لم يلزمه  
استئناف وإن وطئ بالنهار عامداً فسد صومه وانقطع التتابع ولزمه الاستئناف  
بنص القرآن فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان  
ووجه الأول أن عدم التتابع رخصة والرخص لا تنأط بالعاصي ممن جنى واستحق العقوبة

ووجه الثاني ظاهر من ذلك قول أبي حنيفة واحد في إحدى روايته أنه لا يشترط الإيمان في الرقبة التي يكفر بها المظاهر مع قول مالك والشافعي واحد في الرواية الأخرى أنه يشترط فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الكفار غالب فيها كونها عقوبة لمن وقع فيها وذلك حاصل بوزن قيمتها ولو كانت كافرة ووجه الثاني أن الكفارة مما يتقرب به إلى الله فلا يكفي في الأدب التقرب إليه بمعيب الكفر كما ورد في الأضحية والهدى ويصح حمل الأول على حال أحاد الناس والثاني على أهل الدين والورع والأدب مع الله تعالى ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يجوز دفع الكفارة إلى ذمي مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز والله تعالى أعلم

## كتاب اللعان

اتفق الأئمة على أن من قذف امرأته أو راها بالزنا أو نفى جملها واكذبته ولا يثبت يلزمه الحد ان يلاعز. وهو أن يذكر اليمين بأربع مرات أنه لمن الصديقين ثم يقول في الخامسة وإن لعنت الله عليه أن كان من الكذابين فإذا لاعز من غيرها حينئذ الحد ولها أدركه باللعان وهو أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكذابين فيأمراني به من الزنا ثم تقول في الخامسة وإن غضب الله عليها أن كان من الصديقين وإن فرقة التلاعز واقعة بين الزوجين هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الزوج إذا نكل عن اللعان يلزمه الحد مع قول أبي حنيفة أنه لا حد عليه بل يحبس حتى يلاعز أو يقر ويجزئ النكول يصير به الزوج فاسقا وقال مالك لا يفسق حتى لا يحد فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة واحد في ظاهر روايته أن المرأة إذا نكلت حبست تلاعن أو تقر مع قول مالك والشافعي أنه يجب عليها الحد بمجرد النكول فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي أن واحدا من كل مسلم طلاقه صهره حرمين كانا أو عيدين أو أحدهما صديقين كانا أو فاسقين أو أحدهما وعند مالك لا يصح طلاق الكافر تكون النكحة الكفار فاسدة عنده وعلى ذلك لا يصح لعانه مع قول أبي حنيفة أن اللعان شهادة فمضى قذف وليس هو من أهل الشهادة حد فالأول مخفف والثاني مشدد وكذلك الثالث فيه تشديد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة و أحمد إذا لاعز زوجته عن الحمل قبل وضعه لم يصح ولا ينتفى عنه الولد فإن قذفها بصرايح الزنا لاعز بالقذف ولم ينتف بنسب الولد سواء ولدته كسنته قلقت لها ولا قل مع قول مالك والشافعي أن له أن يلاعز لمنى الحمل إلا أن مالكا اشترط أن يكون استبراؤها بثلاث حيضات لم يجز وطاعة على خلاف بين أصحابه فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ثبوت ذلك في السنة كما أشار إليه طريقنا فنظرنا إليه أي إلى الحمل فإن جاءت به أحمر خدر لم يساقين ووجه الثاني حصول الريبة بمجرد الحمل فيصير اللعان لأجله مبادر في الخلو من

العارف من ذلك قول مالك واحد في إحدى روايته أن الفرقة تقع بلعانها خاصة مقول  
 الحاكم مع قول أبي حنيفة واحد في ظاهر روايته أنها لا تحصل إلا بلعانها وحكم الحاكم  
 فيقول فرقت بينكما مع قول الشافعي أنها تقع بلعان الزوج خاصة كما يتفق النسب بلعانه وإنما  
 لعانها يسقط الحد عنها فالأول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة  
 الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الفرقة ترتفع بتكذيب نفسه فأي الكذب نفسه  
 جلد الحد وكان له أن يتزوجها وهو رواية عن أحمد مع قول مالك والشافعي واحد في ظاهر روايته  
 أنها فرقة مؤبدة لا ترتفع بحال فالأول فيه تخفيف محمول على إراذل الناس والثاني فيه تشديد  
 محمول على خواص الناس من أهل الدين والورع والمروعة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول  
 أبي حنيفة أن فرقة اللعان طلاق لا فسخ مع قول الأئمة الثلاثة أنها فسخ وقائدة ذلك أنه كان  
 طلاقاً لا يتأبد التحريم حتى لو أكلت نفساً جازله أن يتزوجها مع قول مالك والشافعي أنه  
 تحريم مؤبد كالرضاع فلا تحل له أبداً وبه قال عمرو بن دينار وسعد بن عبد الله وعطاء بن رباح  
 والأوزاعي والثوري ومع قول سعيد بن جبير إنما يقع باللعان تحريم الاستمتاع فإذا أكلت  
 ارتفع التحريم وعادت من وجدة له أن كانت في العدة فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث  
 مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وقال أنه لو قذف زوجة  
 برجل بعينه فقال زني بك فلان لا عن الزوجة وحد للرجل الذي قذفه أن طلب الحد ولا يسقط  
 باللعان مع قول الشافعي في إرجع قوله أنه يجب عليه حد واحد لهما والثاني لكل منهما حد فإن  
 ذكر القذف في لعانه سقط الحد مع قول أحمد أن عليه حداً واحداً لهما ويسقط بلعانها فالأول فيه  
 تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول  
 مالك أنه لو قال لزوجته يا زانية وجب عليه الحد إن لم يثبت له أن يدا عن حتى يدعى  
 رويته بعينه مع قول أبي حنيفة والشافعي أن لعان يدا عن ولو لم يذكروا بيته فالأول مشدد  
 والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أنه لو شهد على المرأة ائمة  
 منهم الزوج قبلت شهادتهم وتحلل الزوج مع قول غيره أنها لا تقبل فالأول مشدد والثاني مخفف  
 على الزوجة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الزوجة لو أعتقت قبل الزوج  
 اعتد به مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا يعتد به فالأول مخفف والثاني مشدد تبعاً لنصر القرآن  
 فمن العلماء من أوجب الترتيب ومنهم من لم يوجبه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك  
 قول الأئمة الثلاثة أنه يصح لعان الأخرس إذا كان يعقل الإنشادة ويفهم الكناية ويعلم ما يقوله  
 وكذلك يصح قذفه مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح قذفه ولا لعانه فالأول مخفف على الأخرس  
 والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أنه إذا بان  
 زوجته منه ثم باها تزني في العدة قلان يدا عن ولو ظهر بها حمل بعد طلاقه وقال كنت استبرأتها  
 بحضرة مع قول الشافعي أنه ان كان هناك حمل أو ولد قلان يدا عن ولا فلا ومع قول أبي حنيفة  
 واحد أنه ليس له أن يدا عن أصلاً فالأول مشدد على الزوجة والثاني مفصل والثالث مخفف

فرجع الامر الى مرتبة الميزان فمن ذلك قول مالك والشافعي واحمد انه لو تزوج امرأة ثم طلقها عقب العقد من غير امكن وطء وانت بولد ستة اشهر من العقد لم يلحق به كالأنت به لا قبل من ستة اشهر مع قول ابي حنيفة انه يلحق به اذا عقد عليها بحضرة الحاكم ثم طلقها عقب العقد وانت به ستة اشهر لا اكثر منها ولا اقل فان الولد حينئذ يلحق به لحدوثه قبل الطلاق فالاول مخفف والثاني فيه تشديد على الزوج بالشرط المذكور فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو تزوج امرأة وغاب عنها سنين فانتها خبر وفاته فاعتدت ثم تزوجت وانت باولاد من الثاني ثم قدم الاول بان الاول لا يلحقك بالاول وينتفك من الثاني مع قول الامم الثلاثة ان الاول لا يكون للثاني وعند ابي حنيفة ايضا انه لو تزوج امرأة بالمغرب وهو بالمشرق فانت بولد ستة اشهر من العقد كان الولد ملحقا به وان كان بينهما مسافة لا يمكن اجتماعهما فيها لوجود العقد فالاول مشدد على الزوج الاول والثاني مخفف على الثاني فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قول الشارع صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وقد صارت فراشا زوجها بالعقد فالولد له بنص الشارع اذا احكام يرجع وضعها اليه ولو لم يقبلها بعض العقول ووجه الثاني ظاهر لا يحتاج الى دليل والله سبحانه وتعالى اعلم

## كتاب الايمان

اتفق الائمة على ان من حلف على يمين في طاعة لزم الوفاء بها وعلى انه لا يجوز له التكلف ان يجعل اسم الله عرضة للايمان ينتزع به من يرو صلة ترحم وعلى ان الاول له ان يحنث ويكفر اذا حلف على ترك بر وانه يرجع في الايمان الى النية وعلى ان اليمين بالله تعالى تنعقد بجميع اسمائه الموصى وما شتم الا وهو حسن كالرحمن الرحيم والحي وجميع صفات ذاته انه كغزة الله وجلاله الا ان ابا حنيفة استثنى علم الله فلم يره يمينا واجمعا على انه اذا حلف على امر مستقبل ان يفعله او لا يفعله وحنث وجبت عليه الكفارة وعلى ان من قال وعهد بالله وميثاقه فهو يمين وعلى انه لو حلف بالمصنف انعقد يمينه وجبت عليه الكفارة اذا حلف خلافا لمن لا يعتد بقوله ونقل ابن عبد البر اتفاق الصحابة والتابعين على انعقاد اليمين بالحلف عليه وجوب الكفارة اذا حنث وكذلك اتفق الائمة على ان الكفارة تجب بالحنث في يمين سواء كانت في طاعة او في معصية او مباح وعلى انه لو حلف لا شرب ماء هذا الكون فلم يكن فيه ماء لم يحنث خلافا لابي يوسف في قوله انه يحنث وعلى انه لو قال والله لا كلت فلانا حينا ونوى به شيئا معينا انه على ما نواه وكذلك لو قال لزوجته ان خرجت بغيرائي فانت طالق ونوى شيئا معينا فانه على ما نواه وعلى انه لو حلف ليقتل فلانا وكان ميتا وهو لا يعلم بموته لم يحنث وكذلك انفقوا على كفارة اليمين باطعام عشق مساكين او كسوتهم او نحو يرقية والحالف مخير في فعل ايها شاء فان لم يجد انتقل الى صيام ثلاثة ايام واجمعا على انه لا يجزى في الاعتاق الا رقية مؤمنة سليمة من العيب بخالية من الشك خلافا لابي حنيفة فانه لم يعتد بالايمان في الرقية قال العلماء وهو مشكل لان المعتق ثمرته تخلص رقية لعبادة الله عز وجل فاذا اعتق رقية كافرة فاما لخصها لعبادة ابليس وايضا

فان العتق قربة ولا يحسن التقرب الى الله تعالى بكافر قلت في دعوى الاجماع مع مخالفة الامام  
 الى حيفة نظر فليتأمل وكذلك انفقوا على انه لو اطعم مسكينا واحدا عشرة ايام لم يحسب الاطعام  
 واحدا خلافا لابي حيفة في قوله انما يجزي عن عشرة مساكين واجمعوا على انه يجزي دفعها  
 الى فقراء المسلمين الاحرار والى صغير نقبضها له وليه هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق  
 واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابي حيفة واحمد انه ليس له ان يعدل عن الوفاء في الكفارة  
 مع قدرته عليها مع قول الشافعي ان الاول له ذلك وانه يجوز له العدول وتلزم الكفارة وعن مالك  
 روايتان كالمدن هبيل فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه  
 القولين ظاهر ومن ذلك قول ابي حيفة ومالك واحمد في احدي روايتيه ان اليمين الغموس  
 وهي الحلف بالله تعالى عن امر ماض متعمد للكذب فيه لا كفارة لها لانها اعظم من ان تكفر  
 مع قول الشافعي واحمد في الرواية الاخرى انها تكفر فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ولعل  
 الاول محمول على حال الاكابر من العلماء العارفين بالله تعالى والثاني على الجاهلين به تعالى  
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وايضا ذلك سدة ظهور مراخضة الاستهانة بمحاب الحق جل وعلا  
 من العارفين اذا حلف به باطلا بخلاف الجاهل بشدة عظمة الله تعالى فانه يكون معدوا بعض العدة  
 فلذلك تخفف في حلفه باخراء الكفارة في يمينه المذكورة ومن ذلك قول ابي حيفة واحمد انه لو قال  
 اقسم بالله واشهد بالله فهي يمين وان لم يكن له نية مع قول مالك انه متى قال اقسمت بالله او قسم  
 بالله لفظا او نية كان يمينيا وان لم يتلفظ به ولا نواه فليس بيمين ومع قول الشافعي انه متى قال اقسم بالله  
 ونوى به اليمين كان يمينيا وان نوى الاخبار فلا واختلف اصحابه فيما اذا اطلق والا صح انه ليس  
 بيمين فالاول مشدد من حيث الصيغة والثاني مشدد من حيث الحكم والثالث  
 مفصل لرجوع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حيفة واحمد في طهر روايتيه ان من  
 قال اشهد بالله لا فعلت ولم ينو شيئا انه يكون يمينيا مع قول مالك والشافعي واحمد في الرواية  
 الاخرى انه لا يكون يمينيا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك  
 قول الائمة الثلاثة انه لو قال بحق الله تعالى كان يمينيا مع قول ابي حيفة انه لا يكون يمينيا  
 فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حيفة واحمد في احدي  
 الروايتين انه لو قال بالله او رايم الله فهو يمين نوى به اليمين ام لا مع قول احمد في الرواية  
 الاخرى وبعض اصحاب الشافعي انه ان لم ينو فليس بيمين فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع  
 الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف بالمصنف انعقد  
 بيمينه واذا حنت لزمته الكفارة بل نقل ابن عبد البر الاجماع عليه مع قول  
 بعضهم انه لا ينعقد بالحلف بالمصنف يمين فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الاول  
 انعقاد الاجماع على ان بين الدفتين كلام الله وكلام الله صفة من صفاته هو القائم بذلك  
 لا بالوقف ولا يخفى ما يترتب على ذلك من فقه باب انتهاك المحرمات والحق ان لكلمات الله تعالى  
 اطلاقات حقيقية في الموجودات لا مجرد مجازية فرجع الامر الى مرتبتي الميزان على هذا



الاعتقاد ومن ذلك قول مالك والشافعي انه يلزمه اذا حلف بالمحلف وحنت كفارة  
 واحدة مع قول احمد انه يلزمه بكل اية كفارة فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى  
 مرتبتي الميزان ووجه الاول ان جميع القرآن صفة واحدة لعدم انفصال اية منه عن اخبرها  
 لاستحالة ذلك على الله تعالى فان كلامه تعالى لا عن صمت متقدم ولا عن سكوت متاخر  
 الثاني ان كل اية يطلق عليها صفة ومن ذلك قول احمد انه لو حلف بالنبى صلى الله عليه وسلم  
 انعقد يمينه فان حنت لزمت الكفارة مع قول الاثمة الثلاثة انه لا ينعقد بذلك يمينه  
 ولا تلزمه كفارة فالاول مشدد خاص بالخاص الذين يعلمون سر قوله تعالى ان الذين يبائعونك  
 انما يبائعون الله وقول الله تعالى من يطعم الرسول فقد اطعم الله والثاني مخفف خاص بالاحاد والناس  
 الذين لا يعلمون ذلك السر فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان يمين الكافر  
 لا تنعقد مع قول الثلاثة انها تنعقد وتلزم الكفارة بالحنث فالاول مخفف والثاني مشدد  
 فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الكافر لا حظ له في معرفة جلال الله وعظمته  
 بل هو جاهل به والكفارة انما تجب على من يعرف شيئا من عظمة الله عز وجل ووجه الثاني انه  
 لا بد ان يعرف الله تعالى بوجه من الوجوه لكون الحق تعالى هو الذي خلقه ودرسه ومن ذلك  
 قول ابى حنيفة انه لا يجوز تقديرو الكفارة على الحنث مطلقا انما تجزئ اذا اخرجها بعد الحنث  
 مع قول الشافعي انه يجوز تقديرها على الحنث المباح ومع قول مالك في احدي روايتيه واحمد  
 انه يجوز تقديرها مطلقا فالاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مخفف فراجع الامر  
 الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك رضي الله عنه انه اذا كفر قبل الحنث فلا فرق في ذلك  
 بين الصيام والعتق والاطعام مع قول الشافعي رضي الله عنه انه لا يجوز التكفير بالصيام تقديرا  
 ويجوز بغيره فالاول مخفف والثاني مفصل فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول وسر الاختيار  
 في هذه الكفارة ووجه الثاني ان التكفير بالصيام لا يتعدى نفعه الى غيره من الفقار بخلاف العتق  
 والاطعام ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك واحمد في احدي روايتيه ان لغواليهم بالله هو ان يحلف  
 على امر يظنه على ما حلف عليه ثم يتبين انه بخلافه سواء قصده او لم يقصده فسبق على لسانه  
 سواء كان في الماضي ام في الحال مع قول احمد في الماضي فقط وقال الشافعي لغواليهم ما لم  
 يعقده كقوله لا والله وبلى والله عند المحاوراة والغضب والجلوم من غير قصد سواء كان على ماض  
 ام مستقبل وهي رواية عن مالك واحمد ايضا فالاول مخفف وكذا الثالث والثاني فيه تشديد  
 فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا اثم في لغواليهم  
 ولا كفارة مع قول احمد ان فيه الاثم ولذلك كان الامام الشافعي يقول ما حلفت بالله تعالى  
 صادقا ولا كاذبا فالاول مخفف خاص بالاحاد والناس من العوام والثاني مشدد خاص بالخاص  
 العلماء بالله والصالحين فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو حلف  
 ان يتزوج على امرائه بسجدة العقدة مع قول مالك واحمد انه لا بد من وجود شرطين ان يدخل بها  
 وان تكون مثلها في الجمال فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول صدق التزويج بالحي

امراة كانت بجرم العقد ووجه الثاني ان الغرض بالتزويج انها هو مكائفة زوجته ومغايرتها  
والشوهاء مثلا لا تعيق الزوجة طالبا فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول الشاعر  
لو قال والله لا شربت لزيد ماء يقصد بذلك قطع المنة عليه حنت بكل شئ انتقم به من حاله  
سواء كان ذلك باكل او شرب او حاريا وركوب او غير ذلك مع قول ابى حنيفة والشافعي انه لا يحنت  
الا بما يتناول لفظه من شرب الماء فقط فالاول مشددة والثاني مخففة فرجع الامر الى مرتبقي  
الميزان ولسل العمل في الشقين على القرينة ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف ان لا  
يسكن هذه الدار وهو ساكنها فخرج منها بنفسه دون اهله ورجله لا يبر حتى يخرج بنفسه واهله  
ورجله مع قول الشافعي يبر يخرج بنفسه فالاول مشددة في امر الحنت والثاني مخففة فيخرج  
الامر الى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يدخل دار فلان فقام على  
سطحها او حائطها او دخل بيتا فيه شارب الى الطريق حنت مع قول الشافعي انه لا يحنت  
فالاول مشددة والثاني مخففة ووجه الاول انه مستقر فيها ووجه الثاني ان الوقوف على السطح  
والمحاطة لا يسمى دخولا انما يكون الدخول عادة في محل يسكن فيه من غير مشقة في السكف  
والواقف على السطح او المحاطة لا يخفى ما فيه من المشقة فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ومن  
ذلك قول مالك والشافعي انه لو حلف لا يدخل دار زيد هذه فباعها نزيد ثم دخلها لمخالفة حنت  
مع قول ابى حنيفة انه لا يحنت فالاول مشددة والثاني مخففة فرجع الامر الى مرتبقي الميزان  
ووجه الاول تغليب لفظ الاشارة ووجه الثاني مبادرة الذهن الى قصده الدخول حال كونها  
ملك زيد حال غرضه عليه مثلا ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو حلف لا يكلم ذا الصبي فصار  
شيخا او لا ياكل في الخروف فصار كبشا او البسر فصار طبعا او الرطب فصار تمر او التمر فصار خلام  
او لا يدخل هذه الدار فصار ت ساحة حنت في مسألة الصبي والخروف والساحة دون غيرها  
فلا يحنت في البسر والرطب والتمر وهو احد الوجهين عند الشافعي مع قول مالك واحمد يحنت  
في الجميع فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ومن ذلك  
قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يدخل بيتا دخل المسجد والحرم لا يحنت مع قول احمد انه  
يحنت فالاول مخففة والثاني فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ووجه الاول عدم غلبة اطلاق  
البيت على المسجد والحرم ووجه الثاني انه قد سمي المسجد بيتا في حديث المسجد بيت كل تقى  
والحق به الحرم ومن ذلك قول ابى حنيفة واقتضاه قواعد مذهب مالك انه لو حلف لا يسكن  
بيتا فسكر بيتا من شعرا وجلا وخيمة وكان من اهل الامصار لم يحنت او كان من اهل البادية  
حنت مع قول الشافعي واحمد انه يحنت قرويا كان او بدويا فالاول مفصل والثاني فيه تشديد  
فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو حلف لا يفعل شيئا فامر غيره بفعله  
فان كان نكاحا او طلاقا حنت وان كان بهما او اجارة لم يحنت الا ان يكون من عادة ان يتولى  
ذلك بنفسه فانه يحنت مطلقا مع قول مالك لا يحنت الا ان تولى ذلك بنفسه ومع قول الشافعي  
ان كان سلطانا او من يتولى ذلك بنفسه عادة او كانت له نية في ذلك فحنت والا لا مع قول احمد

يحدث مطلقا فالاول مفصل والثاني مخفف والثالث مفصل والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان ومن ذلك محل الاثمة انه لو حلف ليقضين دين فلان في عند فقضاه قبله لم يحدث  
مع قول الشافعي انه يحدث فلوان صاحب الحق مات قبل الغد حدث عند ابي حنيفة واحمد وقال  
الشافعي لا يحدث وقال مالك ان قضاه للورثة او للقاضي في الغد لم يحدث وان اخرجت فالاول  
اصل المسئلة مخفف والثاني منها مشدد كالاول في المسئلة الثانية والثاني منها مخفف والثالث منها  
مفصل فرجع الامر في المسئلتين الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان يمين المكره  
لا ينعقد مع قول ابي حنيفة انه ينعقد وقيل ان احمل انصر له فيها فالاول مخفف والثاني مشدد  
وروجه الاول ظاهر روجه الثاني ما فيه من راحة الاختيار فكان المكره بكسر الراء خيرا المكره  
بفتحها بين ان يحلف وبين ان يتحمل الضرر فاختار الحلف وكان الاول له تحمل الضرر اجلا لا  
لجناب الحق كما عليه الاكابر من العلماء ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لو فقد المحلوف  
عليه نسيانا لا تلفنا حدث مطلقا سواء كان الحلف بالله تعالى او بالطلاق او بالعتاق او بالظهار  
مع قول الشافعي في ظاهر القولين انه لا يحدث مطلقا ومع قول احمد في احدي روايتيه انه ان كان اليمين  
بالله او بالظهار لم يحدث وان كان بالطلاق او بالعتاق حدث فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث  
مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد انه لو حلف ليشرب ماء هذا  
الكوز في غد فاهربني قبل الغد لم يحدث مع قول مالك والشافعي انه ان تلف قبل الغد بغير اختياره  
لم يحدث فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة  
واحمد انه لو قال والله لا كلمت فلانا حيناً ولم ينوشنا معينا حدث ان كلمه قبل ستة اشهر  
وقال مالك سنة وقال الشافعي ساعة فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي في الجدي ان لو حلف لا يكلمه  
فكانت له اوراسله فاشارب بيه او عينه اوراسه لم يحدث مع قول مالك انه يحدث بالمكاتبه  
وفي الرسالة والاشارة روايتان ومع قول احمد والشافعي في القدي ان لو حلف لا الاول مخفف  
والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال الثلاثة لا تخفى  
ادلتها على الفطن ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو قال لزوجتي ان خرجت بغير اذني فانت طالق  
ونوى شيئا معينا فانه على ما نواه وان لم ينوش شيئا وقال انت طالق ان خرجت بغير اذني فلا بد  
من الاذن كل مرة وان قال الا ان اذن لك او حتى اذن لك او الى ان اذن لك كفى مرة واحدة  
ولذلك كان القول قوله في الحلف بالله تعالى في هذا الباب مع قول مالك والشافعي الخروج  
الاول يحتاج للاذن فقط وقال ابو حنيفة يحتاج الى الاذن في الجميع وقال الاثمة الثلاثة ولوانه  
اذن لزوجته من حيث لا تسمع لم يكن اذنا مع قول الشافعي انه اذن صحيح وتقدم حكاية اتفاق  
الاثمة الاربعة على المسئلة الاولى او اثل الباب فالاول منها مخفف والثاني مشدد والاول من  
المسئلة الثانية مشدد والثاني منها مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك  
واحمد انه لو حلف لا ياكل الرأس ولا نية له واطلق ولم يوجد سبب يستلزمه على النية حمل ذلك

على كل ما يسمى لسان حقيقة في وضع اللغة وعرفها من رؤس الأنعام والطيور والحيتان مع قول أبي حنيفة أنه يحمل على رؤس البقر والغنم خاصة ومع قول الشافعي يحمل على البقر والأبل والغنم فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد أنه لو حلف ليضربن ذباً مائة سوط فضربه بضعفت فيه مائة شراح لم يدر مع قول أبي حنيفة والشافعي أنه يذب فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه القولين ظاهر ولعل الأول يحمل على حال أهل الدرعة والثاني يحمل على حال أحاد الناس من أصحاب الضرورة كما ذكره للسيدي أبي بالنظر المضروب ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يحسن فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف ليقتل فلاناً وكان يعلم أنه ميت حنث مع قول مالك أنه لا يحسن مطلقاً علم لم يعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو حلف أنه لا مال له وله دين لم يحسن مع قول الثلاثة أنه يحسن فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الدين في حكم المفقود ووجه الثاني أنه في حكم الموجود بدليل صحة الحوالة به ووجه الزكوة فيه ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو حلف لا يأكل فاكهة فأكّل بطيخاً أو عنباً أو رماناً لم يحسن مع قول الثلاثة أنه يحسن ووجه الأول أن العطية يقتضي المعاوضة وقد قال تعالى فيها فاكهة ونخل ومرجان فلو أن النخل والرمان دخلا في معنى الفاكهة لكان الحق تعالى يذكر الفاكهة عنهما ووجه الثاني أن المراد بالفاكهة كل ما يتفكه به مما ليس هو بقوت ولا أدم فدخل النخل والرمان فقد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو حلف أن لا يأكل أدماً فأكّل اللحم أو الجبن أو البيض لا يحسن إلا بأكل ما يطبخ منها مع قول الأئمة الثلاثة أنه يحسن بأكل الكل فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر عند البطلن ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لو حلف لا يأكل لحماً فأكّل سمكاً لم يحسن مع قول بعض الأئمة أنه يحسن فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الثاني أن الله تعالى سمى السمك لحماً في القرآن ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يأكل لحماً فأكّل سمكاً لم يحسن مع قول مالك أنه يحسن فالأول فيه تخفيف لأن السمك لم يخص إلى اللحمية بل هو مخلوط بالدهن والثاني مشدد لأن أصل السمك لحم ولكن لما حصل في البهيمية السم من زاد دسماً فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يأكل سمكاً فأكّل من سمك الظهر حنث مع قول أبي حنيفة أنه لا يحسن فالأول فيه تشديد خاص بأهل الدين والدرعة والإحتياط والثاني مخفف خاص بأحاد الناس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول شمول السمك في الظهر ووجه الثاني عدم شموله ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يشم البهيمية فشم دهنه حنث مع قول الشافعي أنه لا يحسن فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة لو حلف

انه لا يستخدم هذا العبد فخذ من غير ان يستخدمه وهو ساكت لا ينهيه عن خدمته  
فان لم يسبق منه خدمة له قبل اليمين فخذ من غير امره لم يحنث وان كان قد استخدم قبل اليمين  
وبقي على الخدمة حنث مع قول الشافعي انه لا يحنث في عبد غدير وفي عبد نفسه وجهان  
لا صحابه ومع قول مالك واحدا انه يحنث مطلقا فالاول مفصل وكذلك الشافعي والثالث مشدد  
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يتكلم فقرأ القرآن  
لم يحنث مطلقا مع ابي حنيفة ان قرأ القرآن في الصلوة لم يحنث او في غير صلوة فالاول  
مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان قراءة القرآن قرينة الى  
الله عز وجل فلا ينبغي شمول نيته لها وهو توجه الاول من شق التفصيل في الثاني لتاكيد الامر  
بالقراءة في الصلوة بخلاف قراءته في غير الصلوة ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي واحدا  
في احد قوليهما انه لو حلف ان لا يدخل على فلان بيتا فادخل عليه فاستدام المقام معه لم يحنث  
مع قول مالك واحدا والشافعي في القول الاخر يحنث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر  
الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك انه لو حلف لا يسكن مع فلان داما بعينها فاقسمها  
وحال بينهما ما حاطط ولكل واحد منهما باب وغلق وسكن كل واحد منهما في جانب حنث مع قول  
الشافعي واحدا لا يحنث وعن ابي حنيفة روايتان فالاول فيه تشديد خاص باهل الوسر و  
الثاني فيه تخفيف خاص بالحداد الناس والثالث له وجه الى كل من القولين فلم يجزم الامام  
ابو حنيفة في المسئلة بشئ توردها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة  
انه لو قال ماليكي او عبيدي احرار دخل في ذلك المدبر وام الولد والمكاتب في احدي الروايتين  
عنه وبه قال الشافعي مع قول مالك انه يدخل في ذلك المكاتب والمشقص ومع قول ابي حنيفة  
ايضا في رواية ان المكاتب لا يدخل الابالية واما المشقص فلا يدخل اصلا ومع قول احمد ان الكل  
يدخل وفي رواية عنه ان المشقص لا يدخل الابالية فالاول فيه تشديد والثاني مشدد  
والثالث مفصل والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحدا  
انه يجب التتابع في صوم الثلاثة ايام في الكفارة مع قول مالك ان التتابع فيها لا يجب وهو قول  
الراجح من ذهب الشافعي فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك ان مقدار ما يطعم  
لكل مسكين مد وهو سطلان بالهندادى وشئ من الادم فان اقتصر على صد اجزاه مع قول ابي حنيفة  
انه ان اخرج برافصف صاع او شعيرا او تيرا فصاع ومع قول احمد انه يجب مد من حنطة او  
دقيق او مدان من شعير او تيرا او سطلان من خبز ومع قول الشافعي يجب لكل مسكين صد  
مطلقا فالاول فيه تشديد بالادم والثاني مفصل والثالث مخفف وكذلك ما بعده  
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك واحدا انه يجب في الكسوة اقل ما تجزئ  
به الصلوة ففي حق الرجل ثوب قميص او اذاس وفي حق المرأة قميص وخمار ومع قول ابي حنيفة  
والشافعي انه يجزئ اقل ما يقيم عليه الاسم وفي رواية لا يحنث في حنيفة اقله قباء او قميص او  
كساء او سرءاء وله في العمامة والمنديل والسراويل والمثثر روايتان ومع قول الشافعي

جميع ذلك حتى المقلنسوة عند جماعة من أصحابه فالاول مفصل والثاني مخفف وكذلك ما بعده  
 من جمع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز دفع الكفارة الى صغير  
 لم ياكل الطعام مع قول احمد انه لا يجزئ فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة  
 الميزان وتوجيه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد انه يجوز  
 ان يطعم خمسة ويكسو خمسة مع قول مالك والشافعي ان ذلك لا يجزئ فالاول مخفف والثاني  
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حمل قوله تعالى اطعام عشرة مساكين  
 او كسوهم على الاستحباب ووجه الثاني حمل ذلك على الوجوب ومن ذلك قول ابى حنيفة  
 ومالك واحمد في احدى روايتيه انه لو كرر اليمين على شيء واحد او على اشياء وحنث لزمه لكل  
 يمين كفارة الا ان مالكا اعتبر ارادة التاكيد فقال ان اراد التاكيد فكفارة واحدة وان اراد  
 بالتكرير الاستئناف فلهما يمينان مع قول الشافعي واحمد في الرواية الاخرى ان عليه كفارة واحدة  
 فالاول مشدد والثاني مخفف في اخذ شقي التفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن  
 ذلك قول الشافعي ان العبد اذا اراد التكفير بالصيام فان كان سيده اذن له في اليمين  
 والحنث لم يمينه والا فله منعه مع قول احمد انه ليس لسيده منعه على الاطلاق ومع قول ابى  
 حنيفة ان للسيد منعه مطلقا الا في كفارة الظهار ومع قول مالك ان اضرب الصوم فله منعه فلا  
 وله الصوم بغير اذنه الا في كفارة الظهار فليس له منعه مطلقا فالاول مفصل والثاني مشدد  
 والثالث مفصل وكذلك الرابع فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة لا يخفى على  
 الفطن ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد انه لو قال ان فعلت كذا فهو كافر او برئ من الاسلام  
 او الرسول صلى الله عليه وسلم وفعل ذلك الامر حنث ووجبت الكفارة مع قول مالك والشافعي  
 انه لا كفارة عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول  
 مالك والشافعي لو قال واعانة الله انه يمين مع قول غيرهما انه ليس بيمين فالاول مشدد والثاني  
 مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يلبس حليا  
 حنث بلبس الخاتم مع قول ابى حنيفة انه لا يحنث الا ان يكون من ذهب او فضة فالاول مشدد  
 والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي انه  
 لو قال والله لا اكل هذا البرغيف الا اشرب ماء هذا الكوز فشرب بعضه او اكل بعض الرغيف  
 او لا لبست من غزلة فلا زلة فلبس ثوبا فيه من غزلها او لا دخلت هذه الدار فادخل رجله  
 او يداه لم يحنث مع قول مالك واحمد انه يحنث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر  
 الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد انه لو حلف لا ياكل هذا الدقيق فسفه او خبزه  
 واكله حنث مع قول ابى حنيفة انه ان سفه لم يحنث وان خبزه واكله حنث ومع قول الشافعي  
 انه ان سفه حنث وان خبزه واكله لم يحنث فالاول مشدد والثاني والثالث فيه تفصيل فرجع  
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يسكن دار فلان حنث  
 بما يسكنه بكراء وكذا لو حلف لا يركب دابة فلان فركبها بعتده حنث مع قول الشافعي



لا يحنث الا بنيته فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يشرب من الدجلة او الفرات او النيل فعرف بيده او باناء من مائها وشرب حنث مع قول ابي حنيفة انه لا يحنث حتى يكره بفيه منها كرها فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يشرب ماء هذا البئر فشرب منه قليلا حنث الا ان ينوي ان لا يشرب جميعه مع قول الشافعي انه لا يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف انه لا يضرب وجهه فحنثها او عضها او نتف شعرها حنث مع قول الشافعي انه لا يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان الضرب يطلق على العض والخنق و نتف الشعر مجامع الضرر ووجه الثاني اتباع العرف في عدم تسمية ذلك ضربا ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يبيع فلانا شيئا ثم هب به فلم يقبله حنث مع قول الشافعي انه لا يحنث الا ان قبل ذلك منه وقبضه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يبيع فباع بشئ الخيار لنفسه حنث مع قول مالك انه لا يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه المسائل ظاهرة لا تخفى على الفطن ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه اذا كان له مال غائب او دين ولم يجد ما يعتق به او يطعم او يكسر لم يجز له الصيام وعليه الضمان حتى يصل اليه ماله فيكفر بالمال مع قول ابي حنيفة ان يجوز له الصيام عند غيبة المال فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم بالصواب

### كتاب العدة والاستبراء

اتفق الاثمة على ان عدة الحاضر مطلقا بالوضع سواء مات في عنها زوجها المطلقة وعلى ان عدة من لم تحض او يئست بثلاثة اشهر وعلى ان عدة من تحيض ثلاثة اقراء اذا كانت حرة فاذا كانت امة فقرة وان وقال داود ثلثة وعلى ان اقل مدة الحمل ستة اشهر وعلى ان العدة واجبة في عدة الوفاة وهو ترك الزينة وما يدعي الى النكاح خلافا للحسن والطبعي في قولها بدم فبريه وكذلك اتفقوا على ان من ملك امة ببيع او هبة او سبي ارضا استبرأؤها بحيض او قرءان فان كانت حائلا وان كانت من لا تحيض لصغرها وكبر فبشهر هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاجماع والاتفاق دامما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي واحمد في احدى روايتيه ان الاقراء هي الاطهار مع قول ابي حنيفة واحمد في الرواية الاخرى ان القرء هو الحيض فالاول مشدد وطول مدة الطهر غالبا والثاني مخفف لقصر مدة الحيض عادة ويعم ان يكون الا امر بالعكس فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة في المرأة التي مات زوجها وهي في طريق الحج انه يلزمها الاقامة على كل حال ان كانت في بلد او ما يقارب به ومع قول الاثمة الثلاثة انها ان خافت فوات الحج بالاقامة لقضاء العدة جازها السفر فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف بالتفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي

في القول الجدي الرابع واحد في إحدى روايتيه ان زوجة المفقود لا تحمل للزوج حتى تمضي مدة  
لا يعيش في مثلها غالباً مع قول مالك والشافعي في القديم واحد في الرواية الاخرى انها تترجس اربع  
سنين وهي المدة المحل واربعين شهراً وعشراً مدة عدة الوفاة ثم تحمل للزوج ورجحه من  
متاخرى اصح للشافعي وهو قوي فعلى غير رضى الله عنه ولم ينكره الصحابة وعلى الاول  
قاله الغالب حده ابو حنيفة بمائة سنة وحده الشافعي واحمد بسبعين سنة ولها طلب النفقة  
من مال الزوج مدة الترجس والغالب الاول مشدد على الزوجة والثاني مخفف عنها فرجح  
الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان المفقود اذا قدم بعد ان تزوجت  
زوجته بعد الترجس بطل العقد هي الاول وان كان الثاني وطهرها فعليه مهر المثل وتعتل  
من الثاني ثم ترد الى الاول مع قول مالك ان الثاني اذا دخل بها صارت زوجته ووجب عليه دفع  
الصداق الذي اصدقها لها الاول وان لم يدخل بها فهي الاول وله رواية اخرى انها للزوج بكل حال  
ومع قول الشافعي في ارجح القولين ان النكاح الثاني باطل وفي القول الآخر بطلان نكاح الاول  
بكل حال ومع قول احمد ان الثاني ان لم يدخل بها فهي الاول وان دخل بها فلا الاول  
الخيار بين ان يسكنها ويدفع الصداق اليه وبين ان يتركها على النكاح الثاني واخذ الصداق  
الذي اصدقها منه فالاول مشدد على الزوج الثاني والاول الثاني مخفف عليه مع ما يوافق  
مع احد شقي التفصيل وكن ذلك القول الاول للشافعي مشدد على الزوج الثاني عكس  
القول الثاني والقول الرابع مفصل فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول  
ابى حنيفة ان عدة ام الولد اذا ماتت سيدها او اختها ثلاث حيضات سواء  
اعتقها او مات عنها مع قول مالك والشافعي ان عدتها حيضة في الحالين وهي احدى  
الروايتين عن احمد واختارها الخ في ومع قول احمد في الرواية الاخرى انها من البتة  
حيضة ومن الوفات عدة الوفاة فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجح الامر  
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول المباعدة في استبراء الرحم ووجه الثاني القياس على  
استبراء المسبية الا في ما اقربا ويصح حمل الاول على حال اهل الدين والسور  
والثاني على احاد الناس ووجه الشق الثاني من الرواية الاخرى لاحد الاخذ بالاحتياط  
ولان عدة الوفاة الواردة في القرآن تشتمل ذلك ومن ذلك قول ابى حنيفة ان اكثر  
مدة الحمل ثنتان مع قول مالك في رواياته انها اربع سنين او خمس سنين او سبع  
سنين ومع قول الشافعي ان اكثرها اربع سنين وهو احدى الروايتين عن احمد والثانية  
كمنه بى حنيفة فالاول فيه تخفيف على الزوج والثاني وما بعده فيه تشديد عليه بالحق  
الولدية لرجح الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واحد في اظهر روايتيه ان المعتدة  
اذا وضعت طقة او مضغة لا تنقض عدتها بل لا تصير ذلك ام ولد مع قول مالك والشافعي  
في احد قوليه ان عدتها تنقض بذلك وتصيرها ام ولد وهو قول احمد في الرواية الاخرى عنه  
فالاول مخفف بالنظر الى الزوج مشدد بالنظر الى المرأة والثاني بالعكس فرجح الامر الى

مرتبتى الميزان ومن ذلك قول الشافعى في الحديث ومالك واحد في إحدى الروايتين ان المعتدة  
الميتة لا احاد عليها مع قول ابى حنيفة والشافعى في القديح واحد في الرواية الاخرى ان يجب  
عليها الاحاد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتى الميزان ومن ذلك قول  
ابى حنيفة والشافعى في اظهر تخويله ان الباش لا تخرج من بيتها نهائيا الا لضرورة مع قول  
مالك واحد ان لها الخروج مطلقا لا لغير رواية اخرى كمن ذهب الى حنيفة فالاول مشدد و  
الثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتى الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الصغيرة والكبيرة سواء  
في الاحاد مع قول ابى حنيفة انه لا احاد على الصغيرة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع  
الامر الى مرتبتى الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الزميمة اذا كانت تحت مسلم وجب  
عليها العدة والاحاد وان كانت تحت ذمي وجب عليها العدة لا الاحاد ومع قول ابى حنيفة انه  
لا يجب عليها احاد ولا عدة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتى الميزان وتوجيه  
القولين ظاهر اما الاول فهو ان الاحاد ورد في السنة في حق الزوج المسلم وبطل الشافى حديث لا يجوز  
لا امرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحل على غير ذمي زوج فخرج الذمي لان الحزن لا يكون الا على  
الزوج المسلم اما الذمي فلا ينبغي الحزن عليه الا بقدر الوفاء بحقه ودمته واما كونه لا عدة  
لزوجته فينبغي على ان انكحة الكفار باطلة ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو باع امرأته من  
امراة او خصى ثم تقايد لم يكن له طؤها حتى يستبرأها مع قول ابى حنيفة انها اذا تقايد لا قبل  
القبض فلا استبراء وبعد لزمه الاستبراء فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتى  
الميزان وتوجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا فرق في وجوب الاستبراء بين  
الصغيرة والكبيرة والبكر والثيب مع قول مالك انها ان كانت ممن يوطأ مثلها لم يجز طؤها قبل الاستبراء  
وان كانت ممن لا يوطأ مثلها جاز طؤها من غير استبراء وقال داود لا يجب استبراء البكر فالاول  
مشدد والثاني مفصل وكذلك قول داود فرجع الامر الى مرتبتى الميزان وتوجه الاول ان الغالب  
في باب الاستبراء التعبد ولو لم يعقل معناه فقد يكون الاستبراء كما هو غير براءة الرحم  
وتوجه اول الشافى من قول مالك ان الاستبراء لبراءة الرحم والتي لا يوطأ مثلها عادة لا تحبل  
فاما البكر فامرأها ظاهر ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان من طأ امرأة جازله بيعها قبل  
الاستبراء وان كان قد وطئها مع قول الحسن والشافعى والثوري وابن سيرين انه يجب الاستبراء  
على البائتم كما يجب على المشتري ومع قول عثمان بن عفان رضي الله عنه ان الاستبراء يجب على  
البائتم دون المشتري فالاول مخفف على البائتم والثاني مشدد والثالث فيه تشديد على البائتم  
وتخفيف على المشتري فرجع الامر الى مرتبتى الميزان وتوجيه الاول الثلاثة ظاهر ومن ذلك  
قول مالك والشافعى واحد انه اذا اعتق ام ولد او عقت بموته وجب عليها الاستبراء بمحضته  
مع قول احمد وداود وعبد الله بن عمر بن العاص انه اذا مات عنها سيدها تعتد بأربعة اشهر  
وعشر فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتى الميزان والله اعلم

اتفق الاثمة على انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وعلى ان التحريم بالرضاع يثبت اذا حصل للطفل في سنتين فاقل خلافه لا يرد وقيل ان الرضا الكبير يحرم وهو مخالف لكافة الفقهاء ويحكى ذلك عن حاشية رضوانه عنها وكذلك اتفقوا على ان الرضاع انما يحرم اذا كان من لبن نثى سواء كانت بكر ام ثيبا موطوءة او غير موطوءة وخالف احمد في ذلك فقال انما يحصل التحريم بلبن امرأة ثار لها لبن من الحبل وكذلك اتفقوا على ان الرجل لو دس له لبن فارضع منه طفلا لم يثبت به تحريم وكذلك اتفقوا على ان السعوط والوجور يحرم الا في رواية عن احمد فانه شرط الامر قضاة من الثنوي وكذلك اتفقوا على ان الحقنة باللبن لا تحرم الا في قول قدريم للشافعي وهو رواية عن مالك هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابى حنيفة ومالك ان العدد لا يشترط في الرضاع فيكفي فيه رضعة واحدة مع قول الشافعي واحمد في احاديث روايتيه انه لا يثبت الا بخمس رضعات ومع قول احمد في الرواية الثانية انه يثبت بثلاث رضعات فالاول مشدد والثاني مخفف كما ثبت في الاحاديث والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان اللبن اذا خلط بالماء فان كان اللبن غالبا حرم او غير غالب لم يحرم كان صلوقا فيه باقلى واما المخلوط بالطعام فلا يحرم عنده بحال سواء كان غالبا او مغلوبا مع قول اصحاب مالك انه يحرم اللبن المخلوط بالماء ما لم يستهلك فان خلط اللبن بما استهلكه اللبن فيه من طيب او دواء لم يحرم عند جملة اصحابه ومع قول الشافعي واحمد ان التحريم يتعلق باللبن المخلوط بالشراب والطعام اذا سقى المولود خمس مرات سواء كان اللبن مستهلكا او غالبا فالاول مفصل وكذلك الثاني والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولعل التشديد محمول على اهل الورد والتخفيف محمول على احاد الناس والله سبحانه وتعالى اعلم

### كتاب النفقات

اتفق الاثمة الاربعة على وجوب النفقة لمن تلزم نفقته كالأب والزوجة والولد الصغير وعلى ان النافسة لا نفقة لها وعلى انه يجب على المرأة ان ترضع ولدها اللبأ وعلى ان الولد اذا بلغ مريضا استمرت نفقته على ابيه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان نفقة الزوجات تعتبر بحال الزوجين فيجب على المومسرة نفقة المومسين وعلى الفقير للفقيرة اقل الكفايات وعلى المومسرة للفقيرة نفقة متوسطة بين النفقتين وعلى الفقير المومسرة اقل الكفايات والباقي في ذمته مع قول الشافعي انها مقدرة بالشرع لا اجتهادا فيها معتبرة بحال للزوجة فاذا احتاجت الى خادم وجب اخلاصها فالاول مخفف على الزوج والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انها اذا احتاجت الى اكثر من خادم لا يلزم ذلك الزوج مع قول مالك في المشهور عنه انها اذا احتاجت الى خادمين او ثلثه فكل زوج يجب على الزوج ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك واحمد والشافعي في اظهر القولين انه لا نفقة للصغيرة

التي لا يجامع صتلها اذا تزوجها كيدير مع قول احمد في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخر ان  
 لها النفقة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول  
 ابي حنيفة واحد انهما لو كانتا الزوجة كبيرة والزوجة صغيرة لا يجامع مثله ويجب عليه النفقة  
 وهو اصم القولين للشافعي مع قول مالك عانة لا نفقة عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع  
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الاعسار بالنفقة والكسوة لا يثبت للزوجة  
 الفسخ ولكن يرفع يده عنها التكتسب مع قول مالك والشافعي انه يثبت لها الفسخ بالاعسار عن  
 النفقة والكسوة والسكنى فاذا مضى زمان ولم ينقو على زوجته سقطت عنه النفقة عند ابي  
 حنيفة عالم يحكم بها حاكم ويتفقا على قدر معلوم فيصير ذلك ديناً باصطلاحهما وقال مالك  
 والشافعي واحد في اظهر روايتيه ان نفقة الزوجة لا تسقط بمضي الزمان بل تصير ديناً عليه  
 لانها في مقابلة التكين والا ستمتع فالاول من المسئلة الاولى مخفف على الزوج والثاني منها  
 مشدد عليه والاول من المسئلة الثانية مخفف على الزوج باسقاط النفقة اذا حكم بها حاكم والثاني  
 منها مشدد على الزوج لعدم سقوطها عنه بمضي الزمان فرجع المسئلان في الحكم الى مرتبة  
 الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ان المرأة اذا سافرت باذن زوجها سافر غير واجب عليها سقطت  
 عنه نفقتها مع قول مالك والشافعي انها لا تسقط لخروجها عن النشوز باذنه لها فالاول مشدد  
 على الزوجة مخفف على الزوج والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول  
 ابي حنيفة ان المبتوتة اذا طليبت اجرة مثلها في الرضاع لولدها فان كان ثم متطوع بالرضاع  
 او يدون اجرة المثل كان للاب ان يسترضع غيرها بشرط ان يكون الرضاع عند الام مع قول مالك  
 في احدي روايتيه ان الام اولى ومع قول الشافعي واحدا ان الام احق بكل حال وان وجد  
 متطوعا بالرضاع او باجرة المثل اجبر على اعطاء الولد الام باجرة مثلها فالاول مفصل والثاني  
 مخفف على الام وكذلك ما بعده مشدد على الزوج فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول  
 الاثنية الثلاثة ان الام لا تجبر على ارضاع ولدها بعد سقيها اللبن اذا وجد غيرها مع قول مالك انها  
 تجبر اذا امت في زوجية ابيه الا ان يكون مثلها لا يرضع لشخص او عذرا او يسارا وكان يسقم بلبنها الفضا  
 اللين ونحو ذلك فالاول مخفف على الام والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن  
 ذلك قول ابي حنيفة ان الوارث يجبر على نفقة كل ذي رحم محرم فدخل فيه الخال عنده والعمة  
 ويخرج ابن العم ومن ينسب اليه بالرضاع مع قول مالك ان النفقة لا تجب على الوارث الا لوالده  
 الا قريب سواء كان ابا او اما او من ولدا الصلي مع قول الشافعي بوجوب النفقة للوالد وان  
 حلا والوليد وان سفل ولو تعدى عمدي النسب ومع قول احمد انها تلزم كل شخص جرى بينها الميراث  
 بفرض او تعصيب من الطرفين كالابوين والاولاد الاخوة والاخوات والعسومة وبينهم رواية  
 واحدة وان كان الارث جاريا بينهم من احد الطرفين وهم ذوو الارحام كابن الاخر مع عمته  
 وابن العم مع بنت عمه فعن احمد روايتان فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه  
 تشديد والرابع مشدد بالكلية فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه اقوال ظاهر لا يخفى

على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لا يلزم السيد نفقة نفقة مع قول احمد انها  
تلزمه وهو واحد الروايتين عن مالك والرواية الاخرى انه ان اعتقه صغيرا لا يستطعم السعي  
على نفسه لزمه نفقة الى ان يسقى فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مفصل ترجع  
الامر الى مرتبة الميزان ولعل الاول محمول على احاد الناس من العوام والثاني خاص باهل المروءات  
والكرم ومن ذلك قول أبي حنيفة ان نفقة الغلام تسقط اذا بلغ صحيحا ولا تسقط اذا بلغ  
معسر الا حرفة له ولا تسقط نفقة الجارية الا ان تزوجت مع قول مالك انها لا تسقط بالعقد  
انما تسقط بالدخول ومع قول الشافعي تسقط نفقة ما اى الغلام والجارية بالبلوغ صحيحا ومع قول  
احمد لا تسقط نفقة الولد عن ابيه ولو بلغ اذا لم يكن له مال وكسب فالاول مفصل والثاني فيه  
تشديد والثالث مخفف والرابع مشدد على الاب فرجع الامر الى مرتبة الميزان وترجيحه الا قول  
لا يجزى على الفطن ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو بلغ الولد مريضاً يبرئ من مرضه ثم  
عاوده المرض عادت نفقته مع قول مالك ان نفقته لا تعود فالاول فيه تشديد على الولد  
الثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا تزوجت الجارية  
ودخل بها الزوج ثم طلقها ان نفقتها تعود الى الاب مع قول مالك انها لا تعود فالاول فيه تشديد  
على الاب والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ان من له  
حيوان لا يقوم به فليس للمالك اجاره على القيام به بل يامر به على طريق الامر بالمعروف والنهي عن  
المبكر مع قول الائمة الثلاثة ان للمالك اجاره ومنعه من تحميلها ما لا يطيق فالاول فيه تخفيف  
على المالك والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

### كتاب الحضانة

اتفق الائمة على ان الحضانة تثبت للام مالم تتزوج واذا تزوجت ودخل بها الزوج سقطت حضانتها  
هذا ما وجدته في الباب من مسائل لا تنافي وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة و  
الشافعي ان الام اذا تزوجت ثم طلقت طلاقاً بائناً عادت حضانتها مع قول مالك في المشهور  
عنه انها لا تعود بالطلاق فالاول مخفف على الام اذا طلبت دجوع حضانتها لولدها والثاني  
فيه تشديد عليها فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة في احدى روايته  
ان الزوجين اذا افترقا وبينهما ولد فالام احق بالغلام حتى يستقل بنفسه في مطعمه ومشربه  
وملبسه ووضوئه واستنجاؤه ثم الاب احق به والام احق بالانثى الى ان تبلغ ولا يخير  
واحد منهما مع قول مالك ان الام احق مالم تتزوج ويدخل بها الزوج وكذلك الغلام عنده في  
القول المشهور هي احق به مالم يبلغ ومع قول الشافعي ان الام احق بهما الى سبع سنين  
ثم يخير ان فون اختاراه كانا عنده ومع قول احمد في احدى روايته ان الام احق بالغلام الى  
سبع سنين ثم يخير والجارية بعد السبع تحمل مع الام بلا تخيير والرواية الاخرى كذا ذهب أبي حنيفة  
فالاول مخفف على الام وكذا الثاني مع اختلاف السبب والثالث مشدد عليها مخفف على الاب  
والرابع كذلك مخفف عليها من جهة الانثى فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك



قول أبي حنيفة أن الولد إذا اختار الأم وكان عندها ثم أرحل الأب السفر إلى بلدة أخرى بنية الاستيطان فليس له اخذ الولد منها مع قول الأئمة الثلاثة أن له ذلك فإذا كانت الزوجة هي المستقلة بولدها قال أبو حنيفة فله أن تنتقل بشرطين أحدهما أن تنتقل إلى بلد لها والثاني أن يكون العقد وقع ببلدها الذي تنتقل إليه فإن فقد أحد الشرطين منعت إلا أن تنتقل إلى بلد قريب يمكن المضي إليه والعود قبل الليل فإذا كان انتقائها إلى دار حرب أو من مصر إلى سواد أو من قريب من ذلك مع قول مالك والثاني واحد في إحدى روايتيه أن الأب لا يحق بولده سواء كان هو المستقل أم هو مع قول أحمد في الرواية الأخرى أن الأم أولى به عالم متزوج فالأول مشدد على الأب والثاني مخفف عليها فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والله تعالى أعلم بالصواب

### كتاب الجنائيات

اتفق الأئمة الأربعة على أن القاتل لا يدخل في النار لو دخل وإن توبته من القتل صحيحة خلافاً لابن عباس وزيد بن ثابت والصحابة فقالوا لا تقبل له توبة أبداً قال الأول مخفف تبعوا الظواهر الإجماع والثاني مشدد تبعوا الظاهر القرآني في قوله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها الآية وكذلك اتفقوا على أن من قتل نفساً مسلمة مكافئة له في الحرية ولم يكن المقتول أباً للقاتل وكان في قتله متعمداً وجب عليه القود وكان ذلك اتفقوا على أن السيد إذا قتل عبده لا يقتل به وإن تعمد وكذلك اتفقوا على أن العبد يقتل بالحر وإن العبد يقتل بالعبد وكذلك اتفقوا على أن الكافر إذا قتل مسلماً قتل به وكذلك اتفقوا على أن الكافر إذا قتل أحداً يورثه قتل به واتفقوا على أنه إذا جرح رجلاً عمداً فصار ذافراً شقوقاً يقتص منه وعلى أنه إذا عفا رجل من أولياء الدم سقط القصاص وانتقل الأمر إلى المدينة وعلى أنه إذا رجع اليهود بعد استيفاء القصاص وقالوا خطأ لم يجب عليهم القصاص وعلى أن الأولياء المستحقين بالبالغين الغائبين إذا حضروا وطلبوا القصاص لم يؤخر إلا أن يكون الحيا في امرأة حامل لا يخرج حق تضرع وكذلك اتفقوا على أنه إذا كان المستحقون صفراً أو غائبين كان القصاص مؤخراً خلافاً لأبي حنيفة فإنه قال إذا كان للصغار أب استوفى القصاص ولم يؤخر وكذلك اتفق الأئمة على أنه إذا كان المستحق صغيراً أو غائباً أو مجنوناً أخر القصاص في مسألة الغائب فقط وكذلك اتفق الأئمة على أن الإمام إذا قطعه بالسارق أو رجله فسرى ذلك إلى النفس فلا ضمان عليه وكذلك اتفق الأئمة على أنه ليس للأب أن يستوفي القصاص لولده الكبير وكذلك اتفقوا على أنه لا تقطع اليد الصحيحة بالشلاء ولا يمين بيمين بيسار ولا يمين بيمين وعلى أن من قتل بالحرم جاز قتله به هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي وأحمد أن المسلم إذا قتل ذمياً أو معاهداً لا يقتل به وبه قال مالك إلا أنه استثنى فقال أن قتل ذمياً أو معاهداً أو مستألفاً بجيلة قتل حداً ولا يجوز للولي العفو عنه تعلق بقتله الافتيات على الإمام مع قول أبي حنيفة أن المسلم يقتل بالذمي لا بالمستألف فالأول مخفف على المسلم وكلام مالك فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه القول لا تخفى على الفطن

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الحر لا يقتل بعبد غيره مع قول أبي حنيفة أنه يقتل به فالأول مخفف على الحر والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الأب لا يقتل بقتله ابنه مع قول مالك أنه يقتل بمجرّد القصد كاجتماع وجهه فإن حذره بالسيف غير قاصد لقتله فلا يقتل والمجد في ذلك كالأب فالأول مخفف على الأب والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وأحمد في إحدى روايته أنه إذا اشتراك جماعة في قتل واحد قتلوا به إلا أن مالك استثنى من ذلك القسامة فقال لا يقتل بالقسامة إلا واحد مع قول أحمد في الرواية الأخرى أنه لا يقتل الجماعة بالواحد وتجيب الديات دون القود فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الجماعة إذا اشتراكوا في قطع يد قطعوا أكفهم فتقطع يد كل واحد مع قول أبي حنيفة لا يدي لا يقطع باليد وتؤخذ دية اليد من القاطعين بالسواء فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجب القصاص بالقتل بمثل كالخشب الكبيرة والحجر الثقيل الذي يغلب في مثله أنه يقتل ولا فرق بينهم بين أن يخنق بشبه بحجر أو عصا أو يغرقه أو يحرقه بالنار أو يخنقه أو يطعن عليه بالبناء أو يمنع الطعام والشراب حتى يموت جوعا أو عطشا أو يهدم عليه بيتا أو يضربه بحجر عظيم أو يخنقه بخشب محردة أو غير محردة وبذلك قال محمد وأبو يوسف مع قول أبي حنيفة أنها يجب القصاص بالقتل بالنار والحديد والخشب المحردة أو الحجر المحرد فاما إذا غرقه في ماء أو قتله بحجر أو خشب غير محردة فإنه لا قود فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن في عهد الخطأ الدية إلا أن الشافعي قال إن كثرة الضرب حتى مات فعليه القود مع قول مالك بوجوب القود في ذلك وأي في عهد الخطأ بأن يتعد الفعل ويخطئ في القصد أو يضرب بسوط لا يقتل مثله غالبا أو يكره أو يلطمه لطما بليغا فالأول مخفف بالدرجة والثاني مشدد بالقصاص فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل من القولين دليل عند القائل به من السنة ومن ذلك قول أبي حنيفة لو أكره من رجل رجلا على قتل آخر قتل المكره دون المباشر مع قول مالك وأحمد يقتل المباشر مع قول الشافعي يقتل المكره بكسر الراء قولا واحدا فاما المكره بفهم الراء ففيه قولان له الراجح منهما أن عليهما جميعا القصاص فإن كافأ أحدهما فقط فالقصاص عليه فالأول مشدد على المكره بكسر الراء دون المباشر والثاني عكسه والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أنه يشترط في المكره أن يكون سلطانا أو سييدا مع عبده أو متظلمًا فيقاد منهم جميعا إلا أن يكون العبد أعجميا جاهلا بتحريره ذلك فلا يجب عليه القود مع قول الأئمة الباقيين أنه يصح أكرهه من كل يد عادية فالأول مخفف على غير من ذكر والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حمل قول الأول على حال أهل الجاه من الأكره الذين لا يجتأقون إلا من السلطان وحمل الثاني على حال اتحاد الناس الذين لا جاه لهم بوجه ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي لو أمسك

رجل جلا فقتله آخر فالقود على المقاتل دون المساك ولكن على المساك التعزير مع قول مالك  
 ان المساك والمقاتل شريكان في القتل فيجب عليهما القود اذا كان المقاتل لا يمكنه قتله الا بالامساك  
 وكان المقتول لا يقدر على الهرب بعد الامساك ومع قول احمد في احدي روايته يقتل القاسم  
 يحبس المساك حتى يموت ومع قوله في الرواية الاخرى انها يقتل ان على الاطلاق فالاول مشدد  
 على المقاتل دون المساك والثاني مشدد عليهما بالشرط الذي ذكره والثالث مشدد ايضا فرجع الامر  
 الى مرتبة الميزان توجيه الاقوال الثلاثة ظاهرة لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول ابى حنيفة  
 ومالك في احدي روايتيه والثاني في ارجح قوليه ان الواجب بالقتل العمد معين وهو  
 القود مع قول مالك في الرواية الاخرى والثاني في القول الاخر واحد في احدي روايتيه  
 ان الواجب التعزير بين الدية والقود وفائدة الخلاف في هذه المسئلة انه اذا عفا مطلقا سقطت  
 الدية فالاول مشدد بتعين القود والثاني فيه تخفيف بالتعزير بينه وبين الدية فرجع الامر  
 الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك في احدي روايتيه ان الولي اذا عفا عن  
 القصاص عاد الى الدية بغير رضى المجاني وليس له العود الى المال الا برضى المجاني مع قول الشافعي  
 واحمد انه ذلك مطلقا فالاول فيه تشديد على الولي والثاني فيه تخفيف عليه فرجع الامر  
 الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة انه اذا عفت المرأة سقط القود مع قول مالك  
 في احدي روايتيه انه لا مدخل للنساء في الدم ومع قوله في رواية اخرى للنساء مدخل في الدم كرجال  
 اذا لم يكن في درجتهن عصبة ومعنى ان هن مدخلات في درجتي القود والدية معا وقيل  
 في القود دون العفو وقيل في العفو دون القود فالاول مخفف على المجاني والثاني فيه تشديد  
 عليه والثالث كذلك بالشرط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى  
 حنيفة ومالك والشافعي القصاص لا يثخر اذا كان المستحق صغيرا او مجنوننا مع قول الشافعي  
 واحمد في اظهر روايتيه انه يؤخر لا جليها حتى يبلغ الصغير ويضيق المجنون فالاول  
 مشدد على المجاني مخفف على المستحق والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك  
 قول ابى حنيفة ومالك ان الابن يستوفى لولده الصغير سواء كان شريكه ام لا وسواء كان في  
 النفس ام في الطرف مع قول الشافعي واحمد في اظهر روايتيه انه ليس له ان يستوفيه لسه  
 فالاول فيه تشديد على المجاني والثاني فيه تخفيف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
 ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك اذا قتل الواحد جماعة فليس عليه الا القود ولا يجب عليه شيء آخر  
 بعده مع قول الشافعي انه ان قتل واحد بعد واحد قتل بالاول وللباقين الديات وان قتلهم  
 في حالة واحدة اقرب بين اولياء المقتولين فمن خرجت قرعته قتل به وللباقين الديات مع قول  
 احمد اذا قتل واحد جماعة فحضر اولياء وطلبوا القصاص قتل بجماعتهم ولا دية عليه وان طلب  
 بعضهم القصاص وبعضهم الدية قتل لمن طلب القصاص ورجعت الدية لمن طلبها وان طلبوا  
 كان لكل واحد الدية كاملة فالاول فيه تخفيف على المجاني والثاني فيه تشديد عليه والثالث  
 مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة اذا جنى رجل على رجل

فقطعه يده اليمنى ثم على آخر فقطعه يده اليمنى وطلباً منه القصاص قطعت يدها وأخذ منه دية  
 أخرى لها مع قول مالك أنه تقطع يمينه بهما ولا دية عليه ومع قول الشافعي بقطعه يمينه للأول  
 وبغير الدية للثاني وإن كان قطع يديهما دقعة واحدة أقرع بينهما عند الشافعي كما في النفس  
 وكذا إذا اشتبه الأمر مع قول أبي حنيفة أنهما إن طلبا القصاص قطع لها ولا دية وإن طلب  
 أحدهما القصاص وأحدهما الدية قطع لمن طلب القصاص وأخذ منه الدية ولا آخر فالأول مشد  
 والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ثمة ذلك قول  
 حنيفة ومالك أنه لو قتل متعمداً ثمان سقطة حق ولي الدم من القصاص والدية جميعاً مع قول  
 الشافعي وأحمد أن الدية تبقى في تركته لأولياء المقتول فالأول مخفف والثاني فيه تشديد  
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ثمة ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يستوفى القصاص إلا بالسيف  
 سواء قتل به أم بغيره مع قول مالك والشافعي أنه يقتل بمثل ما قتل به وهو إحدى الروايتين عن  
 أحمد فالأول فيه تخفيف وإحسان للمقتل والثاني فيه تشديد لأنه ربما قتل بمثل فرجع الأمر  
 إلى مرتبة الميزان ومن ثمة ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو قتل خلعاً الحر ثم لجأ إليه أو قتل بكفر  
 أو زناً أو مرتدة ثم لجأ إليه لم يقتل في الحرم ولكن يضيق عليه ولا يباح له ولا يشارى حتى يخرج  
 منه فيقتل مع قول مالك والشافعي أنه يقتل في الحرم فالأول فيه تخفيف على المجاني بتأخير  
 القصاص عنه مدة والثاني فيه تشديد بعدم التأخير فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ودليل الثاني  
 أن الحرم لا يعيد عاصياً ولا فارقاً لغيره ودليل الأول شهود بشدة حرمة الحرم الذي هو حضرة الله  
 الخاصة فيحمل هذا على حال الحاكم الذي ظلمت عليه هيبة الله تعالى فانطوت فيها إقامة  
 حدوده حرمة له ويحمل الثاني على الحاكم الذي لم تغلب عليه تلك الهيبة أي سرعة إقامة القصاص  
 أحمد للفتنة من التأخير والله تعالى اعلم

### كتاب الديارات

اتفق الأئمة على أن دية المسلم الحر الذكراً مائة من الأبل في مال قاتل العام إذا عدل إلى الدية وعلى  
 أن الجرح قصاص في كل ما يتأتى فيه القصاص واتفق الأئمة على أنه ليس في هذه الجرح  
 الخمسة مقدار شرعي وهي الحارصة والدامية والباصعة والمتلاحة والسحاق ونفسا هذه  
 الخمسة معروف في كتب الفقه وأجمعوا على أن في كل واحدة من هذه الخمس حكومة بعد الأذى  
 والحكومة أن يقوم المجنى عليه قبل الجناية كأنه كان عبداً ثم يقدر له قسيمة بعدها  
 فيكون له بقدر التقادوت من دينه بخلاف بقية الجروح التي بيانها في مسائل الخلاف  
 كالوضعية التي توضع العظم والهاشمية التي تقسم العظم وتكسر إلى أخرها وأجمعوا على أن في الوضعية  
 القصاص إن كان عمداً وعلى أن في المنقلة وهي التي تؤخر وتقبل العظام خمسة عشر من  
 الأبل وعلى أن في المأمومة ثلاث الدية وهي التي تصل إلى جلد الدماغ وكذلك انعقد الإجماع  
 على أن في الجائفة ثلاث الدية وهي التي تصل إلى جوف البطن والصلب ونقرة الحجر والجنب  
 ونخاسة واتفقوا على أن العين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن وعلى أن

في العينين الدرية كاملة وفي الأنف إذا جردت الدرية وفي اللسان الدرية وفي الشفتين الدرية وفي  
مجموع الأسنان الدرية وهي اثنان وثلاثون سنا وعلى أن في كل سن خمسة ابعة وفي اللحية الدرية  
وفي اللحي الواحدة أن بقيت الأخرى نصف الدرية واستشكل المتولي من الشافعية وجواب الدرية  
في اللحية وقال لم يرد في ذلك خبر صحيح والقياس لا يقتضيه لأنه من العظام الداخلة كالساق والرقبة  
والضلع وعلى أن في الأضفار الأربعة الدرية في كل واحد ربع الدرية إلا ما نقل عن مالك بأن فيها حكومة  
واجمعا على أن في كل يد نصف الدرية وكذلك في الرجلين وكذلك اجمعا على أن في اللسان الدرية  
وفي الذكر الدرية وفي ذهاب العقل الدرية وفي ذهاب العمم الدرية واجمعا على أن دسية  
المرأة الحرة المسلمة في نفسها على النصف من دية الرجل الحر المسلم واتفق الأئمة على أن الدرية  
في قتل الخطأ على عاقلة الجاني وعلى أنها تجب عليه مؤجلة في ثلاث سنين هذا ما وجدته في هذا  
الباب من مسائل الأجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن دية  
المسلم الحر الذكوري حالة مع قول أبي حنيفة أنها مؤجلة ثلاث سنين فالأول مشدد والثاني مخفف  
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأول تعظيم حرمة المسلم المجنى عليه وتوجيه الثاني تعظيم حرمة  
الجاني فإن المجنى عليه قد نفذت فيه الأقدار عند انتهاء أجله والجاني ترحم ثوبته والعفو عنه  
إذا جلت الدية ثلاث سنين ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن دية شبه العمد مثل دية العمد  
الحض في كونها مثلثة مع قول مالك في أحاديث روايتها أنها الخمسة فالأول فيه تقدير بالتثليث  
والثاني فيه تخفيف بالتخمس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد  
أن دية الخطأ خمسة عشر دينارا ودينار حقة وعشرون بنت لبون وعشرون ابن  
مخاض وعشرون بنت مخاض ودينار لثقال مالك والشافعي إلا أنها جعلوا مكان ابن مخاض ابن  
لبون فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول  
أبي حنيفة وأحمد أنه يجوز أخذ الدينارين والدرهم في الديارات مع وجود الأبل مع قول الشافعي  
أنه لا يجوز العدول عن الأبل إذا وجدت إلا بالتراضي فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر  
إلى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن لأن المقصود بالدرية تعظيم حرمة  
المجنى عليه فإذا وجدنا الأبل كانت هي المقدمة ولا فقيمتها يحصل بها الردع وتعظيم حرمة ذلك  
المجنى عليه وإنما قد ردها الشارع بالأبل لكونها كانت أكثر أموالهم كما هو مشهور في كتب الفقه وكان  
مالك يقول الأبل أصل في الديارات فإن فقدت أو شتم أولياء الجاني عدل إلى الف دينار أو اثني عشر ألف  
درهم ومبلغ الدية عند أبي حنيفة عشرة آلاف درهم وعند الثلاثة اثنا عشر ألف درهم  
ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الدية لا تغلظ بالقتل في الحرم ولا بالقتل وهو محرم بالجر أو العسر  
ولا هو في شهر حرام ولا بقتل ذي رحم مع قول مالك أن الدية تغلظ في قتل الرجل ولده فقط وصفة  
التغليظ في كل مذهب مذكورة في كتب الفقه ومع قول الشافعي أنها تغلظ في الحرم وفي الحرم  
وفي الأشهر الحرم فالأول معظم حرمة المسلم على الحرم فانه أعظم عند الله من الكعبة كما ورد  
والثاني معظم الولد بما مع الله تعالى حين نهي عنه بقوله ولا تقتلوا أولادكم ويقولون

ولا يقتلن اولادهن والثالث كالاول فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الانثى  
 الامريئة في الاولين الدية مع قول مالك في رواية تلان فيها حكومة فالاول مشدد والثاني  
 مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الانثى الامريئة ان في العين القائمة التي لا  
 يبصر ولا اليد المشلاء والذكو المشلاء وذكر النحوي لسان الاخرس والا صبيغ الزائدة والسن الزائدة  
 او السواء حكم مع قول الشافعي واحمد في ظهور قوله ان في المذكو كبريت كلها الدية قال  
 احمد في كل ضلع بعير وفي الترقوة بعير وفي كل من الذراع والساعد والفخذ بعيران وقال الكوفة  
 الثلاثة في ذلك حكومة فالاول من المسئلة الاولى مخفف والثاني مشدد كما ان الاول من المسئلة  
 الثانية مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة  
 والشافعي في احد قوليه انه لو ضرب به فادخله فذهب عقله فعليه دية للعقل ويدخل فيه ارش  
 الموضوعة مع قول مالك واحمد والشافعي في ارجح قوليه ان عليه لذهاب العقل دية كاملة وعليه ارش  
 الموضوعة فالاول فيه تخفيف بدخول ارش الموضوعة في الدية والثاني فيه تشديد بعد  
 ارسال الارش المذكور فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد انه لو  
 قلع سن من قد ثغر لا يجب عليه ضمان مع قول مالك والشافعي في اصح قوليه انه يجب الضمان  
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة لو قطع  
 لسان صبي لم يبلغ حد النطو فعليه حكومة مع قول الانثى الثلاثة ان فيه دية كاملة فالاول  
 فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد انه لو قلع  
 عين بعد انزعه دية كاملة مع قول ابى حنيفة والشافعي انه يلزمه نصف دية فالاول مشدد والثاني  
 فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد لو ضرب رجل رجلا  
 فاذهب شعر لحية فلم تثبت او ذهب شعر رأسه او شعر حاجبه او اهاب عينيه فلم يجد ففي ذلك  
 الدية مع قول مالك والشافعي ان فيه حكومة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة  
 الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة لو طعن زوجته فافضاها وليس مثلها يوطأ فلا ضمان  
 عليه مع قول الشافعي مالك في احد روايتيه ان عليه دية ومع قول مالك في شهر روايتيه ان  
 في ذلك حكومة فالاول مخفف لتولد ذلك من ما ذور فيه في الجملة والثاني مشدد والثالث فيه  
 تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان دية اليهودي والنصراني كدية  
 المسلم سواء في العمد والخطأ من غير فرق مع قول مالك انها على النصف من دية المسلم في العمد  
 والخطأ من غير فرق ومع قول الشافعي انها ثلث دية المسلم في العمد والخطأ من غير فرق ومع قول  
 احمد ان كان النصراني او اليهودي عمدا وقتله مسلم عدا فدية كدية المسلم فان قتله خطأ فنصف  
 دية المسلم واختارها الحنفية وفي رواية لها انها نصف دية المسلم فالاول مشدد لظاهر قوله تعالى  
 وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين الى اخر النسخ فان الله تعالى لم ينسخها بآية  
 اخرى في شريعتنا لاسيما وصاحبها لا يقول يجوز تسليمه بالنسبة والثاني فيه تشديد والثالث  
 فيه تخفيف على الجاني والرابع مفصل في احد شقيه تشديد بل ظاهر المتقدم فرجع الامر الى مرتبة



الميزان ومن ذلك قول مالك إذا اصطدم الفارسان الحران فماتا فعلى عاقلة كل واحد منهما  
دية الاخر كاملة مع قول احمد في احدي روايتي ان على عاقلة كل واحد منهما نصف دية  
الاخر وبه قال الشافعي ولم يجد للامام ابي حنيفة في ذلك قولاً قال الثلاثة وفي رواية كل واحد  
منها نصف قيمة دية الاخر فالاول مشدد والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الجاني يدخل مع العاقلة فيؤذي معهم ويلزمه ما يلزم واحد منهم وبه  
قال ابن القاسم من اصحاب مالك مع قول غيرهما ان الجاني لا يدخل مع العاقلة ومع قول الشافعي  
ان اتسعت العاقلة الى الدية لم يلزم الجاني شيء وان لم تنقسم لزمه ومع قول احمد انه لا يلزم شيء  
سواء اتسعت العاقلة ام لم تنقسم وعلى هذا اذا لم تنقسم العاقلة لتحمل جميع الدية انتقل ذلك الى  
بيت المال فالاول فيه تشديد على الجاني والثاني مخفف والثالث مفصل فاحد في التقصيل  
فيه تخفيف والرابع مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الجاني في الاصل  
اولى بالغرامة من عاقلة لكونه هو الجاني ووجه الثاني ان العاقلة هي سبب تجريمه على الجنابة  
ولولا اعتقادهم فيها انهم لا يسلون لاهل الجحيم عليه لما تجرأ على الجنابة ووجه الثالث رجوع  
ذلك الى نظر الامام في ردع العاقلة وزجرها فان رأى شدة عتوها وشدة قوتها حملها الدية كاملة  
لتصديقهم على تعقلهم عن الجنابة خوفاً من ان يغرموا الامام الدية كاملة وان رأى ضعفها  
عن تحمل الدية وعدم عتوها وتجرها اشرك الجاني معهم في الدية ووجه الرابع ان العاقلة هي سبب  
تجريمه على الجنابة كما قلنا في توجيه قول ابي حنيفة وايضا ذلك ان الجاني من قسم السفهاء  
عادة وتغريم المال عنده لا يردعه طهونه عليه فكانت الدية كاملة على العاقلة لتمسك  
عليه ولولا ما ورد من كون الدية على العاقلة لكانت الدية لا تنقسم الجاني قياساً على بقية قواعد  
الشرعية ومن ذلك قول ابي حنيفة اذا كان الجاني من اهل الديوان قد يوانه عاقلة  
ويقدم على العصابة في القتل فان عدوا فحينئذ تحمل العصابة وكن عاقلة السوقى اهل سوق  
ثم قرأته فان عجزوا فاهل محلة فان لم تنقسم فاهل بلدة وان كان الجاني من اهل القرى لم ينقسم  
فالمصر التي تلي تلك القرى من سوادهم مع قول مالك والشافعي واحداً لا يدخل لهم في الدية الا اذا كانوا  
اقارب الجاني فالاول مشدد على اهل ديوانه واهل سوقه واهل محلة واهل بلده وعلى اهل المصد  
التي تلي تلك القرية التي فيها سكن الجاني والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاول ان اهل الديوان ومن عطف عليهم بسوهم ما يسوع الجاني غالباً ويسرهم ما يسره  
فكانوا كالعصابة في الحماية ووجه الثاني ضعف اهل ديوانه ومن بعدهم عن حماية العصابة و  
العاقلة فلا يلحقونهم وسبب في باب قسم الفخ والغنمة ان المراد باهل الديوان هم كل من  
اثبت اسمه في ديوان الجند من المقاتلة ومن ذلك قول ابي حنيفة انه يسوي بين العاقلة فيؤخذ  
من ثلاثة دراهم الى اربعة وانه ليس فيما تحمله العاقلة من الدية تقدير ولا هو على قدر الطاقة  
والاجتهاد مع قول مالك واحداً ليس هو بمقدر وانما ذلك بحسب ما يسهل ويضرب ومع قول الشافعي  
انه يتقدر فيوضع على الغنى نصف دينار وعلى متوسط الحال ربع دينار ولا ينقص عن ذلك

فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد من حيث التقدير فرجع الأمر إلى مرتبة  
الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في إحدى قوليه أن الغائب والمحاضر من  
العاقلة سواء في تحمل الدية مع قول مالك أن الغائب لا يتحمل مع المحاضر شيئاً إذا كان الغائب من العاقلة  
في إقليم آخر سوى الإقليم الذي فيه بقية العاقلة ويضم إليهم أقرب القبائل ممن هو بجوار  
مهم فالأول مشدد والثاني مخفف بالشروط المذكور فيه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن  
ذلك قول أبي حنيفة أنه إذا مال حائط الإنسان إلى طريق أو ملك غيره شئ وقع على شخص  
فقتله فإن كان طوبى بالنقض فلم يفعل مع التمكن ضمن ما تلف بسببه وإلا فلا  
مع قول مالك وأحمد في إحدى روايتيهما أنه عليه الضمان إن لم ينقضه ثم مالك بشرط أن يشهد  
عليه بالامتناع من النقض مع القدرة عليه ومع قول مالك في الرواية الأخرى أنه إن بلغ الخوف  
إلى حد لا يؤمن به إلا أن لا يضمن ما تلفه سواء تقدم طلب أم لا وسواء شهد أم لا ومع قول أحمد في  
الرواية الأخرى وأصحاب الشافعي في أصح الوجهين أنه لا يضمن فالأول مفصل والثاني فيه تشديد  
والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة لو  
صاح إنسان على صبي أو معتوه وهو على سطح أو حائط فوقع فمات أو ذهب عقل لصبي  
أو عقل البالغ فسقط أو بعث الإمام إلى امرأة يستدعيها إلى مجلس الحكم فاجهضت جنينها  
فرما أو نزل عقلها فلا ضمان في شئ من ذلك جملة واحدة مع قول الشافعي أن على العاقلة الدية  
في ذلك كله إلا في حق البالغ الساقط فإنه لا ضمان على العاقلة فيه ومع قول أحمد إن الدية  
في ذلك كله على العاقلة وعلى الإمام في حق المستدعاة ومع قول مالك البدن سميعة  
في ذلك كله على العاقلة ما عد المرأة فإنه لادية فيها على أحد فالأول مخفف والثاني والرابع فيها  
تشديد والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم المباشرة ووجه الثاني وما  
بعد التبريم بالسبب ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو ضرب بطن امرأة فالقت  
جنيناً ميتاً ثم ماتت فلا ضمان عليه لأجل الجنين وعلى الذي ضربها دية كاملة مع قول  
الشافعي وأحمد في ذلك دية كاملة للجنين فالأول مخفف في ضمان الجنين مشدد في دية  
أمه والثاني مشدد في ضمان الجنين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة  
أنه لو حفر بئر في فناء داره ضمن ما هلك فيها مع قول مالك أنه لا ضمان عليه فالأول مشدد  
والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول والثاني ظاهر ومن ذلك قول  
أبي حنيفة أنه لو بسط بالرية في المسجد أو حفر بئر المصلحة أو علق فيه قنديل فغضب  
بذلك إنسان فإن لم ياذن له الجيران في ذلك ضمن مع قول أحمد في ظاهر روايته والشافعي  
في أحد قوليه أنه لا ضمان بخلاف ما لو بسط فيه الحصاء وذلك لأن الإنسان فإنه لا ضمان عليه  
بلا خلاف فالأول فيه تشديد بالشروط المذكور فيه والثاني مع أحد شقي التفصيل مخفف فرجع  
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه إذا لم ياذن له الجيران فما كان له الحفر ولا البسط  
تقديراً لحق الجيران المعينين على حقوق غير الجيران المهملين ووجه الثاني كونه قصد بها فعله

الخميني بالاصالة فليس عليه ضمان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه لو ترك في دارة  
كلبا عقورا ودخل في داره انسان وقد علم ان ثم كلبا عقورا فسقره فلا ضمان عليه مطلقا مع  
قول مالك ان عليه الضمان لكن بشرط ان يكون صاحب الدار يعلم انه عقور ومع قول احمد في اظهر  
روايته انه لا ضمان عليه فالاول والثالث مخفف والثاني فيه تشديد بالشروط المذكورة فخرج  
الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر ويصح حل الضمان على حال اهل  
الورع وكما قال اهل الشفقة على المسلمين والثاني على من كان دون ذلك في الفرع والشفقة والمجد  
لله رب العالمين

### باب القسامة

اتفق الاثني على ان القسامة مشروعة اذا وجد قاتل ولا يعلم قاتله هذا ما وجدته في الباب من  
مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابي حنيفة ان السبب الموجب للقسامة  
وجود قاتل في موضع هو في حفظ قوم وحمايةهم كالحجاة والدار ومسجد المحلة والقرية والقنيل  
الذي تشرع فيه القسامة كسم لميت به اثر جراحة او ضرب او خنق فان كان الدم يخرج من انفه  
او دبره فليس يقتل بخلاف ما يخرج الدم من اذنه او عينه فهو يقتل تشرع فيه القسامة مع قول  
مالك ان السبب المعتبر في القسامة ان يقول المقتول دمي عند فلان عمدا ويكون المقتول  
بالغا مسلحا سواء كان فاسقا او عدلا ذكر او انثى ويقوم لاولياء المقتول شاهد واحد  
واختلاف اصحابه في اشتراط عدالة الشاهد وذكر بريته فشرطها ابن القاسم واكتفى ائمه به  
بالفاسق والمرأة ومن الاسباب الموجبة للقسامة عند مالك من غير خلاف عنه ان يوجد المقتول  
في مكان واحد خال من الناس وعلى راسه رجل معه سلاح مخضب بالدماء ومع قول الشافعي  
السبب الموجب للقسامة اللوث وهو عند قرينة تصدق المدعي بان يرى قاتل في محلة او قرية  
صغيرة بينهم وبينه عداوة او تفريق جمع عن قاتل وان لم يكن بينهم وبينه عداوة وشهادة العبد  
عنده لوث وكذا عبيد او نساء او صبيان او فسقة او كفار على الراجح من مذهبه لا امرأة واحدة  
ومن اقسام اللوث عند الجمهور السنة الخاص والعام بان فلانا قاتل فلانا ومن اللوث وجود تلطخه بالدم  
او بسلامه عند المقتل ومن اللوث ايضا ان يزدحم الناس بموضع او في باب فيوجد بينهم قاتل  
كذالوقا قاتل صبيان والتم الحرب بينهم وانكشفوا عن قاتل فهو لوث في حق الصف الاخر ومع قول  
احمد لا يحكم بالقسامة الا ان يكون بين المقتول وبين المدعي عليه لوث واختلفت الرواية عنه  
في اللوث فردى عنه العداوة الظاهرة في حق الصفة الاخر والعصبة خاصة كما بين القباثل  
من المطالبة بالدماء وكما بين اهل البقي واهل العدل وهذا قول عامة اصحابه واما دعوى المقتول  
ان فلانا قاتل فلانا فلا يكون لوثا الا عند مالك فاذا وجد مقتضى للقسامة عند كل واحد من هؤلاء  
الاثني حلف المدعي على قاتله حسين يمينا واستحقق او ماله اذا كان القاتل عدلا عند مالك واحدا  
عند الشافعي فالحمد لله من مذهبه انهم يستحقون دية مغلظة انتهى كلام الاثني في بيان السبب الموجب  
للقسامة فتأمل فيه تجد بعضهم يشدد في الاخذ بدم المقتول وبعضهم يخفف في الاخذ بدمه ويكتفي

بالدية اخذنا بالاحتياط لعدم المتهم بالقتل لا يخرجون عن ذلك فان الذي مات قد انتحى لجله  
وقضى ما كتب عليه موالحى برجله الخير والمساعدة على قيام شعائر الدين فمن اشترط العدالة المذكورة  
في الشاهد فقد راعى حق الحي وحرمة ومن لم يشترط فذلك فقد راعى حق الملية وحرمة  
والله اعلم ومن ذلك قول الشافعي مالك واحد انه يبدأ بايمان المدعى للقسامة لا بايمان  
المدعى عليهم فان نكل المدعى ولا بينة حلف المدعى عليه فحسب يميننا ويرى مع قول ابي حنيفة  
انه لا يشرع اليمين في القسامة الا على المدعى عليهم فاذا لم يعينوا شخصا بعينه يدينون اليه  
حلف من المدعى عليهم خمس رجل خمس يميننا بمن يختارهم للدين فيحلفون بالله ما قلنا ولا  
علمنا له قاتلا فان لم يكونوا خمسين كبريت اليمين فان نكلت الايمان وجبت الدية على عاقلة اهل العلم  
ويلزم المدعى عليه اليمين بالله عز وجل انه ما قتل ويبدأ بالاول فيه تخفيف من عدم تخصيص  
القسامة بالمدعى عليهم والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه البداء بايمان المدعى  
للقسامة ظاهر لانهم هم الذين يطلبون اخذ المثار ووجه كون اليمين لا يشرع الا على المدعى عليهم  
كونهم هم المتهمون بالقتل فيحلفون لتباعد ساحتهم ومن ذلك قول مالك واحمد والشافعي في شهر  
القولين ان الاولياء اذا كانوا جماعة قسمت الايمان بينهم بالحساب على حسب الارث مع قول ابي  
حنيفة ان الايمان تكرر عليهم بالادارة بعد ان يبدأ احدهم بالقرعة فالاول فيه تخفيف على  
الاولياء والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين لا يخفى على  
الفطن ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان القسامة تثبت في العبيد مع قول مالك في احادي  
روايته انها لا تثبت فيهم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاول  
حجة الادعي المسلم من حيث هي ووجه الثاني ان حرية العبيد تنقص عن مثل ذلك لا لما فهم  
بالاموال في كون السيد يبيعهم وشراؤهم كيف شاء بخلاف الاحرار فان الشارح نهي عن بيعهم الحسر  
واكل شئ منه بيان التعظيم حرمة عند الله تعالى ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد ان ابسان  
النساء لا تسع في القسامة مطلقا لا في عمد ولا في خطأ مع قول الشافعي تسع مطلقا في العمد والخطأ  
وانهن في القسامة كالرجال وصح قول مالك ان ايمانهن تسع في الخطأ دون العمد فالاول مخفف  
على النساء مشدد على التهموم والثاني عكسه والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان  
وتوجيه الاقوال ظاهر والله سبحانه وتعالى اعلم

### باب كفارة القتل

اتفق الاثمة على وجوب الكفارة في قتل الخطأ اذا لم يكن المقتول ذميا ولا عبدا وعلى ان  
كفارة قتل الخطأ عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين وتقدم قول  
ابي حنيفة لا يشترط الايمان في كفارة الظهار وغيره لعدم حمل المطلق على المقييد هذا  
ما وجبته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة في كفارة  
في قتل الذمي على الاطلاق وفي قتل العبد المسلم على المشهور مع قول مالك لا تجب كفارة في قتل  
الذمي فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاول

العمل بوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم على الذم في توعد من ظلمه بان يكون صلى الله عليه وسلم حججه يوم القيمة في حقوقه من ظلمه ميا كنت حججه يوم القيمة انتهى فاذا كان هذا فيمن ظلمه ولو باخذ درهم او بكلمة في عرضه مثلاً فكيف بمن قتله بغير حق وأما وجوب الكفارة في قتل العبد المسلم فلانها في وصيته صلى الله عليه وسلم في حال اختضاره بقوله الصلوة وفاملكت ايمانكم وقد ورد ان الوصية على الارقاء من اواخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محتضر فصار يقول ذلك بتكلف لا يكاد لسانه يبينها كما ورد ومن وصى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الوصية وهو صلى الله عليه وسلم محتضر وجب احترامه كل الاحترام ومن جملته احترامه وجوب الكفارة في قتله ووجه الثاني في قتل الذمى حمل وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم على اهل الذمة على فعل امر مخصوص كاخذه بغير حق وكالوفاء بدينه بغير الكفارة كتكفينه ودفنه اذا مات ونحو ذلك دون وجوب الكفارة فانه مراق الدم في الجملة من حيث كفره بالله وتكذيبه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومن خالف قول ابي حنيفة ومالك واحمد في احدى روايتيه لا تجب الكفارة في قتل العبد مع قول الشافعي واحمد في الرواية الاخرى انها تجب فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الشارع مشدد في امر القاتل عمداً بالقتل والدية اذا عفا الاولياء عن قتله الى الدية فلا يزداد على ذلك ووجه الثاني ان العامل اعطى انما من قتله خطأ فكانت الكفارة به الباق من كان قتله خطأ ويكون قوله من قال لا تجب الكفارة على الغالب من عدم تعدد القتل كما قالوا في سجون السهموانه ليس السجوي لمن ترك ذلك البعض عمداً وقالوا قوطهم باب سجون السهموانه هو جرى على الغالب فلكل مجتهد مدرك ومخطط ومن خالف قول الشافعي واحمد يجب الكفارة على الكافر اذا قتل مسلماً خطأ مع قول ابي حنيفة ومالك انه لا تجب عليه كفارة فالاول مشدد على الكافر من حيث تغريم الكفارة والثاني مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول التغليب على الكافر كما اشرنا اليه بالتغريم من حيث عدم تحفظه في حق المسلم ووجه الثاني ان الكفارة طهرة للقاتل دافعة عنه وقوع العذاب به والكافر ليس باهل لذلك لانه لا يطهر الا بخرقه بالنار يوم القيمة فكيف يطهر بالكفارة وقد سمعت شيخنا شيخ الاسلام ذكر بارحمه الله تعالى يقول حيث وردت الكفارة فلا بد ان تكون بسبب ذنب وقع العبد فيه فتكون الكفارة كالترس للمانع من وقوع الاذى بالعبد كما ورد فيمن زنى ان ايمان به يتفهم فيصير على الزاني كالظلة فيمتنع من وقوع العذاب به وكانت هذه من جملة اخذ الايمان بيد صاحبه اذا وقع في محذور انتهى ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه تجب الكفارة على الصبي والمجنون اذا قتل مع قول ابي حنيفة انه لا تجب عليه كفارة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول نسبتها الى قلة التحفظ في الجملة فالخلف الاول الصبي من القتل او ضبط المجنون بالقييد والغفل لما كان قادراً على قتل احد عادة مع كون المجنون ربهما تعاطى اسباب الجنون باكل طعامه لا يناسب من روجه مثلاً فكان تغريم الكفارة

من باب المؤاخذة بالسبب عند من يقول به من الأئمة وسمعت سيدي عبد القادر المشطوطي رحمه الله تعالى يقول إذا قتل المجذوب أحدا لم يقتل به كالمجنون بل أولى لأن المجذوب لم يتسبب في جذب به بل جذبته الأقدار الإلهية إلى حضرة الحق تعالى بعنف لشدة لغفقه بما كان فيه من المعاصي والغفلات وأما المجنون فربما تعاطى السبب باستعماله طعاما لا يناسب مزاجه فزال به عقله انتهى وجه قول أبي حنيفة أنه لا يجب على الصبي والمجنون كفارة خروج المجنون عن التكليف وعدم بلوغ الصبي من التكليف فلم يؤخذ بفعله ما وسمعت سيدي عليا الخاوي رحمه الله تعالى يقول ما خرج أحد عن قاعدة الشرع والتكليف ولو صبيا ومجنونا فإن أفعالها من قسم المباح وهو أحد الأحكام الخمسة انتهى ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في إجماع قوليهما واحد في إحدى روايتيه أنه لا يجزئ الإطعام في كفارة قتل الخطأ مع قول الشافعي وأحمد في الروايتين الأخريين عنهما أنه يجزئ فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول النظر إلى عظم حرمة المؤمن فخص الكفارة بما هو على قيمة غالب من الأطعمة ووجه الثاني القياس على الكفارة في بقية الأبواب ولكن الشارع لم يتعرض لمنع الأطعمة ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه يجب الكفارة على القاتل بالسبب كمن تعدى بحفر بئر ونصب سكين ووضع حجر في الطريق مع قول أبي حنيفة أنها لا تجب مطلقا وإن كانوا قد اجمعوا على وجوب الدية في ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الحاق السبب بالمباشرة ووجه الثاني عدم المحاق به والله تعالى أعلم

### كتاب حكم السحر والساحر

اجتمع الأئمة على تحريم السحر وهو غش ثم ودق وعقد تؤثر في الأبدان والنفوس والقلوب ويمرص ويقتل ويهريق بين المرء وزوجه قال مام الحارثي ولا يظهر السحر إلا على يد فاسق كما لا تظهر الكرامة إلا على يد ذي فضل وذلك يستفاد من إجماع الأئمة وقال مالك السحر زندقة وإذا قال رجل أنا أحسن السحر قتل ولم يقبل توبته وقال الثوري أتيان الكاهن وتعلم الكهانة والتنجيم والضرب بالرمل والشعر وتعليمها حرام بالنص الصريح وقال ابن قدامة الحنبلي حكم الكاهن والضرب بالرمل عند أحمد أن يجلسا حتى يموتا أو يقتلا قال وأما الذي يعزم على المصرع ويرسم به يجمع الجن وإنهم يطيعون فذكره أصحابنا في السحرة يروى أن أحمد توقف فيها وقال وسئل سعيد بن المسيب عن الرجل يوجع عنده من يداويه فقال إنما هي الله عما يضر ولم ينه عما ينفع إن استطعت أن تنفع أخاك فافعل وهذا يدل على أن فاعل السحر لا يكفر ولا يقتل انتهى واختلف الأئمة فمن يتعلم السحر ويعمل به هل يكفر بذلك فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد يكفر بذلك ومن أصحاب أبي حنيفة من قال إن تعلمه ليحتمله لم يكفر وإن تعلمه معتقدا جازاه أو معتقدا أنه ينفعه كفر وإن اعتقد أن الشياطين تفعل السحر ما يشاء فهو كافر وقال الشافعي من تعلم السحر قلنا له صف لنا سحرًا فان وصف ما يوجب الكفر مثل ما اعتقده أهل بابل من التقرب إلى الكواكب السبعة وانها تفعل ما يلتمس منها فهو كافر وإن وصف ما لا يوصف الكفر فلا يكفر إلا أن اعتقدا بإباحة السحر



وحمل السحر حقيقة قال الأئمة الثلاثة نعم وقال أبو حنيفة لا حقيقة له ولا لتأثيره في الجسم وبطلان  
 أبو جعفر الاستاذ أبي من الشافعية هذا ما وجدته عن الأئمة في هذا الباب من مسائل الإجماع  
 من كلامهم في هذا السحر وحقيقته وأما حكم الساحر فقال مالك وأحمد أنه يقتل بمجرد فعله واستعماله  
 فإذا قتل سحره قتل عند الأئمة الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يقتل بمجرد قتله بسحره وإنما يقتل إذا  
 تكرر ذلك منه وروى عنه أنه قال لا يقتل حتى يقر أنه قتل إنسانا بعينه فالأول الذي هو قول  
 مالك وأحمد مشدد وكذلك قول الثلاثة أنه يقتل إذا قتل بسحره والثاني الذي هو قول أبي حنيفة  
 فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه القولين راجع إلى اجتهد المجتهد فإن أدى اجتهاده  
 إلى قتل الساحر بمجرد فعله السحر واستعماله قتل ولا تركه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة  
 إن الساحر يقتل حدا مع قول الشافعي أنه يقتل قصاصا فالأول مشدد والثاني مخفف  
 ووجه الأول قول الأئمة أن المذهب في السحر حتى الله ووجه الثاني أن المذهب فيه حق الخلق  
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة في المشهور عنه ومالك وأحمد في أظهر  
 روايته لا تقبل توبة الساحر ولا تشمم بل يقتل كالزنديق مع قول الشافعي وأحمد في الرواية  
 الأخرى أنه تقبل توبته فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه  
 الأول قول بعض الأئمة أن السحر لا يصح إلا من كافر لأن الساحر الذي تعينه على القتل قد خدع  
 أكابرهم اليهود أهل التبعين ساحرا إلا أن خرج من دين الإسلام ويؤيد ذلك ما قصه الله تعالى  
 عن هاروت وماروت حيث لا يعلم أن أحدا السحر حتى يقول له إنما نحن فتنة فلا تكفر ووجه  
 القول الثاني أنه ليس الساحر بأعظم في الأثر وقد قبل الله تعالى توبته ويصح أن يكون المحكوم  
 في القولين راجعا إلى اجتهد المجتهد فإن رأى بقاءه امتد ضرا على المسلمين من قتله قتل  
 ولم يقبل توبته ولا قبل توبته وتركه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الساحر من أهل الكتاب  
 لا يقتل مع قول أبي حنيفة أنه يقتل كما يقتل الساحر للمسلم فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر  
 إلى مرتبتي الميزان وحكم ذلك يرجع للإمام الأعظم وأما وجه ذلك قول مالك والشافعي أن  
 حكم الساحرة من النساء حكم الساحر من الرجال مع قول أبي حنيفة أن المرأة الساحرة تخمس  
 ولا تقتل فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه القولين  
 راجع إلى اجتهد المجتهد أو رأى الإمام الأعظم أو نائبه والله سبحانه  
 وتعالى أعلم

### كتاب الحدود والسبعة المرتبة على الجنايات

وهي الرمة والبغي والزنا والقذف والسرقعة وقطع الطريق وشرب الخمر ثم علمت ذلك  
 وبالله التوفيق

### باب الردة

وهي قطع الإسلام بنية أو قول كفر أو فعل وقد نقض الأئمة على أن يرتد عن الإسلام  
 وجب قتله وعلى أن قتل الزنديق واجب وهو الذي يسر الكفر ويتظاهر بالإسلام وعلى أنه

إذا ارتد أهل بلد قتلوا وصاروا موافقين غيبة هذا أو جرت له من مسائل الاتفاق وأما  
 ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الإمام أبي حنيفة أن المرتد يتحكم قتله في الحال ولا يتوقف على  
 استنابته وإذا استناب فلم يذب لم يمهل إلا أن طلب الأمهال فيمهل ثلاثاً ومن أصحابه من قال إنه  
 يمهل وإن لم يطلب هو الأمهال وقال مالك تجب استنابته وإن ناب في الحال قبلت توبته وإن لم يذب  
 امهل ثلاثاً لعله يتوب فإن ناب ولا قتل وقال الشافعي في أظهر قوليه تجب استنابته ولا يمهل بل  
 يقتل في الحال إذا صر على رده وعن أحمد روايتان أحدهما كره مذهب مالك والثانية لا تجب  
 الاستنابة واختلفت الروايات عنه في وجوب الأمهال وحكي عن الحسن البصري أن المرتد  
 لا يستناب ولا يجب قتله في الحال وقال عطاء بن كان على الإسلام وارتد فإنه لا يستناب إنما  
 كافراً مسلماً فارتد فإنه يستناب وحكي عن الثوري أنه يستناب أبا فقول أبي حنيفة والشافعي  
 مشدداً في الأمهال عند أبي حنيفة وقول أصحاب أبي حنيفة فيه تخفيف وقول مالك كذلك من  
 حيث الأمهال ووجوب الاستنابة وكذلك إحدى الروايتين عن أحمد وقول الحسن مخفف وقول  
 عطاء فيه تفصيل وقول الثوري فيه تخفيف من حيث أنه يستناب أبداً ولا يقتل فرجع الأمر إلى  
 مرتبتي الميزان وتوجيه هذه الأقوال كلها ظاهر فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن حكم المرتد  
 حكم المرتد من الرسل مع قول الإمام أبي حنيفة أن المرأة تحبس ولا تقتل فالأول مشدد والثاني  
 فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه  
 فاقتلوه يجعل من شاطئة للذكور والأنثى ووجه الثاني جعل من حصة بالرجل أيضاً فإن المرأة  
 لا تظهر في دين الإسلام كبير خلج دعتها ولا تحارب عن دين الكفر إذا ارتدت بخلاف الرجل ومن ذلك  
 قول أبي حنيفة وأحمد في أشهر روايتيه وهو الظاهر من مذهب مالك أنه تضم ردة الصبي المميز  
 مع قول الشافعي أنه لا تضم ردة الصبي المميز وهي الرواية الأخرى عن أحمد فالأول مشدد على الصبي  
 في حصة رده والثاني مخفف عنه بعد كصحتها فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول  
 مراعاة حكم الأمر واحكاماً أعاه الحق تعالى يوم الست بربكم ووجه الثاني مراعاة حكم  
 الأرواح مع الأجسام مع أن ذلك هو مناط التكليف فذلكم فيها وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة  
 في أظهر روايتيه وأصحاب الشافعي في الأصح من خمسة أوجه أن توبة الزنديق تقبل  
 مع قول مالك وأحمد في الرواية الأخرى أنه يقتل ولا يستناب فالأول فيه تخفيف  
 والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول المحاققة بالكفر الأصلي ووجه  
 الثاني عدم المحاققة به لكونه ذاق طعم الإسلام في الجملة ظاهراً بخلاف الكافر المطلق والله تعالى  
 أعلم ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة لو ارتد أهل بلد لم تصدح حرب حتى يجتمع فيها ثلاثة  
 شرط ظهور أحكام الكفر وإن لا يبقى فيها مسلم ولا ذمي بالأمان الأصلي  
 وإن تكون متاخمة لدار الحرب مع قول مالك أن يظهر أحكام الكفر في بلد  
 تصدح حرب وهو مذهب الشافعي وأحمد فالأول فيه تخفيف بالشروط التي ذكرها والثاني  
 فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك أيضاً أبي حنيفة ومالك

انه اذا ارتد اهل بلد لا يجوز ان تغنم ذراريهم التي حدثت منهم بعد المردة ولا يسترقون بل  
يجزون على الاسلام الى ان يبلغوا فان لم يسلموا حبسوا وتعدم المحاكم بالضرب جزا الى  
الاسلام واذ ذراري ذراريهم فيسترقون وقال احمد تسترق ذراريهم وذراري ذراريهم وقال  
الشافعي في اصر القولين انهم لا يسترقون فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى اعلم

### باب حكم البغاة

اتفق الاثمة على ان الائمة فرض وانه لا بد للمسلمين من امام يقيم شعائر الدين وينصف المظلومين  
من الظالمين وعلى انه لا يجوز ان يكون للمسلمين في وقت واحد في جميع الدنيا امامان لا متفقان  
ولا مفترقان وعلى ان الائمة من قریش وانها جاثرة في جميع احوال قریش وان للامام ان يستخلف  
وانه لا خلاف في جواز ذلك للامام ابى بكر الصديق وعلى ان الامامة لا تنحصر لامرأة ولا كافر ولا  
صبي لم يبلغ ولا مجنون وعلى ان الامام الكامل تجب طاعته في كل ما يامر به مالم يكن  
معصية وعلى ان احكام الامام واحكام من ولاه نافذة وعلى انه اذا خرج على امام للمسلمين  
او عن طاعته طائفة ذات شوكة وان كان لهم تاويل مشبهة ومطاع فيهم فانه يباح للامام  
قتالهم حتى يفرضوا الى امر الله تعالى فاذا فاؤا كف عنهم وعلى ان ما اخذ من البغاة من خراج ارض  
او جزية تسمى يلزم اهل العدل ان يحتسبوا به وان ما يتلفه اهل العدل على اهل البغي لا ضمان فيه  
هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي  
واحمد انه لا يجوز ان يتبع مدبرهم ولا ان يدين فف على جريهم مع قول ابى حنيفة بجواز ذلك  
ما دامت الحرب قائمة فاذا انقضت الحرب برى اليهم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع  
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول مالك وابى حنيفة  
والشافعي في الجريد الرأحم واحمد في احدى روايتيه ان ما يتلفه اهل البغي على اهل العدل في حال  
القتال من نفس ومال لا يضمن مع قول الشافعي في التقديم واحمد في الرواية الاخرى انه  
يضمن فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول تأليف اهل البغي  
لطاعة الامام العادل بالاحسان اليهم بعدم تضمينهم ما اتلفوه ووجه الثاني طلب اهل العدل  
اظهار كلمتهم على اهل البغي لتقوم هيبتهم في قلوبهم فلا يتجرؤا بعد ذلك على البغي فلكل  
من القولين وجه صحيح والله اعلم

### باب الزنا

اتفق الاثمة على ان الزنا فاحشة عظيمة توجب الحد وانه يختلف باختلاف الزناة لان الزواني تارة  
يكون بكرا وتارة يكون ثيبا وهو المحصن واتفقوا ايضا على ان من شرائط الاحصان الحرية والبلوغ  
والعقل وان يكون قد تزوج تزوجا صحيحا ودخل بالزوجة وهذه الشروط الخمسة مجتمعة عليها  
واتفقوا على ان من كملت فيه شرائط الاحصان ثم زنا بامرأة قد كملت فيها شرائط الاحصان  
بان كانت حرة بالغة عاقلة مدخولا بها في نكاح صحيح وهي مسلمة فهما اثنيان محصنان عليهما  
الرجم حتى يموتا وعلى ان الهكرين المحررين ان ينموا عليها المجلد كل واحد منهما مائة جلدة

وعلى ان العبد والامة اذا زنيا لا يكمل حدهما وان حد كل واحد منهما خمسون جلدة وانه لا فرق بين الذكر والانثى منهم وانهما لا يرجان بل يجلدان سواء احصنا ام لم يحصنا خلافا لبعض اهل الظاهر كما سيأتي في مسائل الخلاف واتفق الاثمة كلهم على ان البينة التي يثبت بها الزنا ان يشهد اربعة رجال حدل به مع كونهم يعرفون حقيقة الزنا واتفقوا ايضا على تحريم اللواط وانه من الفواحش العظام وانه افحش من الزنا وعلى ان البينة على اللواط لا تكون الا اربعة كشهود الزنا الا بالحيقة فانه اثبتهم بالشاهدين وانفقوا على انه اذا عقد على محرم من الرضاع او النسب فالعقد باطل واتفق الاثمة على انه لو استاجر امرأة ليزني بها ففعل فعليه الحد الا ما يحكي عن ابي حنيفة من قوله لا حد عليه واتفقوا على ان شهود الزنا اذا لم يكملوا اربعة فهم قذفه عليهم الحد الا في قول الشافعي وعلى انه لو شهد اثنان انه زني بها مطاوعة واخران انه زني بها مكرهة فلا حد على واحد منهما ولكن ذلك اتفقوا على ان الشهادة في القذف وللزنا او شرب الخمر تنضم في الحال واتفق الاثمة على انه لا يجوز للرجل وطء جارية زوجته ولو اذنت له في ذلك هذا ما وجدت من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان من شرط الاحصاء لا سلام مع قول الشافعي واحمد انه ليس من شروط الاحصاء الاسلام فيحد الذي عندهما فالاول مخفف على الذي والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الرجم تطهير والذم ليس من اهل التطهير بل لا يطهر الا بجرقه بالنار ووجه الثاني تخفيف العذاب عليه في الآخرة اذا حرق في دار الدنيا من حيث انه يحتاج بفرع الشريعة لاسيما ان تحاكم الذمى لينا ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي واحمد في احدي روايتيه انه لو زني بكرات ثم زني محصنا لا يجزم عليه الجلد قبل الرجم وانما الواجب الرجم خاصة مع قول احمد في احدي روايتيه انه يجزم عليه الجلد قبل الرجم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولعل ذلك راجع الى اجتهاد الامام ويصح حمل الاول على من حصل عنده شدة ندم على ما وقع فيه والثاني على من لم يحصل له ندم فيكون ذلك ابلغ في تطهيره ومن ذلك قول الاثمة الاربعة ان الزاني اذا كان مملوكا وقد تزوج ودخل في نكاح صحيح لا يرجم مع قول ابي ثور انه يرجم فالاول مخفف عنه والثاني مشدد ووجه الاول نقص المملوك عن درجته السحر في القدرة على رد شهوته المحرمة عادة فلا يلحق به ووجه الثاني الحاجة به فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الزانيين المحرمين البكرين يجزم في حقهما بين الجلد والتغريب عا كما قال به ابو بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم وبه قال عطاء وطاوس مع قول ابي حنيفة لا يضم النفي الى الجلد وجوباً بل التغريب راجع الى رأي الامام فان رأى في التغريب مصلحة غريهما على قدر ما يرى وعن مالك انه يجب تغريب الزاني دون الزانية وهوان ينفي سنة الى غير بلد فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف وقول مالك في الرواية الثانية عنه مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تغيب الزنا في عين الزاني ورجمته بغيبته عن المكان الذي حصل له منه

الاذى بالتعديركلمة اهل بلده وحارته ووجه الرواية الثانية لما لك ان المرأة الغالب عليها  
جلوسها في قصر بيتها وخباياها وقل من يعرفها حتى يعيرها بما وقعت فيه بخلاف الرجل الغالب عليه  
في الخلطة الناس في الحرف والصنائع والمساجد وغير ذلك فكل من رآه تذكر واقعة واندرسه  
فيحصل له الاذى ومن عيره الاثم وبها قرئناه يعلم توجيه قول ابى حنيفة في قوله ان ذلك  
راجع الى رأى الامام فان رآيه يشمل ضم التغريب الى الجلد وتركه ومن ذلك قول الائمة الاربعة  
ان العبد والامة اذا زنيا لا يرحمان بل يجلدان سواء احصنا ام لم يحصنا وقال ابن عباس ومجاهد  
وسعيد بن جبير انهما ان لم يحصنا فلا يجزان اصلا واد احصنا فحدهما خمسون جلدة وذهب  
بعض الناس كما قاله القاضي عبد الوهاب في المعين الى انها كالاحرار سواء فان احصنا كان  
حدهما الرجم وان لم يحصنا فحدهما الجلد خمسون وذهب داود الى ان جلد العبد مائة والا مائة  
خمسون وذهب ابو ثور الى ان حد الرقيق كحد الحر فيجلد مائة فالاول فيه تخفيف والثاني وهو  
كلام ابن عباس ومن معه مفضل والثالث وهو قول بعض الناس ولكن لك قول ابى ثور الذى هو  
الخامس مشدد والرابع فيه تشديد على العبد ونالامة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه  
الاقول ظاهر الا قول داود فان وجهه ان الذكر اجرا على الزنا من الامة لزيادة ما عندها من  
الحياء عادة على عند الذكر ولذلك قدرت على اخفاء محبتها للجماع مع انها تزيد على الذكر في الشهوة  
بسبعين ضعفا والله اعلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجب التغريب في زنا العبد  
والامة مع قول الشافعي في اصح القولين انه يغرب نصف عام فالاول فيه تخفيف والثاني فيه  
تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول دناءة نسب العبد فلا يثاثر بالعار كل ذلك  
التاثر كالاحرار ووجه الثاني انه على النصف من الحر في ذلك وفي كثير من الاحكام وسبعت  
شيخ الاسلام زكريا رحمه الله يقول العاد يعظم بشرف النسب ويخفف بدناءة النسب  
انتهى ومن ذلك قول ابى حنيفة واحدا انه اذا وجدت شرائط الاحصان في احد الزوجين  
دون الاخر لا يثبت الاحصان لواحد منهما مع قل مالك والشافعي انه يقتبت لمن وجدت شرائط  
الاحصان فيه فان زنيا كان الجلد في حق من لم يثبت له الاحصان والرجم على من يثبت له قالوا  
وصورة وجود الاحصان في احد الزوجين دون الاخر ان يطأ زوجته المجنونة او يطأ البالغ  
زوجه الصغيرة للطيفة للوطء او يطأ الحرامنة سنزوجة فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد  
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انه لا يثبت الاحصان لليهودى  
اذا زنى وهو محصن ولا يرحم لان عندهما لا يتصل الاحصان في حقهما لا شرائطهما الاسلام  
في الاحصان ولكن يجلد عند ابى حنيفة ويغاقب الامام عند مالك بسبب اجتهاده مع قول  
الشافعي واحم هو محصن يرحم لان الاسلام عندهما ليس بشرط في الاحصان كما امر فالاول  
فيه تخفيف عن اليهودى والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك  
والشافعي واحدا ان المرأة العاقلة اذا مكنت مجنونا من نفسها فوطئها او زنى عاقل مجنونة  
وجب الحد على العاقل منها مع قول ابى حنيفة بيجب الحد على العاقل دون العاقلة

فالأول مشدد على المرأة والثاني مخفف عليها فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن  
 المحكم ياتر مع العقل مطلقاً ووجه الثاني لا يبر في العلم من أشرف على مقام أبي حنيفة رضي الله عنه  
 في مقام الاستنباط ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه لو رأى على فراشه امرأة فظنها  
 زوجته فوطئها أو نادى بصي زوجته فأجابته امرأة اجنبية فوطئها وهو يظنها زوجته ثم  
 بان أن الموطوءة اجنبية فلا حد على الظان ولا على الصي مع قول أبي حنيفة أن عليهما الحد فالأول  
 مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول قيام عذره بالظن المجتول لا قول  
 على الوطء في الجملة ووجه الثاني أن الظن لا يسوغ له الأقدام على الوطء فكان الواجب عليه التريص  
 حتى يعلم أنها زوجته وقد يكون الظان والاصي حاداً فظننا لا يخفى عليه حال زوجته من غيرها  
 فأمره الإمام أبو حنيفة سد الباب بشفقة على دين الأمة لئلا يتجرأ أحد على مثل ذلك الفعل  
 عمداً ويترحم أنه لا حد عليه لدعواه الظن بانها زوجته والحال أنه كاذب بل بلغنى وقوع مثل  
 ذلك من بعض الفسقة مع امرأة وجاءته زائرة باتفاق بينهما على ذلك فسال الله العافية ومن  
 ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه يشترط العدد في الإقرار بالزنا وأنه لا يثبت إلا بأقراره بذلك  
 أربع مرات على نفسه مع كونه بالغاً عاقلاً مع قول الشافعي أنه يثبت بأقراره مرة واحدة فالأول  
 فيه تخفيف على الزاني بعد ما قام الحد عليه إذ لم يقر بذلك أربع مرات على نفسه مع كونه  
 بالغاً عاقلاً والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول طلب التثبت في إقامة  
 الحد ودان الله تعالى بحب بقاء العالم أكثر من ذهابه كما أشار إليه قوله تعالى وإن حدثوا للسلم فلم  
 لهاي وأترك القتل ووجه الثاني بعد كذب الإنسان على نفسه واعتراقه بما يوجب الجلد أو الرجم  
 وإن ذلك لا يفهم إلا من أهل اليقين والإيمان الكامل وقيل ما هم فلما سألناه شهد على نفسه  
 بالزنا حملناه على كمال الإيمان بالعذاب يوم القيمة وأنه ما طلب التطهير بأقامة الحد عليه  
 إلا لتحقيقه في نفسه أنه وقع في الزنا والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الشهود الأربعة  
 إذا لم يشهدوا بالزنا في مجلس واحد فهم قذرة وعليهم الحد إذا شهدوا في مجالس متفرقة مع قول  
 الشافعي أنه لا بأس بتفريقهم وقبول أقوالهم فالأول فيه تخفيف على الزاني بعد ثبوت الزنا في حقه  
 إذ لم يجتمعوا حال شهادتهم في مجلس واحد والثاني مشدد عليه ووجه الأول طلب التثبت في إقامة  
 الحد ووجه الثاني المبادرة إلى التطهير إذا كمل التصاب ولو في مجلس بحسب اجتهاد المحاكم  
 وما يراه من الخطأ لا وفر المصلحة للمسلمين ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في صفة المجلس  
 الواحد هو أن يجيئ الشهود مجتمعين فإن جاءوا متفرقين واجتمعوا في مجلس واحد فإنهم قذرة  
 وحدون لفقد الشرط من مجيئهم مجتمعين مع قول الشافعي ليس ذلك بشرط في مجيئهم ولا اجتماعهم  
 بل متى شهدوا بالزنا متفرقين ولو واحد بعد واحد وجب الحد مع قول أحمد المجلس  
 الواحد شرط في اجتماع الشهود وإداء الشهادة فإذا جمعهم مجلس واحد شهدوا به سمعت شهادتهم  
 وإن جاءوا متفرقين فالأول مشدد في الشهادة مخفف على من اتهم بالزنا والثاني عكسه والثالث  
 قريب منه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه ذلك كله ظاهر وبعضهم يعلم من المسئلة قبله



ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو أقر بالزنا ثم رجع عنه قبل رجوعه وسقط الحد مع قوله مالك أنه لا يقبل رجوعه بالزنا ولا في السرقة ولا في الشرب إلا أن يرجع فتشهد بينة بعد زنتها في صورة الزنا فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول العمل بحديث أدرسة الحدود بالشبهات ووجه الثاني عمل قائله بحديث لا عز لمن أقر أن ثبت كونه حديثاً ووجه الاستثناء في قول مالك أن الشهادة بعد زنتها تورث شبهة عند المحاكم ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن اللواط يوجب الحد مع قول أبي حنيفة أنه يعز في أول مرة فإن تكررت منه قتل فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف من حيث اشتراط التكرير حتى يقتل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ما ورد في الكتاب السنة من تغليظ عقوبة الله لفاعله ووجه الثاني أن وطء الذكر ليس فيه اختلاط أنساب لا يغادر الناس على النكوة يتجرؤون على قتل اللواطية كما يغارون على الحر إذا زنا أحدكم وشدة العقوبات تابعة في الغالب لعظم الفساد في الوجود وجوز بعض الحنفية أن يعز بالقاء من شأق وان أدى إلى موته ومن ذلك قول مالك والشافعي في أحد قوليه وأحمد في أظهر روايتيه أن حد اللواط الرجم بكل حال شيباً كان أو بكراً مع قول الشافعي في رجم قوليه وأحمد في أحدي روايتيه أن حده كحد الزنا فيفرق فيه بين البكر والتيب فعلى الحصن الرجم وعلى البكر الجلد فالأول مشدد والثاني فيه نوع تخفيف على البكر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأقوال كلها ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في الرابع من أقواله أن من أتى بهيمة يعزروا في الرواية التي اختارها المخزي من أقوال أحمد مع قول مالك في الرواية الأخرى عنه والشافعي في أحداً فتواله أنه يحد ويختلف بالبراءة والنيابة والقول الثالث للشافعي أنه يقتل بكراً كان أو ثيباً فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وأهل هذه الأحكام يختلف باختلاف أحوال الناس في الدين والورع كما لا ونقصاً شيباً أو كهولة فيتحفف على الأراذل والشباب بالتمعير فقط ويشدد على أشرف الناس والكهول بالحد والقتل على خاصة كل من عظمت مرتبته عظمت صغريته ومن ذلك قول أبي حنيفة أن كانت البهيمة الموطوءة توكل فنجحت وإلا فلا وهو الرابع عند أصحاب الشافعي من عدة أوجه مع قول مالك لا تدب بحال ومع قول أحمد أنها تدب سواها كانت له أو لغيره وسواء كانت مما يؤكل لحماً أو لا يؤكل وعلى الواطئ قيمها فالأول فيه تشديد بنجها والثاني مخفف فيه والثالث مشدد فيه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه من قال تدب نجسة العار على صاحب البهيمة وعلى الفاعل فيها فإن الناس كلما راوها تذكر وأخلوا أمر ووجه من قال لا تدب عدم ورود شيء صحيح في الأمر بنجها ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يجوز للواطئ الأكل منها أن كانت مما تؤكل مع قول مالك أنه يجوز له ولغيره الأكل منها ومع قول أحمد لا يأكل منها هرة ولا غيره ومع قول أصحاب الشافعي في أصح الوجهين أنها توكل مطلقاً فقد ما يقتضي التخيير فالأول مشدد والثاني والرابع مخففان على الفاعل وغيره والثالث مشدد عليهما فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك

والشافعي رحمه الله تعالى على محرم من نسب أو ضلع أو على معتدة من غيره ثم وطئ في هذا العقد  
عالمًا بالتحريم وجب عليه الحد مع قول أبي حنيفة أنه يعزى فقط فالأول مشدد والثاني فيه  
تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حمل الأول على أهل الدين والمروءة والورع والثاني  
على أراذل الناس كما مر نظيره ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في أحد  
روايتيه أنه لا يجب بوطء أمته المراجعة مع قول أحمد في الرواية الأخرى أنه يجب فالأول فيه تخفيف  
لشبهة الملك والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حمل الأول على من خاف الزنا  
من شدة الغلة والثاني على من لم يخف ذلك فيشدد عليه لتكافئه في الوطء للحرام بعد أن نقل  
حقه إلى الشخص الذي زوجها له من غير قوة غلة ولا دعية ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد  
أنه لو شهد اثنتان أنه زنى بها في هذه الزاوية واثنان على أنه زنى بها في زاوية أخرى قبلت هذه  
الشهادة ووجب الحد مع قول مالك والشافعي لا تقبل ولا يجب الحد فالأول مشدد والثاني مخفف  
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حمل الأول على من قامت القرائن على عدم خوفه من الله  
فليدبر عنه الحد بشبهة اختلاف الشهود في محل وقوع الزنا بخلاف من يخاف الله تعالى الذي  
حملنا القول الثاني عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وسمعت شيخ الإسلام ذكرها  
رحمه الله تعالى يقول ليس اللوم على من يجد المتهمة وإنما اللوم على المتهمة الذي فرط في حفظ  
ظاهرة عن الوقوع في الرذائل حتى صار الناس يقبلون أضافتها إليه ولو أنه كما حفظ ظاهره  
ذلك لما قبل الناس ضاوة شيء من النقائص إليه بل كانوا يبرؤونه من ذلك ويجيبون عنه ومن  
فلك قول الأئمة الثلاثة أن الشهادة في الزنا والقذف وشرب الخمر تسمع بعد مضي زمان طويل من  
الواقعة مع قول أبي حنيفة أنها لا تسمع بعد تطاول المدة إلا إذا كان للشهود عند كبرهم عن  
الامام فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ذلك  
حق لم يثبت لنا ما يبطله وقد تكون القسنة لم تخمد إلى تلك الوقت الذي يقيم الحد فيه والثاني  
أن القسنة قد تكون خربت فتترك الحمية الجاهلية والنفس فيتولد من ذلك القسنة الشديدة كما  
الشارب كذلك قد يكون وقعه توبة صالحة ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو أقر بالزنا على نفسه  
بعد مدة سمع إقراره ولا يسمع في إقراره بشرب الخمر بعد مدة مع قول الأئمة الثلاثة أن إقراره يسمع  
في الكل فالأول فيه تفصيل والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القول  
الأول من شق التفصيل أنه لم يعرف لنا ما يبطله ووجه الشق الثاني منه في عدم قبول  
إقراره بالخمر أنه حتى يتعلق بالله وحده بخلاف الزنا والقذف فلذلك قال الامام أبو حنيفة في شرب  
الخمر أنه لا يسمع ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه إذا حكم الحاكم بشهادة شهم بان فسق الشهود  
أو بانوا عبيدًا أو كفارًا أو ألمان عليه مع قول مالك أنه إن أقامت البينة على فسقهم ضمن  
لتفريطه ومع قول الشافعي أنه يضمن ما حصل من أثر الضرب فالأول مخفف والثاني مفصل  
وكذلك الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال الثلاثة ظاهر من ذلك  
قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أحد قولهما أن ما يستوفيه الامام من الحدود والقصاص

ويخطئ فيه فاشتهه على بيت المال مع قول مالك انه هدر ومع قول الشافعي واحد في القول  
 الآخر كما انه على عاقلة الامام فالاول فيه تخفيف والثاني مخفف والثالث مشدد على العاقلة  
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر ومن ذلك قول ابى حنيفة انه  
 لو وطئ جارية زوجته باذن من زوجته له في ذلك فان قال ظننت انها حلت لي بالاذن فلا حد عليه  
 وان قال علمت النحر بغير حد مع قول مالك والشافعي انه يحرم وان كان ثيبا رجم ومع قول احمد يجلد  
 مائة جلدة فالاول فيه تخفيف من جهة وتشديد من جهة اخرى والثاني مشدد والثالث متوسط  
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العذر بالجهل بالتحريم في الشق الاول منه ووجه  
 الثاني عدم عذره بمثل ذلك لندرة خفاء تحريمه على كل من خالط اهل الاسلام اذ الرطوبة لا يعلم  
 الا بمالك او عقد ووجه الثالث انه امر مشتبك بين العلم والجهل فكان فيه الجدل ومن ذلك قول  
 مالك في المشهور عنه والشافعي واحد ان للسيد ان يقيم الحد على عبده وامته اذا قامت البينة  
 عنده او اقر بين يديه لا فرق في ذلك بين الزنا والقذف وشرب الخمر وغير ذلك واما السرق فقال  
 مالك واحكام ليس للسيد القطع وقال اصحاب الشافعي للسيد ذلك في احوال الوجهين لا طلاق الخبر ومنهم  
 من قطع به وقال ابو حنيفة ليس للسيد اقامة الحد في الكل بل يرجع الى الامام فكانت الامة  
 من وجهة فقال ابو حنيفة واحد للسيد حدك بحال بل هو للامام او نائبه وقال مالك والشافعي  
 للسيد بمن ذلك بكل حال فالاول فيه تخفيف على السيد في اقامة الحد على من رقيقته  
 والثاني فيه تشديد من حيث منع السيد من اقامة الحد في رقيقته والقطع وفيه تخفيف من  
 حيث ابلحته ذلك له والثالث مشدد على السيد والاول من المسئلة الثانية في الامة المزوجة  
 مشدد على السيد والثاني منها مخفف عليه فرجع الامر في المسئلتين الى مرتبة الميزان ووجه  
 الاول من المسئلة الاولى كون العبد معدودا من مال السيد فله تفويت المنفعة فيه على نفسه ايشاء  
 لحق الله عز وجل ووجه الثاني كون اقامة الحد بالاصالة من منصب الامام الاعظم فكان  
 مقدما في ذلك على السيد لكونه اتم نظرا منه غالبا وانما جعل الشارع اقامة الحد ودالي الامام  
 الاعظم دون كل من قدر على اقامتها من المتغلبة ونحوهم دفعا للفساد في الارض لغلبة عدم قدرته  
 الرعية على رد نفوسهم عن تنفيذ غضبهم في بعضهم بعضا حمية جاهلية لا نصره للاسلام والشرعية  
 بخلاف الامام الاعظم او نائبه ليس له عرض عند احد دون احد غالبا ويقدرا على ان ينفذ غضبه  
 في غيره ولا عكس فاذا قتل الامام شخصا ولو ظلم لا يقدر عصبته ان يقتلوا الامام لاجله عادة  
 وقد رايت شخصا قتل اخوه فقتل قاتله فرجع اهل المقتول الثاني فقتلوا الاخر واولاد عمه فبلغ  
 القتل ثلاثين رجلا ولو ان القتل كان على يد الامام ما قتل احد رائد على القتلى الاول فعلم ان  
 السيد لا يخاف من اقامته الحد على رقيقته فتنة فهو كالامام لعدم قدرة عصبته البعيد على قتل صيده  
 عادة او قطع يده اوضربه فافهم ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي واحد في اظهر رواية انه  
 اذا ظهر بالمرأة الحرة حمل ولا نزوج لها وكذا الامة التي لا يعرف لها نزوج وتقول اكرهت  
 او وطئت بشبهة فلا يجب عليها حد مع قول مالك انها تحرم اذا كانت مقيمة بغربة ولا يقبل

قولها في الشبهة والغضب الا ان يظهر ان ذلك كجيشها مستفيضة وشبه ذلك مما يظهر به  
صدقها فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم تحققنا  
منها ما يوجب الحد لاحتمال انها وطئت وهي نائمة او مغشى عليها فحملت من ذلك الوطء وقد روى  
اليهقي ان امرأة لا تزوجها الا الى عشرين الخطاب حين وجدها حاملا فقتل عمر للحاضرين  
الذي عنده ان هذه ماهي من اهل التهمة ثم استفهمها عن شأنها فقالت يا امير المؤمنين اني  
امرأة اسرى الغنم واذا دخلت في صلاتي فربما غلب علي الخشوع فاغيب عن حساسي فربما  
اتاني احد من العتاة فغشيتني من غير علمي فقال لها عمر رضوان الله عندهم ذلك ظني بك ودرأ عنها  
الحد انتهى وقد حكيت ذلك لزوجتي الامة الصالحة ام عبد الرحمن فقالت ان الولد لا يتخلق  
الا من ماء الرجل والمرأة صماء واذا كانت عاتبة العقل فلا شعور لها بلذة جماع ذلك الرجل حتى  
يخرج ماءها وتخلق الولد من ماء واحد من خصائص عيسى عليه الصلوة والسلام قالت والذي  
عندي انها شعرت بوطء الرجل لها فخرج ماءها ولكن استحييت من الناس فاودرت ذلك شبهة عند  
عمر فلا الحد عنها لانه سلم قولها مطلقا فقلت لها وقد تكون هذه المرأة احتلمت بعد نزول  
الرجل منها فاخطط منيها بمنيه الباقي في رحمها فتخلق من ذلك الولد او انها كانت من ورثة نساء عيسى  
في هذا المقام فكما قام نفخ الملك في ذيل قبيص يوم مقام ماء الزوج كذلك قام مقام نفخ طائر  
او شيطان في ذيل هذه المرأة ماء الزوج او السيد عادة فقالت هذا بعيد انتهى ووجه قول  
مالك الذي هو مقابل قول الائمة الثلاثة انها تحم فهو لعدم ابدائها شبهة يدل بها الحد عنها عنده  
فاعلم ذلك والمحمد لله رب العالمين

### باب حد القذف

اتفق الائمة على ان الحر العاقل البالغ المسلم المختار اذا قذف حرا قولا بالغاصلا عفيفا لم يجد في  
زنا في ماله الزمان او قذف حرة بالغلة عاقلة مسلمة عفيفة غير متداخنة لم يجد في ذنا بصر  
الزنا او كان في غير دار الحرب وطلب المقذوف بنفسه اقامة حد القذف ولزمه ثمانون جلدة وانه لا يزداد  
على ثمانين وعلى ان حد العبد في القذف نصف حد الحر وبه قال كافة العلماء خلافا للاوزاعي فانه قال  
حد العبد كحد الحر وكذلك اتفقوا على ان الحر لا يجد في قذف عبده وبه قال كافة الفقهاء خلافا للاوزاعي  
فيما حكى عنه انه قال قاذف العبد الامة يحد وانفقوا على ان القاذف اذا اتى ببينة على ما ذكر سقط  
عنه بها الحد وكذلك اتفقوا على ان القاذف اذا لم يتيك تقبل له شهادة هذا ما وجدته في الباب  
من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابى حنيفة ومالك في الشهور عنه  
انه لو قذف جماعة حد واحد اسما وقتلهم معا او مرتبا بكلمة او بكلمتين او بكلمات  
مع قول الشافعي في حد قوله انه يحد لكل واحد واحد او مع قول احمد في اشهر الروايتين عنه  
انه ان قذفهم بكلمة واحدة اقروا عليه حد واحد او بكلمات فلكل واحد حد والثاني من روايتي  
احمد انهم ان طلبوا متفرقين حد لكل واحد منهم حد فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث  
مفصل وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبة الميزان لكل من هذه الاقوال وجه

لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة ان التعريض لا يوجب الحد وان نوى به القذف  
مع قول مالك انه يوجب الحد على الاطلاق ومع قول الشافعي انه ان نوى به القذف ففسره به وجب  
الحد مع قول احمد في احدي روايتيه انه يوجب الحد على الاطلاق والرواية الاخرى كمن هب  
الشافعي فالاول مخفف على المقاذف والثاني مشدد عليه والثالث مفصل وكذلك احاديث روايتي  
احمد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول خفة امر التعريض في الاذى عادة وهو خاص  
باصحاب الرعونات النفسانية او الكابر الذين لا يراعون الخلق من الاولياء مرضي الله عنهم  
وجه الثاني ثقله على غالب الناس وهو خاص بالكابر من اهل الدنيا الذين يراعون ناموسهم  
عند الخلق ومنه يعلم توجيه قول الشافعي واحمد ويصح ان يقال وجه الاول ان قائل ذلك  
لا يخلو من قصد احد بذلك في نفسه فما خذله حقه منه وان كنا لا نعلم عينه تطهير ذلك  
القاذف وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يضرب الحد في التعريض اذا قال له القاذف لم ارد  
احدا معينا بذلك يقول له عمر وذكرك على من شئت وجه الثاني ان قن فغير المعين لا يحصل به  
كبير اذى للناس لان كل واحد يقول المراد بذلك غيري ومن ذلك قول مالك انه لو قال العربي يا بني  
او يا رومي او يا بربري او لفارسي يا رومي او لرومي يا فارسي ولم يكن في بلدة من هذه صفت كان  
عليه الحد مع قول الاثمة الثلاثة انه لا حد عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر  
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول سد باب الاذى جملة لما فيه من راحة الطعن في شبهة رومي والآن  
بالزنا ووجه الثاني ندبة فهم القذف من مثل ذلك اللفظ والنادد لا حكم له غالباً ومن ذلك قول  
ابي حنيفة ان حد القذف حق لله تعالى فليس للمقدوف ان يسقطه ولا ان يبرئ منه وان مات  
لم يورث عنه مع قول الشافعي واحمد في اظهر روايتيه انه حق للمقدوف فلا يستوفي الا بمطالبة  
وان له اسقاطه وان يبرئ منه وانه يورث عنه وبه قال مالك في المشهور عنه الا انه قال متى  
رفع الى السلطان لم يملك للمقدوف الاسقاط فالاول فيه تشديد على القاذف والثاني فيه تخفيف  
وجه قول مالك في صورة الرفع الى السلطان ما ورد في الصحيح من وجوب الحكم باقامة الحد اذا  
رفع اليه وتخفيف قبول الشفاعة في اسقاطه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وسمعت شيخ  
الاسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول كل شئ وقع فيه العبد من المعاصي فله وجهان وجه الحق  
الله من حيث تعدي ذلك العاصي حدود الله ووجه الى العبد فاذا ابرأ العبد من حقه برئ  
وبقي حق الله تعالى والعبد فيه تحت مشيئة الله تعالى ان شاء عذبه وان شاء عفا عنه قال  
وليس لنا حق في الوجود الا وهو مركب من فعل العبد وارادة الحق وليس لنا حق منقض لله تعالى او غير  
منقض الا للعبد دخل فيه قال قد اجمع القوم على ان وقوع ابتقام الربوبية لا يكون الا لحق  
الخالق والا فالربوبية لا تنتم لنفسها لكونها فاعلة في الحقيقة وخالف ذلك الفعل انتهى كان  
عبد الله بن عباس ومحمد بن سيرين وغيرهما اذا وقع احد في عرضهم وطلب منهم ان يجالوه يقولون  
ان الله تعالى هم اعراض المؤمنين فلا يبيحها ويحلها لك ولكن غفر الله لك يا اخي والله تعالى  
اعلم ومن ذلك قول ابي حنيفة ان حد القذف لا يورث ولكنه يسقط بسموت

المقذوف مع قول مالك والشافعي انه يورث وفيم يرثه ثلاثة اوجه لاصحاب الشافعي احدهما جميع الورثة من الرجال والنساء والثاني ذو الانساب فخر بمنه الزوجان والثالث العصبية دون النساء فالاول مخفف على القاذف يكون للورثة وغيرهم المطالبة به والثاني فيه تشديد عليه ووجه الوجه الاول فميرثه القياس على الاموال ووجه الوجه الثاني ان الزوجين يصح افتراقهما وابدال كل واحد غير صاحبه ويصير يخرج سهم عليه وينسب الاول ولا هكذا القرابة من النسب فوجه الثالث من الاوجه شدة ارتباط العصبية ببعضهم بعضا كما ان الشدة تعلقا ورتبا بالمقذوف من مطلق الورثة فرجع الامر الى ما تبقى الميزان والله تعالى اعلم بالصواب

## باب السرقة

اجمع الائمة على ان الحرز معتبر في وجوب القطع والتفقوا على انه اذا اشتركت جماعة في سرقة فحصل لكل واحد منهم نصاب فعلى كل واحد القطع والتفقوا على انه اذا سرق قطعت يده اليمنى فاذا سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى والتفقوا على ان العين المسروقة يجب ردها ان كانت باقية وعلى ان الوالدين وان علوا لا يقطعون بسرقته مال اولادهم وعلى ان من كسر صنما من ذهب لاضمان عليه وعلى انه اذا سرق من الغنم وهو من غير اهله قطع واجمعوا على ان السارق اذا وجب عليه القطع وكان ذلك اول سرقة وهو صحيح الاطراف فانه يبدأ يديه اليمنى من مفصل الكف ثم يجسم ثم ان عاد فسرق ثانيا فوجب عليه القطع انه تقطع رجله اليسرى من مفصل القدم ثم يجسم وانه اذا لم يكن له الطرف المستحق قطعه ان يقطع ما بعده هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابي حنيفة نصاب السرقة دينار وعشرة دراهم او قيمة احدهما مع قول مالك واحد في ظاهر روايته ان ربع دينار وثلاثة دراهم او ما قيمته ثلاثة دراهم ومع قول الشافعي هو ربع دينار من الدراهم وغيرها فالاول مخفف في القطع مشدد في قدر النصاب والثاني مخفف في امر النصاب مشدد في امر القطع وكذلك قول الشافعي فرجع الامر الى ما تبقى الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة تراجع للاختلاف في ثمن المجن الذي ورد انه يقطع في ثمنه فعند ابي حنيفة ان ثمنه كان دينارا وعند مالك واحد والشافعي انه كان ربع دينار فكل حاكم له القطع بما قاله امامه ولا يخفى ان اشد اقوال الائمة في هذه المسئلة ورعا في حرمة المؤمن اذا سرق قول الامام ابي حنيفة كما ان اشد هم ورعا في حرمة الاموال قول بقية الائمة وحاصل الامر ان من الائمة من راعى حرمة الدماء ومنهم من راعى حرمة الاموال ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة ان صفة الحرز الذي يقطع من سرقة منه هو ان يكون حرز الشيء من الاموال فكل ما كان حرز الشيء منها كان حرز الجميع بما مع قول الائمة الثلاثة انه يختلف باختلاف الاموال والعرف معتبر في ذلك فالاول مشدد في امر الحرز من حيث انه جعل حرز الذهب مثلا كحرز غيره من الائمة الجسيمة كما انه ايضا مشدد في القطع والثاني قد تبع العرف في ذلك فرجع الامر الى ما تبقى الميزان ووجه الاول ان حرمة مال المسلم او غيره لا فرق بين قليله وكثيره فاما كان حرز الدراهم نقرة فهو حرز الادب من الذهب ووجه الثاني انما هو العرف في الحرز والا فان مكان



حرز الة المحرث من حرز الذهب والحرير وقد قال تعالى ليجزى على الله وسلم خذ العفو وأمر  
بالعرف يعني إذا لم نوح اليك في معرفة مقدار شيء فرده إلى العرف وأعمل بالعرف فيه فصا  
العرف من توابع الشرع على هذا والعرف هو كل ما تعارفه الناس بينهم مع موافقته لقواعل الشريعة  
فليس هو من قسم القانون خلافا لبعضهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب  
القطع فيما يسرع فسادها إذا بلغ الحد الذي يقطع في مثله بالقيمة مع قول أبي حنيفة أنه لا يقطع فيه  
وان بلغت قيمته نصابا فالأول مشدد في القطع والثاني مخفف فيه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان  
ووجه الأول الاحتياط للبراءة الزمة من حقوق الخلق ووجه الثاني الاحتياط في قطع عضو المسلم  
فلا يقطع فيما تسرع استحوالة عادة بخلاف التقود والثياب ونحو ذلك ما يتفق به مع بقاء عينه  
فانه أشد في الحرمة لاسيما إذا كان الطعام في أيام الرخاء فان أمره يخفت على النفوس أكثر من أيام  
الغلاء ومن ذلك يعلم توجيه قول أبي حنيفة فان سرقة الطعام أيام الغلاء ربما تكون أشد على  
صاحبه من الذهب والحرير ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من سرق تمرا معلقا على الشجرة  
ولم يكن محرزا يجزى عليه قيمته مع قول أحمد تجزى قيمته مرتين فالأول مخفف بوجوب القيمة  
الواحدة والثاني مشدد بوجوب قيمتين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مراعاة حرمة  
السارق ووجه الثاني مراعاة حرمة المال فكل وجه ولا فرق في مثل ذلك راجع للإمام أو نائبه  
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن جاحد العارية يقطع إذا بلغت قيمة ذلك نصابا  
مع قول أبي حنيفة أنه لا يقطع ولو بلغت قيمته نصابا فالأول مشدد في القطع والثاني مخفف فيه  
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن جعل العارية عنده كجعلها في حرز بحسب ما  
أنه استأمنه على حفظها فكان جحد لها كغيرها محرزا وأخذها لاسيما ما ورد في الحديث  
أنها مضمونة ووجه الثاني أن المعير هو المفريط في عارسته من لا يؤمن منه الجحد فلما استأمنه أو لا  
كان من المعروف عدم قطعه ثانيا إذا عرضت له الخيانة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة  
أن جاحدا لوديعة لا يقطع مع قول أحمد أنه يقطع فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى  
مرتبة الميزان وتوجيهها ما يعلم من توجيه العارية قبله ومن ذلك قول أبي حنيفة والثاني أنه  
لا يقطع على جماعة اشتروا في سرقة نصاب مع قول مالك أنهم إن كانوا لا يحتاجون إلى تعاون عليه  
قطعوا وإن كانوا لا يمكن إلا نفراد مجله فقولا لا صحابه فالأول مخفف على السارقين والثاني  
فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مراعاة عظمة عضو الأذى وتحقير  
أمر الدنيا ووجه الثاني من شق التفصيل عكسه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو اشترك  
اثنان في نقب قد دخل أحدهما وأخذ المتاع وناول الآخر وهو خارج المحرنا ورأى به إليه فأخذه  
فعلى الداخل المقطع دون الخارج مع قول أبي حنيفة أنه لا يقطع على واحد منهما فالأول مشدد  
على الداخل في القطع والثاني مخفف عليه وعلى الخارج فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول  
أن الداخل هو السارق حقيقة والخارج كالوديعة ووجه الثاني عدم استقلال واحد  
منهما بالنقب والأخارج الذين لا تكمل السرقة إلا بهما جميعا عرفا فلذلك كان

لا قطع على واحد منهما تعظيما لحرمة ما واحتقارا لأمور الدنيا ومن ذلك قول أبي خيفة  
واحد أنه لو اشتراك جماعة في نقب ودخلوا الحزن وأخرج بعضهم نصابا ولم يخرج الباقيون  
شيئا ولا أمانوا في الأخراج وجب القطع على الجماعة كلام مع قولك والشافعي أنه لا يقطع إلا  
من أخرج فالأول مشدد على من ساعد في النقب ولم يخرج ولم يعن والثاني فيه تخفيف على الداخل  
الذي لم يخرج المتاع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه القولين يعلم من المسائل التي قضت  
ومن ذلك قول أبي خيفة أنه لو نقب شخصان حزنًا ودخل أحدهما وقرب المتاع إلى النقب وتركه  
فادخل الخارج بيده فأخرجه من الحزن فلا قطع عليهما مع قول مالك أن الذي أخرج  
يقطع قوله وأحد في الذي قربه لأصحابه قولان ومع قول الشافعي في أصح قوليه أنه يقطع  
المخرج خاصة ومع قول أحمد عليهما القطع جميعا فالأول مخفف والثاني مشدد في القطع للذي  
أخرج وفيه تخفيف للذي قرب والثالث مشدد على المخرج مخفف على غيره والرابع مشدد  
على الناقب والمخرج والمقرب فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيهها لم يعلم من توجيه المسائل  
السابقة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن النباش يقطع من قول أبي خيفة وحده أنه لا يقطع  
فالأول مشدد على النباش والثاني مخفف عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول  
أن الحد والشق كالحزن يكف المبيت بعد دم التراب عليه مع زيادة الاعتبار وقيام النقرة من  
المبيت ووجه الثاني أن ذلك ليس بحرر عادة ويصح حل الأول على الفساد في المحكمة في السد والثاني  
على ما كان بالصد من ذلك مع غفلة اللص غالباً عن مراقبة الله تعالى وعن الاعتبار بالموت  
وتحذرك ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن من سرق من ستارة الكعبة ما يبلغ ثمنه نصاباً  
قطع مع قول أبي خيفة ومالك أنه لا يقطع فالأول مشدد خاص بمن دخل الأيمان قلبه  
وعرف عظمة حرمة الكعبة ونسبتهما إلى حضرة الله تعالى الخاصة ثم انتهك حرمتها والثاني  
مخفف خاص برعاء الناس الذين غلظ جباههم وجهلوا كونهم في حضرة الله تعالى وغابوا عن  
تعظيمها فلذلك خفف هذان الإمامان عليهما وقد أجمع أهل الكشف على أنه لا يصح لعبد أن  
يعصى أمر الله تعالى على الكشف والشهود له أبداً فلا بد له من جواب أقله ظنه في الله تعالى أن  
يعفوله ذلك الذنب ولا يؤاخذ به فإنه لو ظن أنه يؤاخذ به ما وقع في ذلك ويؤيد  
حديث الحليم الترمذي في نواصيح الإسلام مرفوعاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
إذا أراد الله تعالى أن ينفذ قضاءه وقدره سلب ذى العقل عقوبهم حتى إذا مضى قضاءه وقدره  
فيهم لم يبق عليهم عقوبهم ليعتبروا انتهى ومعنى ليعتبروا أي ليتوبوا ويستغفروا وقد فهم بعضهم أن هذا  
العقل الذي يسلب هو عقل التكليف وقال في ذلك بشي عظيم لنا إذا عصينا لكوننا ما وقعنا قط  
في معصية وعقلنا حاضر ومن ذهب بعقله فهو غير مكلف فلا يؤاخذ الله تعالى انتهى وهذا فهم  
سقيم لأنه يؤدي إلى أن الله تعالى لا يؤاخذ العصاة بما فعلوا مطلقاً وهو خلاف الإجماع والذين  
فهمته من ذلك أن المراد بالعقل الذي يسلب هو شعوره أنه بين يدي الله تعالى وهو تعالى يراه  
فيتواري عنه هذا الشهود حتى يقع في مخالفة مريحة من الله تعالى بالعبد لوصحانه غير محبوب

عن الله تعالى لما كان يصح له الوقوع في مخالفة أبدأ ولوانه وقع في ذلك مع شهوده أن الله تعالى يراه لكان في أعلى طبقات ستواء الأرب واستحق الغسب به والسم لصورة بل يرى الجلال السيوطي أن شخصا في جامع بني أمية في زمن محمد بن قلاوون عيبت بمقعدة أمامه وهو في الصلاة فسخى الله خنزيرا وخرج هاربا إلى البراري والناس يرونه ونقط خبره وكتبوا بذلك محاضرا فانظروا أخي إلى عقوبة ذلك الشخص في كونه من مقعدة أمامه في حضرة الله على وجه الاتهامك أو الغيبة عن التعظيم لمن هو في حضرة ربه وفي الحديث الصحيح ما يؤيد ما قلناه أيضا من التأويل وهو حديث الشيخين مرفوعا لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن الحديث فإن معنى وهو مؤمن أي يعلم أنه يراه حال زناه أو سرقته بل يذهب إيمانه عنه ويصير عليه كالظلمة موحدة به كالجباب الذي يمنع عنه نزول العذاب وصوله إليه نظاهر ارتفاع الإيمان عنه بحسب ما يتبادر إلى الأنفاس أن ارتفاع الإيمان نعمة على العاصي في حاله راحة به وهذا من عناية الإيمان بصاحبه ومن أراد أيضا ما ذكرناه من تخصيص معنى الإيمان الذي نفاه الله تعالى عن الزاني والسارق فليتنظر في سياق كل آية جاء فيها لفظ الإيمان وتخصيصه بما فيها فإن كان في ذكر الحساب أو البعث أو الحشر والنشر فمعناه لا يؤمنون بالحساب ولا يؤمنون بالبعث ولا يؤمنون بالحشر والنشر وهكذا نص قولنا أن معنى لا يزني الثاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن أي بأن الله تعالى يراه فقط وليس المراد أنه غير مؤمن بالله وطاعته وكتبه ورسله وبمنكر ونكير أو البعث والحشر والحساب والميزان ونحو ذلك وقول بعض العلماء أن الإيمان لا يتجزأ فإذا ارتفع بعضها ارتفع كله محمول على من لم يسبق له مخالطة بالعلماء وكان جاهلا بالصفات التي يجب الإيمان بها فان مثل هذا لا يكمل إيمانه إلا بإيمانه بالصفات كلها ونظير ذلك صحة التوبة من ذنب هو مصر على فسب خروا بالجملة قال عاقل الكامل لا يعصى به إلا بداحال عقله وقد اجمع القوم على أن كل من كتب عليه كتاب الشمال ذنبا واحدا فهو ناقص العقل وكان مالك بن دينار يقول من أراد أن ينظر إلى قوم بلا عقل فليتنظر اليأس وسمعت سيدي عليا الغفاري رحمه الله يقول إنما حجب الله العبد عن شهوده به محال المعصية مثلا بجعله بين يديه وكما أن العبد يستحي من ربه إذا عصاه فكذا الحق تعالى يستحي من عبده أن يشهد به أن الله تعالى يراه فان الله تعالى طاهر بنا إلى خلق من الأخلاق الحسنة إلا وكان الله تعالى أولى منا بذلك الحق انتهى وسمعت أيضا يقول إذا بسط الحق تعالى بساط الكرم لعباده المؤمنين في الآخرة بأسطهم وأنزل نخلهم وقايعادي مكان وقع منكم في دار الدنيا صبن المخالفات الأبقصاني وقد رى وأنفذ مشيئة الحق لا تقدر دون على ردها فيزول بهذا الكلام نخلهم ويكاد أحدهم يطير من الفرح وهذا من أعلى غايات الكرم والجود حيث صار الحق تعالى يعتد من عبده المؤمنين ويقيمهم المعاذير في تلك الدار وما في الدنيا فاستزدك السرا عنهم كما سأل قدر بل ذم العبد إذا قال في دأر التكليف أي ش كنت أنا أن الله تعالى هو الذي قدر على ذلك قبل أن يخلق وأوجب على الرضى بالقضاء دون المقضى ورسلك لا رجعة لأن حضرة النكا ليهب

وكشف القناع عن نسبة الفعل إلى العبد حقيقة لا تقبل المحاققة إذ لو قبلت المحاققة لرسمنا  
 أحتم الإنسان على ربه ولم يغرم حجة الله تعالى عليه في شيء فاعلم أن الحق تعالى لا يباسط عبدا  
 في الآخرة ويعتذر عنه إلا أن كان متاديا معه تعالى في حال التكليف وهذه عبدة من لباب المعرفة  
 فتأمل فيها تحط بها علما ولنرجع إلى اصل المسئلة فنقول وهما يؤيد الشافعي وأحمد في قولهما يقطع  
 يد من سرق من ستارة الكعبة ما يكون ثمنه نصابا ما ورد في الحديث من تغليظ العقوبة على  
 السارق في الحرم فافهم والله أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أحريد واجتبه أنه إذا سرق  
 ثالث مرة لا تقطع له يد ولا رجل أخرى لأن اليد والرجل أكثر ما يقطع في السرقة بل يجبس مع قول  
 مالك والشافعي أنه يقطع في الثالثة يده اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى وهي الرواية الأخرى  
 عن أحمد فالأول فيه تخفيف على السارق والثاني فيه تشديد عليه وتوجيه القولين ظاهر  
 مما تقدم فإن بعض الأئمة يراعي حرم المال وبعضهم يراعي حرم المؤمن وتقدم في مسائل  
 الاتفاق أن الأئمة اتفقوا على أنه إذا سرق قطع يده اليمنى فإذا سرق ثانيا قطع رجله اليسرى  
 والخلاف إنما هو في الثالثة والرابعة والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن حد السرقة  
 يثبت بأقره مرة مع قول أحمد وأبي يوسف لا يثبت إلا بأقره مرتين فالأول فيه تشديد على  
 السارق والثاني فيه تخفيف عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول استبعادات  
 أحاديث على نفسه بما يوجب القطع كاذبا والتكرار استمنا يكون عند خوف الريبة فيعمل الأول على  
 أهل الدين والورع السائلين في تطهيرهم في هذه الدار قبل الموت ويحل الثاني على من كان بالضد  
 من ذلك احتياطاً له وللامام إذا أقام على قطع عضواً دمي وهدم بنية الله عز وجل عظيم  
 فلا ينبغي أن يهدم البنية الأخلاقيها ولذلك ورد أن قاتل نفسه في النار لتجره على هدم بنية الله  
 تعالى بخير أذنه فافهم فمن هنا كانت التثبيت في الأقرات بتركه مرتين عند هذين الأمامين واجبا  
 فكل من الأئمة وجهه والله أعلم ومن ذلك قول الأمام أبي حنيفة لا يجتمع على السارق  
 وجوب الغرم مع القطع وإن تلف المسمى فإن اختار السرقة منه الغرم لم يقطع وإن اختار القطع  
 واستوفى لم يغرم السارق مع قول مالك أن كان السارق موسرا وجب عليه القطع والغرم وإن كان  
 معسرا لم يتبع بغيره بل يقطع ومع قول الشافعي وأحمد يجتمع القطع والغرم على السارق فالأول  
 مخفف والثاني فيه تفصيل والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول سكوت  
 الشارع عن الغرم فلا يجب مع القطع شيء ووجه الثاني تغليظ على السارق بوجوب الغرم إن كان  
 موسرا بخلاف المعسر فحفف عنه لأن له راحة عندنا لما عنده من الفاقة والحاجة ووجه الثالث  
 التغليظ عليه تقييما للسوء فعله وبيان خسة نفسه والغفلة عن شهود الحق تعالى في الدنيا وعن  
 الحساب في الآخرة وقد كان الحسن البصري يقول والله لو حلف جالف أن أعمال الحسن أعمال  
 من لا يؤمن بيوم الحساب لقلت له صدقت لا تكفر عن يمينك ففيلله في ذلك فقال لو كنا  
 مؤمنين بيوم الحساب إيماناً كاملاً ما وقع أحدنا في مخالفة لاسر ولا جهرا انتهى ومن ذلك  
 قول أبي حنيفة أنه لا يقطع أحد الزوجين بسرقته مال الآخر سواء سرق من بيت خاص

لا حلها او من بيت يسكنان فيه جميعا مع قول مالك واحد في احدي روايتيه والشافعي في ارجح احواله انه يقطع من سرقة من حزن خاص للمسروق منه نزل مالك ولا يقطع من سرقة من بيت يسكنان فيه جميعا ومع قول احمد في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخر انه لا يقطع احدهما بسرقته مال الاخر على الاطلاق والقول الثالث للشافعي انه يقطع الزوج خاصة فالاول مخفف على الزوجين والثاني فيه تخفيف عليهما من حيث انه لا يقطع احدهما الا ان سرق من حزن خاص باحدهما كما انه مشدد من حيث القطع والثالث مخفف والرابع مفصل فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان كلام الزوجين مع صاحبه متقدم معه كانه هو ووجه الثاني ان كلامهما كالاجنبى الثالث كالاول ووجه الرابع ان المرأة لها حق النفقة والكسوة على الزوج فلا تقطع للشبهة في استحقاقها بعض مسرقتها ولو بحكم الشريعة في ماله بخلاف العكس ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الولد لا يقطع بسرقته من مال ابيه مع قول مالك انه يقطع بسرقته مال ابيه لعدم الشبهة فالاول مخفف على الولد والثاني مشدد عليه فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول غلبة رحمة الوالد على ولده عادة حتى انه لم يبلغنا ان والدا سعى في قطع ولده حين سرق ماله ابدا والحدود في الغالب انما تنقام تخليصا لحقوق العباد من بعضهم بعضا ووجه الثاني عدم الشبهة كما قاله الامام مالك ويصح حمل الاول على اهل الكرم والمرءة والثاني على اهل البخل والشم والحرص ممن يكون ماله عنده اعز من ولده فمثل هذا ربما اجابه الحاكم الى قطع ولده اذا طلب ذلك من الحاكم وربما قصد الوالد بقطعه رده عنه ومن حمله عن الجماعة على معاصي الله تعالى استحقاقا بها فربما اذاه ذلك الى ما هو اشد من القطع فراجع ذلك الى الشفقة عليه لا الانتقام منه ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد انه لا يقطع بسرقته صنم من ذهب او فضة ولا ضمان عليه في كسره بالاتفاق كما مر اول الباب مع قول مالك والشافعي انه يقطع بسرقته الصنم فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول النظر الى كونه مالا في الجملة وقد يكسره صاحبه ويصوغه حليا ووجه الثاني النظر الى كونه يعبد من دون الله فحكم من سرقه حكم من ازال منكرا او غيبه حتى لا يعبد من دون الله وذلك من جملة طاعة الله فلا يقطع ومن ذلك قول ابي حنيفة فيمن سرق ثيابا من الحمام عليها حافظ قطع ان كان ليلا فان كان نهارا لم يقطع مع قول الشافعي واحمد في احدي روايتيه انه يقطع مطلقا ولغظه من سرق ما كان في الحمام بما يحرس فعليه القطع او بما لا يحرس او وصى شخصيا وغفل فلا قطع فالاول مفصل والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الليل محل السرقة غالبا فكان كالسرقة من الحزن بخلاف النهار مع ملاحظة الحافظ ووجه الثاني ان سرقة من حزن على كل حال عرفنا فاذا خلع الانسان ثيابه في المسلم ودخل الحمام كان موضع خلعها هو حزنها والله اعلم ومن ذلك قول ابي حنيفة ان سارق العين المغضوبة يقطع ولا يقطع السارق العين المسروقة ان كان السارق الاول قطع فيها فان لم يقطع الاول قطع الثاني مع قول مالك انه يقطع كل منهما ومع قول الشافعي واحمد انه لا يقطع السارق من السارق

ولا السارق من الغاصب فالاول مفصل والثاني مشدد والثالث تخفيف فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاول ان الغاصب اخذ العين المغصوبة جهرا وعناد للشرعية بخلاف السارق  
فانه اخذ العين سراً وهو خائف معتدل على الحرب فلذلك قطع السارق من الغاصب تغليظا عليه  
دون السارق بالشروط الذي ذكره ووجه الثاني ان كلاما من السارق والمسروق منه اخذ  
مال الغير في ظاهر الامر من غير علم ان ذلك مسروق ويتقدير عليه بذلك فهو متعذر جلد الله  
وكانه كان شريكا للسارق الاول حين سرق فلذلك وجب عليها جميعا القطع ويؤيد ذلك حديث  
من سن سنة مسيبة فعليه وزرها ووزر من عمل بها ووجه الثالث قوله تعالى ولا تروا زنة وزر  
اخرى فكان الاسم على الغاصب والسارق دون السارق من كل منهما فلكل من الا قول  
الثلاثة وجه ومن ذلك قول مالك ان السارق لو ادعى ان المسروق من الحرز ملكه بعد  
قيام بينة على انه سرق نصابا من حرز قطع بكل حال ولا يقبل دعواه الملك مع قول ابي حنيفة  
والشافعي في احكام رواياته انه لا يقطع وسماه الشافعي السارق الظريف ومع قول احمد  
في احكام رواياته انه يقطع وفي الرواية الاخرى انه يقبل قوله اذا لم يكن معروفا بالسرقة ويسقط  
عنه القطع وان كان معروفا بالسرقة قطع فالاول مشدد والثاني تخفيف والثالث مفصل فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوة التهمة وغلبة الكذب على مثل السارق وهروبه فما  
يوجب قطع بده او رجله وقد صرح الشافعي بقوله ولا يقر السارق حين يسرق وهو مؤمن فتفو  
عنه الايمان ومن نفى عنه الايمان فلا يستبعد عليه الكذب فيما يدفع عن نفسه به القطع ووجه  
الثاني العمل بحديث ادرع والحرد بالقبضات وقوله ان هذا المسروق ملكي فيحمل الصدق  
ووجه الرواية الثانية لاحد هو الوجه في القول الاول ووجه الشق الاول من الرواية الثانية  
لفصلة لاحد ظاهر ووجه الثاني منه العمل بالقرائن ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمرني  
اظهر راييتي واحباب الشافعي ان القطع يتوقف على مطالبة من سرق منه ذلك المال مع قوله  
واحمرني احل راييتي انه لا يقتصر الى طالبة المسروق منه فالاول فيه تخفيف على السارق  
والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الغلب في القطع حق  
المخلاق والثاني عكسه ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو قتل رجل رجلا في داره وقال دخل  
على لي اخذ مالي ولم يندفع الا بالقتل فلا قود عليه اذا كان الداخل معروفا بالفساد والافعليه  
القول مع قول الائمة الثلاثة ان عليه القصاص الا ان ياتي ببينة فالاول مفصل فيه تخفيف  
من وجه وتشديد من وجه والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين  
ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجب القطع في الصيد المملوكة الموقوفة  
من حرزها وكذلك يجب القطع في جميع ما يمتل في العادة ويجوز اخذ الاعراض عنها سواء كان  
اصلا مباحا كالصيد الماء والحجارة امر غير مباهر مع قول ابي حنيفة ان كل ما كان اصله  
مباحا فلا قطع فيه فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول انها مال محرز ووجه الثاني النظر الى اصلها تغليبا لحرمة الادعى على وجه الا موال



ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجب القطع بسرقه الخشب ان بلغت قيمته نصابا مع قول ابي حنيفة انه لا يجب القطع في الخشب الا خشب الساج والابنوس والصندل والقنا فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الخشب مال على كل حال ووجه الثاني كثرة وجوده عادة فكان كالتراب الا ما كان غالي القيمة كالساج والابنوس ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان الجلاذ لو غلط فقطع اليسرى عن اليمنى جزاء ذلك مع قول الشافعي واحدا على القاطع الدية ويجب عند الشافعي في ظهر قوله واحد في احدى روايتيه اعادة القطع فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر اما الاول فلحصول الردع والرجوع بذلك واما الثاني فلانه قطع غير مشروع وكل عمل ليس عليه امر الشارع فهو مرد ومن ذلك قول ابي حنيفة لو سرق نصابا ثم ملكه بشراء او هبة او ارش او غير ذلك سقط القطع مع قول الأئمة الثلاثة انه لا يسقط سواء كان قبل الترافع ام بعده فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه صار مستحقا لذلك المسروق ووجه الثاني ان القطع انما هو في نظير تعدى حر فذله تعالى بحال سرقته بدليل عدم سقوط القطع لو ورد المسروق الى صاحبه ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة انه لو سرق مسلم نصابا من مال مستامن فلا قطع مع قول الأئمة الثلاثة انه يقطع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول النظر الى انه مال حر في الاصل ووجه الثاني النظر الى انه مال مستامن فاجرينا عليه احكام اهل الذمة واهل الاسلام مادام في بلادهم ومن ذلك قول مالك واحمد لو سرق مستامن او معاهد وجب عليهما القطع مع قول ابي حنيفة انه لا قطع عليهما ومع قول الشافعي في قول يقطعان وفي قول لا يقطعان فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث متردد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ثم الامر يرجع الى راي الامر في الحالين فان راي قوة في اهل الاسلام ولم يكن لنا سعي في بلاد الحرب نخاف الانتقام منهم بسبب قطعنا للمعاهد والمستامن قطع والا ترك مراعاة للمصالح انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم

### باب قطاع الطريق

اتفق الأئمة على ان يبرز واشهر السلام مخيفا للسبيل خارج المصر بحيث لا يدركه الغوث فانه محاربا قطاعا للطريق جاز عليه احكام المحاربين واتفقوا ايضا على ان من قتل واخذ المال بسبب اقامة الحد عليه فان عفا ولي المقتول والماتون منه فانه غير مؤثر في اسقاط الحد عنه وان مات احدهم قبل القدرة عليه سقط عنه الحد اذا الحدود حق الله عز وجل وطولب بحقوق الأدميين من الاضرار والاموال والجراح الا ان يعفى عنهم فيها هذا ما وجدته من مسائل الأئمة واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان حد قطاع الطريق على الترتيب المذكور في الآية الكريمة مع قول مالك انه ليس هو على الترتيب المذكور في الآية الكريمة بل للامام الاجتهاد فيه من قتل او صلب او قطع اليد والرجل من خلاف او النفي او الحبس فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد من حيث تخيير الامام في ذلك فرجع الامر الى مرتبة

الميزان وتوجيه القولين ظاهر ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة كيفية الترتيب المذكور في الامم  
الكومية انهم ان اخذوا المال وقتلوا ابا الامام بالخيار ان شاء قطع ايديهم وارجلهم من خلاف  
او قتلهم او صلهم وان شاء قتلهم ولم يصلهم وصفة الصلب عنده على المشهور من روايات ابي حنيفة  
حياء وبيع بطنه برمح الى ان يموت ولا يصلب اكثر من ثلاثة ايام وان قتلوا ولم ياخذوا المال قتلهم  
الامام حدا ولا يلتفت لامام الى عفو الاولياء وان اخذوا مالا لمسلم او ذمي والماتخون لو قسمهم  
على جماعة اصاب كل واحد عشرة دراهم وما قيمته عشرة دراهم قطع الامام ايديهم وارجلهم  
من خلاف فان اخذوا قبل ان ياخذوا مالا ولا قتلوا انفسا جسم الامام حتى يجدوا توبة او يموتوا  
فهذه صفة موجب الصلب والنفي عند الامام ابي حنيفة وقال مالك الحاربون يفعل الامام فيهم  
ما يراه ويجهده فيه فمن كان منهم ذمراى وقوة قتله ومن كان منهم ذاقوة فقط نفاه فحاصله انه  
يجوز للامام قتلهم وصلبهم وقطعهم عنده وان لم يقتلوا ولم ياخذوا مالا على ما يراه اوردوه  
ولما لهم صفة النفي عنده ان يخرجوا من البلد الذي كانوا فيه الى غيره ويجسروا فيه وصفة  
الصلب عنده كصفة الصلب عند ابي حنيفة وقال الشافعي رحمه الله اخذوا قبل ان يقتلوا انفسا  
او ياخذوا مالا نفوا وصفا النفي عند الشافعي هو ان يطلبوا اذ اهرى بالقيام عليهم الحد اذا تواجدوا  
وصفته عند احمد في احدي روايتيه كالشافعي في الرواية الاخرى ان لا يتركوا يادون في بلد وان  
اخذوا المال ولم يقتلوا قطع الامام ايديهم وارجلهم من خلاف ثم يخلون وان قتلوا واخذوا  
المال وجب قتلهم حتما وصلبهم حتما وان قتلوا ولم ياخذوا المال وجب قتلهم حقا ويكون الصلب  
عند الشافعي واحدا بعد القتل وقال بعض الشافعية يقتل بعد ان يصلب حيا ومدة الصلب عند  
الاثمة الثلاثة ثلاثة ايام وقال احمد ما يقيم عليه الاسم فكلام ابي حنيفة مفصل مائل الى التشديد  
وكلام مالك يحتمل التخفيف والتشديد لكونه مرجعا الى ما رأى الامام مع تخفيفه في صفة النفي الصلب  
من درجة اخر وكلام الشافعي واحد مشدد من وجه مخفف من وجه اخر في تحت القتل وعدم  
تحتاه واما الكلام في مدة الصلب فنقول احمد اخف فرجع الامر الى ما تبقى الميزان  
ولكل شيء مما اختاره الامام وجه ومن ذلك اعتبار ائمة الثلاثة النصاب في قتل المحارب  
مع قوله بالان لا يعتد بذلك فالاول مخفف في قتل المحارب اذا كان المملوك الذي اخذه دون  
نصاب والثاني مشدد فرجع الامر الى ما تبقى الميزان ووجه الاول القياس على قطع السرقة ووجه  
الثاني انه لا يشترط في قتل المحارب ان ياخذ قدر النصاب لانضمام المحاربة الى اخذ المال  
فكان التعليل عليه من جهة المحاربة لا من جهة النصاب ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة  
انه لو اجتمع محاربون فباشر بعضهم القتل واخذوا وكان بعضهم ردءا كان الردء حكم المحاربين  
في جميع الاحوال مع قول الشافعي لا يجب على الردء غير التعزير بالحبس والتغريب ونحو ذلك  
فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى ما تبقى الميزان ووجه الاول الاكتفاء  
بوجود المحاربة سواء باشر بعضهم القتل ام لم يباشر ووجه الثاني ان المدارس في المحاربة على المباشرة  
الا على من كان ردءا له ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان حكم من قطع الطريق داخل المصدر

كمن قطع الطريق خارج المصر على حارس سواء مع قول أبي حنيفة أنه لا يثبت حكم قاطع الطريق إلا أن  
 يكون خارج مصر فالأول فيه تشديد على قاطع الطريق والثاني فيه تخفيف عنه فراجع  
 الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن محاربة شرع الله عز وجل وتعدى حدوده لا يختلف  
 تحريمها بكونها خارج مصر أو داخله كغيرها من سائر المعاصي من زنا وشرب خمر وغير ذلك ووجه  
 الثاني أن قطع الطريق خارج مصر هو المشهور المتبادر إلى الأذهان لعدم وجود من يغيبه و  
 يخلصه من قاطع الطريق عادة بخلاف من قطع الطريق في المصر فإن الناس يغيبونه كثيرا فكان  
 بالنصب أشبه فعليه التعزير ورد ما أخذ إلى مسخقه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه  
 لو كان مع قاطع الطريق امرأة فوافقتهم في القتل بأخذ المال قتلوا مع قول أبي حنيفة  
 أنها تقتل قصاصا وتضمن فالأول فيه تشديد من جهة كون قتلها حدا والثاني فيه تخفيف من  
 جهة كون قتلها قصاصا فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين ظاهر ومن ذلك  
 قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو زنى رجل وشرب الخمر وسرق ووجب عليه القتل في المحاربة أو غيرها  
 قتل ولم يقطع ولم يجلد لأنها من حقوق الله تعالى وهي مبنية على المسامحة وقد اتفق القتل عليها  
 لغبرها لأنه الغاية مع قول الشافعي أنها تستوفي جميعها من غير تدخل على الإطلاق فالأول  
 يخفف وقول الشافعي مشدد فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الحدود لا تختلف  
 في مثل ذلك لكونها راجعة إلى الردم والزجر ووجه الثاني أن كل واحد يجب فيه الحد الذي شرع له  
 كالحكم فيما إذا تفرق على أشخاص متعددة فلا يقوم حد مقام حد ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة  
 أنه لو شرب الخمر بقدر المصنات حد في الخمر والحد في مع قول مالك بتدخلها فالأول  
 مشدد والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك  
 والشافعي في أحد قوليه أن توبة العصاة ما عدا المحاربين من شربة الخمر والزنا والسرقة  
 لا تسقط الحد عنهم مع قول أحمد في أظهر روايته والشافعي في الرواية الأخرى أنها تسقط الحد  
 عنهم من غير اشتراط مضمونها وفي الرواية الأخرى لا حد لأحد لا بد من مضي سنة بعد التوبة فالأول  
 مشدد والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول عدم ورود نص في إسقاط  
 الحد عن هؤلاء فكان إقامة الحد عليهم أولى بقريظة ما رواه مسلم في المرأة التي أتت النبي صلى  
 الله عليه وسلم وهي حبلى من الزنا فقالت يا رسول الله اني أتيت حدا من جدود أبيهم فاقمه  
 علي فقال لا وليا لها احصوا اليها فاذا وضعت فاتوني بها ففعلوا ذلك فلهي برجمها وصلى عليها  
 وقال لقد تابت توبة لو قسمت على سبعين من أهل المدينة لو سعتهم انتم فظاهر هذا الحديث  
 أنه صلى الله عليه وسلم ما أقام عليها الحد إلا بعد توبتها ولولا أنها تابت ما طلبت إقامة الحد عليها فأقيم  
 وأيضا فإن الحد ترتب على هؤلاء من حيث تعدى بهم حدود الله فلا يسقط عنهم بالتوبة ووجه الثاني  
 قوله صلى الله عليه وسلم التائب من الذنب كمن لا ذنب له وقوله صلى الله عليه وسلم التوبة تجب  
 ما قبلها أي تقطع حكم المؤخذة بالذنب في الدنيا أي وهم في الآخرة تحت المشيئة وسمعت شيخنا  
 شيخ الإسلام ذكر بإمره الله يقول لم يرد لنا أن أحدا يؤخذ بنبه في الدنيا والآخرة معا

ألا المحاربين لقوله تعالى فيهم ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم انتهى فعلم  
 أن من تاب من ذنب سقط عنه الحرف فيه على هذا التقرير ويصح حل الأول على العتاة المارقين  
 الذين يتكبرونهم وقوع الزنا وشرب الخمر والسقاة فتكون إقامة الحد عليهم أقوى في الردع والزجر  
 لهم كما أن الثاني يصح حله على من جرى عليه المقدرة واحدة في عمره قدم وصناعات الدنيا بما  
 رجحت وحصل له في نفسه شدة النجس حتى صار يستحي أن يجلس بين اثنين عكس حال الأول  
 ومن ذلك قول مالك والشافعي أن من تاب من المحاربة ولم يظهر عليه صلاح العمل لا تقبل  
 شهادته حتى يظهر عليه صلاح العمل مع قول أحمد تقبل شهادته وإن لم يظهر منه صلاح العمل  
 فالأول فيه تشديد الثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الأخذ بالاحتياط  
 لأصوال الناس وأبضاعهم فإن من لم يظهر عليه صلاح العمل بعد التوبة فكانه لم يتب فلا يخرج  
 عن التهمة في شهادته إلا إصلاح العمل والمشى على طريق كمال المؤمنين قال تعالى فمن تاب من  
 بعد ظلمه وأصلح وقال تعالى إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا ونحوها من الآيات ووجه الثاني  
 العمل بظاهر الأحاديث كالحديث السابق في المسئلة قبلها وكقوله صلى الله عليه وسلم وأتبع  
 السيئة الحسنة تمحها في محوها ابتاع الحسنة لها ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن المحارب  
 إذا كان مع المحاربة من لا يكافئه كالكافر والعبد والولد وعبد نفسه فقتله لا يقتل به  
 مع قول مالك أنه يقتل إذا قتل من لا يكافئه ومع قول الشافعي فيه قولان كالمذبذبين فالأول  
 مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

#### باب حد شرب المسكر

اجمع الأئمة الأربعة على تحريم الخمر ونجاستها وإن شرب الخمر قليلا وكثيرها موجب للحد وإن  
 من استحل شربها حكم بكفره وتقدم في باب النجاسة أن داود قائل بطهارة الخمر مع تحريمها واتفقوا  
 على أن عصير العنب اشتد وقذوفاً من غيره فهو خمر وتفقوا أيضاً على أن كل شراب يسكر كثره  
 وقليله حرام وأنه يسمى خمر وفي شربه الحد سواء كان من عنب أو زبيب أو حنطة أو شعير أو فلة  
 أو تمر أو عسل أو لبن ونحو ذلك نبيذاً كان أو مطبوخاً خلافاً لأبي حنيفة فإنه قال نقيع القمح والزبيب  
 إذا اشتد كان حراماً قليلاً وكثيره ويسمى نبيذاً الآخر فإن أسكر ففي شربه الحد وهو نجس فإن  
 طبعاً أو كان في طبعه حل منها ما يغلب على ظن الشارع منه أنه لا يسكره من غير طرب فإن اشتد  
 أحرم الشراب منها ولم يعتد في طبعها أن يذهب ثلثها أو أمان نبيذ الحنطة والتمر والشعير والذرة  
 والعسل فإنه حلال عنده نقيعاً ومطبوخاً وإنما يحرم المسكر منه ويحرف فيه وكذلك اتفقوا على  
 أن المطبوخ من عصير العنب إذا ذهب أقل من ثلثه فإنه حرام وأنه إن ذهب ثلثاه حل عالم يسكر  
 فإن أسكر حرم قليلاً وكثيره وعلى أن حد العبد على النصف من حد الحر وعلى أن حد الشرب يقام  
 بالسوط الأمازيغي أنه يقام بالأيدي والنعال وأطراف الثياب وعلى أن من غصن بلقمة  
 ولم يجد غير خمريسيغها به يجوز له أساغتها به على كل حال هذا ما وجدته من مسائل الأجماع  
 والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه ماضى على العصير

ثلاثة ايام ولم يشهد ولم يسكر لا يصير خمر حتى يشهد ويسكر ويقذف زبدته مع قول احمد انه اذا مضى على العصير ثلاثة ايام صار خمر او حرم شرع وان لم يشهد ولم يسكر ولم يقذف زبدته لم يشرع في ذلك فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحكم يدور مع العلة غالباً فان فقدت علة الاسكار فهو مبطل على اصله ووجه الثاني الاخذ بالا احتياطاً فانه بعد مقداد ثلاثة ايام يسكر غالباً فان احتياطاً ان لو يكن احد راي في ذلك دليلاً عن الشارع يحرم شرعاً وان لو يسكر فان الشارع وضع الاحكام حيث شأما ويكون من باب تحريم الوسائل خوفاً ان يقع في تحريم المقاصد كما اشرنا اليه بقولنا ووجه الثاني الاخذ بالا احتياطاً و يؤيد ما فكرنا حديث ما اسكر كثيره حرم قليله فان تحريم القليل لم يكن دائراً مع العلة التي هي الاسكار ويحتمل ان من قال باباحة ما لا يسكر من النبيذ لم يطعن على هذا الحديث فظن ان علة التحريم هي الاسكار وقد فقدت ومن ذلك قول ابي حنيفة حد السكر ان يصير الانسان لا يعرف السماء من الارض ولا الطول من العرض ولا المرأة من الرجل مع قول مالك انه من استوى عند الحسن والقبير ومع قول الشافعي واحده من يخلط في كلامه على خلاف عادته فالاول مشدد في صفة السكر مخفف في وجوب الحد ان لم يصل الى تلك الصفة والثاني فوقي في التشديد في الحد والثالث فوق ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان من لا يعرف السماء من الارض اشد سكرًا ممن لا يفرق في الكلام بين الحسن والقبير كما ان من يخلط في كلامه فقط اخف سكرًا مما قبله فمن تورع في عدم اقامة الحد اذ لم يصل الى اعلى الحالات عنده فقد قل تورعه من جهة الغيرة على انتهالك محارم الله ومن تورع واقام الحد بوجوده في الصفات دون ما فوقها فقد قل تورعه من جهة احترام ذلك المسلم الشارب للسكر فانهم وايضاً ذلك ان من لا يعرف السماء من الارض من التمييز بالكلية ومن لا يعرف المرأة من الرجل يترك الاشخاص ولكن جهل الاوصاف ومن اختلط كلامه يترك السماء من الارض ويميز بين الرجل والمرأة ولكن عنده لمحات غيبة نظوفه فربما كان عنده شعور في اول كلامه ثم زال قبل ان يتمها قال ثمة ما بين ناصراً لظاهر الشريعة وما بين محترم لذلك المسلم الشارب لكل وجه ومشهد ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان حد شارب الخمس ثمانون مع قول الشافعي واحد في احادي رواية ورجحنا الخرق انه اربعون في حق الحر واما العبد فعليه النصف من ذلك بالاتفاق كما مر اول الباب فغلب الاول حدة اربعون وعلى الثاني حدة عشرين فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحر الغالب عليه كمال العقل عكس حال العبد فلذلك كانت صغيرة الحركية دون العبد على قاعدة قوتهم من عظمت مرتبته كبرية صغيرته ويحتمل ان يكون الحد ثمانين في حق من يسكر ويعربد ويؤذي الناس الاربعين في حق من كان بالضد من ذلك ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو اقر بشراب الخمر ولم يوجد منه ريم حد مع قول الامام ابي حنيفة انه لا يحد فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مؤاخذته باقراره والحكم دائر مع الشرع لا مع الريم عكس الثاني ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو وجد

مسألة - يجوز خسر ولم يقر لم يجد مع قول مالك انه يجد فالاول مخفف والثاني مشدد في إقامة الحد  
 فرجعه الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك واحد والثاني في اصره اقواله انه  
 لا يجوز شرب الخمر للضرورة كالعطش والتداوى مع قول ابى حنيفة انه يجوز للعطش لا  
 للتداوى ومن قول الشافعي في القول الثاني انه يجوز شرح القليل للتداوى ومع قوله  
 في القول الثالث يجوز للعطش بايقظ به الرى فقط فالاول مشدد في عدم جواز شربها  
 للضرورة والثاني مفصل وكذلك الثالث والرابع فيه تشديد فرجعه الامر الى مرتبة الميزان  
 ويصح حمل الاول على حال الاكابر من اهل الصبر واليقين فيصبر احداهم حتى يضطر فيشرب  
 اذ ذلك خيرا ان يموت كما انه يصح حمله على ائمة الضرورة والعطش ووجه قول ابى حنيفة  
 انه يشربه لا مضر فيه بقاء الرحم واما التداوى ففي الحديث ان الله تعالى لم يجعل شفاء امة  
 فيما حرم من ايامها رغبة الرجوة ظاهرة والله تعالى اعلم

## باب التعزير

نفى لا يشترط على ان التعزير مشروى في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة واختلفوا هل التعزير  
 فيما يستحق التعزير بمثله هو حق واجب لله تعالى ام غير واجب فقال الشافعي بعدم وجوبه  
 وقال ابو حنيفة ومالك ان غلب على ظنه انه لا يصلح الا الضرب وجب وان غلب على ظنه  
 اصلاحه بغيره لم يجز قال احمد ان استحق بفعله التعزير وجب فالاول مخفف والثاني مفصل  
 وكذلك الثالث فرجعه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تعظيم حضرة الله تعالى ان يعصى  
 العبد سر به في اذنه ويظهر اليه سبحانه وتعالى فكان الضرب المؤلم له واجبا ليتنبه لقيم فعله  
 في المستقبل ويسير بين كماله الذي حصل له في الماضي فيستغفر به منه وربما كان الذنب  
 الثاني معلقا تركه على سؤال الله عز وجل فيحول عنه بالسؤال الا فالقدر المبرم لا يصح تركه  
 واما وجه الثاني انما لا يعدم الوجوب فهو خاص برعاة الناس الذين لا يعرفون قدر عظمة  
 حضرة الله ولا يؤثر فيهم الضرب بكل تلك التأثير فلا يحصل به كبير زجر ولا مردع عن المعاصي  
 المستفيل فان كانت سعة على حصول الالم الواقع لذلك العبد ومن ذلك قول الائمة الثلاثة  
 ان الامام لو عزر رجلا فمات فلا ضمان عليه مع قول الشافعي ان عليه الضمان فالاول مخفف  
 على الامام والثاني مشدد فرجعه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان منصب الامام  
 يجعل عن ان يعذر احد اعداء المصلحة بخلاف غير الامام قد يعزر غيره وعند مشاشة تشف منه  
 لعامة سابقة مثلا وما بلغت ان احدا من السلاطين قتل بقتله احدا في تعزير ابد بل ولا غرم دية  
 ووجه الثاني ان الشرع لا يحاطة فيه لاحد فالامام الاعظم كاحد الناس في احكام الشريعة  
 ومن ذلك قول مالك واحدا ان الاب او اضر ولد له تاديبا او المعلم اذا ضرب الصبي تاديبا  
 فمات لا ضمان عليه مع قول ابى حنيفة والشافعي انه يجب الضمان فالاول فيه تخفيف والثاني  
 مشدد فرجعه الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين يفهم من توجيه المسئلة قبلها ان الامام  
 كالا امام الاعظم في كونه لا يضرب الا للاصلاح وكنك المعلم في الغالب لذلك ضمنهما



ابو حنيفة والشافعي احتياطا لاولاد الناس وليتقوا الوالد في خذ به مولده به. يا قسنت  
نفسه من ولده فضر به المصلحة كالاجنبى فانهم ومن ذلك قول مالك في قوله تعالى لا يجرى  
ان يبلغ بالتعزير على الحد ومع قول مالك ان ذلك يرجع الى رأي الامام فان رأى ابن يزيد عليه  
فعل فالاول فحذف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجهه الاول ان الامام  
ونائبه انما يحكمان على وفق الشريعة وليس لهما ان يزيدا على ما قدرته ذرة واحدة ووجه الثاني  
ان الشارح من الامام الاعظم على امته من بعده وامر الامة بالسهم والطاعة اه في كل ما  
لا معصية فيه لله عز وجل بل ضرب بعض العناة والفسقة السحر المقدس باليد عنه فجاز للامام  
الزيادة بالاجتهاد مصلحة لذلك المعز اسم مفعول ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي ابى التعزير  
لا يختلف باختلاف اسبابه كان يزداد في التعزير حتى يبلغ دنى الحد ودلو في الجملة و  
ادناها عند ابى حنيفة اربعون في الخمر وعند الشافعي واحد وعشرون فيكون اكثر التعزير عند  
ابى حنيفة تسعة وثلاثين وعند الشافعي احدى تسعة عشر وقال مالك للامام ان يضرب  
في التعزير اى حد يامى اليه اجتهاده وقال احمد هو يختلف باختلاف اسبابه فان كان بالسوء  
في الفرج بشبهة كوطء الشريك او بالوطء فيما دون الفرج فانه يزداد عند الشافعي الحد  
ولا يبلغ فيه اعلاها فيضرب مائة الاسوطا وان كان بغير الفرج كقبالة اجنبية او سرقة  
دون نصاب فانه لا يبلغ فيه ادى الحد فالاول فيه تخفيف من حيث انه كاذب ربه ربه  
الحد المقدس في الشرع وقول مالك فيه تشديد اذا دى اجتهاده الى زيادة على الحد  
وقول احمد مفصل فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ذلك قول ابى حنيفة والشافعي انه يضرب قاشما مع قول مالك انه يضرب مائة او اقل  
في احدى راييه كمن هبلك والاخرى كمن هبلى ابى حنيفة والشافعي فالاول فيه تشديد والثاني  
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ضرب قاشما هو حد الفرج  
الثاني ان المراد من الضرب الالم وهو حاصل بضربه قاعدا ومن ذلك قول ابو حنيفة والشافعي  
انه لا يجرى في حد القذف خاصة ويجزى فيها حداه مع قول مالك انه يجزى في الحد كله او  
قول احمد لا يجزى في الحد وكلها بل يضرب فيما لا يمتنع الالم الضرب كالقذف من حيث  
فيه تخفيف من وجه دون وجه والثاني مشدد في التجرد والثالث تخفيف فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان وتوجيه الاقوال ظاهر ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد ان الضرب يحد  
على جميع البدن الا الوجه والفرج والراس مع قول الشافعي انه لا يضرب الوجه والفرج  
والخاصة وسائر المواضع المخوفة ومع قول مالك يضرب الظهر وما قاربها فالاول والتاوى فيه  
تخفيف والثالث فيه تشديد من حيث عدم تفرقة الضرب على جميع البدن الا ما استثناه الاول  
والثاني فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان الضرب في الحد ينفذ  
فأشد الضرب ضرب التعزير ثم الخمر ثم القذف مع قول مالك ان الضرب في هذه الحدود  
سواء مع قول الشافعي ان ضرب حد الرمي أشد منه في حد القذف وان ضرب القذف أشد من

الضرب في شرب الخمر فالاول فيه تخفيف من حيث تخفيف الضرب في بعض الحدود  
وتشديد من حيث شدة الضرب في بعضها وكذلك قول مالك ويصم العكس من حيث ان في  
التساوي الحاق الادنى بالا على في بعض الحدود وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
باب الصيال وضمان الولاة واليهاء

لما جرد في الباب شيئا من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول  
الائمة الثلاثة انه يجوز دفع كل صائل من ادعي او بهيمة على نفسه بطرف او يضم او مال فان لم  
يندفع الا بالقتل فقتله فلا ضمان عليه مع قول ابي حنيفة ان عليه الضمان فالاول فيه تخفيف  
من حيث عدم الضمان والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه  
وجه صحيح لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو عض عاض يد انسان فانتزعا  
من فيه فسقط اسنانه فلا ضمان عليه مع قول مالك في المشهور عنه انه يلزم الضمان  
مخفف على العضوض والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه  
ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو اطم انسان في بيت انسان فرماه فقفا عينه لزمه الضمان مع  
قول الشافعي واحمد لا ضمان وقول مالك في روايته كالمذهبين فالاول كالمشدد والثاني مخفف  
والثالث محتمل لكل منها فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على اطلاع اهل الدرسين  
والورع من لا يتولد من اطلاع كبير فتنة لقلعة وقوع مثله في النظر الى ما حرم الله تعالى وحمل  
الثاني على من كان بالصد من ذلك فلا ضمان في فقه عينه زجالة عن مثل ذلك ومن ذلك  
قول مالك واحمد ان الامام لو ضرب في حد فمات المحدث او افضى الى هلاكه فلا ضمان على الامام  
مع قول الشافعي من جملة تفصيل له انه ان مات في حد الشرب وكان جلده باطراف النعال  
والثياب لم يضمن الامام قولا واحدا وان كان ضربه بالسوط فلا ضمان في ذلك وجهان احدهما  
لا ضمان عليه وحكي ابن المسكين عن الشافعي ان الامام ان ضرب بالنعال واطراف الثياب ضربا  
لا يجاوز الاربعين فمات فيه فلا عقل فيه ولا قود ولا كفارة على الامام وان ضرب اربعين سوطا  
فمات فدينه على قلة الامام دون بيت المال فالاول مخفف على الامام والثاني مفصل على اختلاف  
النقل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ذلك الضرب مشروع فاقامته غير مضمونة  
كبقيية الحدود فانه باذن من الشارع ووجه الثاني من شقي التفصيل في حد الشرب  
كونه مما لا يقتل غالبا واما وجه ما قاله اصحاب الشافعي من عدم الضمان وان كان ضربه  
بالسوط كون ذلك ماثونا فيه من الشارع وكذلك القول في اول شقي التفصيل الذي حكاه  
ابن المنذر ووجه الوجه الثاني من وجهي اصحاب الشافعي كون الاربعين سوطا ربما تقتل  
غالبا وانما كان على عاقل الامام الدية دون القصاص لان اصل الضرب ماذون فيه وكان منصبه  
يجل عن مثل ذلك فانما الواجبنا القول على الامام لقبنا الموضوع في تحجيرنا عليه مع ما في ذلك  
من انتهاك حرمة في عين العامة فتضعفت شوكته ولم يبلغنا ان اوما قتل في اقامته الحد على  
مستحقه ابدا ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا ضمان على ارباب البهاشم فيما اتلفته منها

اذا لم يكن معها صاحبها وأما ما اتلفت له ليدافضانه عليه مع قول أبي حنيفة انه لا يضمن الا ان يكون معها صاحبها راكبا او قاعدا وسائقا او يكون قد أسلمها سواء كان ليلا او نهارا فالأول فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد بالشرط الذي ذكره كذا في قوله فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه عدم الضمان في الشق الاول في كلام الأئمة الثلاثة جريان العادة في ارسال اليها ثم نهارا ومنه يعلم توجيه الضمان فيما تلفت له ليدافضانه وجه الشق الاول من كلام أبي حنيفة كونه معها راكبا او قاعدا وسائقا ووجه الثاني منه تعديده بالامر سال ولذلك عم المحكم في عدم تخصيصه ذلك في ليل او نهار ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو اتلفت الدابة شيئا وصاحبها عليها ضمن صاحبها ما اتلفتت بيدها او فيها وأما ما اتلفتت برجلها فان كان يوطئها ضمن الراكب وان مرحت برجلها فان كان يوطئها في موضع ماذون فيه شرعا كالمشي في الطريق والوقوف في ذلك الراكب او في الفلاة او في سوق الدواب لم يضمن وان كان بموضع ليس بمأذون فيه كالوقوف على الدابة في الطريق والدخول في دار انسان بغير اذن ضمن مع قول مالك ان يدها وفيها ويوطئها سواء فلا ضمان عليه في ذلك اذا لم يكن من جهة راكبا او قاعدا وسائقا سبب من غير وضرب ومع قول الشافعي انه يضمن ما جنت بغيرها او يدها او رجلها او ذنبها سواء كان من قائمها او سائقها سبب او لم يكن ومع قول احمد ما اتلفتت برجلها وصاحبها عليها فلا ضمان فيه وما جنت بغيرها او يدها ففيهما الضمان فالأول الذي هو كلام أبي حنيفة مفصل وكلام مالك فيه تخفيف من حيث التفصيل وكلام الشافعي مشدد وكلام احمد مفصل فراجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال الأربعة ظاهر لا يخفى على الفطن والله اعلم

### كتاب السير

اتفق الأئمة على ان الجهاد فرض كفاية فاذا قام به من فيه كفاية من المسلمين سقط الحرج عن الباقي وعن سعيد بن المسيب انه فرض وكذلك اتفقوا على انه يجب على اهل كل ثغر ان يقاتلوا من بين ايديهم من الكفار وان يحزوا ساعدهم من يليهم الا قرب فالأقرب وانفقوا على ان من يتعين عليه الجهاد لا يخرج الا باذن ابيه ان كانا مسلمين وعلى ان من عليه دين لا يخرج الا باذن غريمه وانه اذا التقى الزحفان وجب على المسلمين الحاضرين الشات وحرم عليهم الفرار الا ان يكونوا مستحرفين لقتال او متحيزين الى فئة او يكون الواحد مع ثلاثة او المائة مع ثلثائة فيبطل الفرار ولهم الشات مع ذلك لا سيما مع خلبة ظنهم بالظهور عليهم وانه يجب الهجرة من دار الكفر على من قدر عليها وعلى ان نساء الكفار اذا لم يكن يقاتلن فلا يقتلن الا ان يكن ذوات رأي وعلى ان الامم في الشيم الفاني واهل الصوامع اذا كان لهم رأي وتدير يقتلون وعلى ان المشركين اذا تترسوا بالمسلمين يستحق المشركون بالمسلمين عن الرمي ويقصدون المسلمين وعلى انه لو قتل احد الاسير وهو في الاسر لم يجب على القاتل شيء الا التعزير فقط خلافا للاوزاعي في قوله تجب عليه الدية هذا ما وجدته من مسالك الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجب اي يشترط في وجوب الجهاد وجوب الزاد والراحلة كالحج مع قول مالك انه

لا يجب وموضع الخلاف اذا تبين الجهاد على اهل بلد بغيرهم وبين موضع الجهاد مسافة القصر  
 فالاول مخفف في وجوب الجهاد المذكور والثاني مشدد فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
 ووجه الاول ان من لم يجد الزاد والراحلة فقتاله للعدو خارج لا لقنات قلبه الى ما ياكل ويشرب  
 ويركب فاذا وجد الزاد والراحلة قوي ما عنده ولم يصبر عنده التفات لغير القتال ووجه الثاني  
 عدم وجوب نصر صريح باشراط ذلك في السفر للجهاد ولو طويلا كشهر واكثر ولو انه كان شرطا  
 لوصول البنا ولو في حديث واحد فان الشيعة لم تنزل محفوظة بوجود العلماء في كل عصر ويصم  
 حمل كلام الاثمة الثلاثة على حال اكابر الدولة من ذوي المروءات الذين يغلب عليهم الحياء من  
 سؤال الناس للزاد والراحلة في الطريق وحمل كلام الامام مالك على حال من كان بالصد من ذلك  
 كما قال فيمن يجمع على السؤال ويظن ان الركب لا يجيبون سؤاله فانه يجب عليه الحج  
 عنده ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان المسلمين اذا اخذوا اموال اهل الحرب ولم يمكنهم  
 اخراجها او يصلها الى دار الاسلام جازهم اتلافها فيمن يجمع الحيوان ويكسر دين السسلاح  
 ويحرقون المتاع مع قول الشافعي واحمد ان لا يجوز الا لما لكه وذلك بعد القسمة فالاول  
 مخفف على المسلمين والثاني مشدد في بعض ذلك عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
 مراعاة المصلحة العامة للمسلمين فربما تغلب علينا الكفار واخذوا تلك الاموال التي غنمناها  
 منهم فتفوقوا بها على قتالنا وانما لم يراع اهل هذا القول ما جزم اليه اهل القول الثاني تقدما للمصلحة  
 العامة على مصلحة الخاصة ووجه الثاني ضعف ذلك المتلفين لتعلق حقوق جميع المجاهدين  
 بذلك وعدم خوف انفاذ تلك الاموال من ايدي المسلمين فكان بقاؤها من غير اتلاف انفع  
 للمسلمين في هذه الحالة ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك واحمد والشافعي في احد قوليه ان  
 تشيخ الكفار وعلمائهم اذ لم يكن لهم راي ولا تدبير لا يجوز قتالهم مع قول الشافعي في الاظهر  
 انه يجوز قتالهم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان  
 مشروعية القتل بالاصالة انما هي في حق من فيه نكايه للمسلمين وهو لا يتركهم انما  
 غالما ووجه الثاني ان الامام قد يرى قتالهم لمصلحة وقد بلغنا ان السيد داود عليه الصلوة والسلام  
 لما بنى بيت المقدس كان كل شيء بناه يصير منه دما فشكا ذلك الى ربه عز وجل فادعى الله تعالى  
 اليه ان بيتي لا يقوم على يدي من سفك الدما فقال داود يا رب اليس ذلك في سبيلك فقال  
 الله تعالى بلى ولكن اليسوا عيادي ويؤيد ذلك ايضا قوله تعالى وان جنوا السلم فاجنم لها فان  
 في ذلك ترجيح للمصلحة على القتل ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لا دية على من قتل من  
 لم تبلغ الدعوة مع ما نقل عن مذهب الشافعي واحمد من خلاف ذلك على غير الراجح فالاول  
 مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك ان من قربت  
 ديارهم منا فقد بلغتهم الدعوة فلا تحتلج الى دعوتهم قبل القتال بل نقاتلهم ما يتداعوا من بعد  
 دعوهم فالدعوة اقظم للشك وقال ابو حنيفة ان بلغتهم الدعوة فحسن ان يدعواهم الامام الى  
 الاسلام او اداء الجزية قبل القتال وان لم تبلغهم فلا ينبغي للامام ان يبدأهم وقال الشافعي لم اعلم

أحد من المشركين لم تبلغه الدعوة اليوم إلا أن يكون قوم من المشركين خلف الترك والجون  
 لم تبلغهم الدعوة فلا يقبلوا الحق يدعو إلى الإيمان فان قتل أحد منهم قبل ذلك فعلى حاقلة  
 قاتله الدية وقال أبو حنيفة لا شيء عليه والمظاهر من مذهب مالك أن الحكم كذلك فالأول  
 والثاني من أصل المسئلة مفصل والثالث مشدد من حيث أن جميع المشركين لأن بلغتهم الدعوة  
 مخفف من حيث أنهم لا يقبلون إلا بعد الدعوة إلى الإيمان كما أن الأول مما تفرع من المسئلة مشدد  
 من حيث وجوب الدية على القاتل الثالث والرابع مخفف من حيث عدم وجوبها فرجع  
 الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأقوال ما ورد في الحديث من اختلاف الحكم بحسب الوقائع من  
 الشارب ومن أمان أو لا يفترق من الصحابة وغيرهم من بعدهم ومن ذلك قول أبي حنيفة  
 والشافعي إن أمان الكفار لا يصح إلا من مسلم بالغ عاقل مختار فلا يصح أمان الصبي  
 والمجنون عتقها مع قول مالك إذا جاء أحد يصح أمان الصبي المراهق فالأول مشدد في صحة الأمان  
 للكفار والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن أمان الكفار أمر خطير  
 ينبغي عليه مصلح ومفاسد يحتاج إلى غزارة عقل وفطنة في العواقب والصبي والمجنون ليسا من  
 أهل هذا المقام ووجه الثاني أن الصبي المراهق قد اشرف على البلوغ وما قارب الشيء أعطى حكمه  
 في كثير من الأحكام وأمان الكفار هنا أشبه أن حصل بعد إيمانه لقبة فوق الأمر يتبدل  
 الأمر ويشدد على الكفار حتى ينزلوا ويخرجهم من بلاد الإسلام فكان أمان الصبي المذكور بمثابة  
 الأذن في دخول بلاد الإسلام لا في الإقامة بها حتى يفسد وأما من ذلك قول الأئمة الثلاثة  
 أنه يصح أمان العبد المسلم كما فرأوا أهل مدينة وبغداد أمانه بشرطه عند الإمامة المذكورين  
 مع قول غيرهم أنه لا يصح أمانه فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة  
 الميزان ووجه الأول أن أمان العبد في النقص كإمان الصبي قد قد مناه فيه ووجه الثاني  
 أنه يحتاج إلى كمال على والعبد ناقص العقل والراي عادة ويصح حمل الأول على عبد ظهر للناس  
 عقله وحسن بابه والثاني على من كان بالعكس ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وإنه لو  
 أصاب أحد من المسلمين مسلماً في حال فترس الكفار بالمسلمين فلا يلزمه دية ولا كفارة  
 مع قول الشافعي وأحمد في أحد روايتيه أنه يلزمه الكفارة ببلادية والثاني من قول  
 الشافعي وأحمد يلزمه الدية والكفارة فالأول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد  
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذا القول راجعة إلى إجماع الأئمة ومن ذلك قول  
 الأئمة الأربعة أن المسلم إذا طلب المباشرة جاز له ذلك بلا كراهة مع قول ابن أبي هريرة من الشافعية  
 أن ذلك يكره فالأول مخفف والثاني مشدد وكذلك قول الأئمة الثلاثة أن المستحب أن لا يبارز  
 أحد إلا بأذن الأمير لكن لو لم يبرأ بغير إذنه جاز مع قول أبي حنيفة أن المباشرة حرام إلا أن  
 يكون المبارز في منعة من المسلمين بالأمير عليه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى المسئلة  
 إلى مرتبة الميزان ووجهها ظاهر يرجع إلى حكم ذوق الراي من المسلمين ومن ذلك  
 قول أبي حنيفة في حق استرقاق كل من لا كتاب له ولا يظن به كتاب عبدة الاوثان لكن من

الجميع منهم دون العرب مع قول مالك والشافعي واحد في إحدى روايتيه ان ذلك لا يجوز مطلقا فالاول  
مفصل والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم احترام من لا  
كتاب له ولا شبهة كتاب من العجم ووجه الثاني شرف عنصر العرب فلا يجري عليهم صفات كغيرهم  
ومن فلك قول الأئمة الثلاثة انه لو اسلم كافر قبل الاسر له عصم نفسه وماله وان كان في دار  
الحرب مع قول ابي حنيفة ان ما كان في دار الحرب من العقار يقسم واما غيره فان كان في سيرة  
او يد مسلم اذ هي لم يغنم وان كان في يد حربي غنم فالاول مخفف على الكافر بالعصمة المذكورة  
والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ودليل الاول قوله صلى الله عليه وسلم  
امر بان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم لا ينجو  
الاسلام وحسابهم على الله ووجه الشق الاول من التفصيل في قول ابي حنيفة تغليب الحكم  
لدار الحرب في العقار ولما في ذلك من الاطاعة لهم على قتالنا ووجه التفصيل في الشق الثاني من كلام  
ابي حنيفة واضح ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو دخل حربيون دار الاسلام لم يجز  
سبيهم مع قول ابي حنيفة يجوز ذلك فالاول مخفف على الحربيين والثاني مشدد عليهم فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين راجع الى رأى امير السرية واهل الراى من  
العسكر والله تعالى اعلم

### كتاب قسم الفخ والغنيمة

اتفق الأئمة على ان ما حصل في ايدي المسلمين من مال الكفار بايجاف الخيل والركاب فهو  
غنيمة عينه وعرضه الا السلب كما سياتي تفصيله واتفقوا على ان اربعة اخماس الغنيمة الباقية  
تقسم على من شهد الواقعة بنية القتال وهم من اهل القتال كل رجل سهم واحد واتفقوا على انهم  
اذا قسموا الغنيمة وحازوها ثم اتصل بهم مدد لم يكن لذلك المدد معهم حصته واتفقوا على ان الامام  
لوقسم الغنائم في دار الحرب بقلد القسمة وكذلك اتفقوا على ان للامام ان يفضل بعض الغانمين  
على بعض وكذلك اتفقوا على ان الامام مخير في الاسارى بين القتل والاسترقاق واتفقوا على  
انه لا يجوز لاحد من الغانمين ان يطأ جارية من السبي قبل القسمة واتفقوا على ان الغال من الغنيمة  
قبل جيازتها اذا كان له فيها حق لا يقطع هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق واما  
ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي واحد انه اذا كان في مال الكفار المغنوم منهم سلب  
استحقاقه القاتل من اصل الغنيمة سواء شرط ذلك الامام لم يشرطه قالا وانما يستحق القاتل  
اذا غرر بنفسه في قتل مشرك وانزال امتناعه مع قول ابي حنيفة ومالك ان القاتل لا يستحق  
السلب الا ان شرطه له الامام ثم بعد السلب يفر الخمس من الغنيمة فالاول مخفف على المقاتلة  
بشرطه والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تشجيع المسلمين على  
القتال لما فيهم من الجزاء الذي يقاتل لاجل الدنيا واولم يعط ذلك النصيب ضعف غرمه عن  
القتال ووجه الثاني مراعاة الادب مع امير الجيش فان سهمه بالسلب اخذه والا تركه لان  
له النظر العام على العسكر وقد يحتاجون الى ذلك السلب الى بيعه وقسمه بينهم فيكون



منع المقاتل منه فيه عدل بين المقاتلين لا سيما ان كان ذلك القاتل من ثلاثت نفسة الى السلب  
لغلبة قصده بالجهاد لعل كلمة الله عز وجل دون الغنيمة ومن ذلك قول ابى حنيفة ان الخمس يقسم  
على ثلاثة اسهم سهم لليتيم وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل فدخل فقراء ذوى القربى  
فيهم دون اغنيائهم واماسهم النبي صلى الله عليه وسلم فهو خمس الله وخمس رسوله وهو خمس  
واحد وقد سقط بموت النبي صلى الله عليه وسلم كما سقط الصفي واماسهم ذوى القربى فكانوا  
يستحقونه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالتعيين وبعد فلا سهم لهم وانما يستحقون بالفقر  
خاصة فيسترون فيه ذكرهم وانما سهمهم قول مالك ان هذا الخمس لا يستحق بالتعيين لشخص دون  
شخص ولكن النظر فيه للامام يصرفه فيها يرى وعلى من يرى من المسلمين ويعطى الامام  
القرباية من الخمس والفى والخراج والجزية ومع قول الشافعي واحمد ان الخمس يقسم على خمسة  
اسهم سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو باق لم يسقط حكمه بموته وسهم لبني هاشم وبني  
المطلب دون بني عبد شمس وبني نوفل وانما كان مختصا لبني هاشم وبني المطلب لانهم ذوى القربى  
حقيقة وقد منعوا من اخذ الصدقات فجعل هذا لهم غنيمة وفقيرهم فيه سواء الا ان الذكر مثل  
خطا اثنين فلا يستحقه اولاد البنات منهم وسهم للمساكين وسهم لابناء السبيل  
وهؤلاء الثلاثة يستحقون بالفقر والحاجة لا بالاسم فالاول فيه تشديد من حيث حرمان اولاد  
البنات ومن حيث ان الذكر مثل خطا اثنين وفيه تخفيف من حيث كيفية القسمة والثاني  
فيه تخفيف من حيث رد الامر الى الامم والثالث فيه تشديد من وجه وتخفيف  
من الوجه الآخر كما ترى فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي ان سهم  
النبي صلى الله عليه وسلم يصرف في المصالح من اعداد السلام والكراع وعقد القناطر وبناء  
المساجد ونحو ذلك فيكون حكمه حكم الفى مع قول احمد في احادي روايته انه يصرف في اهل  
الدريات وهم الذين نصبوا انفسهم للقتال وانفردوا بالثغور لسد ما يقسم فيهم على قدر كفايتهم  
والرواية الاخرى واختارها الحنفى كذهب الشافعي فالاول والثالث موسع والثاني مضيق  
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال ظاهر ومن ذلك قول الشافعي ومالك واحمد  
ان الفارس يعطى ثلاثة اسهم سهم له وسهم للفارس مع قول ابى حنيفة ان للفارس سهمين  
نقط سهم له وسهم للفارس وقال القاضي عبد الرهابة لم يقل احد بقول ابى حنيفة فيما علمت  
وحكى عنه انه قال انى اكره ان افصل بهيمة على مسلم قال القاضي ومن قال ان للفارس سهمين  
عمر بن الخطاب وعلى بن ابى طالب لا يخالفهما من الصحابة ومن التابعين عمر بن عبد العزيز  
والحسن وابن سيرين ومن الفقهاء اهل المدينة والاوزاعي واهل الشام والليث بن سعد واهل مصر  
وسفيان الثوري والشافعي ومن اهل العراق احمد بن حنبل واثور وابو يوسف ومحمد بن الحسن وبالحلة  
فلم يخالف في هذه المسئلة غنيا الى حنيفة مرضى الله عنه فان حملنا ذلك القول منه على انه  
قاله بدليل ظفريه او باجتهاد فهو مخفف على غيره من القائلين بتوفر سهم من الثلاثة والله تعالى  
اعلم ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه اذا كانت مع الفارس فرسان لم يسهم الا الواحد مع

قول احمد يسهم للفارسين ولا يزداد على ذلك ووافقه ابو يوسف وهي رواية عن مالك قال اول  
 مخفف والثاني فيه تشديد على الغانمين باخذ سهم للفارس الثاني فمن جعل الامر الى مرتبة الميزان  
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يسهم للبعير مع قول احمد انه يسهم له سهم واحد فالاول  
 مخفف على الغانمين والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك  
 قول الائمة الثلاثة انه لو دخل دار الحرب بفارس فمات الفارس قبل القتال لم يسهم لفارسه بخلاف  
 ما اذا مات في القتال او بعد فانه يسهم له عندهم مع قول ابى حنيفة انه اذا دخل دار الحرب  
 فارسا ثم مات فرسه قبل القتال اسهم للفارس فالاول مشدد على الفارس والثاني مخفف عليه  
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول جمهور العلماء انه يسهم للفارس عربيا كان او غيره  
 مع قول احمد انه يسهم للفحل سهمان وللبرذون سهم واحد ومع قول الاوزاعي ومالك  
 انه لا يسهم الا للفارس العربي فقط فالاول مخفف والثالث مشدد على الفارس مشدد على الغانمين باخذ  
 السهم لغير العربي والثاني مفصل والثالث مشدد على الفارس فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
 ووجه الاول اطلاق الفرس في الاحاديث ووجه الثاني ان الفحل اقوى من البرذون خالبا ووجه  
 الثالث ان الخيل العربية الاكثر عند العرب فكان الحكم دائرا معها ومن ذلك قول مالك  
 والشافعي واحد في اصح الروايتين ان الكفار لا يملكون ما يصيبونه من اموال المسلمين قال  
 ابن هبيرة والاحاديث الصحيحة تدل على ذلك لان ابن عمر ذهب له فرس فاخذها العدو فظهر  
 عليهم المسلمون فرد عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وابق له عبد فحق بالروم فظهر  
 عليهم المسلمون فرد عليه وقال ابو حنيفة يملكونه وهي الرواية الاخرى عن احمد فالاول مخفف  
 على المسلمين مشدد على الكفار والثاني بالعكس فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان في  
 عدم ملكهم لاموال المسلمين اعلاء كلمة الدين ووجه الثاني انه قد يتعذر انقاذ ذلك من  
 الكفار لمصلحة تعود على المسلمين اعظم من انقاذها منهم فيكون ترك ذلك في ايدي الكفار أولى  
 وان لم يملكوه شرعا ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يرتضم لمن حضر الغنمة من مملوك وصبي  
 وامرأة وذئبي والرضي ثني يجتهد الامام في قدره ولا يكمله لهم سهما مع قول مالك ان الصبي  
 المراهق اذا طاق القتال واجازة الامام كمل له السهم ولو لم يبلغ فالاول مخفف ودليله الاتباع  
 والثاني مشدد على الغانمين ودليله الاجتهاد لعدم اطلاع القاتل به على دليل في ذلك فرجع  
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز قسمة الغنائم في ذلك الحرب مع قول  
 ابى حنيفة ان ذلك لا يجوز ومع قول اصحابه ان الامام اذا لم يجد جملة قسمها اخذها لاسكن  
 لقسمها الامام في دار الحرب نفذت القسمة بالاتفاق كما مر اول الباب فالاول فيه تخفيف  
 والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان وذلك كله راجع الى رأي الامام  
 ومن ذلك قول ابى حنيفة واحد في احاديث روايته انه لا باس باستعمال الطعام والعلف  
 والحيوان الذي يكون بدار الحرب ولو بغير اذن الامام فان فضل عنه واخرج منه شيئا الى دار  
 الاسلام كان غنمة قل او اكثر مع قول الشافعي انه ان كان كثير له قيمة مرد وان كان نزر فاصم

القولين أنه لا يرد ومع ما حكى من قوله أن ما أخرج إلى دار الإسلام فهو غنيمة فالأول مخفف على المسلمين والثاني مفصل والثالث فيه تشديد من جهة أن ما أخرج إلى دار الإسلام يكون غنيمة ولو قل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يجوز للأمام أن يقول من أخذ شيئا فهو له وأنه يشترط إلا أن الأولى له أن لا يفعله مع قول مالك أنه يكره له ذلك لئلا يشوب قصد المجاهدين في جهادهم إرادة الدنيا ويكون من الخمس لا من أصل الغنيمة وكذلك انفصل كله عنده من الخمس ومع قول الشافعي أنه ليس بشرط لأنهم في أظهر القولين ومع قول أحمد أنه شرط صحيح فالأول مخفف على الغانمين والثاني فيه نوع تشديد والثالث فيه تخفيف لعدم لزوم الشرط والرابع فيه تخفيف على الغانمين فوجه الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال لا تخفى على الفطن ومن ذلك قول مالك لو أسرا سيرا فخلقه المشركون أن لا يخرج من ديارهم ولا يهرب على أن يتركوه دين هرب يحجى لزمه أن يفى بذلك ولا يهرب منهم مع قول الشافعين أنه لا يسعها أن يفى وعليه أن يخرج ويضمن يمين مكره فالأول مشدد خاص بالأكابير الصابرين على قضاء الله وقدره أو الأكابر من أهل الواحد الصادق والثاني مخفف على الأسسير خاص بمن لا يطيق الصبر على خدمة الكفار من لا قدم له في التسليم لله تعالى ولا نظره في أسرا أو أفعال الحكمة الإلهية فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة أن الإمام مخير في الأراضى التي فتحت عنوة وغنمت في العراق ومصر بين أن يقسمها وبين أن يقر أهلها عليها ويضرب عليهم خراجا وبين أن يصرفهم عنها ويأتي بقوم آخرين ويضرب عليهم الخراج وليس للأمام أن يقفها على المسلمين أجمعين ولا غنمها مع قول مالك في حديثه أن لا يسر للأمام أن يقسمها بل تصير بنفس الظهور عليها ووفقا على المسلمين ومع قوله في الرواية الأخرى أن الإمام مخير بين قسمتها ووقفها لمصالح المسلمين ومع قول الشافعي يجب قسمتها بين جماعة الغانمين كسائر الأموال إلا أن تطيب أنفسهم بوقفها على المسلمين وليسقطوا حقوقهم منها فيقفها ومع قول أحمد في أظهر رواياته أن الإمام يفعل ما يراه الأصلح من قسمتها ووقفها فالأول مخفف على الإمام في فعله للمصالح العامة مشدد عليه في عدم جواز وقفها على المسلمين أو الغانمين والثاني مشدد عليه في عدم جواز قسمتها ومصيرها ووفقا على المسلمين بخير أذنه والثالث فيه تخفيف على الإمام في تخييرها بين القسم والوقف وهي الرواية الثانية لما لك والرابع مشدد على الإمام في وجوب قسمتها بين جماعة الغانمين بالشرط المذكور والخامس فيه تشديد على الإمام في وجوب فعل الأصلح للمسلمين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال كلها ظاهرة ومن ذلك قول أبي حنيفة في الخراج المضروب على ما فقه من الأراضى عنوة أن في كل جريب من الخنطة قفيزا ودرهمين وفي جريب الشعير قفيزا ودرهم مع قول الشافعي أن في جريب الخنطة أربعة دراهم وفي الشعير درهمين ومع قول أحمد في أظهر رواياته أن الشعير والخنطة سواء ففي كل جريب واحد قفيزا ودرهم والقفيز المذكور ثمانية أطلال وأما جريب العنب فقال أبو حنيفة واحد فيه عشق وقال الشافعي جريب العنب كجريب النخل وأما جريب الزيتون فقال الشافعي

واحدا فيه اثني عشر مرهما ولم يوجد لابي حنيفة نص في ذلك وقال مالك ليس له في ذلك كله  
تقدير بل المرجع فيه الى ما تحتمل الارض من ذلك لاختلافها فيجهت الامام في تقدير ذلك مستعينا  
عليه باهل الخبرة قال ابن هبيرة واختلاف الامة انما هو راجع الى اختلاف الروايات  
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وانهم كلهم عولوا على ما وضعه فالروايات المختلفة عن عمر  
كلها صحيحة وانما اختلفت لاختلاف التراخي انتهى فرجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان تخفيفا وتثباتا  
كما ترى ومن ذلك قول الشافعي انه لا يجوز للامام ان يزيد في الخراج على ما وضعه الامام  
عمر بن الخطاب ولا يجوز له النقصان مع قول مالك في احاديث رواياته انه يجوز له الزيادة اذ ان  
احتملت والنقصان اذا لم تحتمل ومع قوله في الرواية الثانية انه يجوز له الزيادة مع الاحتمال النقصان  
ومع قوله في الرواية الثالثة انه لا يجوز له الزيادة ولا النقصان عما وضع عمر رضي الله عنه ليس  
لابي حنيفة في هذه المسئلة نص لكن حكى عنه القدرتي بعد ذكر الاشياء المعين عليها الخراج كما  
يوضع عمر رضي الله عنه ان ما سوي ذلك من اصناف الاشياء يوضع عليها الخراج بحسب الطاقة  
فان لم تطق الارض ما يوضع عليها نقصها الامام وقال ابو يوسف لا يجوز للامام الزيادة ولا النقصان  
مع الاحتمال وقال محمد بن الحسن يجوز له ذلك مع الاحتمال واما مالك رحمه الله فهو على  
اصوله في اجتهاد الائمة على ما تحتمل الارض مستعينا باهل الخبرة وكان ابن هبيرة يقول  
لا يجوز ان يضرب على الارض ما يكون فيه هضم لبית المال رعاية لاحاط الناس ولا ما يكون فيه  
اضرار بارباب الارض تحميها من ذلك ما لا تطيق فمدار الباب على ان تحمل الارض من ذلك  
ما تطيق واري ان ما قاله ابو يوسف في كتاب الخراج الذي صنفه للرشيد هو الجيد قال  
واري ان يكون لبית المال عن الحب الخمسان ومن الثمار الثلث انتهى فالاول فيه تخفيف  
على الامام من حيث ان له ان يزيد على ما وضعه عمر بن الخطاب وتشد يد عليه من حيث  
انه ليس له النقصان والثاني مفصل وهي الرواية الاولى عن احمد والرواية الثانية لاحمد  
هي عين قول الشافعي وعين ما حكى عن ابي حنيفة وعين ما روى عن محمد بن الحسن واما قول  
ابي يوسف فوجهه سد الباب في الزيادة والنقصان عما وضعه عمر رضي الله عنه اذ با صفة  
لحديث ان الله تعالى ينطق على لسان عمر ولقرير بالصيانة له على ذلك بلا انكار فهو اشم  
نظرا من جميع الائمة بعد ذلك ووجه الاقوال السابقة التي فيها جواز الزيادة والنقصان عما وضعه  
عمر ان الائمة بعد عمر امناء على الامة فربما تغيرت الاحوال التي كانت ايام عمر بزيادة انبات  
الارض وقوته او بنقصه وضعفه فله الزيادة اذا قويت الارض واخرج كل فدان عشرة ارادب من  
القيح شيلا والنقص اذا ضعف واخرج كل فدان ثلاثة ارادب فرضي الله عن الائمة اجمعين  
ومن ذلك قول الشافعي لو صار الامام قوما من الكفار على ان اراضيهم لهم وجعل عليها شيئا فهو  
كالجزيرة ان اسلموا سقط عنهم وكان ان اشتراه منهم مسلم مع قول ابي حنيفة انه لا يسقط عنهم  
خراج ارضهم باسلامهم ولا بشرع مسلم فالاول مخفف على الكفار باسقاط الخراج عنهم اذا اسلموا  
والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكل من القولين وجهه صحيح

فائدة قال ابو حنيفة ومالك واحمد في اظهر دليتيه ان مكة فتحت عنوة وقال الشافعي  
واحمد في الرواية الاخرى انها فتحت صلحا وعبارة كتاب المنهاج وفتحت مكة صلحا فذروها وارضها  
الحياة طلك بياض انتهى فمن قال عنوة فهو مشدد على اهل مكة ومن قال صلحا فهو مخفف والله اعلم  
ومن ذلك قول مالك واحمد انه لا يستعان بالمشركون على قتال اهل الحرب ولا يعاونون على  
عدوهم على الاطلاق وقال مالك الا ان يكونوا اخرا ما للمسلمين فيجوز مع قول ابي حنيفة انه  
يسعان بهم ويعاونون على الاطلاق متى كان حكم الاسلام هو الغالب المجارى عليهم فان كان  
حكم الشرك هو الغالب كره ومع قول الشافعي ان ذلك جائز بشرطين احدهما ان يكون بالمسلمين  
ثقة ويكون بالمشركون كثرة والثاني ان يعلم من المشركون حسن راي في الاسلام وميل اليه قال  
دمتي استعان الامام بهم دفعهم ولم يسهم فالاول فيه تشدد على المسلمين لو انهم طلبوا الاستعانة  
بالمشركون ان لم يقع ما شرطه مالك من الاستثناء والثاني مخفف عليهم في ذلك بالشرط الذي فكره  
وكنى الحكم في القول الثالث لرجوع الامر الى مرتبة التميزان وتوجيه الاقوال ظاهر وكل ذلك  
ساجع الى راي الامام اوناثبه ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد ان الحدود  
تقام في دار الحرب على من تجب عليه في دار الاسلام فكل فعل يرتكبه المسلم في دار الاسلام  
اذا ارتكبه في دار الحرب لزمه الحد سواء كان من حقوق الله عز وجل او من حقوق الاوصياء  
فاذا رزق اوسر او شرب الخمر او قذف حد مع قول ابي حنيفة انه لا يقيم عليه حد من ذنا او سرقة  
او شرب خمر او قذف الا ان يكون بدار الحرب اطم يقيم عليه بنفسه قال مالك والشافعي لكن  
لا يستوفى في دار الحرب حتى يرجع الى دار الاسلام وقال ابو حنيفة ان كان في دار الحرب امام مع  
جيش المسلمين اقام عليهم الحدود في العسكر قبل الرجوع وان كان امير سرية لم يقيم الحدود في دار  
الحرب ثم ان دخل دار الاسلام من فعل ما يجب الحد سقطت الحدود عنه كلها الا القتل فانه  
يضمن بالدية في ماله عمدا كان او خطأ فالاول مشدد على المسلمين نصرة للشرع المطهر وتقديما  
لنصرتها على الخوف المتوقع من تغدير قلوب العسكر الموجب لضعف الغرم عن القتال والثاني مخفف  
على عسكر الاسلام بعدم اقامة الحدود في دار الحرب الا ان يكون الامام حاضرا فان  
صولته وخوف العسكر منه تمنع من انكسار قلوبهم وضعفها على القتال باقامة الحدود على بعض  
اخوانهم بخلاف ما اذا كان العسكر مع امير كما قاله ابو حنيفة فيجعل كلام مالك والشافعي  
في قولهما انه تجب الحدود على من وقع فيما يوجبها لكن لا تقام الا اذا رجعوا الى دار الاسلام على خوف  
انكسار قلوب العسكر وضعفها عن القتال وخروجهم عن طاعة الامير اما اذا كانوا يخافون  
من سطوته فهو ملحق بالامام الاعظم ووجه قول من قال انه اذا دخل دار الاسلام  
سقطت الحدود كلها الا القتل للترغيب في الجهاد بعد ذلك واعتقادهم ان امير العسكر  
ما ترك اقامة الحدود عليهم لا محبة فيهم فلا يابون بعد ذلك عن الخروج معه في الجهاد اذا دعاهم  
له بخلاف ما اذا قام الحدود عليهم فانهم ربما نفرت نفوسهم منه وقتل انه يكرهنا فلا يسافر معه  
وغالبهم لا يتعقل ان اقامة الحدود عليهم مصلحة لا يابدا المجاهدين عن شهود وجوب تقديم امر الشارح

على حفظ نفوسهم وايضا فان حقوق الله في الحدود السابقة مبنية على المسامحة الا القتل فاذا  
 المغلغ في حق الادميين قلنا لئلا يسقط خوفنا من وقوع فساد اعظم من فساد وجود الديانة  
 على ذلك القاتل هذا ما ظهر لي من التوجيه لكلام الاثمة في هذه الوقت والله اعلم ومن ذلك  
 قول الاثمة الثلاثة انه لا تصح الاستنابة في الجهاد سواء كان بجعل او باجرة او تبرع وسواء تعين  
 على المستناب او لم يتعين مع قول مالك انه لا تصح الاستنابة بالجعل اذا لم يكن الجهاد متعينا على  
 النائب كالعبد الامية قال ولا بأس بالجعائل في الثغور كما مضى عليه الناس فالاول مشدد  
 على المجاهدين برجوب الخروج عليهم بانفسهم والثاني فيه تخفيف عليهم فرجع الامر الى مرتبة  
 الميزان ووجه الاول الخوف من ان يتوكل الناس على بعضهم بعضا فلا يخرج احدهم الى الجهاد  
 فتضعف كلمة الاسلام فان النفس من شأنها الكسل والجبن عن القتال لما فيه من توقع الموت  
 او الجراحات الشديدة ووجه الثاني ان النابثا تهم مقام المستناب في نصر قدين الاسلام  
 فكما ان المستناب يغار على دين الاسلام كذلك النابث طالب ويصم حمل الاول على ما اذا  
 كان النابث يقوم مقام المستناب وحمل الثاني على ان اذا كان يقوم مقامه في نصره الدين كما  
 اشترط اليه في التوجيه ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو طمع احد الغانمين جارية من السبي  
 قبل القسمة فلا حد عليه وانما هي عليه عقوبة وكذلك لا يثبت نسب الولد بل هو مملوك يرد الى  
 الغنيمة مع قول مالك انه نزل يحل ومع قول الشافعي واجل انه لا حد عليه ويثبت نسب الولد  
 وحريته وعليه قيمتها والمهر يرد في الغنيمة وهل تصير ام ولد قال احمد نعم وقال الشافعي في عدم  
 قوليه لا تصير فالاول فيه تخفيف على الواطئ في عدم رجوب الحد فيه تشديد عليه في عدم  
 ثبوت نسب الولد وجعله مملوكا يرد الى الغنيمة والثاني مشدد عليه بالحد والثالث فيه تخفيف  
 عليه من حيث عدم الحد وثبوت صحة حرية الولد وثبوت نسبه وتشديد من حيث ان عليه قيمتها  
 والمهر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال ظاهرة لا تخفى على الفطن ووجه كونها  
 صارت ام ولد على قول احمد ثبوت نسب لها وكونها لا حد عليه في طهرها عند ذهابها فمخالفة  
 الشافعي له في عدم صيرورتها ام ولد وان كان قائل بثبت النسب انه لا حد عليه في طهرها  
 الاحتيال لكون نصيب الواطئ في تلك الجارية جزءا ضعيفا بالنسبة لجميع الغانمين هذا ما ظهر لي  
 من التوجيه في هذا الوقت ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك والشافعي في احدى  
 الروايتين انه اذا كان جماعة في سفينة فوقع فيها نار فان كانوا يريدون النجاة لا في الالقاء في الماء  
 ولا في الاقامة في السفينة فهم بالخيار بين الصبر وبين القاءهم انفسهم في الماء مع قول احمد  
 انهم ان رجوا النجاة في الالقاء القوا وفي الثبات ثبتوا وان استناب الامران فعلوا ما شاءوا وان  
 ايقنوا بالهلاك فيها او غلب على ظنهم فروايتان اظهرهما من عدم القاءهم لم يرجوا النجاة وبه قال  
 محمد بن الحسن ومالك في رواية له فالاول مفصل وكذلك الثاني واحد شقي القصيل مشدد  
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان فتأمله ومن ذلك قول مالك ان هدايا امراء  
 الجيوش تكون غنيمة فيها الخمس لا يختصون بها قال وهكذا ان اهدى الى امير من امراء المسلمين



لان ذلك على وجه الخوف فان اهدى العدو الى احد من المسلمين ليس بامير فلا بأس باخذها  
وتكون له دون اهل العسكر ورواه محمد بن الحسن عن ابي حنيفة وقال ابو يوسف ما اهدى ملك  
الروم الى امير الجيش في دار الحرب فهو له خاصة وكذلك ما يعطى للرسول وللمرئ كسر عن  
ابي حنيفة خلافا وقال الشافعي اذا اهدى الى الوالي هدية فان كانت لشيء ناله منه حقا كان  
ام باطلا فحرام على الوالي اخذها لانه يحرم عليه ان ياخذ على خلاص الحق جعله وقد الزمه  
الله تعالى ذلك واما اخذ الجعل على الباطل فهو حرام كالباطل فان اهدى اليه من غير هذين بين  
المعنيين احده في ولايته تفضلا وشكرا فلا يقبلها فان قبلها كانت منه في الصدقات لا يستغنى  
غيره الا ان يكافئه على ذلك بقدر ما يسعه وان كانت من رجل اسلطان له عليه وليس بالبلد  
الذي به اسلطان شكر على احسان كان منه فاحسان يقبلها ويجعلها لاهل الولاية او يدعها ولا ياخذ  
على الخير مكافاة فان اخذها وتولها لم تحرم عليه وقال في اخرى روايته انه لا يختص بها من  
اهدت اليه بل هي غنيمة فيها الخمس في الاخرى يختص بها الامام فقول مالك مشدد على الامراء  
على ما فيه من التفصيل مع ما وافق فيه ابو حنيفة ورواه محمد بن الحسن عنه وقول ابي يوسف  
مخفف على الامير وقول الشافعي فيه تشديد في احد شقي التفصيل وتفصيل في الشق الاخر  
والرواية الاولى عن احمد موافقة لقول مالك ووجه الرواية الاخرى له من كون الهدية تختص  
بالامير ان ذلك هو الغالب على من اهدى شيئا للامير في وقت من الاوقات فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الغال من الغنيمة قبل حيازتها اذا كان له فيها حق  
لا يحرق رحله ولا يحرم سهمه مع قول احمد انه يحرق رحله الذي معه الا المصحف وفيه روح  
من الحيوانات وما هوجنة للقتال كالسلام رواية واحدة واما كونه يحرم سهمه ففيه روايتان  
فالاول فيه تخفيف على الغال والثاني فيه تفصيل في ضمنه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ويصح حل الاول على ما اذا لم يحصل بها غل تجزؤ على الغلول من غالب العسكر فيكون  
في التحريق زجروا وتفجير عن الغلول ومن ذلك قول ابي حنيفة واحدا في المنصوص عنه ان حال  
الفتح وهو ما اخذ من مشرك لاجل كفره بغير حال كالجزية المأخوذة على الرؤس واجرة الارض  
المأخوذة برسم الخراج او ما تركوه فرعا وهربا ووال المرتد اذا قتل في ردة وعال كافر مات  
بلا وارث وما يوزن منهم من العشرة اذا اختلفوا الى بلاد المسلمين او صولحو عليه يكون للمسلمين  
كافة فلا يخمس بل يكون جميعه لمصالح المسلمين مع قول مالك ان ذلك كله في متخير مقسوم  
يصرف الامام في مصالح المسلمين بعد اخذ حاجته منه ومع قول الشافعي ان ذلك يخمس بل  
كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفيما يصنع به بعد موته قولان احدهما لمصالح المسلمين  
والثاني للمقاتلة واما الذي يخمس منه فقيه قولان الجديد انه يخمس جميعه وهي رواية عن احمد  
والقديري لا يخمس الا ما تركوه فرعا وهربا فالاول فيه تشديد على الامام بعدم اخذ شيء من  
الاموال المذكورة لنفسه وجعلها كلها للمسلمين وقول مالك فيه تخفيف عليه باخذ لنفسه شيئا  
وقول الشافعي ما بعده واضح فرجع الامر الى مرتبة الميزان والحمد لله رب العالمين

## باب الجزية

اتفق الأئمة على أن الجزية تضرب على أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى وعلى المجوس فلا تؤخذ من عبدة الأوثان مطلقا واتفقوا على أن الجزية لا تضرب على نساء أهل الكتاب ولا على صبيانهم حتى يبلغوا ولا على عبيدهم ولا على مجنون وأعمى وشيخ فان ولا على أهل الصلوة مع هكذا قال ابن هبيرة وذكر الرافعي والنوري في ذلك خلافا عن الشافعي وعبارة النوري في المنهاج والمدن هب وجوبها على من وشمخهم وأعمى وأرجل وأرجل وقال الرافعي المنصوص أن الجزية بمشابة كراء الدار فيستوي فيها أسرى بالعذر وغيرهم واتفقوا على أن المرأة من المشركين إذا هاجرت إلى بلاد المسلمين وقد كان الأمام شرط أن من جاء منهم مسلما ردناه عنها لا ترد وعلى أنه لا يجوز إحراق كنيسة ولا بيعة في بلد ولا مصادرها إلا سلام هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة والشافعي في أحد قوليه أن المجوس ليسوا بأهل كتاب مع قول الثاني للشافعي أنهم أهل كتاب فالأول مشدد على المجوس بعسهم احترامهم وتخريم من أكلهم والثاني مخفف عليهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الأخذ فيه بالاحتياط للمسلمين فلا يئسوا كونهم ولا ياكلون ذبيحتهم حتى يثبت أنهم كتابا ولم يثبت عندنا ذلك ووجه الثاني أنه ليس معناه دليل صحيح ينفى كونه من أهل الكتاب ويثبت ذلك فكان من الورع عدم القطع بشئ من أحوالهم وأحكامهم ومن ذلك قول أبي حنيفة أن من لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة الأوثان من البعير تؤخذ منهم الجزية دون ما إذا كانوا من العرب مع قول مالك أنها تؤخذ من كل كافر عربيا كان أو عجميا إلا مشركي قريش خاصة ومع قول الشافعي وأحمد في الظهور روايتيه لا تقبل الجزية من عبدة الأوثان مطلقا فالأول مفصل فيه تخفيف والثاني مشدد فيه تخفيف على مشركي قريش والثالث مخفف على جميع عبدة الأوثان فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأقوال ظاهرة ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه أن الجزية مقدرة في الأقل والأكثر فعلى الفقير المعقل اثنا عشر درهما وعلى المتوسط أربعة وعشرون درهما وعلى الغني ثمانية وأربعين درهما وفي الرواية الأخرى لأحمد أنها موكولة إلى رأي الأمام وليس مقدرة وفي رواية أخرى له ثلاثة أن الأقل منها مقدرة دون الأكثر وعنه رواية رابعة أنها مقدرة في حق أهل اليمن خاصة تبدين بدون غيرهم اتباعا للحديث ورد فيه وقال مالك في المشهور عنه أنها مقدرة على الغني والفقير والمتوسط ووجه الأقوال كلها درهما لا فرق بينهما وقال الشافعي هي دينار يستوي فيه الغني والفقير والمتوسط ووجه الأقوال كلها ظاهرة لرجوعها إلى اجتهاد الأئمة بالنظر لأهل بلادهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الفقير من أهل الجزية إنما يمكن معقلا ولا شيء له لا يؤخذ منه جزية مع قول الشافعي في أحد أقواله في عقد الجزية على من لا كسبه ولا يتمكن من الإداء أنه يخرج من بلاد الإسلام وفي القول الآخر أنه لا يؤخذ منه شيء وإذا اقر فنفى قول لا يؤخذ منه شيء وفي القول الآخر تجب الجزية ويحقق دمه بضمها ويطالب عند يساره وفي قول إذا حال عليه الجول ولم يبين لها

الحق بدرا حر بالاول مخفف على الذي الفقير والثاني فيه تشديد كذلك ما بعده فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان وكل من الاقوال وجه ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد ان الذي اذا مات  
وعليه جزية سقطت بموته مع قول الامام مالك والشافعي انها لا تسقط فالاول مخفف والثاني  
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انها انما وجبت على الذي اضعا فانه لا يتقوى  
بذلك المال على محاسرتنا وقد نزل الامر بهوت ووجه الثاني ان ورثته قائم بماله مقامه في التقوى  
بذلك المال المخلف عنه فكانه لم يموت ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الجزية تجب على الذي  
ماول الحول ولا يملك المطالبة بها بعد عقد الزمة مع قول مالك في المشهور عنه والشافعي واحمد  
انها تجب باخر الحول ولا يملك المطالبة بها بعد عقد الزمة حتى تمضي سنة فان مات في اثناء  
الحول فقال ابو حنيفة واحمد انها تسقط وقال مالك والشافعي يؤخذ من ماله جزية ماضية من  
السنة فالاول فيه تشديد على الذي والثاني فيه تخفيف عليه والاول من مسألة الموت مخفف  
والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال ظاهرة ومن ذلك قول  
الاشعة الثلاثة ان الجزية اذا وجبت على ذي ولم يؤدها حتى اسلم سقطت عنه باسلامه وكذلك  
القول فيما لو كان عليه سنين ولم يؤد الجزية فيها ثم اسلم قبل ادائها مع قول الشافعي ان الاسلام بعد الحول  
لا يسقط الجزية لانها اجرة الدار ولودخلت سنة في سنة ولم يؤد الاولي قال ابو حنيفة سقطت  
جزية السنة الماضية بالتدخل مع قول الشافعي واحمد انها لا تسقط بل تجب جزية السنتين الاولى  
من المسئلة الاولى مخفف والقول الثاني فيه تشديد وكذلك القول في المسئلة التداخل فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان وتوجيه ذلك ظاهر ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة ان المشركين اذا عاهدوا  
عهدا وفيهم مع قول ابي حنيفة انه يشترط في ذلك بقاء المصلحة فمقتضى مقتضى المصلحة الفسخ بنين  
اليهم عهدهم فالاول فيه تشديد علينا والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل  
الاول على بقاء المصلحة فتكون من مسائل الاتفاق ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الحربي اذا مر  
بمال التجارة على بلاد المسلمين لا يؤخذ منه عشرة الا ان يكونوا يداخلون من مالهم مالكا واحمد  
انه يؤخذ منهم العشر قال مالك وهذا اذا كان دخوله بامان ولم يشترط عليه اكثر من العشر  
فان شرط عليه اكثر من العشر عند دخوله اخذ منه ومع قول الشافعي انه ان شرط عليه العشر  
حال اخذه اخذ والا فلا ومن اصحابه من قال يؤخذ منه العشر وان لم يشترط ذلك فالاول والثالث  
مفصل والثاني مشدد وكذلك قول اصحاب الشافعي هو مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
وكل ذلك مراجع الى راي الامام ومن ذلك قول مالك ان الذي اذا اتجر من بلد الى بلد  
انه يؤخذ منه العشر كلما اتجر وان اتجر في السنة مرارا وقال الشافعي الا ان يشترط وقال  
ابو حنيفة واحمد يؤخذ من الذي نصف العشر واعتبر ابو حنيفة واحمد النصاب في ذلك  
فقال ابو حنيفة ونصابه في ذلك كنصاب مال المسلم وكنصاب في ذلك للحربي خمسة  
دنانير وللذمي عشرة فالاول من اصل المسئلة فيه تشديد على الذي والثاني مفصل والثالث  
مخفف ينصف العشر وقول ابي حنيفة في النصاب مخفف وقول احمد فيه تشديد على الحربي

وتخفيف على الذي فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه هذه الأقوال مراجع إلى جهة قاد  
 أصحابها ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن عهد الذي ينقض منه الجزية وامتناعه من  
 إجراء أحكام الإسلام عليه إذا حكم حاكمنا بها عليه مع قول أبي حنيفة أنه لا ينتقض عهد من ذلك  
 إلا أن يكون لهم منعة يجاريون بها ثم يلحقون بدار الحرب فالأول فيه تشديد والثاني فيه  
 تخفيف بالتفصيل الذي ذكره فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأول أن مراد الشارع من  
 تقبيلهم في دار الإسلام بالجزية ثمانية هو إذا لم يصغارهم فإذا امتنعوا من إجراء أحكام الإسلام  
 عليهم فقد خرجوا إلى أعز كلمة الكفر وهو قولنا من طاعة ما منا وجه الثاني ظاهر مراجع إلى  
 رأي الإمام فإن حكم امتناع من ليس عنده منعة من إجراء أحكام الإسلام عليه لا امتناع  
 لقد تم على ذلك له وإيقاع النكال به ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه ينتقض عهد أهل الذمة  
 بفعل ما يحجب عليهم تركه والكفر عنه مما فيه ضرر على المسلمين وأحاديثهم في نفس أو مال وذلك  
 في ثمانية أشياء ستأتي في كلام ابن القاسم إلا أن يكون لهم منعة فيتغلبون على موضع و  
 يجاريوننا أو يلحقون بدار الحرب مع قول الشافعي أنه متى قاتل الذي المسلمين انتقض عهده سواء  
 اشترط عليه تركه في عقد الجزية أم لم يشترط فإن فعل ما سوى ذلك ففيه تفصيل فإن لم يشترط  
 عليه الكفر عن ذلك في العقد لم ينتقض وإن شرط انتقض على الأصح من مذهبه ومع قول ذلك  
 أنه لا ينتقض عهد بالزنا بالمسلمة ولا بالأصابة بالنكاح وينتقض به ما سوى ذلك ألا قطع الطريق  
 وقال ابن القاسم من أصح ما ينتقض بهذه الثمانية أشياء وهي أن يجمعوا على قتال المسلمين أو  
 ينفذ أحدهم بمسلة أو يصيبها باسم نكاح أو يفتن مسلماً عن دينه أو يقطع عليه الطريق أو يؤذي  
 للمسلمين جائراً أو يعين على المسلمين بدلالة فيكاتب المشركين بأخبار المسلمين أو يقتل مسلماً  
 أو مسلمة عهد هذه الثمانية هي التي لا ينتقض أبو حنيفة العهد بها كما مر في الإشارة إليها ولا فرق  
 عند ابن القاسم بين أن تشترط عليهم الأمور الثمانية المذكورة أم لم تشترط فالأول مخفف بالشرط  
 الذي ذكره والثاني فيه تشديد بالشرط الذي ذكره كذلك والثالث فيه تخفيف من وجه وتشديد  
 من وجه والرابع مشدد لنقض العهد بالثمانية أشياء التي ذكرها فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان  
 وجهه الأول كلها مفهومة ومن ذلك قول أحمد أنه إذا فعل الذي ما فيه غضاضة ونقيصة  
 على الإسلام وذلك في أربعة أشياء ذكر الله عز وجل بما لا يليق بجلاله أو ذكر كتابه المجيد أو دينه  
 القوي أو ذكر رسوله الكريم بما لا ينبغي انتقض عهده سواء شرط ذلك أو لم يشترط مع قول  
 مالك إذا سبوا الله ورسوله أو دينه أو كتابه بغير ما كفر به انتقض عهدهم سواء شرط ذلك  
 أو لم يشترط ومع قول أكثر أصحاب الشافعي أن حكم ذلك حكم ما فيه ضرر على المسلمين وهي الأشياء  
 السبعة السابقة وذلك أن ما لم يشترط به لا ينتقض به العهد أما ما شرط فعله الوجهين  
 وأما قول أبي إسحاق المروزي أن حكمه حكم الثلاثة الأول وهي الامتناع من التزام الجزية  
 والالتزام أحكام المسلمين والاحتجاج على قتالهم ومع قول أبي حنيفة لا ينتقض العهد بشيء من  
 ذلك وإنما ينتقض بما إذا كان لهم منعة يقدرون بها على المحاربة ويلحقون بدار الحرب فالأول

مشدد وكذلك الثاني والثالث والرابع والخامس مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال الخمسة ظاهرة لا تخفى على من له فهم ومن ذلك قول ابي حنيفة ان من انتقض عهد من اهل الذمة ابيح قتله متى قدر عليه مع قول مالك في المشهور عنه انه يقتل ويسبى حرهما كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم باين الى الحقيقتين ومع قول الشافعي في اظهر قوليه واحسان الامام فخيروا بين الاسترقاق والقتل لا يرد الى ما منه فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث فيه نوع تخفيف والتحذير المذكور فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة يجوز للكافر دخول الحرام والاقامة فيه مقام للمسلم لكن لا يستوطنه مع قول الائمة الثلاثة انه يمنع من دخول الحرم ويجوز عند ابي حنيفة دخول الواحد من الكفار الى الكعبة فالاول مخفف بالشرط الذي ذكره والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الكافر الحربي الذي لا يمنع من استيطان الحجاز وهو مكة والمدينة وما حولهما مع قول الائمة الثلاثة انه يمنع الا ان يكون الداخل منهم تاجرا او باذا له الامام ولا يقيم اكثر من ثلاثة ايام ثم ينقل واما ما سوى مسجد الحرام من المساجد فقال ابو حنيفة لا يجوز دخوله لكن بغير اذن وقال الشافعي لا يجوز لهم دخولها الا باذن من المسلمين وقال مالك واجد لا يجوز لهم دخولها بحال فالاول من المسئلة الاولى وهي استيطان الحجاز مخفف والثاني مشدد بالاستثناء الذي ذكره والاول من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان في المسئلتين فالائمة قابين مشدد ومخفف ويجمع حل المخفف على اذا سرح منه الاسلام بالدخول وحل المشدد على اذا لم يرج منه ذلك ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز احداث كنيسة فيما قرب المدن والامصار بل بالاسلام مع قول ابي حنيفة ان الموضع اذا كان قريبا من المدينة فهو قد رصيل او اقل لم يحزن ذلك فيه وان كان ابعد من ذلك جاز فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو اهدم من كنانتهم ابيعهم شيء في دار الاسلام جاز لهم ترميمهم وتجديدهم مع شرائط ابي حنيفة ان تكون الكنيسة او البيعة في دار من فتحه صلح اقل تحت عنوة لم يحزن ومع قول احمد في اظهر واياته واختارها بعض اصحابه وجماعة من اعلام الشافعية كابن سعيد الاصطخري وابي علي بن ابي هريرة انه لا يجوز لهم ترميم ما تشعث ولا تجديد بناء على الاطلاق ومع قول احمد في الرواية الثانية انه يجوز ترميم ما تشعث دون ما استولى عليه الغزاة وفي الرواية الثالثة له جواز ذلك على الاطلاق فالاول فيه تخفيف على اهل الذمة بالشرط عند ابي حنيفة والتفصيل والثاني مشدد بالتفصيل الذي ذكره والثالث فيه تخفيف والرابع مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

## كتاب الاقضية

اتفق الائمة على انه لا يجوز ان يكون القاضي عبداً وعلى ان القاضي اذا اخذ القضاء بالرشوة لم يصرف قاضياً واجمعوا على انه لا يجوز للقاضي ان يقضي بغير علمه وعلى ان القاضي لا يشرع في

الخصم فلا بد له من ترجيحان يترجم له عن الخصم وكذلك اتفقوا على ان كتاب القاضى هو القاضى  
 في الحقوق المالية بجائز مقبول بخلاف كتابته اليه في الجرد والقصاص والنكاح والطلاق  
 والخلع فانه غير مقبول خلافا للمالك فان عنده يقبل كتاب القاضى في ذلك كله كما سيأتى توجيه  
 في مسائل الخلاف وعلى ان حكم الحاكم اذا حكم باجتهاده ثم بان له اجتهاده بما قضاه ويخالفه  
 فانه لا ينقض الاول وكذا اذا وقع حكم غيره فلم يرد فانه لا ينقضه واجمعوا على انه لا يجوز التحكيم  
 احد في اقامة حد من حدود الله عز وجل كما سيأتى في الباب انها يكون التحكيم في غير  
 الحد ودوا تفقوا على انه اذا وصى اليه ولم يعلم بالوصية فهو وصى بخلاف الوكيل هذا ما وجدته  
 من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة  
 انه لا يجوز ان يولى القضاء من ليس من اهل الاجتهاد كالجاهل بطريق الاحكام مع قول  
 ابى حنيفة انه يجوز تولية من ليس بمجتهد واختلف اصحابهم فمنهم من شرط الاجتهاد ومنهم  
 اجازة ولاية العاقل وقالوا يقبل ويحكم قال ابن هبيرة في الايضاح والصحيح من هذه المسئلة  
 من من شرط الاجتهاد انما عني به ما كان عليه الناس في الحال الاول قبل استقرار مذاهب الاثمة  
 الاربعة التي اجتمعت الامة على ان كل واحد منها يجوز العمل به لانه مستند الى سنة رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم والقاضى الان وان لم يكن من اهل الاجتهاد ولا تعب في طلب الاحاد يث  
 وانتقاد طريقها لكن عرف من لغة الناطق بالشرعية عليه الصلوة والسلام ما لا يحتاج  
 معه الى شرط الاجتهاد فان ذلك مما قد فرغ له منه وتعب له فيه سواء وانتهى الامر من هؤلاء  
 المجتهدين من الاثمة على جميع طرواه من بعدهم وانحصر الحق في اقاويلهم وندوت العلم وانتهى  
 الامر من هؤلاء المجتهدين الى ما تضمنه الحق وانما على القاضى الان ان يقضى بما ياخذة عنهم  
 او عن واحد منهم فانه في معنى من كان اذا اجتهاده الى قول قاله وعلى ذلك فانه اذا خرج  
 من خلافهم مترجيا موطن الاتفاق ما امكنه كان اخذ بالجزم عاما بالاولى وكذلك اذا قصد  
 في موطن الخلاف ترجح ما عليه الاكثر منهم والعمل بما قاله الجهم موردون الواحد فانه  
 ياخذ بالجزم مع جواز عمله بقول الواحد الا اننى اكره له ان يكون مقتصر في حكمه على اتباع  
 من هب ابيه او شيعه مثلا فاذا حضر عنده خصمان وكان ما تشاجر فيه ما يفتى به الاثمة الثلاثة  
 بحكمه نحو التوكيل بغير رضى الخصم وكان الحاكم حنفيا وعلم ان مالكا والشافعي واحمد اتفقوا  
 على جواز هذا التوكيل وان ابا حنيفة يمتنع فدل عما اجتمع عليه هؤلاء الثلاثة الى ما ذهب  
 اليه ابو حنيفة بمفرده من خيران يلش به عنده بالدليل ما قاله ولا اداه اليه اجتهاده فان  
 اخاف عليه من الله عز وجل ان يكون اتبع في ذلك هواه ولم يكن من الذين يستعملون القول فيتبعون  
 احسنه وكذلك ان كان القاضى مالكيا واختصم اليه اثنان في سؤركلب فقضى بطهارت  
 مع علمه بان الفقهاء كلهم قد قضوا بنجاسة ته ولكن ان كان القاضى شافعيًا واختصم اليه  
 اثنان في متروك التسمية عدا فقال احدهما هذا منعتى من بيع شاة مذكاة وقال اخر انما منعتى  
 من بيع البيت فقضى عليه بذهبه وهو يعلم ان الاثمة الثلاثة على خلافه وكذلك ان كان القاضى



حنبلية فاختصم اليه اثنتان فقال أحدهما لي عليه السلام فقال الآخر كان له على مال ولكن قضيته  
فقضى عليه بالبراءة مع علمه بان الأئمة الثلاثة على خلافه فهذا وامثاله مما رجوا ان  
يكون اقرب الى الخلاص وارجح في العمل ومقتضى هذا ان ولايات الحكماء في عصرنا هذا صحيحة  
وانهم قد سدوا ثغرا من ثغور الاسلام مما سده فرض كفاية قال ابن هبيرة ولو اهلته هذا القول  
ولم اذكره ومشيت عليه الفقهاء من انه لا يصلح ان يكون قاضيا الا من كان من اهل الاجتهاد  
لحصل بذلك ضيق وحرج على الناس فان غالب شروط الاجتهاد الآن قد فقدت في اكثر  
القضاة وهذا كالحالة والتناقض لما فيه من تعطيل الاحكام وسد باب الحكم وذلك  
غير مسلم بل الصحيح في هذه المسئلة ان ولاية الحكم جائزة وان حكوماتهم صحيحة نافذة و  
ان لم يكونوا مجتهدين والله اعلم انتهى كلام ابن هبيرة وهو كلام محرم لرجوع الى اصل المسئلة  
فنقول ان الاول الذي شرط وجود الاجتهاد في القاضى مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى  
مرتبتي الميزان ووجه الاول الجري على قواعد اهل العصر الاول من السلف من وجوب كثرة المجتهدين  
فيه ووجه الثاني الجري على قواعد الخلف فكان المقلد لمن هب من مناهب الاثمة  
المجتهدين الآن فاشتم مقام صاحب ذلك المذهب من الاثمة اربعة وكانه واحدا من الاثمة  
لقوله بقوله وتقيده به ولقواعد لا يخرج عنها كما اشار اليه ابن هبيرة والله اعلم ومن ذلك  
قول الاثمة الثلاثة انه لا يصح تولية المرأة القضاء مع قلبي خيفة انه يصح ان تكون قاضية  
في كل شيء تقبل فيه شهادة النساء وعنده ان شهادة النساء تقبل في كل شيء الا الحدود والجراح  
فانها لا تقبل عنده ومع قلبي محمد بن جرير يصح ان تكون المرأة قاضية في كل شيء فالاول مشدد وعليه  
جري السلف والخلف والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان  
ووجه الاول ان القاضى ناشئ عن الامام الاعظم وقد اجمعوا على اشتراط ذكره ووجه الثاني  
والثالثان فصل الخصومات من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولم يشترطوا  
في ذلك المذكورة فان المعول على الشريعة المطهرة الثابتة في الحكم لا على الحاكم بها وقد قال  
صلى الله عليه وسلم لن يفلح قوم ابوا امرهم امرأة قال ذلك لما دلى جماعة الملك كسرى ابنته  
من بعد الملك وقد اجمع اهل الكشف على اشتراط الذكورة في كل داع الى الله ولم يبلغنا  
ان احدا من نساء سلف الصالح تصدرت لتربية المريدين ابدان النقص النساء في الدرجة  
وان ورد الكمال في بعضهن كسريابنت عمران واسية امرات فرعون فذلك كمال  
بالنسبة للتقوى والدين لا بالنسبة للحكم بين الناس وتسلية في مقامات الولاية  
وغاية امر المرأة ان تكون حابرة زاهدة كرا بغير هدية وباجملة فلا يعلم بعد عاشقة رضي الله  
عنها مجتهدة من جميع امهات المؤمنين ولا كاملة تلحق بالرجال والحاصل لله رب العالمين  
ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان القضاء فرض من فروض الكفايات يجب على كل من تعين  
عليه الدخول فيه اذ لم يوجد غيره مع قول احمد في اظهر روايات انه ليس من فروض الكفايات  
ولا يتعين الدخول فيه وان لم يوجد غيره فالاول مشدد في وجوب تولية القضاء والشرط المذكور

والثاني مخفف في عدم وجوبه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني  
 انه من باب الامارة وقد هي الشارع عن طلبها لما فيها من عدم الخلاص والمشى فيها على الصراط  
 المستقيم فكان تركها من باب احتياط الانسان لدينه وقد ضل السلف الصالح وجسوا ليلوا  
 القضاء فيما ولو رضوا به عن اجمعين ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يكره القضاء في المسجد  
 ولكن لا يكره لمن يتعين عليه الدخول فيه وذلك ان لم يجد غير مع قول مالك بالسنية وفي قول  
 الشافعي انه لو دخل المسجد للصلاة فحدث حكمة فحكم فيها فلا كراهة فالاول فيه تشديد في المنع  
 والثاني فيه حث على القضاء في المسجد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
 ووجه الاول الاتباع في نحو قوله صلى الله عليه وسلم جنبوا مساجدكم صبيانكم  
 وبيعكم وشراكم وخصوا نكمتكم انتهى واذا كان عندنا في التنافي ولو تغير رفع الصوت  
 فيه كما ورد فكيف بحضرة الله الخاصة في المسجد بل لو اذن شخص برفع الصوت لم يفتعل ليله  
 الى الادب مع الله تعالى كما يعرف ذلك اهل حضرة الله تعالى من الاولياء ووجه الثاني انه من  
 باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيجوز فعله كما يجوز في الخطبة يوم الجمعة لكنه يخلص المظلوم  
 من الظالم ثم اذا رفع احد الخصمين صوته في المسجد فليس على القاضي الانهيه عن ذلك لا غير  
 فكل امام مشهود ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لا يجوز للقاضي ان يقض بعله فيما شاهده من  
 الافعال الموجبة للحرج ود قبل القضاء بعده وما عله من حقوق الناس حكم فيه بما عله قبل  
 القضاء وبعده مع قول مالك واحدا انه لا يقض بعله اصلا وسواء في ذلك حقوق الله وحقوق العباد  
 ومع قول الشافعي في الظاهر القولين انه يقض بعله الا في حدود الله تعالى فالاول والثالث فيهما  
 تشديد على القاضي في تفصيل الذي ذكره وتخفيف عليه كذلك في حكمه بما عله من  
 حقوق الناس والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة انه  
 لا يكره للقاضي ان يتولى البيع والشراء بنفسه مع قول الاثمة الثلاثة ان ذلك يكره له وطريقه  
 ان يوكل بالاول مخفف خاص بالاكابر الذين لا يميلون عن طريق الحق بالمحاباة ولا يقبلون خفا  
 والثاني مشدد خاص بالذين لا يقدر احد منهم يسرى بقلبه بين الخصمين اذا كان احدهما محسنا  
 اليه بالمحبة والمحاباة في البيع والشراء وغير ذلك فكان التوكيل في البيع والشراء لهذا اولى فرجع الامر  
 الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد في احدي روايتيه انه تقبل  
 شهادة الرجل الواحد في الترجمة عن الخصم عند القاضي وفي التعريف بحاله وفي تادية رسالة  
 وفي الجرح والتعديل بل جوز ابو حنيفة ان يكون امرأة فعملها كالرجل في ذلك كله مع قول  
 الشافعي واحمد في الرواية الاخرى انه لا يقبل في ذلك الا من رجلين وبذلك قال مالك قال فان  
 كان الخصم في اقارب ببال قبل فيه عنده من جهة امراتان وان كان يتعلق باحكام الابدان  
 لم يقبل فيه الا رجلان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تفصيل فرجع  
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول جعله من باب الرواية ووجه الثاني وما بعده جعله من باب الشهادة  
 ومعلوم انه يشترط فيها العادة غالبا ولم يجعل اليمين مع الشاهد كالشاهد ومن ذلك قول المحققين

من اصحاب الشافعي ان القاضى كيف عزل نفسه انزل ان لم يتعين عليه وان تعين عليه لم يعزل  
 في اصر الوجهين مع قول الماورى انه ان عزل نفسه بعد اذ كان او غير ذلك لم يجر لكن لا يجوز ان  
 يعزل نفسه الا بعد اتمام الامام واستعفائه لان مما كمل بعمل يحرم عليه اضاعته وعلى الامام ان  
 يعفيه انا وجد غيره فيتم عزله باستعفائه واستعفائه لا يجرها ولا يكون قوله عزلت نفسى عزلا  
 لان العزل يكون من المولى وهو لا يولى نفسه فلا يعزلها فالاول فيه تشديد على الناس وتخفيف  
 على القاضى بالشطرنج الذي ذكره فان فقد الشطرنج كان فيه تشديد على القاضى في اصر الوجهين دون  
 الوجه الاخر والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجه القولين ظاهر ومن ذلك قول  
 اصحاب الشافعي ونقل عن النضر ايضا ان القاضى لو فسق بشرقاب وحسن حاله لا يعود قاضيا  
 عن غير تجديد ولاية بخلاف الجعفي والاعتماد اذ لا يصح فيها العود ومع قول اظهر في  
 في كتاب لا يشرف ان القاضى لو فسق وانزل ثواب صار واليا انفس عليه الشافعي لان  
 عدم صيرورته واليا يسد باب الاحكام اذ الانسان لا ينقل غالبا من فعل امير بعض ما يقتقر  
 الى مطالعة الامام فجوز الحاجة ومع قول القاضى حسين ان جريشا الفسق للقاضى خيرا للتوبة  
 انزل وان عجل الا قدام عن ذنبه وتدم لم يعزل لاستنفاء العصمة عنه فالاول فيه تشديد  
 والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجه القولين ظاهر ومن ذلك  
 قول ابى حنيفة ان الحاكم لا يحكم في الحدود والقصاص بالعدالة الظاهرة وانما يحكم بعد سؤاله  
 عن العدالة الباطنة قول واحد وامام عدا ذلك فلا يسأل الا بعد ان يطعن الخصم في الشاهد  
 لم يطق طعن يسأل متى لو يطعن لم يسأل فيسمع الشهادة ويكتفى بعد التهم في ظاهر احوالهم  
 مع قول مالك واحمد في احدى روايتيه والشافعي ان الحاكم لا يكتفى بظاهر العدالة بل يصدر عن  
 الحكم حتى يعرف العدالة الباطنة سواء اطعن الخصم ام لم يطعن وسواء كانت الشهادة في حد  
 ام غيره ومع قول احمد في الرواية الاخرى ان الحاكم يكتفى بظاهر الاسلام ولا يسأل على الاطلاق فلا  
 مفصل والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من الاقوال  
 الثلاثة وجه ومن ذلك قول ابى حنيفة ان الدعوى بالجرم المطلق  
 تقبل مع قول الشافعي واحمد في احدى روايتيه انها لا تقبل حتي  
 يعين سبب الجرم ومع قول مالك ان كان الجمارح علما بما يوجب الجرم مبررا في عدلته قبل  
 جرمه مطلقا وان كان غير متصف بهذه الصفة لم يقبل الا بتبيين السبب فالاول مشدد  
 على الشهود وما يثبتى عنهم شهادة ثم والثاني فيه تخفيف عليهم والثالث مفصل فرجع الامر الى  
 مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على ما لم يكن محفوظ الظاهر مما ترويه الشهادة والثاني وما وافقه  
 من قول مالك على من احتمل حاله العدالة وعدمها فمثل هذا لا بد من تعيين سبب الجرم لينظر  
 فيه الحاكم فيرد او يقبل ومن ذلك قول ابى حنيفة انه يقبل جرم النساء وتعديلهن  
 للرجال مع قول مالك والشافعي واحمد في اظهر روايتيه انه لا مدخل للنساء في ذلك فالاول  
 مشدد على المشهود وما يثبتى على شهادتهم في صرة التجرى والثاني مخفف عليهم فدر جمع

الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المرأة قد يكون حاملة باحكام الجرح والتعديل بل ربما تكون اعرف من كثير من الرجال ووجه الثاني ان الجرح والتعديل يحتاج الى مخالطة شديدة للاجانب من الرجال وهذا قل ان يتفق لامرأة ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد انه يكتفى في العدة بقول المزكى فلان عدل مرضي مع قول الشافعي ان ذلك لا يكفي حتى يقول هو عدل مرضي وعلی ومع قول مالك ان كان المزكى عالما باسباب العدة قبل قوله في تزكيته فلان عدل مرضي ولم يفتقر الى قوله على ولي فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد و الثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصير حل الاول على العالم العظيم باسباب العدة و الجرح الذي يحتاج لاموال الناس باصناعهم والثاني على من كان دونه في الاحتياط فان مثل هذا قد يتساهل في وصف الشاهد فاذا قال على ولي امر تفتت الربية وبذلك علم توجيه قول مالك ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لا يجوز للقاضي ان يقضي على غائب الا ان يحضر من يقوم مقامه من وكيل او وصي مع قول الاثمة الثلاثة انه يقضي على الغائب مطلقا واذا قضى الانسان بحق على غائب او صبي او مجنون فعند احد لا يجناح الى خلافه وقال اصحاب الشافعي يحتاج الى تخليفه في اصر الوجهين فالاول مشدد على القاضي وعلى صاحب الدين مخفف عن المدين بالشرط الذي ذكره والثاني عكسه والاول من مسألة التخليف مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان صاحب الحق قد يكون الحق بمجته من الوكيل او الوصي ووجه الثاني انه قد يكون مثله ووجه الاول في مسألة التخليف الاكتفاء بالقضاء وحمل المدعى على الصدق ووجه الثاني الاحتياط لاموال الناس ويصير حل الاول على اهل الخوف من الله والثاني على من كان بالصد من ذلك قلت وينبغي على ذلك مسألة في علم التوحيد وهي ان من قال يجوز القضاء على الغائب يجوز قياس الغائب على الشاهد في صفات البارئ جل وعلا ويقول صفا الحق تعالى غيره لا عينه قياسا على الانسان فانه قد يسلب العلم او الابصار وجسمه كامل ومن يقول لا يجوز القضاء على الغائب يحرم هذا القياس ويقول صفات الحق تعالى عينه غيره لتباين صفات خلقه وعلى ذلك اهل الكشف حتى قال الشيخ محي الدين رحمه الله الامام ابا حنيفة ودواه كل خيفة حيث لم يقض على الغائب بشئ انتهى ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان كتاب المقاضي الى القاضي غير مقبول في الحدود والقصاص والنكاح والطلاق والخلع مع قول مالك انه يقبل كتاب المقاضي الى القاضي في ذلك كله فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط في اقامة الحدود والحقوق المتعلقة بالآدميين فلا يقدم على اقامة حد او الحكم بطلاق مثلا الا بعد تثبت وقد يكون الكتاب نرد على القاضي ووجه الثاني ان من نصب القاضي يندر فيه البدل وير عليه ولو لا انه غلب على ظنه ان مخط ذلك القاضي ما حكم بمقتضاه ويصير حل الثاني على ما اذا كان حامل الكتاب عدلا مرضيا والاول على ما اذا كان بالصد من ذلك ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي واحمد انه لو تكاثب قاضيان في بلد واحد لم يقبل قال البيهقي وهو لا ظهر عندي وما حكاه الطحاوي عن حنيفة

من انه يقبل انما هو من هب ابى يوسف وعلى عدم القبول فاحتاج الى اعاد البينة عند الآخر  
 بالحق لان ذلك لا يقبل الا في البلدان النائية فالاول مشدد لاستغناء القاضى عن المكاتب  
 بمشافهته بالحادثة او بسهام البينة منه والثاني للذى هو قول ابى يوسف مخفف اذ لا فرق في اخبار  
 القاضى بتلك القضية بين ان يكون في بلد واحد او بلدين لا يختلف ذلك بالقرب والبعد  
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ومالك في احدى روايتيه  
 ان صفة تادية الرسول كتاب القاضى الى القاضى ان يقول للشاهد ان لم يكتب اليه بمشهد  
 ان هذا كتاب القاضى فلان قرأه علينا او قرأ علينا بحضرة مع قول مالك في الرواية الاخرى  
 ان يكتفى قول الشاهدين هذا كتاب القاضى فلان المشهود عليه وبذلك قال ابو يوسف  
 رحمه الله فالاول فيه تشديد وهو محمول على حال من لا غوص له في معرفة الاحكام والثاني مخفف  
 وهو محمول على العالم بالاحكام التى يقتضها في الحكم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول  
 مالك واحمد والشافعى في احد قوليه انه لو حكم رجلان رجلا من اهل الاجتهاد في شئ  
 وقال له مرضينا بحكمك فاحكم علينا الزمهما العمل بحكمه زاد مالك واحمد ان وافق حكمه  
 راي قاضى البلد فينفذ ويمضيه قاضى البلد اذ ارفع اليه فان لم يوافق راي حاكم البلد فله ان  
 يبطله وان كان فيه متخالفين الاثمة مع قول الشافعى في القول الاخر انه لا يلزمهما العمل بحكمه الا  
 بتراضيهما بل ذلك منه كالفتوى ثم ان هذا الخلاف في مشقة التكليف انما يعود الى الحكم في  
 الاموال واما النكاح واللعان والقتل والقصاص والحرد فلا يجوز ذلك فيها اجماعا فالاول مشدد  
 مع مراعاة الشرط الذى ذكره مالك واحمد والثاني فيه تخفيف بعدم الزامهما بما حكم  
 الحكم الا برضاهما فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر ومن ذلك  
 قول مالك ان الحاكم لو نسي ما حكم به فشهد عنده شاهدان انه حكم به قبلت شهادتهما  
 في حكمه بذلك مع قول ابى حنيفة والشافعى انه لا تقبل شهادتهما ولا يرجع الى قولهما حتى  
 يتذكرانه حكم به فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك  
 قول ابى حنيفة والشافعى في احد قوليه واحمد ان القاضى لو قال في حال ولايته قضيت على فلان  
 بحق او يجد قبل منه ويستوفى الحق والحمد مع قول مالك انه لا يقبل قوله حتى يشهد له  
 بذلك عدلان او عدل ومع قول الشافعى في القول الاخر كنهى مالك فالاول مخفف والثاني  
 فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على القاضى المعدل الضابط والثاني  
 على من كان بالصد من ذلك ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو قال بعد عزله  
 قضيت كذا في حال ولايتي لم يقبل منه مع قول احمد انه يقبل منه فالاول فيه تشديد و  
 الثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على القاضى المعدل و  
 برقة الدين في غالب احواله والثاني على القاضى الذين يخبرون بغيره يضرب به المثل في الضبط  
 ومن ذلك قول مالك واحمد والشافعى ان حكم الحاكم لا يخرج الامر عما هو عليه  
 في الباطن وانما ينفذ حكمه في الظاهر فقط فاذا دعى شخص على شخص حقا واقام شاهدين

بما لا شك فيه فحكم الحاكم بشهادتهما فان كانا شهدا حقا وصدا فقد حل ذلك الشيء المشهود له  
 فظاهر من قوله ان كانا شهدا زورا فقد ثبت ذلك الشيء المشهود به في الظاهر بالحكم واما في الباطن  
 فهو بينا بينه وبين الله تعالى فهو على ملك المشهود عليه كما كان سواء كان ذلك في الفروج ام في  
 ان يمولد به فقول ابي حنيفة ان حكم الحاكم اذا كان عقدا ونسخا يحيل الامر عما هو عليه وينفذ  
 الحكم به ظاهرا وباطنا فالاول مستند وهو خاص باهل الورع والاحتياط والثاني مخفف  
 وهو خاص بمن كان بالصد من ذلك فجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط للامور  
 والا بضاع ودرهم ما كان حكم الحاكم ببينة وظهرت زورا فلذلك نفذت ظاهرا  
 فذلك وايضا من ذلك ان الشارع امرنا باجراء احكام الناس على الظاهر في هذه الدار كما اشار الى  
 ذلك في حديث امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم و  
 امولهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله تعالى فانظر كيف رد امرهم في الباطن الى الله العالم  
 بسرائرهم لان احدهم قد يقولها بلسانه ولا يعتقد ذلك بقلبه ووجه الثاني ان منصب  
 الحاكم الشرعي محل ان ينتقض حكمه في الاخر لا في الشارعه له في الدنيا ان يحكم باجتهاده  
 فكان شرعا من الله تعالى ومعلوم ان لا ناسخ للاذن باجراء احكام الناس على الظاهر كما ان  
 من المعلوم ايضا ان الحق تعالى لا يؤاخذ من حكم بما شرع ومراعاة قول من قال ان  
 الحقيقة لا تخالف الشريعة ومن قال انها قد تخالفها كما بسطنا الكلام على ذلك في كتاب الاجوبة  
 المرجعية عن اشعة الفقهاء والصوفية فترحم الله الامام ابا حنيفة ما كان ادق نظر  
 ومداركة مراضى الله عن بقية المجتهدين ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الوكالة تثبت بخبر  
 الواحد ولا تثبت عزل الوكيل الا بعزل او مستودين مع قول الاشعة الثلاثة انه يشترط في ثبوت  
 الوكالة والعزل شاهدان عدلان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ويصح حمل الاول  
 على من يوثق بقوله كل ذلك الوثوق والثاني على من كان بالصد من ذلك فلا يوثق بخبره و  
 شهادته وحده والله اعلم

### باب القسمة

اتفق الاشعة على جواز القسمة اذا اشركاء قد تضرروا بالمشاركة هذا ما وجدته من مسائل  
 الانفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك ان القسمة افرازا ان تساوت الاعيان  
 والصفات فيما يوزن كل من الشريكين عن حقه احبه حق يحوز لكل من الشريكين ان يبيع  
 حصته مع قول ابي حنيفة والثاني ان القسمة بمعنى البيع لكن فيما يتفاوت كالشباب  
 والعفاراما فيما لا يتفاوت فهو افراز كما لمكيلات والموزونات والمعدودات من الجوز والبيض و  
 قال احمد وينبغي على القولين ان من قال انها افراز يجوز قسمة الثمار التي يجري فيها الربا بالخصص  
 ومن قال انها بيع يمنع جواز ذلك فالاول مفصل والثاني كذلك ولكل منهما وجه الى التخفيف  
 ووجه الى التشديد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة  
 ان الربا احد الشريكين بالقسمة وكان فيها ضرر على الاخرين كان الربا بالقسمة منها للضرر



بالقسمة لم يقسم وان كان الطالب لها هو المتتفع بها اخبر الممتنع منها عليهم بامر قول مالك انه  
يجوز الممتنع على القسمة بكل حال ومع قول اصحاب الشافعي انه ان كان الطالب هو المتضرر اجوز  
اصم الوجهين ومع قول اجازته لا يقسم بل يباع ويقسم ثمنه فالاول مفصل والثاني مشدد  
والثالث مفصل والرابع مخفف بترك القسمة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه  
الاقوال الاربعة ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك في اجري روايتيه  
ان اجرة القاسم على قدر الثروس المقتسمين لا على الانصباء مع قول مالك في الرواية الاخرى  
والشافعي احمد على قدر الانصباء ثم هل هي على الطالب خاصة او عليه وعلى المطلوب  
منه قال ابو حنيفة بالاول وقال مالك والشافعي واصحاب احمد انها على الجميع فالقول  
ما بين مشدد من وجه ومخفف من وجه وعكسه كما ترى فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لا تصح القسمة في الرقيق بين جماعة اذا طلبها احدهم مع قول  
بقية الائمة انها تصح القسمة فيه كما يقسم سائر الحيوانات بالتعديل والقرعة ان تساوت  
الاعيان والصفات فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم

### كتاب الدعوى والبيئات

اتفق الائمة على انه اذا ادعى رجل في بلد آخر فيه حاكم وطلب حضارة الى البلد الذي  
فيه المدعى لا يجاب سؤاله وعلى ان الحاكم يسمع دعوى الحاضر وبيئته على الغائب وعلى انه لا  
تنازع اثنان في حائطين ملكيهما غير متصل ببناء احدهما اتصال البيتان جعل بيئتهما وان  
كان لاحدهما عليه جذوع قدس على الآخر وعلى انه لو كان على يد انسان غلام عاقل بالغة وادعى  
انه عبده فكنز به فالقول قول المكذب ببيئته انه حر وان كان الغلام طفلا صغيرا لم يميز له  
فالقول قول صاحب البيت فان ادعى رجل نسبه لم يقبل الا ببيئته واتفقوا على انه اذا اثبت الحق  
على حاضر بعدلين يحكم به ولا يخلف المدعى مع شاهدين واتفقوا على ان البيئته على المدعى  
واليامين على من انكر هذا ما وجد به من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول  
ابى حنيفة لو ادعى رجل على رجل آخر في بلد لا حاكم فيه وطلب حضارة منه لم يميزه الحاضر  
الا ان يكون بينهما مسافة يرجع منها في يومه الى بلده مع قول الشافعي واحمد انه لا يميزه  
الحاكم سواء قربت المسافة ام بعدت فالاول مخفف على المدعى عليه مشدد على المدعى بالشروط  
الذي ذكره والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حل الاول على اكابر الناس الذين  
يشق عليهم الحضور من تلك البلاد قياسا على المرضى وغيرهم من اصحاب الاعذار كما يحمل  
الثاني على من لا يشق عليه ذلك ومن ذلك قول ابى حنيفة ان الحاكم لا يحكم بالبيئته على  
غائب لا على من هرب قبل الحكم وبعد اقامة البيئته ولكن ياتي من عند القاضي  
ثلاثة الى بابه يدعونه الى الحكم فان جاء والا فم عليه بابه وحكي عن ابى يوسف انه يحكم  
عليه وقال ابو حنيفة لا يحكم على غائب بحال الا ان يتعلق بالحكم بالحاضر مثل ان يكون  
الغائب وكهلا او يكون جماعة يشركاء في شيء فيدعى على احدهم وهو حاضر

فيحكم عليه وعلى الغائب وقال مالك يحكم على الغائب للحاضر اذا اقام الحاضر البينة وسأل المحكم له وقال الشافعي يحكم على الغائب اذا قامت البينة للمدعي على الاطلاق وبه قال احمد في احاديثه وروايتيه فالاول مخفف على الغائب مشدد على المدعي بالشرط الذي ذكره والثاني مشدد على الغائب بالشرط الذي ذكره والثالث مشدد عليه على الاطلاق فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه من قال انه لا يقضى على الغائب العمل بالاحتياط فقد يلحق ببحثه ويتبين للحاكم انه مظلوم لو كان حاضرا ووجه من قال يحكم عليه ان البينة كافية للحاكم قائمت مقام حضوره فان الذي تشهد به البينة في غيبته هو الذي تشهد به عليه في حضوره ومن ذلك قول مالك والشافعي في الاصح من مذهبه ان البينة اذا قامت على غائب او صبي او مجنون فلا بد من تحليف المدعي مع البينة وعن احمد وايتان احدهما يحلف الثانية لا يحلف فالاول فيه تشديد وعمل بالاحتياط للغائب والصبي المجنون والثاني فيه تخفيف من جهة الرواية الثانية لاجل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل من قال يحلف المدعي مع البينة على ما اذا كانت في البينة مقال ولم يثبت والثاني على البينة العادة كالعلماء والصلحاء ومن ذلك قول ابى حنيفة لو مات رجل وخطب ابن مسعود وابنا نصرانيا فادعى كل واحد منهما انه مات على دينه وانه يرثه او مات من عرفانه كان نصرانيا وشهدت بدينه انه اسلم قبل موته وشهدت اخرى انه ما على الكفر انه يقدم بدينه الاسلام مع قول الشافعي في احاديثه ان البيئتين يتعارضان فيسقطان ويصير كأن لا بينة فيحلف النصراني ويقضيه ومع قوله الاخرهما يستعملان فيقرع بينهما ويعسل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين فالاول وبه قال احمد يرحم ثبوت الاسلام والثاني يرحم ثبوت الكفر وبقيّة الاقوال ظاهرة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو قال لا بينة قل ادكل بينة قل زور ثم اقام بينة قل مع قول احمد انها لا تقبل فالاول فيه تخفيف على المدعي لاحتمال انه قال في حال غضب او غفلة والثاني فيه تشديد عليه ولا عذر لمن اقر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد في احاديثه واثبتته ان بينة الخارج مقدمة على بينة صاحب اليد في الملك المطلقة دون المضاف الى سبب لا ينكره كالتسليم من الثياب التي لا تنسج المرأة والحدوة والنساج الذي لا يتكرر فان بينة صاحب اليد تقدم حينئذ واذا اخرج فان كان صاحب اليد سبق تاريخا قدام ايضا مع قول مالك والشافعي ان بينة صاحب اليد مقدم على الاطلاق فالاول مشدد على صاحب اليد بالتفصيل الذي ذكره والثاني مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان البينة من الخارج قد تكون اقوى من وضع اليد لانه مأكول واضع اليد على شيء يكون بحق ووجه الثاني عكسه وماكل بينة تكون صادقة ويصح حمل الاول على حال اهل الدين والورع والثاني على من كان بالصد من ذلك ويصح الحمل بالعكس ايضا اذا كان صاحب اليد من اهل الدين والورع دون الخارج فالحاكم يجر الامر في ذلك ويحكم بما يراه ابرأ من ماله اولن ملة الخصمين او احدهما وهو مع ذلك على شفير النار سأل الله للطفة من ذلك قل الائمة الثلاثة اذا

تعارضت بينتان واحدهما اشهر عدالة لم ترجح بذلك مع قول مالك انها ترجح به فالاول فيه  
تشديد على اشهر البينتين والثاني مخفف عليهما فرجع الامر الى مرتبة الميزان والمدار على  
ما يقوم عند الحاكم ومن ذلك قول ابي حنيفة لو ادعى رجل شيئا في يد انسان وتعارضت  
البينتان لم يسقط بل يقسم ذلك الشيء بينهما مع قول مالك انها يتخالفان ويقسم ذلك بينهما  
فان حلف أحدهما ونكل الآخر قضى للمخالف دون الناكل ومع قول الشافعي في احد قوليه انهما  
يسقطان مع الاول لم يكن بينة فالاول فيه تشديد على صاحب اليد باخراج نصف ما بدين الحاجة  
وذلك القول في الثاني واما الثالث فظاهر لعدم ما يترجح به الحكم فان شاء الحاكم قسم وان شاء  
اقرع وان شاء فوقف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لو ادعى  
شخص انه تزوج امرأة تزوجا صحيحا سمعت دعواه من غير ذكر شروط الصحة مع قول الشافعي  
واحد انه ليس للحاكم سماع دعواه الا بعد ذكر شروط الصحة التي تفتقر صحة النكاح اليها وهوان  
يقول تزوجتها بولي مرشد وشاهد من عدل ورضاها ان كان يشترط فالاول مخفف على المدعي  
والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حل الاول على من عرف بالدين  
والورع والعلم والثاني على من كان بالصدق من ذلك ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو نكل  
المدعي عليه عن اليمين لا ترد بل يقضى بالنكاح مع قول احمد انها ترد ويقضى بالنكاح ومع قول  
مالك انها ترد ويقضى على المدعي عليه بنكوله فيما ثبت بشاهد ويمين او شاهد وامرأتين ومع  
قول الشافعي انه ترد اليه على المدعي ويقضى على المدعي عليه بنكوله في جميع الاشياء فالاثمة  
ما بين مشددة في شيء ومخفف في آخر كما ترى فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة  
لا تغلظ اليه بالزمان ولا بالمكان مع قول مالك والشافعي واحمد في حديث روايته انها تغلظ  
لها فالاول مخفف والثاني مشددة ويصح حل من قال بالتغليظ على اهل الريبة ومن قال بالتخفيف  
على اهل الدين والصدق ومن ذلك قول ابي حنيفة لو شهد عدلان على رجل بانه اعتق عبده  
فانكر السيد لم تصح الشهادة مع قول الاثمة الثلاثة انه يحكم بعقده فالاول مخفف على السيد والثاني  
مشددة عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة حق الادعي ووجه الثاني  
مراعاة حق الله تعالى وهنا اسرر لا تسطر في كتاب ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو  
اختلف الزوجان في متاع البيت الذي يسكنانه ويدها عليه ثابتة ولا بينة فما كان في يدها  
مشاهد فهو لها وما كان في يدها من طريق الحكم فهاصل للرجال فهو للرجل والقول قوله فيه  
وهاصل للنساء فهو للمرأة والقول قولها فيه وما كان يصليهما فهو للرجل في الحياة واما بعد الموت  
فهو للباقي منهما مع قول مالك ان كل ما يصليهما فكل منهما فهو للرجل مع قول الشافعي هو بينهما بعد التخالف  
ومع قول احمد ان كان المتنازع فيه ما يصليهما للرجال كالطبايسة والعائم فالقول قول الرجل  
فيه وان كان ما يصلي للنساء كالمقانع والوقايات فالقول قول المرأة فيه وان كان ما يصلي  
لها كان بينهما بعد الوفاة ثم لا فرق بين ان يكون يدها عليه من طريق المشاهدة او من طريق  
الحكم وكن الحكم في اختلاف ورثتهما فالقول قول الباقي منهما ومع قول ابي يوسف



فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وغيره ان النكاح لا ينعقد بعبدين مع قول احمد وغيره انه ينعقد بشهادة عبيدين فالاول مشدد والثاني مخفف وكل منهما وجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان النكاح اخطر من المال لما فيه من الاحتياط للابضاع والاثبات الانساب والخروج عن نكاح السفاح فيحتاج الى كمال الصفات في الشهود ووجه الثاني اطلاق الشاهدين في بعض الروايات فمثل العبيد اذا كانوا بالغين عقلاء مسلمين وقد يكون العبدان من كثير من الاحاد كما هو مشاهد في الناس ومن ذلك قول الاثمة باستحباب الاشهاد في البيع مع قول داود انه واجب فالاول مخفف محمول على اهل الدين والورع والصدق والثاني مشدد محمول على من كان بالضد من ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة انه تقبل شهادة النساء فيما الغالب في مثل ما ان يطلم عليه الرجال كالنكاح والطلاق والعقود ونحو ذلك سواء انفردت في ذلك اركان مع الرجال مع قول مالك انهن لا يقبلن في ذلك وانما يقبلن عنده في غير المال وما يتعلق به من العيوب التي تختص بالنساء في المواضع التي لا يطلم عليها غيرهن وبه قال الشافعي واحمد فالاول فيه تخفيف على المدعي وتشديد على المدعى عليه والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكل من القولين وجه ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد في اظهر روايتيه انه لا يشترط العدد في شهادة النساء بل تقبل شهادة امرأة واحدة مع قول مالك واحد في الرواية الاخرى انه لا يقبل اقل من امرأتين ومع قول الشافعي انه لا يقبل الا شهادة اربع نسوة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ورجع ذلك الى الاجتهاد ومن ذلك قول ابي حنيفة ان استهلال الطفل يثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين لان فيه ثبوت اثنين واما في حق الغسل والصلوة عليه فيقبل فيه شهادة امرأة واحدة مع قول مالك تقبل فيه امرأتان ومع قول الشافعي تقبل فيه شهادة النساء منفردات الا انه على صله في اشتراط اربع ومع قول احمد يقبل في الاستهلال شهادة امرأة واحدة فالاول مفصل والثاني فيه تشديد والثالث كذلك والرابع مخفف من حيث ثبوت الاستهلال وامرأة واحدة فرجع الامر الى مرتبة الميزان والامر في ذلك راجع الى اجتهاد المجتهدين ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لا يقبل في الشهادة بالرضاع الا رجلان او رجل وامرأتان ولا تقبل فيه شهادة النساء منفردات مع قول مالك والشافعي يقبلن فيها منفردات الا ان مالكا يشترط في المشهور عنه ان تشهد فيه امرأتان والشافعي يشترط فيه شهادة اربع ومع قول مالك في الرواية الاخرى انه يقبل في ذلك واحدة اذا فشا ذلك في ابي يان ومع قول احمد يقبلن فيه منفردات ونجى منهن امرأة واحدة في المشهور عنه فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف وكذلك الثالث بالشرط المذكور فيه وقول احمد تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والامر في ذلك راجع الى اجتهاد المجتهدين وكل واحد وجه ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان شهادة الصبيان لا تقبل مع قول مالك انها تقبل في النكاح انما راجع الى اجتهاد المجتهدين لا يفرقوا

وهي رواية عن أحمد وعنده رواية ثالثة أنها تقبل في كل شيء أي بشرط النص بالمعتبر في ذلك الأمر  
 فالأول فيه تشديد على المدعى والثاني فيه تخفيف عليه بالشرط الذي ذكره والثالث مخفف  
 عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فمن الأثمة من غلب حكم الأمر وجعل الحكم لها فان ادركها  
 لا يختلف بكونها صالحة ولا صغرة فروح الصغير كروح الكبير وقد اجمع أهل الكشف على أن الروح  
 خلقت باللغة ذميمة عارفة بما يجب لله وبما يستحيل عليه لا تقبل الزيادة في جوهرها كالمسكة  
 ولا مرقى لها في المقامات عكس من غلب جانب الأجسام على حكم الأمر واسم فان الجسم  
 يقبل الزيادة والمو في جوهر ذاتها هو مشاهد كما أشار إليه حديث رفع القلم عن ثلاث  
 فانه قال فيه وعن الصبي حتى يبلغ بخلاف الأمر فلهما خلقت باللغة كما مر ولو لا ذلك ما شهدت  
 لله تعالى بالربوبية وقيل ذلك منها يوم السبت بربكم وهذا سر يعرفها أهل الله تعالى لا تشرط  
 في كتاب ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا تقبل شهادة المحدث في القذف وان تاب اذا كانت  
 توبته بعد الحد مع قول الأثمة الثلاثة أنه تقبل شهادته اذا تاب سواء كانت توبته بعد  
 الحد وقبله إلا أن مالكاً يشترط مع التوبة أن لا تقبل شهادته في مثل الحد الذي أقيم عليه  
 فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول العمل بظاهر الآيات والأخبار كظاهر قوله تعالى  
 ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا ومن هنا  
 قال مالك يشترط في صحة توبة القاذف اصداء العمل والكف عن المعصية وفعل الخيرات والتقرب  
 بالطاعات ولا يتقيد ذلك بسنة ولا غيرها وقال أحمد إن مجرد التوبة كاف أي ولو لم يعمل صالحاً  
 بعدها فالعلماء طابين مشدد في تحقيق التوبة وفي مطلقها فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حمل  
 قول من قال يشترط في صحة التوبة الاستبراء مرة يغلب على الظن أنه لا يعود إلى ذلك الذنب  
 على من ظهر لنا منه راحة ميل إلى المعاصي بعد التوبة وقول من قال مجرد التوبة كاف  
 على من لا ميل له إلى تلك المعصية ومن ذلك قول الشافعي أن صفة توبة القاذف أن يقول  
 قد في باطل محرم وأنا نادى عليه ولا أعود إليه أي ما قلت مع قول مالك وأحمد أن صفها  
 أن يكن ب نفسه قالوا وتقبل شهادة ولد الزنا في الزنا فالأول فيه تشديد في الإفصاح عن الاتصال  
 من القذف والثاني مخفف فيه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك  
 أن لعب الشطر نجس حرام وإن أكرمه من حيث شهادته مع قول الشافعي أنه لا يجرم إلا أن كان  
 بعض أو يستغل به عن فرض الصلوة وله يتكلم عليه بسفاه فالأول مشدد قياساً على ما ورد  
 من النبي عن الزردشير والثاني فيه تخفيف عند فقد الشرط الذي ذكره فرجع الأمر إلى مرتبة  
 الميزان ووجه الأول أن لعبه يصد عن ذكر الله وعن الصلوة فالباطل كان اللائق به التحريم  
 ووجه الثاني أن فيه تعلم المكاييد في حرب العدو من الكفار والبغاة فكان اللائق به عدم التعزيم  
 لأنه لم يتحضر لله واللعب المنهي عنه في الشريعة فافهم ومن ذلك قول الشافعي أن شرب النبيذ  
 المختلف فيه لا تترده الشهادة طالما يسكر مع قول مالك وأحمد في إحدى روايته أنه يجرم و  
 يفسق بشره وترده شهادته ومع قول أحمد في الرواية الأخرى كمن هب إلى حنيفة فاهوا

قوله الزردشير  
 هو الزرد  
 معروف  
 معروف  
 معروف  
 أردشير  
 ما يشترط  
 ما يشترط  
 ما يشترط



فيه تخفيف والثاني مشدد وكذلك وافقه من رواية احمد فوجع الامر الى مرتبتي الميزان  
 ووجه الاول ان الاقدام على تقصيص احد انما يكون بامر مجمع عليه ووجه الثاني ان منصب  
 الشاهد مبعد عن الذنب ولا ضيع اموال الناس حقوقهم بقبول الطعن فيه ومن ذلك قول  
 ابى حنيفة ان شهادة الاعمي لا تقبل اصلا مع قول الشافعي واحدا منها تقبل فيما طريقه السماع  
 كالنسب والموت والملك المطلق والوقف والعتق وسائر العقود كالنكاح والبيع والصلة والاجارة  
 والاقرار ونحو ذلك سواء تحملها الاعمي او بصيرا ثم عني ومع قول الشافعي انها تقبل في  
 ثلاثة اشياء فيما طريقه الاستفاضة وفيما اذا ضبط على انسان صيغة اقرار مثل انتم لم يتركه  
 من يده حتى ادى الشهادة عليه فالاول فيه تشديد على صاحب الحق والثاني فيه تخفيف  
 والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال ظاهر ومن ذلك قول ابى حنيفة  
 واحدا انه لا تقبل شهادة الاخرس وان فهمت اشارته مع قول مالك انها تقبل اذا كانت  
 اشارته مفهومة وهو احد الوجهين لا يصح للشافعي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف  
 بالشرط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاحتياط للاسوال  
 والابضاع فلا ينبغي الاقدام على العمل بقبول شهادة ووجه الثاني ان الاشارة للمفهمة قاشمة  
 مقام صريح اللفظ بل قال بعض المحققين انها تضمن العبارة بقرينة قولهم لو نوى الصلوة خلف  
 زيد فبان عمر اليه تصم الا ان اشار اليه مع النية كقولك هذا وبقريته ان الاشارة لا تحتل التاويل  
 بخلاف العبارة ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان شهادة العبيد غير مقبولة على الاطلاق  
 مع قول احمد في المشهور عنه انها تقبل فيما عدا الحدود والقصاص فالاول مشدد والثاني  
 فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاحتياط  
 للاسوال والابضاع والمحقوق فقد يقع العبد في الزور وعدم الضبط لتقص عقله فكان  
 اشبه شئ بالمغفل ووجه الثاني انه قد يكون العبد ضابطا حاذقا كالحرق قد قال تعالى  
 ان اكرمكم عند الله اتقاكم وقال صلى الله عليه وسلم الا لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي  
 على عربي ولا احمر على اسود الا بالتقوى ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي ان العبد لو  
 تحمل شهادة حال سرقته واداهها بعد عتقه قبلت مع قول مالك انه ان شهد بها في حال رفقته  
 لم تقبل بعد عتقه ولكن للاختلاف في تحمل الكافر قبل اسلامه والصبي قبل بلوغه فان الحكم  
 فيه عند كل منهم على ما ذكرناه في مسألة العبد فالاول من المسئلتين فيه تخفيف والثاني فيه تشدد  
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول في المسئلتين ان العبرة بحال الاداء ووجه الثاني  
 فيهما ان العبرة بحال الفعل ومن ذلك قول ابى حنيفة انه تحل الشهادة بالاستفاضة في خمسة  
 اشياء في النكاح والدخول والنسب والموت وولاية القضاء مع قول اصحاب الشافعي في الاخير  
 من مذهب جواز ذلك في ثمانية اشياء في النكاح والنسب والموت وولاية القضاء  
 والملك والعتق والوقف والولاء ومع قول احمد انها تجوز في تسعة اشياء الثمانية المذكورة  
 عند الشافعية والتاسعة الدخول فالائمة ما بين مشدد ومخفف في الامور التي تحل فيها

الشهادة بالاستفاضة من حيث الزيادة والنقص فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجهه  
 أقوالهم ظاهر ومن ذلك قول الشافعي تجوز الشهادة من جهة اليد بان يرى ذلك الشيء في يده  
 ينصرف فيه مدة طويلة فيشهد له باليد وهل يجوز أن يشهد له بالملك وجران أحدهما أنه تجوز  
 الشهادة فيه بالاستفاضة وبه قال أبو سعيد الأصبهاني وأحمد في إحدى روايتيه والوجه  
 الثاني أنه لا يجوز وبه قال أبو إسحاق المروزي ومع قول أبي حنيفة تجوز الشهادة في الملك  
 بالاستفاضة ومن جهة ثبوت اليد وهي الرواية الأخرى عن أحمد ومع قول مالك أنه تجوز الشهادة  
 باليد خاصة في المدة اليسيرة دون الملك فإن كانت المدة طويلة كعشرين سنة فافترقا قطع له  
 بالملك إذا كان المدعي حاضرا حال تصرفه فيها وحوزه لها إلا أن يكون المدعي قرابتا أو يخاف  
 من سلطان إن عارضه فالأول من قول الشافعي ومن قول أبي سعيد الأصبهاني ومن قول أحمد  
 مخفف والثاني وهو قول المروزي مشدد وقول أبي حنيفة مخفف وقول مالك فيه تشديد من حيث  
 عدم الشهادة بالملك على ما ذكره من الشروط فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجهه الأقوال وأضحة  
 ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه تجوز شهادة أهل الزمة بعضهم على بعض وهي رواية عن أحمد  
 مع قول مالك والشافعي وأحمد في الرواية الأخرى أنها لا تقبل فالأول فيه تخفيف والثاني فيه  
 تشديد ووجه الأول معاملة الكفار باعتقادهم فإن أهل دينهم عند هم عدول ووجه  
 الثاني معاملتهم معاملة المسلمين في الوصية في السفر إذا لم يوجد غيرهم مع قول أحمد أنها تقبل  
 ويحلفن بالله مع شهادتهما أنهما ما خانا ولا كتمان ولا بد ولا غيرا وإنها وصية الرجل فالأول  
 مشدد والثاني فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم  
 الوثوق بقول الكافر في الغالب وجه الثاني أنه قد يغلب على ظن الحاكم صدقه لا سيما إن كانوا  
 عددا كثيرا فإن لم يغلب على ظن الحاكم صدق الكافرين فينبغي عدم القبول جريا على قواعد  
 الشريعة في كثير من المسائل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز الحكم بالشاهد واليمين  
 في الأموال والحقوق مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين في الأموال وحقوقها  
 فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول  
 الأئمة الثلاثة وأحمد في إحدى روايتيه أنه لا يحكم بالشاهد واليمين في العتق مع قول أحمد  
 في الرواية الأخرى أنه يحلف المعتق مع شاهد يحكم له بذلك فالأول مشدد ولعله إذا أنكر المعتق  
 العتق دون ما إذا سكت والثاني فيه تخفيف من حيث الحكم فيه بالشاهد واليمين وتشديد من  
 حيث الحلف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أنه يحكم في الأموال وحقوقها  
 بشهادة امرأتين مع البهائم مع قول الشافعي وأحمد أنه لا يحكم بهما معه قال الشافعي وإذا  
 حكم بالشاهد واليمين يغرم الشاهد نصف المال مع قول مالك وأحمد أنه يغرم الشاهد المال كله  
 فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان مع ما تبين على ذلك  
 من غرامة المال كله أو نصفه ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه تقبل شهادة العدو على عدوه  
 إذا لم تكن العداوة بينهما تخبرهم إلى الفسق مع قول الأئمة أنها لا تقبل على الإطلاق

فالأول فيه تخفيف على المدعى والثاني بالعكس وقد اتفق بعضهم بعدم قبول شهادة بنى وأهل  
على بنى حرام وعكسه وخالفه في ذلك أهل عصره فليتأمل ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك  
لا تقبل شهادة الرائد لولده وعكسه مع قول الشافعي أنه لا يجوز شهادة الوالد من الطرفين  
للمولودين ولا شهادة المولودين للوالدين الذكور والإناث سواء بعد و أم قريباً ومع قول أحمد  
في أحاديث روايته تقبل شهادة الابن لأبيه ولا تقبل شهادة الأب لابنه ومع قوله في الرواية  
الأخرى إنه تقبل شهادة كل منهما لصاحبه ما لم يختر إليه نفعاً في الغالب وله رواية أخرى كالجماعة  
وما شهادة كل منهما على صاحبه فمقبولة عند الجميع إلا ما يروى عن الشافعي أنه قال لا تروى  
شهادة الولد على والده في القصاص والحرد ولا تهاجم في الميراث فالعلماء ما بين مخفف ومشدد  
كما ترى فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه تقبل شهادة الآخر  
لأخيه والصديق لصديقه مع قول أنها لا تقبل فالأول فيه تخفيف على الناس لتقص  
شفقة الأخوة والأصدقاء ومحبتهم عن شفقة الوالد والولد ومحبتهم فلا تحمل تلك المحبة لشفقة  
الضعيفة على أن يشهد لأخيه أو صديقه باطلاً بخلاف الوالد والولد كما هو مشاهد والثاني  
فيه تشدد على الناس أن لا يجزوا أحدهم غالباً من صديق أو أخ غيرهما لم يكن حاضراً عند العقد أو ذلك  
الآخر والصديقان إذا لم يقبلهما صانع حقه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا تقبل شهادة  
أحد الزوجين للآخر مع قول الشافعي أنها تقبل فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى  
مرتبة الميزان ووجه الأول بالأختياط فقد تغلب الشهوة على أحدهما فيرضى خاطره بشهادة  
الزور ووجه الثاني ندرة وقوع مثل ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه تقبل  
شهادة أهل الأهراء والبدع إذا كانوا متجنبين الكذب إلا الخطابية وهم قوم من الرافضة  
يصدقون من حلف لهم أن له على فلان كذا فيشهدون له بذلك مع قول مالك وأحمد أنه لا تقبل  
شهادتهم على الإطلاق فالأول فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشدد فرجع الأمر  
إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه تقبل شهادة الهدوي على القروي  
إذا كان عدو للهدوي في كل شيء مع قول أحمد أنها لا تقبل مطلقاً ومع قول مالك أنها تقبل  
في الجراح والقتل خاصة ولا تقبل فيما عدا ذلك من الحقوق التي يمكن إظهارها الحاضر فيها إلا أن يكون  
تمهلها في البادية فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان  
ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن من تعين عليه الشهادة لم يجز له أخذ الأجرة عليها  
ومن لم تعين عليه جاز له أخذ الأجرة الأعلى وجه للشافعي ومن ذلك قول مالك في المشهور  
عنه أن الشهادة على الشهادة جائزة في كل شيء من حقوق الله تعالى وحقوق الأدميين  
سواء كان ذلك في حد أو مال أو قصاص مع قول أبي حنيفة أنها تقبل في حقوق  
الأدميين سوى القصاص ومع قول الشافعي في أظهر قوليه أنها تقبل في حقوق الله عز وجل  
كحد الزنا والسرقة والشرب فالأول مخفف والثاني مفصل والثالث فيه تخفيف على اليهود  
وتسند إلى الحرد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة يجوز

ان يكون في شهود الفرع نساء مع قول مالك واحد انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد  
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز ان يشهد اثنان كل واحد  
 منها على شاهد من شهود شاهدي الاصل وبه قال الشافعي في اظهر قولييه والقول الثاني  
 يحتاج ان يكونوا اربعة فيكون على كل شاهد من شهود الاصل شاهدان فالاول فيه تخفيف  
 والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك وبني حنيفة والشافعي  
 في القدي واحد انه لو شهد شاهدان بال ثم رجعا بعد الحكم به فعليهما الغرم مع قول الشافعي  
 في الجديد انه لا شيء عليهما فالاول فيه تشديد على الشهود والثاني مخفف عليهما فرجع الامر الى  
 مرتبتي الميزان ووجه الاول تاديب الشهود لياخذوا حذرهم في المستقبل فلا يشهدون الا عن  
 يقين ووجه الثاني ان المدار على الحكم لا عليها ومن ذلك قول ابني حنيفة ان الحكم  
 اذا حكم بشهادة فاسقين ثم علم حالهما بعد الحكم لم ينقض حكمه مع قول مالك واحمد والشافعي  
 في احد قولييه انه ينقض حكمه فالاول مخفف على الحاكم والثاني مشدد عليه والعمل به احوط  
 للدين فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابني حنيفة انه لا تغزير على شاهد  
 الزور وانما يوقف في قومه ويقال لهم انه شاهد زور مع قول الائمة الثلاثة انه يعزى ويوقف  
 في قومه فيعرفون انه شاهد زور ويزاد مالك فقال وبشتمهم في المساجد والاسواق وبجامع الناس  
 فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من القولين وجه  
 وليصح حل الاول على من لم يعتد الزور والثاني على من تكرر منه والله اعلم

## كتاب العتق

اتفق الائمة على ان العتق من اعظم القربات المندوب اليها هذا ما وجدته من مسائل الائمة  
 واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو اعتق شقصاله في مملوك مشترك وكان  
 موسرا اعتق عليه جميعه ويضمن حصه شريكه وان كان معسرا اعتق نصفه فقط مع قول  
 ابني حنيفة انه يعتق حصته فقط ولشريكه الخيار بين ان يعتق نصيبه او يستسقي العبد ويضمن  
 شريكه المقتن ان كان موسرا وان كان معسرا فله الخيار بين العتق والسعاية وليس له التضمن  
 فالاول فيه تشديد على السيد رحمة بالعبد بشرط الذي ذكره والثاني فيه تخفيف على السيد على الشريك  
 على التفصيل الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبتي الميزان واجتهاد المجتهدين ومن ذلك قول  
 مالك في المشهور عنه انه لو كان عبد بين ثلاثة لواحد نصفه وللآخر ثلثه وللآخر سدسه  
 فاعتق صاحبه النصف والسدس حصته ما عاقب فان واحد او كلا او كلا فاعتق حصته ما عتق كله  
 وعليها قيمة الشقص الباقي بينهما على قدر حصتهما من العبد فيكون لكل واحد منهما من  
 ولاية مثل ذلك مع قول الائمة ان عليها قيمة حصته شريكها بينهما بالسوية على كل  
 واحد نصف قيمة حصته شريكه وهي رواية لمالك فالاول فيه تشديد على السيد بن عتق العبد  
 كله عليهما ووزن قيمة الشقص الباقي والثاني فيه تخفيف على صاحب الثلث بالنسبة لمن له  
 النصف وتشديد على صاحب السدس بوزنه لشريكه قدر قيمة النصف او الثلث فليتأمل ومن

ذلك قول أبي حنيفة أنه لو اعتق عبده في مرضه ولا مال له غيرهم ولم يجر الورثة بجميع العتق  
عتق من كل عبد ثلثه فقط ويستسعى في الباقي مع قول الأئمة الثلاثة أنه يعتق الثلث بالقرعة  
فالأول فيه رائحة التشديد بالسعاية في الباقي والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان  
ولكل من القولين وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لو اعتق عبدا من عبيده  
لا بعينه فله أن يخرج إياهم شاء مع قول مالك وأحمد أنه يخرج أحدهم بالقرعة فالأول فيه تخفيف  
على السيد والثاني فيه تشديد عليه بالقرعة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن السيد  
يحسن بالعتق فله التفضيل بين عبده لعدم وجوب حق أحد منهم عليه ومعلوم أن القرعة  
انما شرعت خوفا من أن يأخذ الأغبط لنفسه ويعطي أخاه الأرحم أو لا كذلك الحكم في حق السيد  
مع عبده ومن هنا علم توجيه القول الثاني ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو اعتق  
عبدا في مرض موته ولا مال له غيره وعليه مدين يستغرقه استسعى العبد في قيمته فاذا دأها  
صار حرا مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا ينفذ العتق فالأول مخفف على العبد الطالب للعتق  
والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول المبادرة من السيد إلى عتق  
نفسه وجميع أعضائه من النار كما ورد ووجه الثاني المبادرة إلى وفاة الدين الذي يعوق صاحبه  
عن دخول الجنة حتى يوفيه لأصحابه فإن لم يسر في الآخرة أصعب على العبد من الدين وقد رأى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الأسراء أقواما في صناديق من نخل مطبقة عليهم فقال يا أبا  
جبريل من هؤلاء فقال هؤلاء أقوام ماتوا في أعناقهم أصول الناس لا يحبون لها وفاء  
فلكل من القولين وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة لو قال لعبده الذي هو أكبر منه سنا أنت  
والذي عتق ولا يثبت نسبه مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا يعتق بذلك فالأول مشدد بخصوص  
العتق والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول نشوف الشارع إلى حصول العتق  
من ريق الخلق ورجوعه إلى ريق الحق تعالى المالك الحقيقي ووجه الثاني حمل ذلك على أنه  
أراد بذلك ملاحظة العبد كم يقبل الأب الشفيق أو الأم الشفيقة لولدها ما هو كذا يا أباي أيضا  
فإن كون العبد في ريق الخلق أقل مواخاة من كان في ريق الحق لأنه مأكول أحد يعرف آداب  
العبودية لله تعالى فكان سيده الأدمي كالجباب عليه وهو من خلف ذلك الجباب فكان له  
رائحة العند بذلك فلكل من الأئمة في هذه المسئلة مشهد ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو  
قال لرقيقه أنت لله وثوي بذلك العتق لم يعتق مع قول الأئمة الثلاثة أنه يعتق فالأول  
مخفف على السيد بترك العتق والثاني عكسه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل منهما وجه ومن  
ذلك قول الأئمة الأربعة أنه لو قال لعبده الذي هو أصغر منه سنا يا ولدي لم يعتق إلا في قول  
الشافعي وصححه بعض أصحابه والمختار أنه إن قصد الكرامة لم يعتق والقول في هذه المسئلة  
كالقول في مسألة ما إذا كان العبد أكبر منه سنا السابقة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن  
ذلك قول مالك أن من طأ ابنه أو ولده أو أحد أبويه أو جده أو جدته أو جدته أو جدته أو جدته  
عتقوا عليه بنفس المالك وكذلك القول عند مالك إذا طأ أخوته أو أخواته من قبل الأم والأب

مع قول أبي حنيفة ان هؤلاء يعتقون عليه وكل ذي رحم محرم من جهة النسب ولو كانت امرأة  
 لم يجز تزويجها من نفسه ومع قول الشافعي من ملك اصله من جهة الاب والام او فرع وان  
 سفل ذكر كان او انثى عتق عليه سواء اتفق الولد والوالد او اختلفا وسواء ملكه قهرا كالارث  
 او اختيارا كالشراء والهبة ومع قول داود انه لا عتق في القرابة ولا يلزمه اعتاق من ذكر فالاول  
 فيه تشديد والثاني مشدد لزيادته بعتق كل ذي رحم محرم وكذلك القول في الثالث مشدد  
 ووجه الاقوال كلها ظاهرة لما فيها من الاكرام للاصول والفروع والقرابات فكل الاشياء  
 متفقون على اكرام من ذكر ولكنهم بين مؤكدا كثيرا ومؤكدا قليلا في سعة الاكرام وضيقه  
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان واما وجه قول داود فلا بد كرا لا مشافهة لمن يقيم  
 الاسرار والله اعلم

### كتاب التدبير

اتفق الاثمة على ان السيد اذا قال لعبده انت حر بعد موتى صار العبد مدبرا يعتق بموت سيده  
 هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك انه لا يجوز  
 بيع المدبر في حال الحياة ويجوز بيعه بعد الموت اذا كان على السيد دين وان لم يكن عليه دين وكان  
 يخرج من الثلث عتق جميعه وان لم يحمله الثلث عتق ما يحمله ولا فرق عنده بين المطلق و  
 المقيد مع قول الشافعي انه يجوز بيعه على الاطلاق ومع قول احمد في احدي روايتيه انه يجوز بيعه  
 بشرط ان يكون على السيد دين وان لم يكن عليه دين لم يجز فالاول مفصل وقول الشافعي مخفف على  
 السيد وقول احمد مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان العتق من جملة الصدقات  
 هي لا تكون الا عن ظهر غنى وفي الحديث ابدأ بنفسك شرب من تقول وفي كلام  
 عمر رضي الله عنه الا قربون اولي بالمعروف وقيل انه حديث ولا اقرب الى الانسان  
 من نفسه ومن هنا عرف ترجيه من قال يجوز بيعه على الاطلاق فضلا عن كون  
 ذلك بشرط ومن ذلك قول أبي حنيفة ان حكم ولد المدبر حكم والده الا انه يفرق  
 بين المطلق والمقيد فان كان التدبير مطلقا لم يجز بيعه وان كان مقيدا بشرط  
 كرجوعه من سفر وشفاء من مرض فبيعه جائز وبذلك قال مالك واحمد الا انها  
 قالوا لفرق بين مطلق التدبير ومقيد ومع قول الشافعي في احدي روايتيه انه لا يبيعه  
 ولا يكون مدبرا فالاول مخفف على ولد المدبر في بيعته لانه في التدبير على حكم التفصيل الذي  
 ذكره والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الشارع مشتق الى  
 حصول العتق لكل من عساه اسم الرق سواء كان بشرطام بغير شرط ووجه الثاني تحقيق مقام  
 الاخلاص في معاملة العبد اريد عز وجل بتعيين الولد في التدبير فلا يكفي عنده تدبيره بحكم التبعية  
 فالعلماء ما بين مشدد ومخفف كما ترى على ان التدبير لا يقيم الا من كان عنده بعض نخل وشجر  
 نفس ولو لذلك لكان تجزئ عتقه ولذا بالتفصيل يمتنع اعضائه من النار في الآخرة وبعث جسد  
 من الاثمة التي تصيبه في الدنيا مما لا ينخلوا عنه بنوا دم والله اعلم



## كتاب الكتابة

اتفق الاثمة على ان كتابة العبد الذي له كسب مستحبة ومنه وباليها خلافا للاحقر في قول  
 في رواية لها واجبة اذ ادعا العبد سيده اليها على قدر قيمته او اكثر وصفته ان يكتب السيد عليه  
 على مال معين يسع فيه العبد ويؤديه اليه واتفقوا على كراهة كتابة الامتثال كسب لها كما  
 اتفقوا على ان السيد اذا كتب عبده على مال اتاه منه شيئا عمدا بقوله تعالى واتوهم من مال الله  
 الذي اتيكم هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة  
 الثلاثة واحد في احري من ابيته انه لا يكره كتابة العبد الذي لا كسب له مع قول احمد في الرواية  
 الاخرى انها تكره فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ووجه  
 الاول ان الله تعالى قد يسخر له من عباده من يعطيه ما يؤديه لسيدة فيصير كالمكتسب ووجه  
 الثاني ان من لا كسب له اذا كتب طلبت نفسه الخروج من الرق وتحركت لذلك بعد ان كانت  
 ساكنة وصار كل يوم عندها في الرق كان سنة فربما رماه ذلك الى السرقة والاختلاس من مال  
 سيده او غيره فالفهم ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان الكتابة تخرج حالة وموجلة ولو كان  
 اصلها التاجيل مع قول الشافعي باحداها لا تخرج حالة ولا تجوز الا منجمة واقلة نجسان  
 فالاول فيه تخفيف على السيد دون العبد والثاني فيه تشديد عليه دون العبد فرجع  
 الامر الى مرتبقي الميزان ووجه الاول طلب مكافاة السيد على كتابته له بتجديد المال ان كان  
 العبد من اهل المعروف ووجه الثاني طلب الشارع من السيد كمال الفضل والرحمة للمكاتب بتعداد  
 الضوم فالفهم ومن ذلك قول ابي حنيفة ان المكاتب لو امتنع من الاداء وببده مال يفع بها عليه  
 جبر على الاداء فان لم يكن بيده مال يجبر على الاكساب مع قول مالك ليس له تعجيل نفسه  
 مع القدرة على الاكساب حينئذ ومع قول الشافعي واحدا انه لا يجبر بل يكون للسيد  
 الفسخ فالاول مفصل والثاني فيه تشديد على المكاتب والثالث مخفف عليه فرجع  
 الامر الى مرتبقي الميزان ولكل من الاقوال وجه ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك  
 ان ايتاء السيد للمكاتب شيئا مستحب مع قول الشافعي باحدا ان ذلك واجب للابية  
 فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ووجه الاول  
 ان ذلك من باب البر والاکرام والاتق بذلك الاستحباب لا الوجوب ووجه الثاني زيادة  
 الاعتناء في امر الله عز وجل للسيد ان يعطي المكاتب شيئا والاتق بذلك الوجوب على قاعدة  
 اهل الله عز وجل ومن ذلك قول الشافعي انه لا تقدير فيما يعطيه السيد للمكاتب مع قول  
 احمد انه مقدر وهوان يحط السيد عن المكاتب بدم مال الكتابة او يعطيه بما قبضه منه  
 رابع ومع قول بعضهم ان الحاكم بقدر ذلك باجتهاده كالمصلحة ومع قول بعضهم ان السيد يعطي  
 ما تطيب به نفسه فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد بوجوب الربع وما بعده فيه تخفيف  
 فرجع الامر الى مرتبقي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لا يجوز بيع رقبة  
 المكاتب الا ان مالها اجاز بيع مال المكاتب هو الدين المؤجل بثمن حال ان كان غنيا

وهو الجريد من من هب الشافعي مع قول احمد يجوز بيع رقيقة المكاتب ولا يكون البيع فيها الكتابة  
فيقوم المشترع مقام السيد الاول فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف على السيد فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان ويصح حل الاول على حال اهل الثروة والمال والثاني على اهل العدم و  
المحتاجين الى ثمنه في دين او غيره ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو قال لورقيقة كاتبتك  
على الف درهم فادها فاشتق ولم يفتقر الى ان يقول فاذا اديتها لي فانت حر ويؤى العتق مع قول  
الشافعي انه لا بد من ذلك فالاول خاص بالكابر الذين اذا عرضوا لاحد باحسان لا يرجعون فيه  
والثاني خاص بمن كان بالصد من ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة  
الثلاثة انه لو كانت امرته وشرط وطأها في عقد الكتابة لم يجز مع قول احمد ان ذلك يجوز  
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم

### كتاب امهات الاولاد

اتفق الاثمة الاربعة على ان امهات الاولاد لا يبعن ولا يوهبن وهو من هب السلف والمخلف  
من فقهاء الامصار وقال داود يجوز بيع امهات الاولاد وبه قال بعض الصحابة فالاول مشدد  
على السيد والثاني مخفف عنه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ذلك من مكاد  
الاخلاق فان وضع النطفة في تلك الامه وقضاء وطرسيدها باجماعها مع اثنينها منه بما  
يتبين فيه خلق الامميين يصير لها فضلا عظيما على سيدها فكان من مكاد الاخلاق ان تكون  
معتقة من بعده ووجه الثاني ان السيد له ان يترك الاحسان المذكور اليها حتى ياتيها  
شيء من الشايعينها عن بيعها فيحل الاول على حال الكابر من اهل الورع والثروة والدين ويحل  
الثاني على من كان دون ذلك ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو تزوج امه غيره  
فاولدها ثم ملكها لم تصح ولدا ويجوز بيعها ولا تعتق بموته مع قول ابى حنيفة انها تصير ام ولد  
فالاول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن  
ذلك قول ابى حنيفة ومالك في احدى روايتيه انه لو ابتاع امه وهي حامل منه  
صار تمام ولد مع قول الشافعي واحمد ومالك في الرواية الاخرى انها لا تصير ام ولد  
فيجوز بيعها ولا تعتق بموته فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو استولد جارية ابنه صار تمام ولد مع قول الشافعي  
في صحه قوله انها لا تصير ام ولد فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انه لو استولد جارية ابنه يلزمه قيمتها خاصة مع قول الشافعي  
في احد قوليه انه يلزمه قيمتها ولا قيمة ولدها ومهرها وفي القول الثاني لا يلزمه قيمة الولد ومع قول احمد  
انه لا يلزمه قيمتها ولا قيمة ولدها ولا مهرها فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث  
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز للسيد اجارة ام ولده  
مع قول مالك انه لا يجوز له ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
وتوجيه القولين الظاهر والحمد لله رب العالمين وليكن ذلك اخر ما فقه الله به من ايضاح

كتاب الميزان الشرعية المداخلة لجميع اقول المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية وتوجيه  
اقوالهم وقد حاولت الجمع بين اقول الاثمة ومقلديهم وتوجيه كل منها جهدي ليجتمع الاخوان من  
مقلدي الاثمة والاربعة بين اعتقادهم بالجنان وقولهم باللسان ان سائر ائمة المسلمين على هدى  
من ربهم لبياننا ونسليهما ان لم يصلوا الى ذلك نظر واستدلالا كما مر بيانه في الخطبة ويفوز باخذ  
لائمة المجتهدين بيدهم في احوال يوم القيامة فكل مجتهد رآه هناك يتبسم في وجهه ويأخذ بيده  
بخلاف من كان بالضد من ذلك فانه ربما نظر لائمة اليه نظر الغضب لسواد به معهم وتقصبه  
عليهم بحق وانما كان الاثمة كلام متاديين مع بعضهم بعضا مع تقاوتهم في العلم فكيف بمن هو عامي  
بالنظر اليهم وقد ارسل الامام الليث بن سعد رضي الله عنه سؤالا لامام مالك بالمدينة يساله عن  
مسئلة فامرسل يقول له اما بعد فانك يا اخي امام هدى وحكم الله تعالى في هذه المسئلة ما قام  
عندك فيها انتهى فاعلموا ذلك ايها الاخوان والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته والحمد لله رب  
العلمين ولنشرع في ذكر الخاتمة الموعودة بذكرها في الخطبة فنقول وبالله التوفيق خاتمة  
في بيان نبذة صلحة تتعلق باسرار احكام الشريعة تناسب الميزان في النفاسة من كلام شيخنا  
العارف بالله تعالى سيدي علي الخواص رضي الله عنه يطالع الناظر فيها على سبب مشروعية  
جميع التكاليف في سائر الاعصار وانما كلها كالكفارة للاكلة التي اكلها ابونا ادم عليه الصلوة  
والسلام من الشجرة فكما ردت الميزان جميع مذاهب المجتهدين ومقلديهم الى مرتبة الشريعة  
كما تقدم كذلك ردت هذه الخاتمة جميع ابواب الفقه وما فيها من الاحكام الى الاكلة التي  
اكلها ابونا ادم عليه الصلوة والسلام من الشجرة التي هي مظهر ما يقع من بنيه بعد بحكم  
القبضتين لا مظهر ما يقع منه او من بنيه المعصومين من الذنوب فانهم وقد سالت شيخنا الله  
مرة عن سبب مشروعية جميع التكاليف مع ان الله تعالى غني عن العلمين وعن عباداتهم فقال  
رضي الله عنه سبب تمام التوبة لبني ادم اذا وقعوا فيها فحي الله تعالى عنه فكانت جميع التكاليف  
والاداب التي كلف الله تعالى بها اولاده كالكفارة لهم فقلت له ان من بنيه من لا يجوز  
عليه الوقوع في المخالفات فقال ان كان هناك مخالفة فهي كفارة والا فهي رافع درجات  
كما هي في حق الانبياء عليهم الصلوة والسلام فقلت له فاذا كان رافع درجات في حق  
الانبياء فما المراد بقوله تعالى وعصى ادم ربه فغوى فقال اعلم يا ولدي ان ما قصه الله تعالى  
عن الانبياء من مسمى المعصية والخطيئة انها هو على سبيل المجاز لان احدا منهم لم يخرج عن  
حصة الاحسان في لحظة من ليل او نهار وتلك حصة مشاهدة للحق جل وعلا فلا يطعم لاحد فيها  
عصيان وانما يقع العصيان ممن يحجب عن شهوده تعالى فسمى معاصي الانبياء وخطاياهم  
كلها صورية لا حقيقية ليصير لهم المأمور باقامة المعاذير لقولهم يا طنا اذا وقعوا في مخالفة  
ويصير احدهم يعرف مقدار الجهر كما يعرف مقدار الوصل وعكسه اذا الشئ لا يعرف الا بضده  
قال واوضح لك يا ولدي ذلك فاقول مثال دافعة السيد ادم عليه الصلوة والسلام مثال ذلك

مطاع قال يوه لا اهل حضرة الخاصة اني اريد ان احدث امر في الوجوه وانزل كتابا وارسل  
رسلا بامر ونهي واجعل لمن اطاعهم دارا تسمى الجنة ولمن عصاهم دارا تسمى النار واخرج من ظهر  
عبدى ادم ذرية يعبدون الارض واوجه اليهم التكليف بعد ان اقدر عليه الاكل من شجرة  
وبعد ان انما ه عن القرب منها ظاهر ثم اقيم عليه وعلى ذريته الذين عصوا "الحجة بجلال صوريا  
وعلى ذريته الذين لم يعصوا حقيقة لا يجازيهم اخرجهم من تلك الجنة التي اكل فيها من الشجرة الى  
دار اخرى انزل منها في الدار وجه تسمى الدنيا واجعل كمال مقامه فيها من طلب ان يكون مكان ادم  
فليقدم فيها انما احد من اهل الحضرة ان يتقدم لذلك غير السيد ادم فانه تقدم وقال انا لها  
انا لها طلبا لتقيد قضاء الله تعالى وقدره في عبادته فمن كان حاضرا المجلس هذا لا تفارق لهم يحكم  
على ادم بالمعصية الخاصة وانما يحكم له بطاعة سربه في ذلك عكس من كان غائبا عن هذا المجلس  
فانه يحكم عليه بالعصيان ولا بد كما هي حضرة المحجوبين من اولاده فكان ذلك من اكبر المصالح  
لهم ليقعوا في قضاء الله وقدره قارة المعصية فيظهر واحده وعقوبة تامة بالطاعة فيظهر واحده  
كرمه ومجده فكان ادم عليه الصلوة والسلام تحمل عن اولاد المحجوبين بذلك البكاء الصوري  
الذي وقع منه وكثرة الحزن غالبا ما كان يقع فيه اولاده الذين يتعدون حدود الله وكانه  
فخر بواقعة باب المغفرة لا اولاده اذ لا بد للمقبضة من فخر يفتحها بحكم القضاء والقدر ليرتب  
على ذلك الحدود في الدنيا والاخرة فقد بان لك يا اخي ان جميع التكاليف التي شرعها الله تعالى  
في الدنيا انما كانت في مقابلة اكل ادم من الشجرة صورة فدم من اولاده احد الا وقد عصى اوههم  
بمعصية او بمكروه او بخلاف الاولى يصعد الانبياء عليهم الصلوة والسلام فهي اى جميع  
التكاليف لبنية الذين لم يعصوا امارهم درجات او كفارة لذنوب وقوافيه او عقوبة لهم كالحدود  
التي ادب الله تعالى بها عباد الله انتهى سمعت سيدى كاتبا الخواص رحمه الله يقول كان جميع ما وقع  
من ادم عليه الصلوة والسلام من معصية المعصية كالطاعة لله عز وجل فان الله تعالى كان راضيا  
عنه حال اكله من الشجرة كرضاه عنه حال كونه في الصلوة على حد سواء ومن قال في ابيه  
غير ذلك قياسا على حال بنى ادم فعليه الخروج من عهده يوم القيمة وانما قال ربنا ظلمنا  
انفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين يعني معاشر اولادى الذين يعصون امر الله فكانه  
بذلك كان مستغفرا عنهم لا عن نفسه هو وبوك الشافعيهم عند ربه وجميع ما وقع له من تظاثر  
التاجر والشارب عن راسه وبنه والبكاء والندم كان صوريا لينقل ذلك عنه الى بنيه الذين  
نوازعوا دين حال نزوله الى الارض قال وانما اخذته البطنة بعد اكله من الشجرة ليتذكر  
ما يقع فيه بنوه فيستغفر الله تعالى لهم كما بال او تغوط وقد جاءت شريعة  
محمد عليه وسلم بطلب المغفرة كلما خرج الانسان من بيت الخلاء وكذلك حدث في جوار  
زيادة على البطنة ما يقع لها ولبناتها من الحيض في كل شهر لتذكر بذلك معاصي بناتها تستغفر  
لهن وانما زادت على ادم بالحيض في كل شهر لانها وقعت في صورة التزين لادم في اكله من الشجرة  
حتى اكل ذلكونها ايضا هي التي قطعت الثمرة من شجرة التين واعطتها لادم ولا شك ان

من ياتي المخالفة وهو مظهر الاستحسانه ذلك اعظم في صورة الذنب من ياتي المخالفة ناسيا قال تعالى ولقد عهدنا الى ادم من قبل فتنى ولم نجد له عزما لا سيما وقد حلف له ابليس انه له من النصحين وقيل بلغنا ان بعض العارفين اجتمع بابليس فقال كيف حلفت لادم انك له من النصحين وانت تكذب فقال فما صنع لما سريت قضاء الله لا مرد له ووليت قلوب الانبياء ساجدة سالمة من خطور الفواحش معظمة لله تعالى كل التعظيم حلفت له بمعصية الذي يعرفه هو بثبوتها وتحليله في ذهنه وتعالى الله في علو ذاته وجلاله من كل ما يخطر بالبال من صفات التعظيم له فما حلفت له الا بالمعهود الذي يتخيل له لا بالذي ليس كمثله شيء انتهى ثم اعلم يا اخي ان الجنة التي كان فيها ادم ليست بالجنة الكبرى المدخرة في علم الله تعالى كما قد يتبادر الى الازهان وانما جنة البرزخ التي فوق جبل الياقوت كما قاله اهل الكشف قالوا لان الجنة الكبرى انما يدخلها الناس بعد الموت والحساب ومجازاة الصراط قالوا وهذه الجنة هي التي يفترج من قبر المؤمنين له طاقة منها ينظر اليها ويتنعم بها فيها من قبه وكذلك القول في النار التي ترى في الدنيا في المنام او من طريق الكشف هو ناس البرزخ قالوا وهي التي راي فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب الذي سبب السراشبة راي فيها المرأة التي حبست الهرة حتى ماتت قالوا وهي التي وقع لادم فيها الاكل من الشجرة واهبط منها الى الارض لقربها منها في الحكم وكل من مات من اولاده للطيبين تعود روحه الى هذه الجنة وان كان عاصيا عادت روحه الى النار التي في البرزخ فلا يزال بنو ادم في هذين المكانين حتى تنقضي الدنيا ويفنى العدد وتشكل المدد فيخرج الناس بنفخة البعث الى الحساب فيميد خلون الجنة الكبرى او النار الكبرى ولوان الجنة التي يفترج للسموات من منها طاقة والنار التي يفترج للكافر منها طاقة هي الجنة الكبرى او النار الكبرى لفات الحشر والنشر وما بعد هما مما ورد انتهى قال سيدي علي الخواص رحمه الله ولما كان الغالب على جنة البرزخ مشابعتها للجنة الكبرى في الطهارة والتقدس لم يكن محلا لا خارج القدرين فيها من بول وغائط ودم ونخاط وغير ذلك مما تولد صورة من تلك الاكلة الصورية فلذلك انزل ادم وحوا الى هذه الارض التي هي محل التعفين والاستحالات ليخرج فيها ذلك القدر الصوري في حقهما الحقيقي في حق العصاة من اولادهما انتهى وسمعت اخي افضل الدين رحمه الله يقول لما اكل ادم وحواء من شجرة النهي تولد فيهما البول والغائط والدم ولذة اللمس من الرجال للنساء وعكسه ولذة الجماع كذلك وتولد في ذريتهما بسبب ذلك اذا اكلوا من شجرة النهي الخاصة بهم من وقوع في حرام او مكروه او خلافا لاولى زيادة على ما تولد صورة في ابويهم الجنون والاعماء بغير مرض والنخاط والصنان والتكبر والتجبر والقهقهة واسبال الاثر والسراويل والقبيص والعمامة والغيبة والهمة والبرص والجذام والكفر والشرك وغير ذلك مما وردت الاخبار والافانيد ينفق الطهارة فمن تامل في جميع النواقض وجدها كلها متولدة من الاكل وليس لنا نقض للطهارة من غير الاكل ابدأ فان من لا يأكل حكمه حكم الملائكة لا يقع منه شيء ينفق طهارته ابدأ مما ذكرناه ومما لم نذكره فان الملائكة لا تولد ولا تنوط

ولا يجرى لها دم ولا تشتهى الرجال والنساء ولا الاستمتاع بالجس شيء من جسدها ولا بالجماع ولا  
تجن ولا يغشى عليها ولا تعصى بها بكفر ولا غير إذا العبد لا يعصى ربها إلا أن يحجب عن شهوته  
تعالى ولا يحجب عن شهوته تعالى إلا أن أكل فلولاً حجاباً به أكل ما وقع في معصية أبداً فلذلك  
أمرنا الشارع صلى الله عليه وسلم ولائمة المجتهدين بالطهارة إذا وقع منا ناقض بالماء المطلق أو  
بدمه وأمرنا الشارع وكذلك المجتهدون بالتطهر من نجاسة بالماء كذا أو الحجر أو التراب في الاستنجاء  
وإذا لزم قدر النعل وذيل المرأة الطويل وأمرنا بالمتزعة عن كل نجاسة خرجت من القبل أو المبرأ و  
غيرها حتى عن مس المحل الخارج منه البول والغائط عن قبل ودبر وأمرنا الشارع وكذلك العلماء  
برش السراويل بالماء ملامستها للذكر المجاور للخارج وقد كان صلى الله عليه وسلم ينضم سراويله  
بالماء عند الطهارة ويقول بذلك أمرني جبريل وسياقي في توجيه الأحكام أن النقض بمس الفرج  
خاص بكابر العلماء والصالحين وعدم النقض خاص بالعوام وإنما أمرنا الشارع صلى الله عليه  
وسلم بالنضم من بول الغلام إذا لم يأكل غير اللبن دون الغسل تخفيفاً علينا فمن غسل منه فله  
ذلك وإن كان الرش أفضل لأن الأحكام راجعة إلى حكم الشارع لا إلى حكم العقول فإن قال  
قائل كيف فلتنم بنجاسة بول الأطفال مع كونهم لا يصح في حقهم الأكل من شجرة النخيل فالجواب  
قد قال بعض أهل الكشف أن للأطفال معاصي من حيث أوجها كما لها طاعات كذلك من حيث  
أوجها وإيضاً فإن بعض العلماء كان يغسل من بول الصبي الذي لم يأكل الطعام ويقول إن والدته  
تأكل في هذا الزمان الحرام والشبهات فكان بوله أقدر من بول من يأكل الحلال انتهى  
وقد جاءت أقوال المجتهدين في النقض بما ذكرنا على قسمين مبشدة ومخففة بحسب الأدلة  
التي أسندوا إليها من الكتاب والسنة كما أن منهم من توسط بين التخفيف والتشديد كصاحب  
القول المفصل كما أن من النقض التفوق عليه الأئمة كالبول والغائط والجماع والجنون ومنها  
ما اختلفوا فيه كلبس المحرم ومس الفرج والعجن بشرطه عندهم وكذلك ما اختلفوا فيه خروج  
الدم السائل من البدن والقهقهة والغيبة ومس الصنان في الأبط والمشرط والاجذم والابرص  
والصليب والوثن ونحو ذلك وقد تقدم في توجيه الأحكام من باب البراءة أن النقض بمس الفرج  
ليس هو لذات الفرج وإنما النقض به لكونه محل خروج الخارج المتولد من الأكل إذ لو كانت  
النقض به لذاته من حيث كونه متولداً من الأكل كان حكم جميع الأعضاء كذلك فإن البدن كله  
قد نهي وتولد من الأكل فإن قلت قد قال العلماء بالنقض بخروج الخصاة التي ابتلعها الإنسان وهي  
غير متولدة من الأكل بيقين فالجواب ليس بالنقض عندهم بالذات وإنما هو لما عليها من المقدار  
المتولد من الأكل فلولاً ما عليها من المقدار لم ينقضوا الطهارة بها لو فرض ذلك إذا ناقض  
حقيقة إنما هو خروج الفضلة التي تولدت من الأكل والشرب وإثارة الشهوة والغفلة عن الله  
عز وجل والمعاصي وليست الخصاة أو العود بذاتهما يثيران شيئاً من ذلك فافهم  
فهذا كان سبب الأمر بالطهارة عن الحدث الأكبر والأصغر فإن قلت فلم وجب تعميم البدن  
بالغسل من خروج المنى مع أنه دون البول والغائط في المقدار بيقين فالجواب إن تعميم البدن



بمخرجه او بالجماع من غير حرجه ليس هو للقدس وانما هو لفيه من اللذة التي تسرى في جميع  
البدن حتى تميتته وتنسيبه ذكره به والنظر اليه فلذلك امرنا الشارح باجراء الماء على سطح البدن  
كله بحسب ما بين اللذة فهو وان كان فرعا من البول والغائط فهو اقوى لئلا من اصله فلذلك  
امرنا باجراء الماء المنعش للبدن من ضعفه او قوته او موته النسبي فيقوم احدا بعد الغسل بينا حرج  
مجه بدن حتى فكل موضع لم يمسه الماء فهو كالعضو الميت او المشرق على الموت او كبدن السكاران او  
المغص عليه فلا يكاد يحضر ذلك المحل مع ربه في صلاته ابدا واذا لم يحضر معه فكانه لم يصل  
اذ الصلاة لا تصح الا بجميعة البدن كما انها لا تصح خارج حضرة الله تعالى ابدا عند اهل الله تعالى  
فاقيم وانما وجب التيمم عند فقد الماء حسا او شرعا لان التراب فيه رائحة الماء اذ هو عكارة الماء  
الذي تموج لما خلق الله تعالى الموجودات فان فقد التراب تيمم بالحجر لان اصله كذلك من زبد  
البحر حين تموج ولذلك يخرج منه قطر الماء اذ الحرق بالنار فلو لا ان فيه الماء ما قطن منه بالناس  
اذ الحقائق لا تنقلب وسمعت سيدي عليا الخراساني رحمه الله تعالى يقول انما وجب تيمم البدن  
بمخرج المني لان الغفلة عن الله فيه اكثر من الغفلة في البول والغائط ولذلك قال الامام ابو  
حنيفة بنقض الطهارة بالقهقهة في الصلاة لانها لا تقع الا من شخص غافل عن شهود نظر ربه  
اليه في صلاته وذلك مبطل عند اهل الله عز وجل واما وجوب تيمم البدن على الحائض والنفساء اذا  
انقطع دمهما فانما ذلك لزيادة القدر الحاصل بالحيض والنفساء لئلا سيما ان عرقت مشلا  
وانتشر دمها وقد سمي الله تعالى دم الحيض اذى وابطل صلاة الحائض والنفساء مع وجوده وبعد  
انقطاعه حتى تفصل اثر ذلك الدم فقط او بعد تيمم بدنها وتيمم وقد جوز الامام ابو حنيفة وطاء الحائض  
والنفساء اذا انقطع دمها وغسلت فرجها فقط ولعل ذلك في حق من اشتدت حاجته الى الوطء  
وخاف من الوقوع فيما لا ينبغي فان قلت فلا شيء اتفق العلماء كلهم على نجاسة البول  
والغائط من الاذى واختلجوا في بول بعض الحيوانات وغائطها مع ان الاذى اشرف  
من البهائم ببقاين اذ هو المكلف بترك اكله من شجرة النخيل بخلاف غيره فالجواب ما اتفق  
العلماء على نجاسة بوله وغائطه الاشرفه وعلوم مقامه فكان من شرفه في الاصل ان يظهر كل  
شيء خالطه لكنه لما غفل عن ربه واشتغل بحكم طبيعته ولذته وشهوته انعكس عليه الحكم فصار  
كل شيء صاحبه من المطاعم الطاهرة او الطيبة الرائحة يصير قذرا ونجسا منتننا من بول وغائط  
ودم ومخاط وبصاق وصنان وفي القواعد ان كل من شرف مرتبته عظيتمت صفوته فان قد  
ان قولكم ان علة الاتفاق على نجاسة بول الاذى وغائطه الشرف ينتقض عليكم ببول  
وزبله فانهم اجمعوا على نجاسة ذلك منه وليس له شرف فالجواب عن ذلك قلنا لا  
شدة الغفلة عن الله تعالى حال الاكل فهاثم اغفل عن الله تعالى من الجماع  
لا يؤكل بخلاف الحيوانات المأكولة فانها قليلة الغفلة عن الله  
الامر في ابراهيم وارثها ويؤيد ذلك امتنان الله تعالى علينا  
لنا الحمار والبغل لا نزيد من اكله غفلة وكان كالذي يجية القي  
بهم الله عليها فافهم

قيل فلا شيء لم يتفقوا على نجاسته وضللت الحمار كلها من مخاط وصنات ونحوها فان ذلك كله  
 متولد من الاكل والشرب كبوله وغائطه فالجواب انما خففوا في ذلك لخفة القيم والقدس فيها  
 وبعد صورتها عن صورة الطعام والشراب بخلاف البول والغائط والقيء فانها في الغالب يشبه  
 لونها لون القدر فمن نظر الى شدة قذارتها قال بنجاستها ومن نظر الى خفتها قال بطهارتها كما تقدم  
 بيانه في الكتاب فكان هذا اصل الحديث المتولد من الاكل والشرب ووجب استعمال الماء والتراب  
 في الطهارة فلو اكلنا من شجرة النخيل ولا مكروها ما حدثنا ولا امرنا بالطهارة بل كنا طاهرين  
 على الدوام كالملائكة ولولا ما قص الله تعالى من صورة توبة ابينا ادم عليه الصلوة والسلام  
 ما اهتدينا للتوبة من ذات نفوسنا ولا عرفنا كيف نتخلص من الذنوب ولا كان الحق تعالى  
 قال ان الله يحب المتطهرين فالحمد لله رب العالمين وأما وجه تعلق الصلوة  
 بانواعها بالاكل والشرب فهو لان الصلوة كلها انما شرعت قربة لنا واستغفارنا من حيث  
 ان قوت ارواحنا هو الوقوف بين يدي ربنا كما ماتت ابداننا من المعاصي اوضعت او فترت  
 باكل الشهوات او الوقوع في الغفلات فامرنا الحق تعالى بالطهارة بالماء والتراب المنعشين  
 للجسم شر بالوقوف بين يديه المنعش للروح فنماحي ربنا بابدان وارواح حية بعد موتها  
 بما وقعنا فيه مما تقدم فكاننا بذلك فتحنا باب التقرب الى الله تعالى ورضاه عنا بعد ان لم يكن  
 تعالى باضيا عنا كل الرضى الذي يقيم لنا حال الوقوف بين يديه وذلك لغفلتنا عنه بتناولنا شهوات  
 نفوسنا من اكل وشرب وغير ذلك ودخلنا الخلاء لنخرج تلك الفضلات القدرية المنتنة التي  
 لا تناسب حضرة تعالى ولنا لك خففنا الاثمة من الاكل والشرب من الله ان تكشف عورتنا  
 بين يديه كل قليل حال البول والغائط كالا امام مالك والاوزاعي والبخاري فكان الامام مالك  
 والبخاري يدخلان الخلاء كل اسبوع وكان الاوزاعي يدخل الخلاء كل شهر فربما بطنه فصار  
 يدخله في الشهر مرتين فكانت امه تقول لمن يدخل عليها ادعوا لعبد الرحمن فان به علة البطن  
 انتهى وفي الحديث ان الملائكة تقول عند دخول وقت الصلوة يا بني ادم قوموا الى ربنا منكم  
 التي اوقدتوها فاطفئوها فان قال قائل فلم تكرر الصلوة عندنا في اليوم والليله خمس مرات  
 فالجواب ان ذلك من رحمة الله تعالى بنا لتذكرك ذنوبنا عند طهارتنا ويحصل لنا الرضى والشرف  
 كلما وقفنا بين يديه ليجرب بذلك كله الخلل الواقع فينا بالمعاصي والغفلات بين كل صلوة وصلوة  
 فيتوب احدنا ويستغفر مما اجتاه من المخالفات على حسب مقام ذلك المتطهر منا والمصل كما انه  
 اذا قال اذكر الوضوء الواردة يغفر له ذنوبه الخاصة بالوضوء ثم انه يقوم للصلوة فيغفر له ذنوبه  
 الخاصة بالصلوة فان كل ما صور شرعي انما شرع كفارة لفعل وقع العبد فيه ما يخطئ الله تعالى  
 فيكون ذلك في معابله كفارة له كما يعرف ذلك اهل الكشف فلو كشف العبد لراى ذنوبه تتساقط  
 عنه يمينا وشمالا كلما اكبر الله تعالى اى عن كل شيء يحظر بباله من صفات التقويم فان الله  
 تعالى اكبر من ذلك كله ثم يقرأ فتتحد ذنوبه يمينا وشمالا ثم يركع فتتحد كذلك ثم يسجد  
 فتتحد كذلك ثم يسجد فتتحد كذلك ثم يركع رأسه فتتحد كذلك فلا يغفر من صلواته

ذنب من الذنوب التي تغفر بالصلوة فعلم مما قرناه الجواب عن قول القائل قد ورد ان الذنوب  
 كلها تحرق حال الوضوء فمن اين جاءته الذنوب التي تتساقط عن يمينه وشماله في الصلوة اذا صلى  
 على اثر الوضوء فافهم وقد تقدم في ابواب الطهارة قولنا ان ذنوب العبد كلها كانت اقبح واقدر و  
 اكثر كلما طوي بنظارة الماء اكثر ليكون انعش للبدن الذي مات من كثرة المعاصي بخلاف  
 المستعمل فرحم الله الامام ابا حنيفة ما كان ادق استنباطاته وما كان اكثر احتياطاته  
 لهذه الامة في قوله بعدم صحة الطهارة بالماء المستعمل ولو كان اكثر من قلتين مثلا لضعفه  
 بكثرة خروجه الخطايا فيه ورحم الله ببقية المجتهدين فان قلت فاذا كانت الصلوات الخمس  
 كفارات للذنوب المتعلقة بالصلوة فلماذا شئ من شرعت النوافل هل هي لمعاساة يقع من الذنوب  
 المستقبلة او هي جبر للخلل الواقع في الفرائض كما قال به اهل المكشف فانهم قالوا لا نقل الا عن  
 كمال فرض وذلك بان لا يخطر بباله شئ من الاكوان من حين يحرم بالصلوة الى ان يسلم منها  
 فالجواب انها جواب للخلل الواقع في الفرائض بالنظر لمقام كل انسان وليست بنوافل الا في حق من  
 كملت فرائضه من كل الاولياء ولذلك قال تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم ومن السيل  
 فتعجب به اى بالقران نافذة لك فما قال تعالى لك الا لينبه على كمال فرائضه صلى الله عليه وسلم و  
 يلحق به كمال الاولياء من ورثته في المقام ويبقى امثاله على الاصل في الجبر ويؤيد ذلك حديث  
 البخاري وخبره ان الفرائض تكمل يوم القيمة بالنوافل اى يكمل كل نقص حدث في ركن او سنة  
 بنظيره في النوافل من الامركان والسنن فافهم فان قلت فلم أكد الشارع صلى الله عليه وسلم  
 بعض النوافل دون بعض فالجواب فعل ذلك توسعة لامته فانه لو أكدها كلها لكانت  
 كالشئ بيد الذي لا يطيقه خالب الامة وقد كان صلى الله عليه وسلم يجب التحفيف على امته  
 ما امكن لعلمه بان الله تعالى غنى عن طاعتهم كلها وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة  
 ركعتين قبل المغرب ثم تركهما وقال خشيت ان يتخذها الناس سنة اى يواظبوا عليها كالنوافل  
 المؤكدة فان قلت فلم شرعت النوافل ذوات الاسباب كالكنس والاستسقاء والعيدين وصلوة  
 الجنازة ونحوها فالجواب شرعت لحجاب العبد بالاكل عن شهود الايات العظام التي يخوف الله  
 تعالى بها عباده لاسيما مع اكل الحرام والشهوات والشبهات حتى قسا قلبه فانه لا يكاد يخاف  
 من الله تعالى كل ذلك الخوف الرادع له من ارتكاب المخالفات فلو احجنا بالاكل وغفلت  
 عن الله تعالى ما احتجنا الى تخويف ولذا شرع الشارع في بعض هذه الصلوات  
 الجامعة للوعظ والتخويفات ليرد قلوب الساردين عن حظ الشهوات واليهاب قريب  
 مشروعية الخطبة في صلوة الجنازة لان الموت في نفسه مرعب  
 صلى الله عليه وسلم ان القلوب ترجع الى حضرة ربها بما شرع من الدعاء واه سبب في بعض  
 الصلوات ما كان شرع معها الخطبة واما حكمة التكبير في العيد فانما شرع ذلك لحجاب الخلق  
 بكثرة الجمع عن شهود وحدة الرب واما صلوة الجنازة فانما شرعت تأدية لبعض حقوق اخواننا  
 المسلمين التي قصرنا فيها حال حياتهم فكان الغسل والتكفين والدفن والصلوة عليهم بعد موتهم

كالجابر ذلك الخلل الواقع منا في حقهم واصل وقوع ذلك الخلل منا في حقهم انما هو حجاب بالاكل  
 والشرب ويزيد العبيد على ما ذكر التبسط بالاكل والشرب وليس ثياب الزينة لانفسها  
 تنزع تاليفاً للقلوب المتنافرة من كثرة المزاخرة في الدنيا والاغراض النفسانية حين حجبنا  
 بالاكل والشرب عن شهود الآخرة واحوالها وذلك لان بائتلاف القلوب يحصل اجتماع نظام الدين  
 واقامة شعائره بخلاف التنافر فانه يشتت نظام الدين ويضعفه وانما زاد العبيد على الجماعة  
 في الجمعة بالتكبير لله تعالى عن ان يخرج شئ من الوجود عن حكم ارادته لانها يوافقها سرور  
 وغفلة عن الله في العادة اكثر من الغفلة عنه في يوم الجمعة وانما امرنا فيها باظهار الفرح والسرور  
 شكر النعمة الله علينا لهما بالفعل الظاهر دون الاكتفاء بفرح القلوب في الباطن فينبغي لمن طعن في  
 السن ان يوفق الاطفال والخدم والعلماء في اظهار السرور ولبس احسن ما عنده من الثياب تعظيماً  
 لحضرة الله تعالى التي هو فيها وسبباً لميل قلوب الناس الى بعضهم بعضاً فان لباس الزينة  
 له اثر عظيم في الميل الى صاحبه عكس حال صاحب ثياب الدنسة وسمعت سيدي عليا الخاصر  
 رحمه الله يقول لا ينبغي لمسلم ان ياتي الجمعة والعبيد وغيرهما من الصلوات وفي ياطنه  
 غل او حقد او مكر او خديعة او حسداً او كبر على احد من المسلمين فان من اتى الى الصلوة  
 وفي ياطنه شئ من ذلك لم يجتمع قلبه على حضرة الحق تعالى في تلك الصلوة وسمعت يقول  
 اصحابه صرنا اياكم ان تفارقكم الجمعة والعبيد وفي قلب احدكم غل او مكر او خديعة لاحد  
 من المسلمين وهذا ان كان مطلوباً في سائر الاوقات من كل مسلم لكنه في الجمعة والعبيد  
 اكد لاسيما من كان حاجاً فان الحرف حضر الله الخاصة في الارض في الحديث لا يصعد للتشاكس  
عمل حتى يصطلي اشاراً لما ذكرناه فان القطيعة والشحناء تمنع نزول الرحمة على الخلق  
 ومن هنا استحب العلماء مصالحة الاعداء قبل التوجه للاستسقاء والتوبة ورد المظالم لئلا يرد عليهم  
 القوم فاعلم ذلك واما وجه تعلق الزكاة بجميع انواعها بالاكل والشرب فهو ظاهر لاننا لما  
 اكلنا ما لا ينبغي لنا شرعاً حجبنا عن شهود الملك في المال الذي بايدينا كله لله تعالى وحين  
 الملك في ذلك لنا مع الغفلة عن الملك الحقيقي فجمعناه وكثرناه ومنعنا منه الفقراء و  
 المساكين شحاً من نفوسنا وشرها وضيقنا بذلك على الفقراء والمساكين والمؤلفة قلوبهم  
 وما اثاره من في المصالح التي يعود نفعها على الخلق وعلى من يسافر في الجهاد وعلى المكاتبين وعلى  
 ... واتوا الزكاة وقوله تعالى وانفقوا مما رزقكم وقوله وما  
 انفسهم من شئ بهرجنت ... له صلى الله عليه وسلم انفض مال من صدقة وان الله تعالى  
 ليضاعف درهم الصدقة الى سبعين ضعفاً ونسبنا ايضا معنى الزكاة فان الله تعالى باسمها الزكاة  
 اي فهو الايتام العبد في ذلك ويخرج زكوة بطيب نفس وانشرح صدره وسمعت شيخنا مشيخ  
 الاسلام مذكراً رحمه الله يقول انما فرض الله تعالى علينا الزكاة لما سبق في علمه من شح نفوسنا  
 على حبنا لله وحرماننا لهم من مال سيدهم الذي جعلنا مستغلفين فيه لئلا نكن له ملكاً  
 حقيقياً فذلك امرنا الشارح باخراج نصيب معلوم من كل صنف من جميع اموال الزكاة

على سبيل المفروض علينا تطهير الأموال وأسرنا من الرجز والحاصل لها بالبخل والشح ومخالفتنا  
لما أمرنا الله تعالى ورسله بأخراجه وإنزال البركة في رزقنا والمؤتيه فانه ما كل مؤمن  
يشهد بزيادة النور في ماله اذا اخرج زكوة وانما يشهد النقص فيه وقد دعيت للملئكة ربها  
بان الله تعالى يعطي كل منفق خلقا وكل ممسك تلفا ودعاء الملئكة لا يرد فلو تامل غالب الناس  
في نفوسهم لم يبق عواقب كمال الايمان بكلام الله وكلام رسوله فان الله تعالى وعدنا باخلاف  
الانفاق في سبيله وكذلك وعدنا رسوله ومع ذلك فلم يخرج زكاته وينفق ماله في سبيل الله  
الا قليل من الناس وقد قالوا من شرط الايمان الكامل ان يكون الغائب الذي وعده الله به او تعد  
عليه عند المؤمن كالحاضر على حد سواء فاين ايمان البخل بحق الله تعالى حينئذ ان  
يدعيه مع انه لو راى يهوديا جالس ببدة من ذهب يقول كل من اعطاني نصف اعطيته دينارا  
لصار غالب الناس يزعمون عليه باعطاء الدراهم لياخذوا الدراهم ولو ان انسانا قال لاحد  
لا نقطه دراهمك ليعطيك بها دنانير لسفه عقله ولم يسمع له فانظروا يا اخي لنفسك في هذه  
الميزان فانت اعلم بحالك وادع الايمان بعد ذلك واترك الدعوى واستغفر ربك وسمعت سيدي  
عليها الخواص رحمه الله يقول من لم يشكر الله تعالى على الامن باخراج زكاته فهو من اجمل الجاهلين  
لانه ما امره باخراجها الا وهو يريد ان يزيد من فضله فاللا شق به الفرح والسرور لا الحزن و  
الغم انتق واما توافل الصدقات فانتما شرعت لجبر الخلل الواقع في زكوة الفرض نظير الصلوة  
والصوم فربما نقص بعض الناس من القدر المخرج من السبل بالاخلية فنقص اجرم بذلك وقد  
ورد في الحديث ما يدل على ان الله تعالى ما وعد بالاجر على الزكوة الا من اخرجها منشرجا بها  
صدقة قامة بها عينه وكان سيدي على الخواص رحمه الله يقول انما شرع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم صدقة التطوع دفعا لنزول البلاء على ابداننا فان زكوة الفرض مطهرة  
للمال والروح وصدقة التطوع مطهرة للبدن من الخبث والرجس الحسى والمعنى فمن لم يتصدق  
صدقة التطوع ولم يجبر النقص في زكوة الفرض فقد عرض بدنه للحكة والجرب والحب الفرنجي  
والدامل والقروح وسائر ما يؤذي بدنه انتهى واما زكوة الفطر فانها شرعت لتكون رفعة صيام  
رمضان متوقفا على اخراجها فلا يرفع الى السماء الا باخراجها لحديث حسنه بعضهم مع اجماع  
اهل الكشف على ذلك وانما كان رمضان لا يرفع الا بعد اخراج زكوة الفطر لانها كالكفارة  
لما وقع من ذلك الصائم من تحرق صومه بالغيبه والقيمة وتعاطى الشهوات المضادة للحا  
الصوم واصل ذلك كله الاكل والشرب فانه لما اكل حجبت مراعاة مراقبة الله فوقع في خوار  
صرمه لتركة الادب معه تعالى حين تخلق باسم الصفة الصلانية من تركه الاكل والشرب  
وحصيل المفطرات فلو لا الاكل لما حجبت الخرق والحمد لله رب العالمين واما وجه تعلق الصيام  
بالاكل من شجرة النوى فرضا كان او نفلا فهو لان الصوم انما شرع تطهيرا وتقوية للاستعداد  
في التوجه الى الله تعالى في قبول التوبة من سائر المعاصي التي حدثت منا طول سنتنا مثلا حين  
حجبتنا بالاكل والشرب وغيبنا عن مراقبة ربنا وعن الحياء منه وسمعت سيدي عليها الخواص رحمه

الله يقول انها شرع صوم رمضان سدا لجاري الشيطان من البدن من العام الى العام  
يؤديه على الكمال لما وجد الشيطان له سبيلا عليه بالوسوسة وغيرها لكنه لما اراه على حكم  
النقص خرقه فدخل اليه الشيطان من ذلك الخرق واحتاج الى الجابر بصوم الاثنى عشر الف يوم  
الليالي البيض ونحو ذلك وسمعه يقول ايضا من شأن الصوم مرقاة القلب بول الاعضاء  
حتى لا تكاد اعضاء العبد تشتهي معصية تسده بجاري الشيطان التي انفتحت في البدن باكل الشهوة  
حتى صار البدن كطاقات شبكة الصياد فاذا صام انسدت تلك الطاقات كلها والى ذلك الاشارة  
بحديث البخاري وغيره الصوم جنة اي ترس يقي به العبد دخول الافات الدنيوية الى قلبه فتقو  
وانما كان رمضان ثلثين يوما او تسعا وعشرين يوما لما وثر ان تلك الاكلة الصالحة التي اكلها  
ادم من الشجرة مكنت في بطنه شهرا كاملا او تسعا وعشرين يوما فان قيل ان في الشريعة ما يفهم  
منه ان الاكل يقيم في الباطن اربعين يوما لحديث من اكل لقمة من حرام لم يقبل له صلاة اربعين  
يوما فالجواب ان هضم الطعام راجع الى الحرارة التي في القوة الهاضمة فربما كانت حرارة القوة  
الهاضمة في ابنا ادم اشد فهضمت الطعام وارتلته في شهر فنقص عشرة ايام عن هضم معدة  
انتهى فعلم الله تعالى ما علينا صوم رمضان الا اضعا فالشهوة المتولدة من الاكل فمن بالغ  
في اكل الشهوة والدم في رمضان فقد ابطل حكمة الصوم في حق نفسه ولم يسد بجاري  
الشيطان من بدنه فركض فيه ابليس بخيل ودرجله فالتف عليه دينه فلو اكل لم ينتج الى  
صوم ولكن كما للملائكة لا يقع منا معصية ابد ا طول عمرنا فان قيل فلم شرعت الكفارة في الجماع  
في نهار رمضان فالجواب انما شرعت لكون الجماع خالفا لمريه وقدم شهرته على رضاء ربه  
ما به وتعرض بذلك لنزول البلاء عليه فكانت الكفارة مانعة من حصول العقوبة اليه وكذلك  
الله في سائر الكفارات من ظهار وقتل ونحوها من الجنايات على الدين وايضا فان الصائم  
قد تخلق باسم صفة الحق تعالى من عدم الاكل والشرب فلا يليق به النكاح الذي تنزه البارئ  
جل وعلا عنه فقد علمت انه لو اكل ما احتجنا الى صيام نضعف به شهواتنا ونكف به جوارحنا  
واما وجه تعلق الاعتكاف بالاكل من الشجرة فهو لانه انما شرع جمعا لشتات  
قلوبنا عن ربنا حين تفرقت في اودية الغفلات بالاكل فكان الاعتكاف معينا لنا  
على صحة الحضور لاسيما في رمضان لاجل حضور قلوبنا مع ربنا في ليلة القدر التي هي خير  
من الف شهر فافهم والحمد لله رب العالمين واما وجه تعلق الحج والعمره بالاكل من شجرة النهي  
فهو لان الحج والعمره مكفران للذنوب العظام التي نشأت من حجاب الاكل فلو اكل ما وقعنا  
في هذه الذنوب ولا احتجنا لما يكفرها وقد تقدم ان لكل ما ورد شرعي ذنبا في مقابلته يكفر به  
من طهارة وصلوة وصوم وحج وغير ذلك وذلك اننا لما اكلنا ما لا ينبغي لنا اكله شرعنا بل بطرا  
بشره نقس حجنا فعصينا ولو اننا اكلنا ما كان ينبغي لنا اكله شرعنا من غير زيادة لما وقع منا معصية  
في حقنا واما في حق ابنا ادم عليه الصلوة والسلام فكان كل ما وقع منه من الذنوب والبكاء صوابا  
لا حقيقيا كما تقدم اول البحث وكان الحج اخر ما بقي على العبد من المكفرات وايضا فان ادم



عليه الصلوة والسلام تلحق الكلمات هناك وتاب الله تعالى عليه هناك التوبة الصورية لا الحقيقية كما هو شأن الانبياء من ذريته فان قلت فلا شيء لم يجب الحج والعمرى الامرة واحدة في العمر ولم يتكرر كما الصلوات والصوم والزكاة والطهارة فالحج باب انما فعل الحق ذلك رحمة بخلقه من حيث ان رحمة سبقت غضبه فحفف فيها لعظم المشقة في فعلها غالبا لا سيما من اتى من مسيرة سنة بخلاف الطهارة والصلوة والصوم وغيرها وانما قال بعض الاثمة باستحباب العمرة لوجوبها لانها داخل في افعال الحج فكانت كالزواجر مع الفرائض ثم ان في ذلك بشارقة عظيمة بمغفرة ذنوبنا السابقة واللاحقة اذا حججنا مرة واحدة في العمر ولو لا هذه المغفرة لكرر الحق طلبة الحج كل سنة مثلا ليغفر لنا ذنوب كل سنة بذلك الحج فان قلت فلم كان الوقوف بعرفة اول اركان الحج بعد الاحرام للاتي من طريق مصر دون الطواف والسعي مثلا فالحج باب انما كان اول الاسكانات الوقوف اقتداء بابينا ادم عليه الصلوة والسلام لانه لما جاء من بلاد الهند بعد هبوطه من الجنة التي على راس جبل الياقوت الى مكة كان اول ما لاقاه من مناسك الحج الوقوف بعرفة لانها كالالباب الاول للملك ولله المثل الاعلى ويليه من دلفة وهي كالباب الثاني لانها دلا فيها وقرباها من مكة فان قلت فلم سوغ الحج المصري وغيره بالدخول الى مكة قبل الوقوف فالحج باب انما ساء محرم الحق تغل بالدخول رحمة بالخلق لما عند هو من شدة الشوق الى رؤية بيت ربهم الخاص فكان حكمهم كحكم من هاجر الى دار سيده فمكث بين يديه ينتظر ما يؤفر به السيد من الاعمال فلما قال له اذهب الى عرقات التي دخل منها صفي ادم عليه الصلوة والسلام ما وسعه الامتنان امر به في ذلك فان قلت فلا شيء امر المحرم بالتجرد من لبس الخيط مع ان من الاذن عند طهارة الاكابر لبس افخر الشباب عادة فالحج باب انما امر العبد بمثل ذلك اشارة الى ان من الادب من كل من نيب ان ياتي ربه خاشعا ذليلا مغلسا متجردا من جميع العلائق الدنيوية ليقبل السيد ويخلم عليه خلعة الرضى قال تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية او الغنى اللابس لشباب الزينة لا يستحق صدقة من الحق تعالى في العادة وقد يتفضل الله تعالى على الاغنياء بالصدقة عليهم زيادة على ما عندهم كالفقير بحسب ما سبق في علمه وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول من علا قبول حج العبد ان يخلم عليه خلعة الرضى عنه ان يرجع من الحج وهو متخلق بالاخلاق الحميدة لا يكاد يقع في ذنب ولا يرى نفسه على احد من خلق الله ولا يزاحم على شيء من امر الدنيا حتى يهوت وعلامة عدم قبول حجه ان يرجع على ما كان عليه قبل الحج كما ان من علامة مقبته ان يرجع وهو يرى ان مثل حجه اولى بالقب من حجه غيره لما وقع فيه من الكمال في تادية المناسك وخروجه فيها من خلة الى هذا المقام لا يشعربه كل احد وانما يدركه اهل الكشف انتهى فاعلم ذلك فقد رجع الحج الى الاكل من شجرة النهي والحمد لله رب العالمين ورحمته تعلق البيوع والش المعاملات بالاكل من شجرة النهي فهو ظاهر لاننا لما اكلنا وشربنا حجبنا بدينك عن اخواننا وعن اكرامهم واعطاهم ما يحتاجون اليه ما نحن مستغنون عنه لكو

سيدنا وتعدينا حد ودرينا بالبحر والشم وعدم الايثار وطينا ان يكون كل ما في ايدي الخلائق  
لنا ولو بغير طريق شرعي فامرنا الله تعالى بالبيع والشرع وحرم علينا الربا وشرع لنا الخيار في البيع  
والشرع دفع اللغدم منا اذا كان الحظ الاوفر لا خينا وبين لنا العيوب التي من ذماننا والتقى من  
ضمان غيرنا وبين لنا ما يدخل في بيع دورنا وبساتيننا وما يصح فيه السلم والرهن واحكام الفليس  
لحجر والصلم والحالة والشركة والوكالة وغير ذلك من القراض والا قايير والمساقاة والا جلاب  
احياء الموات وانما رغبتنا في الوقف والهبة والهدية تشكرا لما عندنا من النعمة وكذلك علمنا حكم  
اللقطة واللقيط والجعالة والفرائض وقسم الصدقات والوصايا والوديعة وقسم الفقه والغنيمة  
كل ذلك اصله سبحانه بالاكل الذي لم ياذن لنا الشارع في اكله من حيث عين اكل او من حيث الفعل  
فما بسطنا الكلام على ذلك كله في رسالة الانوار القدسية فراجعوه والحمد لله رب العالمين واما وجه  
تعلق النكاح وتواضعه بالاكل من شجرة النوى فهو ان العبد اذا اكل تحركت شهوته الى الجماع  
ومقدمااته فلو لا مشروعية النكاح لم يكن يقع في الزنا فقتل شرعا او غير ذلك على تلك المداة  
المنزى بها فكان الفساد يعظم فذلك هو الشارع بالولي والشاهدين والصدقات ليدخل اليه من  
الباب واما مشروعية القسم للزوجات فاصله الاكل فانه لما اكل شرها وبطرا حجب عن حقوق زوجة  
عليه فصاجرها وتزوج عليها واذاها حتى سالت ان يطلقها بما ل تقطى له وتقدى نفسها منه  
وربما بطر فطلقها ابتداء من غير سؤال ولا مال ثم ندب على ذلك فشرع الله له الرجعة وربما الى  
من زوجته وظاهر منها ولا عنها وتزوج من اضعته ووطئ الحارية من غير استبراء ونكح  
في العدة مع اشتغال رحم المرأة بولد الحرة وانه وربما شتم ينفقة الزوجة والوالدين والذرية  
والخدام والبهائم التي يركبها وينتفع بها لحجابه بالاكل عن حقوق جميع المذكورات فامرنا باعطائهم  
حقوقهم بحسب الامر الشرعي دفعا للفتنات في الدنيا والاخرة والحمد لله رب العالمين واما وجه  
تعلق ربيع الجنائيات وعلين كرفيه من النذر والاسباب والقضاء والعقوبات والكتابة  
وحكم امها بالاولاد من الاماء فوجهه ظاهر وذلك ان العبد اذا اكل وشبع ربابا بطر وطفت  
جوارحه ونبت فقتل النفس التي حرمها الله تعالى او قطع شيئا من جوارحها او جرحه عمدا  
او خطأ او قطع الطريق او سرق او زنى او صال على الناس او شرب المسكر او قذف اعراض الناس  
بحلف بالله صادقا او كاذبا او شتم بالمال فلم يكف ينفقه على المحتاجين اليه الا ببذرا وعهد  
على ذلك فامرنا الله تعالى بالوفاء ببذره كالعقوبة عليه لا كالاكرام ودر المحبة له من حيث  
من الشم ومن حيث من احمته للشارع في الشريعة بايجاب ما جعله مباحا او مندوبا  
في فلو لا مشروعية الحد وفساد نظام العالم بزيادة القتل والنهب وانما جعل في  
نارة بعثت او اطعام او صوم او كسوة لما في ذلك الامر من شدة القيم ولتكون الكفارة  
بقوم العقوبة باذن الله تعالى للعبد رحمة به وكل ذلك نشأ من حجاب الاكل  
الشارع فافهم واما وجه تعلق العتق وما بعده بالاكل من الشجرة  
ما اكل وشرب حجب ففسد الرفق له واحسانه اليه بها وكذلك العبد لما

أكل وشبع بطر وفسق وخرج عن طاعة سيده وطلب أن يخرج من حجيره عليه وأن يكون له مال  
 أكسبه وجعل كون الرق أحسن له فإنه ما دام في كفالة سيده فهو مستغن بمال سيده عن الشقاء  
 والتعب في تحصيل ما يحتاج إليه فكل شيء احتاجه أخذه من بيت سيده فلما طلب العبد ذلك  
 بنفسه الشارح بترغيب سيده في عتق و أمره بكتابة أن علم أنه يقدر على مال يفترى به  
 وكذلك أمره بتدبيره رجة به لما عنده أي السيد من حرصه على الدنيا ومحبة لها فلم تسم نفسه  
 بعق ذلك الرقيق إلا بعد موته فكان كمن تصدق بماله حين عاين طلوع الروح فلولم يكن عند السيد  
 بقية حرص على الدنيا كان أمره بالعتق فوراً من غير كتابة ولا تدبير وأما الولد فإنه لما لم يؤمر  
 السيد بعتقه رجة به أو لجهله بحقه عليه حيث كانت محلاً لاستمتاعه وقضاء شهوته  
 فرغبة الشارح في أن تكون عتيقه بعد موته قهر عليه وفاء بحقه وكفارة عنه لأنها كره في الاستمتاع  
 بها بحكم الملك وأصل جلاله بحقه هو الأكل فإنه لما أكل حجب فلم يوف بحق من خذه واستمتع به بل  
 طلب منه مالا إذا طلب عتيقه ولولا الحجارة لكان نزه نفسه عن أخذ مال من المكاتب واعتق  
 عبده من غير تدبيره واعتق أم الولد قبل موته فاعلم ذلك وأما وجه تعلق وجوب نصب الإمام  
 الأعظم ونوابه بالأكل من شجرة النسي فهو ظاهر لأنه لو لا الإمام الأعظم ونوابه في سائر أقطار  
 الأرض من وزير وأمير وقاض وغيرهم لما قدر أحد على تنفيذ الأحكام وكان يفسد نظام العالم  
 كله إذا طلب الخلق أخذ حقوقهم من بعضهم بضابطة شركة تحميم وربما كان يقتل خلق كثير حتى  
 يتمكنوا من قتل رجل واحد وجعل عليه القتل فلذلك قالوا لا يليق أن يقيم الحدود إلا من يقتص ولا  
 يقتص منه كالوالي بخلاف من تضربه فيضربك فافهم شأن أصل تلك كله الأكل فإنه لو لا  
 الأكل لما حجب أحد ولا ترك ما أوجبه الله تعالى عليه من الحقوق كما أنه لو لا الأكل لما تنازع  
 الناس وتخاصموا بل كان كل واحد يؤدي الحق الذي عليه من غير وقوف على حاكم ولا حيس ولا تغريب  
 ولا ملازمة غريب كما عليه طائفة الأولياء والعلماء العاملين فكان من رحمة الله تعالى بعلمه  
 أن أهم الرعية أن يجتمعوا على نصب إمام يحكمهم وأقربهم وحرهم بوجوده حين علوا  
 أنه لا يقوم للدين شعار إلا بذلك وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وإنما لم يردلنا حديثاً بالأمس  
 بنصب الإمام الأعظم ونوابه لما في ذلك من الرياسة الكبرى الذي لا يكاد يسلم منه إلا من عصاه الله  
 فلما أمرنا الشارح بطلب الإمامة صريحاً كان فيه تعريف للفتنة والشارح لا يامر بما فيه ذم  
 بل نفى عن الأمانة إلا أن يكون العبد مسئولا فيها فعلم أنه لو لا الولاية الدينية لما كان  
 في دارة فضلا عن الدراري ولا هم لأحد أخذ الخراج من القدام ولا صرح به  
 المجاهدين والمرابطين وصنعت مصالح الخلق أجمعين فالله  
 خاتمة كتاب الميزان الشعرانية المدخلة لجميع أقوال المجتهدين في الشريعة الجسدية  
 والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله إنه لقد جاءت من  
 وأنا أسأل بالله تعالى كل ناظر في هذا الكتاب أن يهديه الله إلى ما يرضى  
 أن يصلح ما يريه في هذا الكتاب من الخطأ والتخريف ونحن بعد معان النظر في الأدل



